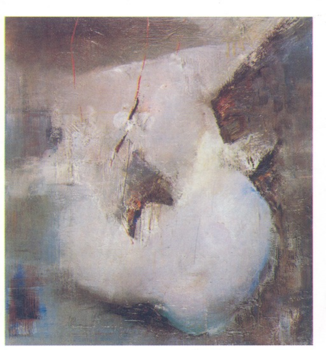


مجلة الدراسات اللبنانيّة والعربيّة

العدد الثامن : تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ Abaad - No. 8, October 1998



المحور

# البيئة في لبنان ٢

## الواقع والخيارات البديلة

نصري قعوار
رجا طنّوس
هاني أبو فاضل
جاد ثابت
كمال فغالي
شادي حمادة
مصطفى يايغي
فيصل أبو عزّ الدين
هيام ملاّط
علي الحبحاب
عبد الله الدّح
حسين حجازي
رياض شديد
محمّد الخولي
عطا جبّور
عاصم سلام
عبد الله زخيا

- **بيروت.. العمران والاقتصاد والاجتماع** — هدى رزق
- **الاستخدام السياسي للحركة النقابيّة اللبنانية** — جاك قبانجي
- **أزمة النقابات في مصر** — أحمد ثابت
- **العرب وحتميّة الحداثة؟** — فارس أبي صعب



المركز اللبناني للدراسات
THE LEBANESE CENTER FOR POLICY STUDIES

# اللجنة الاستشارية

حسين آغا
سعد الدين ابراهيم
دلال البزري
عبد الاله بلقزيز
أحمد بيضون
فريد الخازن
عبد العزيز الدوري
نواف سلام
عزيز العظمة
نجيب عيسى
شفيق الغبرا
جورج قرم
نوّاف كبّارة
فاديا كيوان
الطاهر لبيب
أنطوان مسرّة
خلدون النقيب
السيد يسين

الآراء الواردة في المجلة لا تعبّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

■ لوحة الغلاف للفنان التونسي محمود التونسي ■ تصميم الغلاف عادل قديح ■ خطوط حسين ماجد




المشرف العام : بول سالم

مدير التحرير : فارس أبي صعب

المدير المسؤول : حبّوبة اسحق

ISSN : 1023 - 9626






العدد الثامن : تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨

## المحتــويات

### الافتتاحية



### المحور: مشاكل البيئة في لبنان ـ ٢



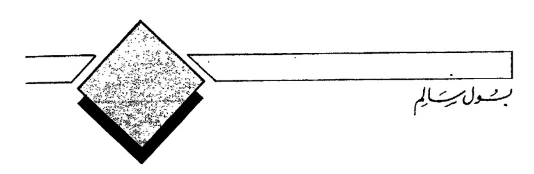
### دراســة



### مراجعة كتاب



### كاريكاتور



بولس سالم

# تحديات البيئة في العهد الجديد

هذا العدد من **أبعاد** يستكمل في محوره محور العدد السابق، حيث يعالج العددان في محوريهما الأزمة البيئية في لبنان ويقدمان دراسات حول البيئة أُعِد معظمها وقدم إلى مؤتمر نظمه المركز اللبناني للدراسات ومؤسسة فريدريش ايبرت في نهاية العام ١٩٩٧. فمع الاقتراب من العام ٢٠٠٠، تزداد خطورة الهموم البيئية، وعلى الرغم من التقدم الذي حققه لبنان بمعرفة أهمية الشؤون البيئية وتأسيس وزارة متخصصة فيها، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة لعشرات الجمعيات غير الحكومية البيئية ومن السياسات الحكومية، فضلاً عن تطور أنماط السلوك الإجتماعي وإجراءات أصحاب الأعمال، فإننا مهددون بتطور الوضع نحو الأسوأ.

فوزارة البيئة، وعلى الرغم من حسن النية ومن وجود موظفين مؤهلين فيها، صغيرة جداً وتنقصها الموارد الكافية التي تمكنها من مواجهة هذه المشكلة على الصعيد الوطني، وهي لا تملك الصلاحية القانونية والدستورية لفرض شروط المحافظة على البيئة. فصلاحيتها مقتصرة على القيام بدراسات وإصدار توصيات على أمل أن يأخذ بها مجلس الوزراء والوزارات والوزراء شخصياً.

أما على المستوى الاجتماعي، وعلى الرغم من التقدم الملحوظ في تعزيز الوعي العام للمشاكل البيئية، فإن تصرف الناس ما زال يعبر عن عدم نضوج الوعي بالمشاكل البيئية، أو عن تناقض المصالح الأنانية

# إفتتاحيّة

القصيرة النظر مع المصلحة البيئـية العامة. وهذا يظهر في معاملة السكان للطبيعة كما يظهر في التوسـع المدني الذي يغزو كل مدننا وقرانا.

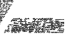
أما داخل الـقطاع الخاص، فـعلى الرغم من الوعي المتـزايد وعلى الرغم من أنه ليس للبنان قطاع صناعـي كبيـر، فإن الصناعـات المحليـة ما زالت تنتج من دون الاكـتراث لـتدهور البـيئـة على نحـو تلوث الهـواء والميـاه والتسمم الكيميائي وما شابه. وفي بلد صغير كلبنان حيث هناك القليل من الأرض، يمكن تبذيرها، وحيث سنبقى مجبرين على الاعتماد على السياحة، فإن تعاملاً مماثلاً مع البيئة يشكل بحد ذاته انتحاراً اقتصادياً.

وكما يزداد عـدد الدراسات العالميـة التي تظهر انه ليس لتدهور البـيئة تأثير سلبي علـى المدى الطويل فقط، بل انه يؤدي إلى خـسائر اقتـصادية مبـاشرة، على نحو خـسارة أيام عمل بسـبب المرض، وعلى نحـو تحويل الأموال للاستشفاء بدلاً من الإنتاج، فإن حمايـة البيئة، بتعبير آخر، لا تقوم على المنطق الأخلاقي والاجتماعي فقط بل على المنطق الاقتصادي أيضاً.

وفي الوقت الذي يسـتقـبل لبنان رئيسـاً جديداً للجـمهـورية ويستـعد لاستقبال القرن الحادي والعشرين، فإن قضية بأهمية المحافظة على البيئة وتنميتها يجب أن تكون في مقدمة لائحة القضايا الوطنية. وعلى الرغم من أن التقدم في البيئة مسألة يجب أن تعني كل قطاعات المجتمع بدءاً بالعائلة، مروراً بالمدرسـة والمجتمع المدني والقطاع الخـاص وصولاً إلى الإعلام،

فـإنه من المـهم جـداً أن تقـوم الدولة ـ وهي التي لديهـا الصــلاحـيـة في التشريع والتنظيم وفي المـكافأة والعقاب ـ بدور قيادي في تحـديد الهموم البيئية.

أتمنى أن يكون هذا العدد من **أبعاد** مكملاً للعدد السابق في تقديم نظرة شاملة، مفصلة وعلمـية ومتعددة الجوانب، للأزمة البيـئية في لبنان وسبل مواجهتها ◇



# مشاكل البيئة في لبنان والخيارات البديلة

باتت
قضية البيئة من الأمور الأساسية التي
تفرض نفسها في أي مجتمع. فالتزايد المستمر لعدد السكان،
وما يرافقه من نزوع دائم في المجتمع نحو التمدن والعمران، مع ما يرافق
ذلك من تمدد سكني واستنزاف متزايد للموارد الطبيعية، في غياب الوعي العام
وفي ظل تجاهل أو غياب القانون الذي يحمي العلاقة بين الإنسان والطبيعة وينظمها،
حمّل البيئة أعباء وخلق فيها مشكلات باتت تخل بالتوازن الذي يسمح للنظام الطبيعي
بتجديد نفسه، وصارت تهدد حياة الإنسان ذاته الذي سخر ذلك النظام الطبيعي من أجل
تحسين شروط حياته.

وفي هذا السياق لم تكن تجربة لبنان بعيدة من تجارب البلدان الأخرى، حيث تشهد البيئة فيه
تدهوراً على مختلف صعد التربة والماء والهواء والغذاء، في الوقت الذي لا يزال القانون
غائباً عن التطبيق أو عاجزاً ضبط كل التطورات التقانية والإنتاجية والمدنية والعمرانية
التي تشوّه البيئة.

هذا المحور هو الجزء الثاني والأخير من مجموعة دراسات تعالج مختلف
جوانب البيئة في لبنان تحاول أبعاد من خلاله عرض مشاكل
البيئة في لبنان وتقديم اقتراحات الحلول لها.



نصري قعوار (*)

# دور الأسمدة والمبيدات في تلويث البيئة والأغذية النباتية

## مقدمة

مر الإنتاج الزراعي عبر العصور بمراحل مختلفة من حيث الوسائل المستخدمة بالزراعة، ولغاية الثلث الأول من القرن العشرين كان الإنتاج الزراعي في أغلبيته تقليدياً ولم تكن الأسمدة والمبيدات الكيميائية المصنعة معروفة.

وفي أواخر الأربعينات، أي منذ نحو نصف قرن، بدأت الزراعة تتحول إلى زراعة مكثفة، الأمر الذي أحدث تحولاً جذرياً في الوسائل المتبعة، وبالتالي ازداد الاعتماد على الأسمدة لزيادة الإنتاج من مختلف المحاصيل الحقلية والخضار والفاكهة. وفي الفترة نفسها حدث تحول كبير بالنسبة إلى المبيدات، إذ تم اختراع المبيدات الكيميائية المصنعة وجرى تصنيعها بكميات كبيرة وأصبحت في متناول المزارعين وبأسعار زهيدة مقابلة بالمبيدات المستخرجة من النباتات التي كانت مستعملة في ذلك الوقت.

ويختلف دور كل من الأسمدة والمبيدات الكيميائية في طريقة تلويثها للبيئة، إذ إنها تختلف من حيث تركيبها الكيميائي. أما أخطار المبيدات فهي أكثر كثيراً من أخطار الأسمدة.

**يختلف دور كل من الأسمدة والمبيدات الكيميائية في طريقة تلويثها للبيئة، إذ إنها تختلف من حيث تركيبها الكيميائي. أما أخطار المبيدات فهي أكثر كثيراً من أخطار الأسمدة**

## ١ ـ الأسمدة

تستعمل الأسمدة بالتربة لتغذية النباتات، وتحتاج الصنوف الجديدة من المحاصيل الحقلية والخضار إلى كميات مرتفعة من الأسمدة الكيميائية للحصول على إنتاج جيد. أما الخطر الناجم عن الاستعمال المكثف لهذه الأسمدة فيكمن في أنها تترسب مع مياه الري إلى المياه الجوفية وتتحول إلى مركبات أخرى، فتتحول الأسمدة النيتروجينية أو الأزوتية مثلاً إلى مركبات النيترات (Nitrates) وقد تصل على هذا النحو إلى مياه الشرب، وبعدها يمكن أن تتحول في معدة الإنسان، وبخاصة لدى الأطفال، إلى مركبات النيترايت (Nitrites)، وبعدها يمكن أن

(*) أستاذ المبيدات في كلية العلوم الزراعية والغذائية ـ الجامعة الأميركية في بيروت.

الدم في الجهاز الهضمي لتنتج مركب Methaemoglobin الذي يمنع دخول الأوكسجين إلى الدم في الرئتين، الأمر الذي يسبب التسمم (Cyanosis). وقد حددت منظمة الصحة العالمية ومنظمات أخرى الحد الأقصى للنيترات بالمياه لـ ٥٠ جزءاً بالمليون، أما النيترايت فالحد الأقصى هو ٠,١ جزء بالمليون فقط.

لا توجد دراسات وافية عن تلوث المياه بالنيترات في لبنان، وقد تبين من دراسة قديمة أن نسبة النيترات في المياه الجوفية في البقاع الجنوبي بلغت ٤٩ جزءاً بالمليون مقابل ١٨ جزءاً بالمليون في وسط سهل البقاع، وتعد هذه النسب مرتفعة، وبخاصة في البقاع الجنوبي[1]. ولا بد من إجراء دراسات جديدة عن مدى تلوث المياه الجوفية والسطحية في المناطق الزراعية في لبنان نظراً إلى تزايد استخدام الأسمدة منذ إجراء هذه الدراسة.

### ٢ ـ المبيدات الكيميائية

يعود تاريخ استخدام مبيدات الآفات الحشرية على المزروعات، وكذلك الحشرات التي تنقل الأمراض للإنسان وللحيوان، إلى ما قبل الميلاد. وثمة مصادر عديدة ذكرت أن أول استخدام للمواد الكيميائية في هذا المجال كان عام ١٠٠٠ قبل الميلاد، حين استخدم الكبريت بواسطة التبخير لمكافحة الحشرات في المنازل. ويظهر الإطار التالي لمحة تاريخية عن تطور استخدام المبيدات.

بيد أنه، ولغاية منتصف القرن العشرين، لم يكن للمبيدات إلا دور ثانوي في مكافحة الحشرات. وفي الأربعينات بدأ عهد المبيدات الكيميائية المصنعة حين تم اختراع المبيدات الكلورينية والفوسفورية العضوية. وفي عام ١٩٥١ بدىء بتصنيع المبيدات الكربمانية. وقد أثبتت هذه المبيدات فاعليتها في مكافحة الحشرات، الأمر الذي ساهم في الاعتماد عليها واستخدامها على نطاق واسع، ولكن على نحو عشوائي في بعض الحالات.

ولا بد هنا من ذكر تاريخ DDT، إذ إن من قام بتصنيع هذا المركب أول مرة كان الطالب في الكيمياء الأحيائية أوثمار زيدلر في جامعة ستراسبورغ، الذي حصل على شهادة الدكتوراه في الكيمياء عام ١٨٧٣. ولكنه لم يعلم أي شيء عن فاعلية هذه المادة، وقد أمضى بقية حياته يعمل صيدلياً في فيينا. ولا بد من التساؤل عن مدى إمكان التحول في مجرى التاريخ من خلال الحرب العالمية الأولى وانهيار البلقان وروسيا القيصرية لو أن حشرة دخلت إلى مختبر زيدلر ولامست المركب الذي اخترعه وعلم مدى فاعليته كمبيد للحشرات. ذلك أن الأمراض التي تنقلها الحشرات، وبخاصة الملاريا والتيفوس والطاعون، فتكت بالآلاف من الجنود خلال هذه الحروب. وفي عام ١٩٣٩ أعاد ميولر تصنيع DDT في سويسرا، واكتشف فاعليته كمبيد، ونال جائزة نوبل في عام ١٩٤٨ على هذا الاكتشاف. وأول مرة في التاريخ، حصل الإنسان على سلاح فتاك ضد الآفات الناقلة للأمراض، التي كانت تقتل الملايين. وقد استخدم DDT على نطاق واسع خلال الحرب العالمية الثانية ونجح في استئصال مرضي التيفوس والملاريا في إيطاليا، من خلال القضاء على حشرتي القمل والبعوض. وفي الهند، وبنتيجة استخدام DDT لمكافحة البعوض الناقل لجرثومة الملاريا، انخفض عدد الإصابات بالملاريا من ١٠٠ مليون



(١) UNDP (1982).

## لمحة تاريخية عن تطور استخدام المبيدات[٢]

| | |
|---|---|
| ١٠٠٠ ق. م. | استخدام الكبريت لمكافحة الآفات |
| ١٠٠ ق. م. | استخدام عصارة بعض النباتات لمكافحة القوارض والحشرات |
| ٩٠٠ | أول استخدام للزرنيخ لمكافحة الحشرات في الصين. |
| ١٦٦٩ | أول استخدام للزرنيخ لمكافحة الحشرات في العالم الغربي. |
| ١٦٩٠ ـ ١٩٣٠ | استخدام المبيدات المستخرجة من النباتات ومنها: النيكوتين، بيريثروم، روتينون. |
| ١٨٦٠ ـ ١٩٢٥ | استخدام المبيدات غير العضوية: زرنيخات الرصاص، الكبريت، المركبات النحاسية. |
| ١٩٣٨ | اختراع أول مبيد فوسفوري عضوي في المانيا TEPP |
| ١٩٣٩ | اكتشاف فاعلية DDT كمبيد للحشرات. |
| ١٩٤١ ـ ١٩٤٧ | اختراع المبيدات الكلورينية العضوية لمكافحة الحشرات: BHC كلوردان، هيبتاكلور، الدرين، ديلدرين، اندرين، توكسافين. |
| ١٩٤٥ | البدء باستخدام المبيدات الفوسفورية العضوية ومنها: باراثيون، ملاثيون، دايكلوروفوس، ازينفوس. |
| ١٩٥١ | اختراع المبيدات الكربماتية ومنها: كاربايل، بروبوكسور. |
| ١٩٦٢ | صدور كتاب **الربيع الصامت**[٣]. |
| ١٩٦٤ | صدور كتاب **المبيدات والطبيعة الحية**[٤]. |
| ١٩٦٨ ـ ١٩٩٤ | اختراع المبيدات البيريثرويدية المصنعة ومنها: برمثرين، سيبرمثرين، تترامثرين، رزمثرين، دالتامثرين، فينبروباثرين، فلوفالينات. |
| ١٩٧٣ | حظر استخدام DDT في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. |
| ١٩٧٥ | البدء بحظر استخدام المبيدات الكلورينية العضوية في الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا. |
| ١٩٨٩ | الموافقة على مدونة السلوك الدولية عن توزيع المبيـدات واستعمالها الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. |
| ١٩٩٠ | البدء بتطوير المبيدات الأحيائية كبدائل للمبيدات الكيميائية. |

(٢) World Health Organization, *World Health Report* (Geneva: W.H.O, 1968).

(٣) Rachel Carson, *Silent Spring* (Boston, MA: Houghton Mifflin Company, 1962), 368 pp.

(٤) انظر: R. L. Rudd, *Pesticides and the Living Landscape* (Madison, WI: University of Wisconsin Press, 1964), 320 pp.

عـام ١٩٣٣ إلى ١٥٠ ألفاً عـام ١٩٦٦، كمـا انخفض عـدد الوفـيات السنوية من ٧٥٠ ألفـاً إلى ١٥٠٠. ومن المرجح أن الحـد من عدد الوفيـات نتيجة اسـتخدام هذا المـبيد كان من الأسـباب الرئيسية التي ساهمت في «الانفجار السكاني» العالمي.

في بادىء الأمر، لم يكن هناك وعي كافٍ لأخطار المركبـات الكلورينية العضوية على صحة الإنسـان والحيـوان والبيـئـة، إلا أن الاهتمـام بهذا المـوضـوع بدأ بعد صـدور كتـاب **الربيع الصامت**[٥] ومن بعده كتاب **المبيدات والطبيعة الحية**[٦]. ومن الثابت أن المبيدات الكلورينية العضوية تبـقى في البيئة سنوات عديدة وتذوب في الـمواد الدهنية. لذا فهي تتجـمع في الطبقة الدهنيـة لدى الإنسان والـحيوان، وتدخل في السلسلة الغـذائية، فـتزداد نسب مـتبـقياتـها في الكائنات الـحـية بحـسب تطورها. يبين الشكل رقم (١) طريـقة تحول بـعض هذه المبـيدات في البيئة. أمـا المركبات الناتجة من هذا التحول فـهي أشد سمية للإنسان والحيـوان من المركبات الأساسية وفترة بقائها في البيـئة طويلة جداً، وقد تصل إلى أكثر من ٣٠ سنة، لأنها تتحول إلى حلقـات مقـفلة لا تتأثر بأي عـوامل خارجـية. يـبين الشكل رقم (٢) طريقـة دخول المـبيـدات وتحركهـا، وبخاصة المركـبات الكلورينية العضـوية، في السلسلة الغذائية، عند استـخدام أحد المبيدات على المحاصيل، ينتقل جزء منه إمـا إلى المياه الجوفية عن طريق التربة أو إلى الأنهار والبحيرات مباشـرة ويتركز أولاً في النباتات المعلقة (Plankton)، وحين يتغذى بعض الكائنات الآخر الموجود في المياه، كالـحشرات، على هذه النباتات فهو يحصل أيضاً على متبقـيات المبيد وتزداد نسبة تركيـزه في أجسامه، وبعدها تتـغذى الأسـماك علـى الحشـرات، التي تقع بدورها فـريسة الطيـور والإنسان وترتفع نسبة تركيـز المبيد في هذه الكائنات. ويبين الشكل رقم (٣) عملية تزايد نسبة تركيز المـبيدات في الكائنات الحية بحسب تطورها، وذلك عـن طريق السلسلة الغـذائيـة. وبـينت نتـائج دراسـة أجريت فـي كاليفـورنيا في الخـمسـينات على المركـبات الكلوريـنية العضوية، أن نسبة تركيـز المبيد في الطيور زادت عن طريق السلسلة الغذائية إلى ٨٠٠٠٠ ضعف على النسبة الموجودة في المياه.

**إن الاستخدام المكثف للمبيدات البيريثرويدية قد ساهم في الإخلال بالتوازن البيئي بين بعض الآفات الحشرية وأعدائها الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى التكاثر الهائل لهذه الآفات**

أما المبيـدات الفوسفورية العضوية والكربمـاتية، فهي خطرة على الإنسان والحيوان نظراً إلى تأثيـرها في جهازيهما العصبـيين، فضلاً عن أن سمية بعضـها مرتفعة جداً. وفي الستينات بدأ تصنيع المركبات البيـريثرويدية، وهي على العمـوم منخفضـة السميـة وسريعة التفـكك، إلا أنها تؤثر في أنواع مختلفة من الـحشرات، وبالتالي فهي تقضي على الحشرات النافعـة والضارة في الوقت نفسه. ويعتقـد عدد من العلماء أن الاستـخدام المكثف للمبيـدات البيريثرويدية قـد ساهم في الإخلال بالتوازن البيئي بين بعض الآفات الحشرية وأعدائها الطبيعية، الأمر الذي أدى إلى التكاثر الهائل لهذه الآفات، ومشكلة الذبابة البيضاء حالياً في العالم هي أحسن مثل على ذلك.

في عـام ١٩٧٣ صدر أول قرار بحـظر استـخدام DDT في الولايات المـتحدة الأمـيركـية

(٥) Carson, Ibid.
(٦) Rudd, Ibid.

وأوروبا. ومن المفارقات أن السويد التي منحت جائزة نوبل لـ ميولر على اكتشافه فاعلية DDT كانت أول دولة تمنع استخدامه[٧]. وبعدها منع استخدام عدد كبير من المبيدات الكلورينية والفوسفورية والكربماتية في البلدان المتطورة نظراً إلى خطورتها، فضلاً عن أن بعضاً منها قد يسبب أمراضاً سرطانية. وأصدرت مؤسسة Pesticide Action Network في الولايات المتحدة قائمة بالمبيدات الخطرة أطلقت عليها اسم «الدزينة القذرة» وهي التالية:

- الديكارب (تيميك)
- توكسافين
- كلوردان وهيبتاكلور
- كلورديميفورم (جاليكرون)
- دايبر وموكلوروبروبين (DBCP)
- DDT
- الدرين، ديلدرين، اندرين
- اثيلين دايبرومايد (EDB)
- BHC وليندين
- باراكوات
- بارثيون ومثيل باراثيون
- بنتاكلور وفينول (PCP)
- 2, 4, 5-T

المصدر: Pesticide Action Network, San Francisco, CA.

أما الوضع في البلدان النامية، ومن ضمنها لبنان، فهو دون المستوى العالمي، إذ إن عدداً من المبيدات المحظورة لا تزال تستخدم في العديد من هذه البلدان، إضافة إلى أن المزارع يفتقد الوعي الكافي عن أخطار المبيدات[٨].

وقد بدأت فكرة استخدام الإدارة المتكاملة للآفات بالانتشار في البلدان المتطورة (In-tegrated Pest Managemen, IPM). ويبين الشكل رقم (٤) تفاصيل عملية الإدارة المتكاملة للآفات، وقد طبقت هذه العملية بنجاح على عدد من الآفات الحشرية. وهذا هو الحل الأفضل بدلاً من الاعتماد الكلي على المبيدات في مكافحة الآفات الزراعية، وقد بدأنا بإجراء بعض التجارب على تطبيق الإدارة المتكاملة للآفات في لبنان وبخاصة على الزيتون ◇

(٧) R.L. Metcalf, "A Century of DDT," *Journal of Agricultural and Food Chemistry*, vol. 21, no. 4 (1973), pp. 511-519.

(٨) ومن المراجع المهمة، انظر: British Medical Association, *The BMA Guide to Pesticides, Chemicals and Health* (London: Edward Arnorld Publisher, 1992), 215 pp., and D. Pimentel and H. Lehman (eds.), *The Pesticide Question* (New York: Routledge, Chapman and Hall, 1993), 441 pp.

## شكل رقم (١)

## تحوّل بعض المركبات الكلورينية العضوية في البيئة نتيجة تعرضها للأشعة فوق البنفسجية

ديلدرين ← (O) ← أندرين

UV

فوتوديلدرين فوتوالدرين

تفاعلات الأندرين – ديلدرين

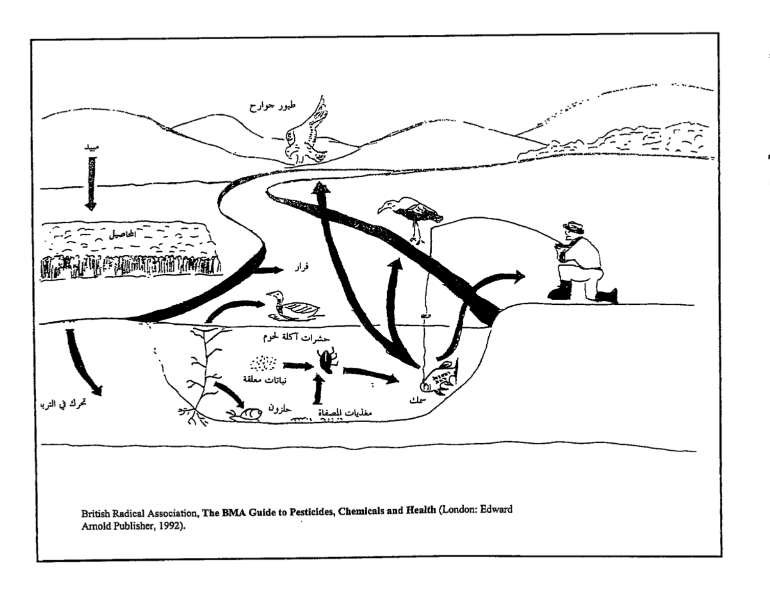
أندرين ← (O) ← ايزودرين

UV

فوتواندرين فوتوايزودرين

## شكل رقم (٢)

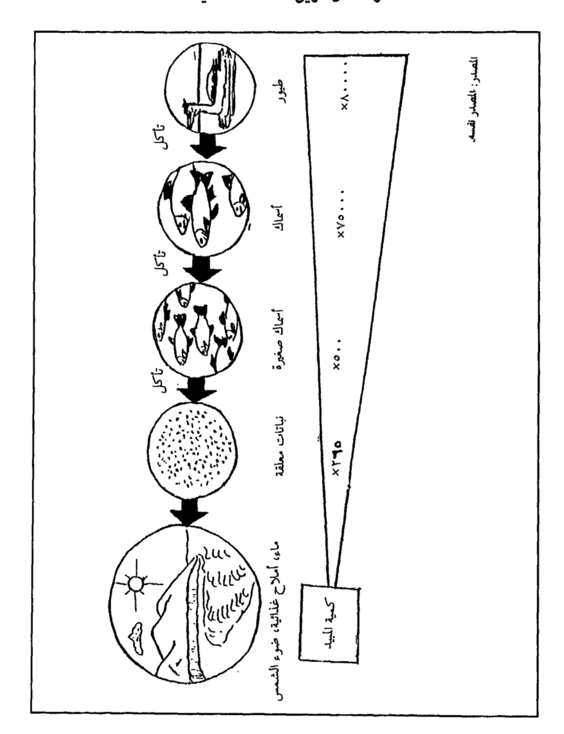
## دخول وتحرك المبيدات وخاصة المركبات الكلورينية العضوية في السلسلة الغذائية




British Radical Association, **The BMA Guide to Pesticides, Chemicals and Health** (London: Edward Arnold Publisher, 1992).

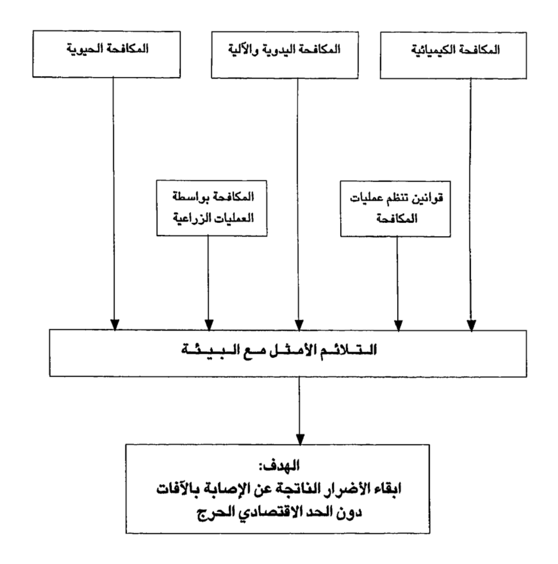
### شكل رقم (٣)

### ازدياد نسبة تركيز المبيدات في الكائنات الحية حسب تطورها وذلك عن طريق السلسلة الغذائية



## شكل رقم (٤)

## الإدارة المتكاملة للآفات





رجا طنوس (*)

# موقع الأغذية المجففة والمعلبة في النظام الغذائي وأثرها في الصحة

## ١ ـ أهمية التصنيع الغذائي

يستورد لبنان نحو ٨٠ في المئة من حاجاته من المواد الغذائية. وقسم كبير من هذه المواد يستورد كأغذية مصنعة. كما أن قسماً من الإنتاج الزراعي المحلي يصنّع محلياً. فقد نشطت في السنوات الأخيرة الصناعات الغذائية في لبنان وإن كان العديد منها صناعات صغيرة الحجم.

أما التصنيع الزراعي فبات أمراً ضرورياً في هذه المرحلة حيث تشهد الزراعة في لبنان تقلصاً وتراجعاً نتيجة لأسباب وعوامل عديدة أبرزها ارتفاع أسعار الأراضي الزراعية وغلاء اليد العاملة اللبنانية. ولا شك في أن من أنجح الحلول وأهمها لتشجيع الزراعة وتنمية اليد العاملة فيها هو التصنيع الغذائي، لأنه يدرّ على المنتوجات الزراعية ما يسمى القيمة المضافة، وبالتالي يساعد على خلق وتعزيز سوق للمنتوجات والموارد الزراعية المحلية، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى الاستغناء عن الكميات الكبيرة من المنتوجات والأغذية المصنعة التي تدخل لبنان.

**إن استهلاك الغذاء والماء عامل مهم جداً في نقل المواد البيئية المضرة إلى جسم الإنسان، إذ بواسطة الغذاء تجد الجراثيم والمواد المضرة طريقها إلى الإنسان، سواء أكان هذا الغذاء طازجاً أم كان مصنعاً**

يتطور نمط الحياة على نحو يستدعي تزايداً في استهلاك الأغذية المصنعة، المعلبة والمجففة والمجلدة وغيرها، لذلك يجب أن نتعاطى مع هذه الظاهرة الحديثة ونعالج مشاكلها المختلفة سواء أكانت صحية أم كانت بيئية أم غيرها. ولا شك في أن الأغذية المصنعة تؤدي دوراً مهماً متزايداً في النظام الغذائي في لبنان.

بينت آخر إحصاءات سنة ١٩٩٤ أن في لبنان ٤٨٣٨ مصنعاً غذائياً، بعضها مجهز بآلات حديثة والبعض يعتمد الأساليب البدائية. أما العدد الأكبر فهو يعتمد أساليب حديثة مع طرائق بدائية. وعلى الرغم من تعدد هذه الصناعات الغذائية الوطنية فهي لا تكفي لتلبية حاجات المستهلك اللبناني.

---

(*) رئيس دائرة التغذية والصناعات الغذائية في الجامعة الأميركية في بيروت.

## ٢ ـ الغذاء كعامل بيئي

يعد الغذاء أحد أهم العوامل البيئية التي تواجه الإنسان، كالأصوات المزعجة، والمبيدات السامة، والجراثيم المضرة، والغازات المضرة في الهواء، وماء الشرب... الخ. ونجد أن استهلاك الغذاء والماء عامل مهم جداً في نقل المواد البيئية المضرة إلى جسم الإنسان، إذ بواسطة الغذاء تجد الجراثيم والمواد المضرة طريقها إلى الإنسان، سواء أكان هذا الغذاء طازجاً أم كان مصنعاً.

ويجب الإشارة إلى أن الغذاء المصنع ربما معرض أكثر من الغذاء الطازج النظيف لنقل بعض المواد المضرة للإنسان.

## ٣ ـ موقع الأغذية المصنعة من النظام الغذائي

لا توجد إحصاءات تبين كمية استهلاك الأغذية المصنعة بالنسبة إلى استهلاك الغذاء غير المصنع في لبنان. ولكن بالنسبة إلى البلدان العربية فنسبة المنتوجات الزراعية التي تصنّع ضئيلة، نحو ٢ في المئة من الإنتاج الزراعي، بينما ترتفع إلى ١٠ في المئة في البلدان النامية وتصل إلى ٤٠ في المئة في البلدان الصناعية.

أما مكانة الصناعات الغذائية في لبنان بالنسبة إلى جميع الصناعات من حيث المدخول العام، فهي تحتل نحو ثلث المدخول العام من الصناعة.

أما فئات الأغذية المصنعة التي تستهلك محلياً بكميات وافرة فهي:

١ ـ الأغذية المصنعة من الخضراوات والفواكه، كالمعلبات والخضار والفواكه المجففة وعصير الفواكه والمخللات، والكثير منها مصنع محلياً.

٢ ـ اللحوم المعلبة والمخمرة مثل المورتديلا وغيرها ولكن القليل منها مصنع محلياً.

٣ ـ الحليب ومشتقاته، كاللبن واللبنة والجبنة، وإن كان الكثير منها مصنع محلياً، لكن أكثر المواد الأولية مستوردة، وبخاصة الحليب البودرة والأجبان على أنواعها.

٤ ـ الدهون والزيوت، أكثرها مستورد من الخارج ما عدا زيت الزيتون.

٥ ـ المشروبات الغازية، معبأة محلياً ولكن المواد الأولية مستوردة.

**إن سلامة الغذاء لا تقتصر على خلوه من التلوث الجرثومي، فالفحوصات الكيميائية ضرورية جداً لمعرفة كمية المضافات والمواد الحافظة المستعملة في التصنيع ورواسب المبيدات المحظور استعمالها والتي لا يزال بعض المصانع يستعملها**

٦ ـ السكاكر والحلويات والبسكويت، منها مصنع محلياً وكثير منها مستورد.

٧ ـ أغذية مختلفة مثل الشبس والطحينة ومعلبات الحمص والفول... الخ.

حين نفكر في جميع هذه الأغذية المصنعة نرى أن قسماً لا بأس به من استهلاكنا الغذائي اليومي يتألف من هذه الأغذية. صحيح أن القليل منها نسبياً يصنع محلياً ولكن الاستيراد مفتوح على مصراعيه ونجد في الأسواق أغذية من جميع أنحاء العالم.

لذلك لا بد من أن نستنتج أن الأغـذية المصنعة تحتل مركـزاً مهماً في نظامنا الغذائي نعـتمد عليه مع كل حسناته وسيئاته.

## ٤ ـ أثر الأغذية المصنعة في الصحة

لا شك في أننا نعـتمد كـثيـراً على الأغذية المـصنعة لإبقـاء متطلبـاتنا من المواد الغـذائية، كالبـروتين والفيتامـينات والمعادن وغيـرها. ولكن هناك مخاطر أيضـاً إذا لم تصنع الأغذية أو تخزن بالطرائق الصـحـيحة، فتفسـد هذه الأغذية وربما يحدث تسمم غـذائي، الأمر الذي يجعل مراقبة الأغذية وتصنيعها أمراً ضرورياً.

### أ ـ فساد الأغذية

إن سلامـة الغذاء لا تقـتصـر على خلوه من التلوث الجرثومي، فـالفحـوصات الكيـميـائية ضـرورية جـداً لمعرفـة كميـة المضافات والمـواد الحافظة المـستعملـة في التصنيع ورواسب المبيدات المحظور استعمالها والتي لا يزال بعض المصانع يستعملها.

وخطورة هذه الأمور هي في أنهـا تسبب مشاكل صـحـية عديدة: مثل الالتهـابات، والتسمم، والخلل في الإفـرازات الهرمونيـة، والحالات السـرطانية، والمناعـة ضد المـضادات الحـيوية، وتعرض المستهـلك للإصابة بالأمراض التي تسببها الأطعمـة الملوثة بالجراثيم. وهناك أسباب عدة لفساد الأغذية، ويمكن أن يكون بعضها غير مهم بالنسبة إلى الصحة العامة، والبعض الآخر خطر جداً.

الأنواع الرئيسية لفساد الأغذية خمسة:

١ ـ أسباب فيزيائية، مثلاً: ترضرض الفواكـه خلال عملية النقل، الأمر الذي يحدث بقعاً بنية اللون فيها ويؤدي إلى ظهور العفن الجرثومي وهو ما يخفض سعر الفاكهة أو يجعلها غير قابلة للتسويق. ولكن هذا النوع من الفسـاد ليس بالضرورة مضراً بالصـحة.

٢ ـ فـسـاد الغـذاء من جـراء الحشـرات والجـرذان، الأمر الـذي يتيح الفـرصــة لنقل بعض الأمراض أو المواد المضرة.

٣ ـ أسباب كيميائية، وأهمها تأثير الأوكسجين الموجود في الهواء في الأغذية. مثلاً: تأكسد الزيوت النباتية.

٤ ـ أسباب كيمياءَحْيَائية تؤدي الانزيمات فيها الدور الرئيسي في فساد الأغذية. مثلاً: تزنخ الزبدة والدهون.

٥ ـ فساد الأغـذية بسبب الأحياء الدقـيقة (Microbiological). تقسم الأحياء الـدقيقة إلى ثلاثة أنواع: الخمائر (Yeasts)، والفطريات (Molds)، والبكتريا (Bacteria).

لا مجـال هنا لإعطاء تفاصـيل عن الأضرار الصـحـية التي تنجم عن تعـاطي أغذية مـصنعة ملوثة بالجراثيم المذكورة أعلاه. ولكن أود أن أركز هنا على البكتريا الخطرة جداً كلوستربديوم بطيولاينم (Cl. Botulinum) التي هي أخطر نوع من البكتيـريا الفتاكة، لأنها مقـاومة للحرارة، هذا النوع من البكتـريا يتطلب درجة حرارة عـالية جداً فـوق ١٠٠ْ مئوية لمدة طـويلة للتخلص

منها لأنها قادرة على العيش ٦ ساعات على الأقل في ماء يغلي على درجة ١٠٠° مئوية. لذلك تحتاج هذه الأغذية، مثل معلبات اللحوم والخضراوات إلى التعقيم بواسطة البخار في الأتوكلاف. أما منتوجات الفواكه التي تقل عن PH ٤,٥ يمكن تعقيمها على درجة حرارة ٩٠° مئوية إلى ١٠٠° مئوية. وهكذا تختلف طرائق الحفظ على اختلاف درجة الحموضة.

نقطة مهمة هنا يجب الإشارة إليها، هي أن فساد الأغذية لا يعني بالضرورة أن الغذاء مضر للصحة ويجب إتلافه، ولكن يعني أن الغذاء غير صالح للاستهلاك، وفي كلتا الحالتين تكون النتيجة خسارة الغذاء. لذلك يجب الأخذ في الحسبان جميع أنواع فساد الأغذية، وليس فقط الضارة منها، لأهميتها من الناحية البيئية والتجارية وأهميتها في الصحة العامة.

### ب ـ تأثير العبوات في الصحة والبيئة

توضع الأغذية المصنعة داخل عبوات مختلفة، كالآتي:

- عبوات معدن من الفولاذ أو الألمنيوم.
- عبوات زجاج.
- عبوات بلاستيك.
- عبوات من الورق أو الكرتون.

العبوات التي تستعمل خلال تصنيع الأغذية لها أحياناً تأثير في الصحة وتأثير في البيئة، إذا لم تستعمل بالطرائق الصحيحة.

#### (١) التأثير في الصحة

إذا لم تستعمل العبوات الصحيحة المطابقة للأغذية، يمكن أن يتأكسد المعدن، الأمر الذي يضر بالصحة، أو إذا لم تغلق هذه العبوات المعدنية بالطرائق الصحيحة، يمكن أن تدخل الجراثيم أو المواد المضرة إلى داخل العلبة لتفسد الغذاء.

مثل آخر هو العبوات البلاستيك، إذ يوجد أنواع عدة منها، ولكل منه خصائصه التي تناسب أنواعاً خاصة من الغذاء، وإلا فتتسرب منها مواد كيميائية مضرة إلى الغذاء.

#### (٢) التأثير في البيئة

من المعروف أن مشكلة بيئية كبيرة هي التخلص من العبوات التي تستعمل في التصنيع الغذائي. فمنها ما نجده في النفايات كالعلب المعدنية والزجاج، ومنها ما نراه أحياناً في البحر كالزجاجات البلاستيك التي يصعب اضمحلالها. فهذه مشكلة يجب أن يتعاون في حلها ليس الإدارات المعنية فقط، وهي باشرت في حل هذه المشكلة، بل على المستهلك أيضاً أن يتخلص من هذه العبوات بالطرائق الصحيحة.

### ج ـ سلامة الغذاء ومراقبته

أود هنا أن أستخلص ما ورد في الخطة الوطنية للغذاء والتغذية (تموز/ يوليو ١٩٩٥) عن سلامة الغذاء.

يستورد لبنان أكثر حاجاته من المواد الغذائية ذات النوعية الجيدة والسليمة والمطابقة

للأنظمة والقوانين العالمية، إلا أن هذه المواد تبقى معرضة لمشاكل تسويقية، عبر طرائق حفظها وتخزينها ونقلها إلى المحلات التجارية في غياب المراقبة الفعالة التي تقتصر حالياً على الفحص الحسي وأخذ عينات وإرسالها إلى المختبرات التي تكون مراراً عاجزة عن القيام بجميع الفحوصات اللازمة.

إن النصوص التي تنظم عمليات الرقابة الشاملة غير مكتملة ومبعثرة، بحيث لا تجد علاقة تواصلية في ما بينها. وحيث سلامة الغذاء لا تقتصر على المظهر الصحي فإنه من الضروري جداً وضع نظام متكامل يفي بالغاية وبالتنسيق بين السلطات العامة والمعنيين بالأسواق الاستهلاكية. ومن اللافت للنظر أن رقابة الدولة على هذه المصانع شبه معدومة. المواد الأولية المستوردة والمواد المضافة وعمليات التصنيع غير مراقبة. وفي غياب مواصفات لبنانية حديثة يعمد أصحاب المعامل إلى اتباع مواصفات معتمدة من قبل بلدان مختلفة.

عادة تقتصر طرائق المعاينة على أخذ عينات، وغالباً على نحو غير صحيح، بحيث يصعب معها اتخاذ قرار قطعي. فالمراقبين غير المدربين على هذا النوع من العمل، يكتفون بأخذ العينات وإرسالها إلى المختبر للتأكد من سلامتها والتحقق من تاريخ الصنع ومدة الصلاحية، في حين أن المواد الداخلة في عملية التصنيع، التي هي الأساس، لا تخضع للفحص.

وهناك ناحية ثانية لا تقل أهمية وتتعلق بالملصقات. فالعديد من التجار يعمدون إلى تغيير الملصقات على المعلبات بتغيير تواريخ الصنع والصلاحية، الأمر الذي يستوجب الكشف على المواد في أماكن التخزين ولدى المستوردين ومراقبة المطابع التي تقوم بطبع الملصقات.

إن الجهاز المولج مراقبة المواد الغذائية موزع على إدارات عدة: وزارة الزراعة، الصحة العامة، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة العدل ووزارة الشؤون البلدية والقروية، وليس هناك من هيئة تربط بين مختلف الإدارات المعنية وتنسق في ما بينها.

عرض الوضع القائم في هذه الناحية يستوجب وضع استراتيجية واضحة توصل إلى الهدف المرجو وهو سلامة الغذاء المصنع وغير المصنع وتحسين نوعيته، فهذا أمر أساسي في النظام الغذائي وتأثيره في الصحة.

## ٥ ـ المعلومات والإحصاءات

إن توافر قاعدة معلوماتية عن الغذاء في لبنان يعد عنصراً أساسياً لأي قرارات أو مشاريع تنموية في هذا المضمار. وأعتقد أنه يوجد نقص في الإحصاءات الدقيقة عن الغذاء في لبنان التي تبين ليس الكمية بل ـ وهي الأهم ـ نوعية الأغذية المستهلكة أيضاً ولا سيما المصنعة منها، سواء أكانت مستوردة أم كانت مصنعة محلياً. وهناك كذلك نقص في المعلومات عن النفايات التي تنتج من الصناعات الغذائية وطريقة التخلص منها. وهناك بعض الإحصاءات وبعض المسوحات المتفرقة أو التقارير المختلفة، ولكن هناك نقص في المعلوماتية التي يمكن اتباعها لتقديم الحلول الواقية والمشاريع التنموية.

نتوقف هنا عند بعض الأسئلة المهمة مثلاً:

ـ ما هو مقدار استهلاك الفرد في لبنان من الأغذية الطازجة والأغذية المصنعة لكل فئة من

المجتمع ومن الأعمال المختلفة، سواء أكانت مصنعة محلياً أم كانت مستوردة؟

- ما هو عدد المصانع في لبنان التي لها مختبراتها الخاصة لفحص سلامة الغذاء التي تصنعه؟

- ما هي قدرة المختبرات المعتمدة في لبنان لفحص جميع الأغذية المصنعة محلياً أو المستوردة على نحو دوري ودائم، وما هو عدد هذه الأغذية التي ترسل على نحو دوري ودائم لفحصها في هذه المختبرات؟

- هل يعرف أصحاب الصناعات الغذائية مقاييس ومواصفات الأغذية التي يجب اعتمادها وهل يطبقونها فعلياً؟

- ما هي المواد المضافة للأغذية المصنعة وهل تضاف بالكميات المسموح بها وهل تذكر هذه على نحو واضح على الملصقات؟

- هل نعرف مدى تلوث الأغذية المصنعة أو التي تقدم في المطاعم بالجراثيم والمواد الكيميائية المضرة؟

- ما هو مدى تنفيذ نظام رقابة الدولة على الصناعات الغذائية وفاعليته؟

هناك الكثير من الأسئلة التي يجدر بنا أن نواجهها وأن نعمل على إيجاد الحلول لها.

لذلك أوجز بالقول إننا نعرف الكثير ولكننا لا نعرف على نحو دقيق ومنظم مدى تأثير الأغذية المصنعة في نظامنا الغذائي والصحة العامة ومدى تأثيرها في مشاكل البيئة ◇



هـاني أبو فـاضل (*)

# مشكلة انتشار الكسارات وآثارها البيئية

**مقدمة**

تعد قـضية المـقالع والكسارات من أهم المـشاكل البيـئية في لبنان وأخـطرها، نظراً إلى ما تسببه من تشويه دائـم ونهائي في الطبيعة لا يمكن إصلاحه. إضافـة إلى أضرار الغبار وتأثيره في الصحة العامة وفي الممتلكات والمزروعات.

تتوزع الكسارات على نحو عشوائي، في جميع المناطق اللبنانية. وهي متمركزة في أغلبيتها الساحقة، قرب المناطق السكنية وفي أجمل المواقع الطبيعية الخضر الساحرة.

تعـد الكسـارات ضـرورة وضريبـة في الوقت نـفسـه. فـهي ضرورة من أجل البناء والإعـمار، وهي (لما تتركه من آثـار سلبية في الطبيعة) ضـريبة هذا الإعمار. إلا أن المشكلة ما كـانت لتتعاظم لو كان هناك مـن تخطيط ومن إدارة سليمـة لعملها، ولو لـم تهمل الدولة هذه القـضية منذ سـنوات بعيدة، ولو أنـها طبقت القـوانين المرعية الإجراء.

والمـسألة مـا كانت لتـتفـاقم لو أن عمل المـقالع والكـسارات وإنتاجهـا يذهب فقط لاستخـراج البحص (حيث يذهب قسم كـبير لردم البـحر)، وإذا عـرفنا أن ٥٠ في المـئة من الأراضي اللبنانيـة صالحة لعملها، ويسـهل بالتالي إيجاد أماكن بديلة.

**نتيجة عدم التقيد بنظام التدرج المدرج بقانون رقم ٢٥٣ / ٣٥ عملت الكسارات على قضم الجبال على نحو خطير وعلى إحداث هوات وجدران ترتفع إلى أكثر من مئة متر في العديد من الكسارات**

## ١ ـ مشاكل الكسارات وأضرارها

مع الإنفلات الحاصل في أعـمال الكسارات وعدم الرقابة من قبل الدولة أصـبحت الكسارات في لبنان مصدر أضرار متعددة تتفاقم يوماً بعد يوم وأهم هذه المشاكل هي:

(*) رئيس جمعية المنبر الأخضر ـ بيروت.

## أ ـ تشويه الطبيعة

نتيجة عدم التقيد بنظام التدرج المدرج بقانون رقم ٢٥٣/ ٣٥ عملت الكسارات على قضم الجبال على نحو خطير وعلى إحداث هوات وجدران ترتفع إلى أكثر من مئة متر في العديد من الكسارات. والخطورة في الموضوع أن هذا التشويه قد أصبح نهائياً لعدم وجود إمكانية لإصلاحه من جديد، الأمر الذي قضى ويقضي على جمال جبالنا ووديانا، كأودية نهر الجعماني وزبوغا وأبو ميزان ونهر ابراهيم حيث تبذل الآن جهود حثيثة مع الأونسكو لوضعه ضمن المناطق الطبيعية المصنفة عالمياً، بينما الكسارات لا تزال تعمل فيها حتى الآن.

## ب ـ التلوث الناتج من الغبار ومواد التفجير

نتيجة عدم استعمال أية تقنية للتخلص من الغبار الناتج من أعمال الكسارات، الذي ينتشر على مسافات بعيدة من المناطق المجاورة فهو يُحدث الأضرار والمشاكل التالية:

(١) **تأثيره في الغابات:** يؤثر الغبار في الغابات والأحراج المحيطة بالكسارات، حيث يمنع عنها عملية الكلوروفيل، الأمر الذي يؤدي إلى إضعافها، كمقدمة للقضاء عليها فيما بعد لتصبح جرداء صحراء.

(٢) **تأثيره في المزروعات:** يؤثر الغبار في المزروعات المجاورة (من خضار وفواكه) الأمر الذي يؤدي إلى إتلاف المواسم التي كانت سنداً أساسياً لمداخيل الأسر الفقيرة المحيطة.

**يؤدي استعمال أطنان من المواد المتفجرة في عمليات تقطيع الصخور واقتلاعها، إلى إحداث أضرار متعددة في الأبنية السكنية المجاورة وتشقق في جدرانها وسطوحها، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب المياه والرطوبة إلى داخل المنازل مسببة أضراراً ومشاكل صحية عديدة**

(٣) **تأثيره في الثروة النباتية والحيوانية:** يؤثر الغبار أيضاً في الثروة النباتية والحيوانية، وخصوصاً في تربية النحل، التي يعتمد عليها العديد من مزارعي القرى المجاورة، وفي النباتات والأعشاب الطبية الفريدة الموجودة في هذه المناطق.

(٤) **تأثيره في الصحة العامة:** يؤثر في الصحة العامة عبر تنشق الهواء المشبّع بهذه الغبار، الأمر الذي يتسبب بالعديد من أمراض الحساسية المثبتة في عدد من التقارير الطبية الصادرة عن أطباء المناطق المجاورة، ولا سيما منها تلك التي صدرت عن مستشفى سرحال في انطلياس.

(٥) **أثره في النظافة العامة:** تضطر ربات المنازل، وفي ذروة أيام شح المياه، إلى القيام بالتنظيفات اليومية، وذلك طوال فصل الصيف، الأمر الذي يؤدي إلى هدر الوقت والطاقات والمياه. إضافة إلى إجبار الناس على العيش داخل منازلهم المغلقة بإحكام حتى في أيام الحر.

وتجدر الإشارة إلى استعمال مواد النيترات، وبكميات هائلة، في عملية التفجير التي تؤدي أيضاً إلى تلوث الهواء بمادة $NO_2$ السامة وإلى تلويث المياه الجارية والجوفية بمادة الأسيد نيتريك $H_2 NO_4$.

## ج ـ التأثير في الأبنية السكنية وخزانات المياه

يؤدي استعمال أطنان من المواد المتفجرة في عمليات تقطيع الصخور واقتلاعها، إلى

إحداث أضرار متعددة في الأبنية السكنية المجاورة وتشقق في جدرانها وسطوحها، الأمر الذي يؤدي إلى تسرب المياه والرطوبة إلى داخل المنازل مسببة أضراراً ومشاكل صحية عديدة.

ومن المعلوم أيضاً أن أهالي وسكان قرى العديد من المناطق الزراعية المجاورة تعتمد على خزانات الباطون لتجميع مياه الشتاء والإفادة منها في عملية الري. وتسبب عمليات التفجير المذكورة تشقق هذه الخزانات وهدر تلك المياه التي تمثل المصدر الحيوي الوحيد للأهالي في فصل الصيف.

### د ـ التأثير في المواقع الأثرية والسياحية

من المناطق التي ألحق فيها الضرر حتى الآن، على سبيل المثال: مغارة الإنسان الأول في أنطلياس (والمغاور الطبيعية المحيطة بها) وقلعة المسيلحة التاريخية (في الشمال) وهوة دارة (مجدل ترشيش)، إضافة إلى الأضرار التي ألحقت بالمناطق والقرى السياحية المجاورة للكسارات.

### هـ ـ التأثير في المياه الجوفية والجارية

(١) **المياه الجوفية:** تعد طبقات الصخور الكلسية الصلبة من أهم خزانات المياه الجوفية في لبنان. وهي في الوقت نفسه المكان الصالح بامتياز للاستثمارات في ميدان المقالع والكسارات، الأمر الذي يؤدي إلى تلويث المياه الجوفية أو الينابيع. والمثل الصارخ على ذلك هو في موقع كسارات أنطلياس، التي تقع فوق خزان ضخم للمياه الجوفية وعلى بعد عشرات الأمتار من نبع فوار انطلياس الذي عكرت الكسارات مياهه، بحيث تظهر للعيان مياهه الموحلة على مدار السنة.

**إن هناك أسباباً عدة تتداخل فيها المصالح مع السياسات، التي لا تزال تتحكم بالسياسة البيئية في لبنان حتى الآن**

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المياه الجوفية المذكورة ومياه فوار انطلياس، كان يمكن الإفادة منها لسد حاجات أكثر من نصف قضاء المتن من المياه الذي يشكو الآن قلة المياه وندرتها.

(٢) **المياه الجارية:** بما أن عدداً كبيراً من الكسارات يقع على ضفاف الأودية مباشرة، فغالباً ما يتخلص أصحاب المقالع والكسارات من نفاياتهم (الأتربة) برميها في الوديان. وبما أن الأودية متصلة بمجاري الأنهار في الغالب (كما هي الحال في كسارات زبوغا وأبو ميزان حيث يتصل هذا الوادي بنهر الكلب مباشرة) فمع كل هطول غزير للأمطار تعكر هذه الأتربة مياه نهر الكلب إلى درجة أن المصافي المخصصة في محطة ضبية تعجز عن تنقيتها، الأمر الذي يدفع مصلحة مياه ضبية إلى قطع المياه عن مدينة بيروت وقسم من المتن الشمالي أياماً عدة إلى حين معالجة المشكلة. ولطالما تقدمت وزارة الموارد بشكاوى عديدة حول هذا الموضوع، مطالبة بإقفال هذه الكسارات.

## ٢ ـ الوضع القانوني للمقالع والكسارات العاملة في لبنان

على الرغم من قدم القانون المعمول به حتى الآن حين كانت وسائل الاستثمار والعمل لا



تزال شبه بدائية، فإن روحيته، المحافظة على البيئة والإنسان، كانت لا تزال صالحة حتى تاريخه. فالمقالع والكسارات لا تزال تعمل بموجب قانون رقم ٢٣٥ الصادر سنة ١٩٣٥، والمرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٦٩، وقراري المجلس الأعلى للتنظيم المدني رقم ٧٤/٣٧ ورقم ٧٥/٦.

أ ـ نص قانون ١٩٣٥ في بعض بنوده الأساسية، حول شروط الاستثمار، على ما يلي:

١ ـ «يتقدم طالب الاستثمار برسم يحدد موقع المقلع بالنسبة للمباني والطرقات الموجودة على مسافة ١٠٠م من حوله».

٢ ـ «يجب أن يكون جوار كل مقلع في أرض غير مسورة مؤمناً في النقاط الخطرة منه بواسطة خندق محفور حوله وبوضع تراب الردم من جهة الأشغال ليؤلف منه حاجز لحفظ السلامة العامة».

٣ ـ «إنشاء مدرجات يكون علوها بنسبة صلابة الصخور ولا تتجاوز الثلاثة أمتار».

٤ ـ يشمل القانون أدق التفاصيل حول طرائق التفجير وسلامة العمال تصل إلى ثلاث صفحات.

ويتبين من هذه المواد أن المشترع في ذلك الوقت كان همه الأساسي الحفاظ على السلامة العامة وسلامة البيئة وخصوصاً من حيث فرضه التدرج.

**لا حل للمسألة البيئية في لبنان، ولقضية الكسارات بوجه خاص، إلاّ بإيجاد سياسة بيئية عامة بعيدة من المصالح الشخصية والآنية، تأخذ في الحسبان حق المواطنين في العيش الكريم في بيئة سليمة**

ب ـ نص المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٦٩ في بعض مواده على ما يلي:

**المادة ٢٦ ـ البند الثالث:** «يحق للإدارة بموجب تصميم توجيهي أو تفصيلي تحديد مناطق مخصصة لإنشاء واستثمار المقالع والكسارات يكون لها طابع مؤقت ينتهي بانتهاء الاستثمار».

**المادة ٢٦ ـ البند الرابع:** «يجب أن يقدم مع طلب الترخيص ومع المستندات المرفقة به الخرائط التفصيلية للموقع قبل المباشرة باستثمار المقلع والكسارة والخرائط النهائية للموقع بعد انتهاء الأشغال، ويتوجب على المستثمر إعادة ترتيب أرض الموقع على نفقته بعد انتهاء الأشغال وفقاً للخرائط النهائية الموافق عليها، بما فيها إمكانية فرض ترتيب وإعادة تشجير الموقع».

ج ـ قرارا المجلس الأعلى للتنظيم المدني رقم ٧٤/٣٧ ورقم ٧٥/٦ اللذان يتناول فيهما الشروط المفروضة على أي رخصة لعمل الكسارات، وترفق هذه الشروط بالرخصة عند الحصول عليها. وأهم ما ورد في هذه الشروط:

١ ـ الابتعاد ألف متر من المناطق الأثرية والطبيعية المحددة بمرسوم.

٢ ـ الابتعاد ألف متر من تجمع مؤلف من خمس مساكن أو مستشفى أو مدرسة.

٣ ـ الابتعاد ألف متر من ينابيع المياه.

٤ ـ الابتعاد خمسين متراً من مجاري الأنهر.

٥ ـ عدم رمي الأتربة والنفايات في مجرى المياه الشتوية والأنهار وحفظ حقوق الغير.

### ٣ ـ طريقة الترخيص وعملية المراقبة

السؤال الذي يطرح نفسه الآن: من هي الجهة المخولة إعطاء الرخص، وكيف تحصل عملية المراقبة؟

#### أ ـ طريقة الترخيص والعمل الآن

من حيث المبدأ تصدر رخصة المقلع عن القائمقام، ورخصة الكسارة تصدر عن المحافظ. ومع تطور عمل المقالع والكسارات وتلازمها معاً أصبحت الرخصة تصدر عن المحافظ بعد موافقة وزارة الصحة العامة ووزارة الأشغال والدفاع ووزارة الموارد المائية والكهربائية (دائرة المناجم والمقالع، وهي دائرة فنية تضم مهندسين جيولوجيين) شرط عدم اعتراض البلدية أو المختار. وفي حال اعتراض البلدية أو المختار وإصرار المحافظ على إعطاء الرخصة فإن من يحق له الفصل في هذا الخلاف هو مجلس الوزراء فقط.

أما كيف تعطى الرخصة حالياً في ظل وضع غير قانوني لجميع الكسارات في لبنان؟ فقد استحدث ما يسمى بدعة «المهل الإدارية» التي تعطى للكسارات بحجة تسوية أوضاعها (التي لم يعد هناك من مجال لتسويتها بالطبع) أو بانتظار الإنتهاء من المخطط التوجيهي.

وإذا نظرنا في مجمل هذه القوانين نجد أنها تكوِّن أرضاً صالحة لعمل الكسارات مع إشارتنا إلى الملاحظات التالية التي يجب إضافتها إلى القوانين:

١ ـ يجب تحديد التدرج على نحو علمي أكثر مع تحديد الإرتفاع الأقصى.

٢ ـ تحديد دقيق ومفصل لعملية التلغيم، لكون القانون القديم لم يعد يصلح مع تطور تقنيات عمليات التلغيم الحالية.

٣ ـ تحديد وسائل منع انتشار الغبائر الناتجة من الكسارات.

٤ ـ تحديد أماكن الاستثمار على أن تكون بعيدة من الأماكن السكنية ومن الغابات والأحراج.

ماذا فعلت الدولة حتى الآن في مجال تحديث قوانين المقالع والكسارات؟

بعد انتهاء الحرب في لبنان أخذت مشكلة المقالع والكسارات تتفاعل لتصبح من أهم المشاكل البيئية في لبنان. ومع تصاعد شكاوى المواطنين والجمعيات البيئية وتصاعد الحركات والضغوطات، أنشأت الدولة اللبنانية وزارة البيئة التي حاولت فيما بعد وضع قانون لتنظيم أعمال المقالع والكسارات. وقام وزير البيئة الأسبق سمير مقبل بوضع مرسوم ينظم عمل الكسارات رقمه ٥٦١٦/ ٩٤، ولكنه تناقض وتعارض مع:

أ ـ القرار التشريعي رقم ٢٣٥/ ٣٥ (نظام المقالع).

ب ـ القانون ٢٠/ ٦٦ (إنشاء وزارة الموارد المائية والكهربائية).

ج ـ المرسوم الاشتراعي رقم ١١٦/ ٥٩ (تنظيم الإدارات العامة).

د ـ المرسوم الاشتراعي رقم ٦٩/ ٨٣ (قانون التنظيم المدني).

هـ ـ القانون المنفذ بالمرسوم ٦٨٢١ (نقل دائرة المناجم والمقالع إلى ملاك وزارة الصناعة والنفط).

و ـ المرسوم الاشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٩٧٧/٦/٢٠ (قانون البلديات).

ز ـ المرسوم الاشتراعي رقم ٣٢/٢١ (محلات خطرة ومضرة بالصحة ومزعجة).

وقد أثار المرسوم خلافاً بين وزارة البيئة ووزارة الداخلية استغل من قبل الطرفين للتسابق في توزيع المهل على أصحاب الكسارات ودون أي رقيب. وفي اجتماع لمجلس الوزراء في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ أقر المجلس عدم قانونية المرسوم المذكور أعلاه، وكلف لجنة ثلاثية برئاسة الوزير المر لإعادة دراسته وصياغته ولم يرشح عنها شيء حتى الآن كما لم يصدر شيء عن وزارة البيئة وهي المعنية الأساسية بوضع قانون لتنظيم عمل الكسارات.

**ب ـ ماذا فعلت الدولة بعد فترة الحرب في قضية الكسارات؟**

بعد تفاقم نقمة المواطنين، وتحت تأثير ضغوطات الجمعيات البيئية، ومناصرة العديد من المسؤولين ووسائل الإعلام للقضايا البيئية، وخصوصاً لقضية المقالع والكسارات، تعاملت الدولة مع الموضوع على النحو التالي:

١ ـ صدر قرار عن وزير الداخلية السابق بشارة مرهج بإقفال كسارات نهر الموت وانطلياس ابتداء من ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، انتهى مفعوله بعد أول يوم من إخراجه من وزارة الداخلية.

٢ ـ صدر مرسوم عن وزارة البيئة لتنظيم عمل الكسارات لم يبصر النور لتعارضه مع قوانين سابقة (كما ذكرنا سابقاً).

٣ ـ حاولت وزارة البيئة إعداد مخطط توجيهي لتحديد أماكن عمل المقالع والكسارات انتهى بتحديد الأماكن على خريطة جيولوجية، سرعان ما اختفت بعد الإعلان عنها وبعدما كلفت الدولة نصف مليون دولار أميركي.

٤ ـ في حزيران/ يونيو ١٩٩٤، أصدر مجلس الوزراء قراراً قضى بقفل الكسارات في لبنان، بمهلة أقصاها نهاية العام ١٩٩٤، على أن ينجز في هذه الفترة المخطط التوجيهي.

٥ ـ بعد مرور هذه المهلة، أعاد مجلس الوزراء تمديد المهل للكسارات ستة أشهر جديدة وكذلك إلى حين الإنتهاء من المخطط التوجيهي.

٦ ـ في حزيران/ يونيو ١٩٩٥ صدر قرار عن مجلس الوزراء قضى بإقفال الكسارات في نهاية عام ١٩٩٥ وأعطى نفسه مهلة أقصاها أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ للانتهاء من المخطط التوجيهي.

٧ ـ في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ لم ينجز المخطط التوجيهي، فقرر مجلس الوزراء حصر إعطاء التراخيص للمقالع والكسارات بوزير الداخلية شخصياً ولمدة سنة، وبالطبع مدد للكسارات لمدة سنة جديدة في انتظار المخطط التوجيهي أيضاً وأيضاً.

٨ ـ في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦ صدر قرار عن مجلس الوزراء بالتمديد للمقالع والكسارات لغاية آخر عام ١٩٩٦، على أن ينجز خلال هذه الفترة «حتماً» المخطط التوجيهي.

٩ ـ في تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩٦ صدر قرار عن مجلس الوزراء بإقفال كسارات أبو

ميزان وزبوغا ونهر ابراهيم بعد ضغط شعبي واعتصامات (خرقت كسارة نهر ابراهيم القرار بعد أسبوعين وعادت إلى العمل).

١٠ ـ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ صدر قرار آخر من مجلس الوزراء بالتمديد للكسارات حتى نهاية آذار/ مارس ١٩٩٧ إلى حين الانتهاء من المخطط التوجيهي (والحبل على الجرار).

### ج ـ عملية المراقبة

من حيث المبدأ، تقوم وزارة الصحة بمراقبة المخالفات المضرة بالصحة، ودائرة المناجم والمقالع (في وزارة الموارد) تراقب تطبيق الشروط الفنية، ووزارة الداخلية هي الجهة المنفذة والمراقبة في الوقت نفسه. ولكن ما كانت نتيجة هذه المراقبة؟

١ ـ إن **ارتفاع هوة المقالع** أصبحت تتعدى المئة متر في معظم المقالع، مع أن قانون ١٩٣٥ حددها بثلاثة أمتار.

٢ ـ **البعد من المساكن:** يحدد قرار التنظيم المدني البعد من أي تجمع مؤلف من خمسة منازل بألف متر، وبنظرة سريعة إلى مقالع نهر الموت وانطلياس مثلاً نجد أن المقالع أصبحت على حافة المنازل، ويعيش السكان الآن على حافة هوة تفوق المئة متر.

٣ ـ **البعد من ينابيع المياه ومجاري الأنهر:**

أ ـ ينابيع المياه: يوجد قرار كذلك بأن تكون الكسارة على بعد ألف متر من نبع المياه. فإذا أخذنا كسارات انطلياس نجد أنها تقع مباشرة فوق نبع فوار انطلياس.

ب ـ مجاري الأنهر: كما أن كسارات أبو ميزان وزبوغا، التي تقع على الوادي المؤدي إلى نهر الكلب والتي ترمي الأتربة في هذا الوادي، تؤدي سنوياً إلى تعكير مياه نهر الكلب.

٤ ـ **التفجير:** لا تزال عملية التفجير خاضعة لقانون سنة ١٩٣٥، التي لا تتلاءم بالطبع مع التقنيات الحديثة. ولكن قانون التفجير يلزم أصحاب المقالع أن يستعملوا طريقة التفجير «من الأعلى إلى الأسفل» وأن يستعملوا المواد المتفجرة بإشراف وزارة الداخلية لتحديد الكميات المسموح استعمالها بموجب الرخص المحددة لكل مقلع (للحفاظ على السلامة العامة). ومع انعدام المراقبة على عملية التفجير والكميات المستعملة، أصبح أصحاب المقالع يعمدون إلى اتباع عملية «التفجير الأفقي» بدلاً من طريقة «من الأعلى إلى الأسفل». وأكثر من ذلك أصبحوا يحفرون مغاور يضعون فيها أطنان من المواد المتفجرة إلى درجة أن البعض منها أحدث ما يشبه الهزة الأرضية سجلت على مرصد بحنس ٣,٤ درجات على مقياس رختر. وأكثر من ذلك أيضاً فإن أصحاب المقالع يستعملون الآن نيترات السماد الكيميائي الملوثة بدل البارود في عملية التفجير.

لماذا لم تستطع الدولة حتى الآن إنجاز هذا «المخطط التوجيهي»؟

في اعتقادنا أن هناك أسباباً عدة تتداخل فيها المصالح مع السياسات، التي لا تزال تتحكم بالسياسة البيئية في لبنان حتى الآن. وفي العودة إلى تاريخية هذه القضية يتبين أنه منذ عام ١٩٨٣ صدر مرسوم اشتراعي رقم ٨٣/٦٩ يقضي بتحديد أماكن المقالع والكسارات. وبالفعل وضعت في ذلك الوقت دراسة شاملة، ولكنها انتهت في إدراج مجلس الإنماء والإعمار الذي كلف بإعدادها. وهناك محاولة لوزارة البيئة في عهد الوزير سمير مقبل انتهت بأدراج الوزارة أيضاً، ومحاولة ثالثة في حزيران/ يونيو ١٩٩٤ حيث أوكل للتنظيم المدني إعداد دراسة حول هذا

المخطط التي لم تنجز ودون معرفة الأسباب إلى أن لزّمت أخيراً لدار الهندسة. ويقول البعض إن هذه الدراسة قد أنجزت منذ فترة طويلة، إلا أن التجاذبات السياسية ومصالح بعض المتنفذين هي التي عرقلت صدورها حتى تاريخه.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى بعض الأسباب التي ساهمت كذلك في تأخير صدور هذا المخطط منذ ذلك التاريخ وحتى الآن: كالضغوط التي يمارسها أصحاب الكسارات، وبخاصة تلك القريبة من بيروت للمحافظة على أرباحهم الخيالية التي يجنونها الآن. فإذا أخذنا المدينة كمركز ثقل، حيث إنها تستهلك أكبر كمية من البحص في لبنان مصدرها منطقة البقاع وكسارات المتن الشمالي القريبة من بيروت، يتبين لنا أن أصحاب هذه الأخيرة يستغلون قرب كساراتهم من العاصمة لكي يزيدوا على أرباحهم فرق بدل النقل من البقاع إلى بيروت، ذلك لأن سعر البحص داخل الكسارة في البقاع يراوح بين ٢ و٣ دولارات للمتر المكعب، في حين يراوح سعر الكمية نفسها داخل كسارات نهر الموت مثلاً بين ٧ و٨ دولارات. وإذا قدرنا أن كسارة من الحجم الكبير تنتج بين الأربعة والخمسة آلاف متر مكعب يومياً، فقد يصبح الفارق بين أرباح المنطقتين بين ١٥ و٢٠ ألف دولار في اليوم الواحد، يجنيها صاحب كسارة واحدة، والكل يعلم كم لهذه المبالغ من نفوذ في هذا البلد.

ويمكننا أن نستنتج أن المسألة ليست في صعوبة إيجاد البدائل وفي صياغة هذا المخطط، إذا عملنا أن ٥٠ في المئة من الأراضي اللبنانية تقريباً مؤلفة من طبقات صخرية صلبة صالحة لأن تستثمر في حقل المقالع والكسارات، وأن هذه الطبقات تتوزع على جميع الأراضي اللبنانية، الأمر الذي يعني أن إنجاز المخطط التوجيهي ليس بالعملية المعقدة على المستوى العلمي والجيولوجي.

## ٤ ـ دور المواطنين والجمعيات البيئية

بدأت عملية الإحتجاج الشعبية والمطالبات برفع الضرر عن الناس في المرحلة الأولى، وخصوصاً بعد انتهاء الحرب وقيام الدولة من جديد، بحسب الطرائق التقليدية التي كانت متبعة، وذلك برفع عرائض الإحتجاج والقيام بزيارات متعددة إلى المسؤولين كافة. وكانت جميع الجهود تبوء بالفشل واليأس والخيبة حتى فقد المواطنون الثقة بالدولة وبأنفسهم. وذلك لعدم التزام المسؤولين الوعود التي كانوا يقطعونها بعد كل زيارة وبعد كل معروض احتجاج. وقد دفع فشل هذه التحركات البعض إلى التنادي إلى إنشاء جمعيات تنظم هذه التحركات وتعد الملفات والدراسات لإيجاد الحلول والبدائل، الأمر الذي أدى إلى تغيرات نوعية في منحى التحركات الشعبية والتي يمكن أن نعرض منها نموذجين كانا خلاصة تحركات ناجحة في الفترة الأخيرة أدت إلى إقفال المقالع والكسارات.

ـ ففي منطقة نهر الجعماني على سبيل المثال، أدى تعاون الجمعيات البيئية مع أهالي المناطق المجاورة لكسارات نهر الجعماني إلى تأليف لجنة متابعة، أطلق عليها تسمية «لجنة المتنين» (الشمالي والجنوبي) التي ضمت ممثلين عن القرى المتضررة ضمت بينها العديد من رؤساء البلديات والمخاتير. وقد تحركت على ثلاثة مستويات متوازية: الأول نحو نواب وأهالي المنطقة حيث عقد أكثر من لقاء معهم انتهى باجتماع موسع لنواب وأهالي المتنين تبنوا فيه المطالب.

وتحرك كل من موقعه للضغط نحو إقفال الكسارات. على المستوى الثاني، قامت اللجنة بزيارات لكبار المسؤولين في الدولة (رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب) لعرض مطالبهم. أما الاتجاه الثالث والأهم، فقد تمثل بدراسة الملف القانوني لأعمال هذه الكسارات وتعدياتها على الأملاك المجاورة كان نتيجتها أن قدّمت دعوى قضائية على أصحاب الكسارات أدت إلى إقفالها.

ـ النموذج الثاني هو ما حصل في منطقة كسارات أبو ميزان وزبوغا. فبعد إعداد الدراسات والملفات وتقديم عرائض الإحتجاج وإصدار البيانات الصحافية المتعددة وعقد مؤتمرات صحافية وإقامة الندوات والمحاضرات، إضافة إلى الاتصالات المباشرة والمستمرة التي كانت تقوم بها الجمعيات مع الأهالي، حيث كانت تعرض الحيثيات القانونية لأعمال المقالع والكسارات ومخالفاتها للقوانين المرعية الإجراء. وأهم دور قامت به الجمعيات هو الكشف عن الخلفيات السياسية والمصلحية التي يتحجج بها المسؤولون في عدم تطبيق القوانين لإبقاء الوضع على حاله وعدم إقفال الكسارات. ونتيجة هذه التعبئة المستمرة تداعى أهالي القرى المجاورة إلى اعتصام شعبي أمام الكسارات المذكورة، نظمته الجمعيات في اليوم نفسه الذي كان مجلس الوزراء السابق يعقد جلسته ما قبل الأخيرة، وقد شارك في هذا الاعتصام أكثر من ٥٠٠ مواطن، ساندهم في ذلك بعض النواب والفاعليات الروحية والمدنية، الأمر الذي دفع مجلس الوزراء إلى اتخاذ قرار بالإقفال النهائي لتلك الكسارات. نستنتج من هذين النموذجين، كيف أن وعي المواطنين وتضامنهم يمكن أن يؤلف الأساس الصلب لاستعادة الثقة بأنفسهم على أنهم قادرون على تغيير الواقع، والدفاع عن حقوقهم.

ولا يسعنا في النهاية، إلا أن ننوه بدور العديد من وسائل الإعلام التي ساهمت بصورة جدّية ومسؤولة في التضامن والتوعية والتغطية في الوصول إلى النتائج التي وصلنا إليها حتى الآن.

## خلاصة

إن أول ما يمكن استخلاصه من خلال معالجتنا وطرحنا هذه القضية، هو أن لا حل للمسألة البيئية في لبنان، ولقضية الكسارات بوجه خاص، إلاّ بإيجاد سياسة بيئية عامة بعيدة من المصالح الشخصية والآنية، تأخذ في الحسبان حق المواطنين في العيش الكريم في بيئة سليمة، وحق الأجيال المقبلة أيضاً بالمحافظة على ما تبقى من جبال وطبيعة في لبنان.

وإذا كان لنا أن نطرح بعض الحلول العملية لمسألة الكسارات، والتي نعدها بمثابة الأولويات الضرورية لإصلاح الوضع، فإننا ندعو إلى:

١ ـ إنجاز «المخطط التوجيهي» (الموعود) للمقالع والكسارات في أسرع وقت، الذي يجب أن يراعي بصورة أساسية المحافظة على الإنسان والثروات النباتية والحيوانية والآثار، على أن يلحظ شبكات الطرق التي ستسلكها الشاحنات، وعلى أن يساوي بين المناطق في توزيعه لتحديده للأماكن.

٢ ـ إرفاق هذا المخطط بقوانين حديثة تراعي التطور التقني الحاصل في طرائق الاستثمار وتفرض مقاييس حديثة في طرائق التدرج وإعادة التأهيل والتشجير، ومعالجة الغبار، وفرض طرائق حديثة في التفجير.

٣ ـ تفعيل أجهزة المراقبة والتشدد في تطبيق القوانين ◇



جـان تابت (*)

# مُشكِلة تَدمِير التُراث وَالقضَاء عَلى البُعْد الجَمَالي

كثرت التساؤلات، منذ أن طرحت قضية الإعمار بعد انتهاء الحرب اللبنانية، حول قضايا التراث المعماري وارتباطه بالذاكرة. كما كثر الكلام على علاقة هذا التراث بالحفاظ على البيئة وعلى الطابع المميز للمحيط المبني.

فلا يمر شهر إلا يصدر كتاب يعرض صوراً جميلة عن «بيروت كما كانت»، أو ينشر مقال يستنبض ذكريات «أيام زمان»، أو ينظم معرض يبرز سحر العمارات اللبنانية القديمة وجمال البيوت التقليدية في المدينة والريف[1].

والغريب في الأمر أن التراث المعماري في لبنان لم يكن له، منذ بضع سنوات، موقع ولا موضع: فباستثناء بعض المتذوقين الملتفين حول جمعية حماية المواقع والأبنية القديمة (الأبساد)، لم يكن الجمهور يهتم أبداً بموضوع هذا التراث.

حتى إن عدد الأبحاث المتعلقة بهذا الشأن لا تتعدى أصابع اليد: كتاب المهندس ليجيه بيلير[2]، الذي يعد المحاولة الأولى لدراسة خصائص العمارة السكنية التقليدية في لبنان، وكتاب المهندس فريدريش راغيت[3]، المدير السابق لكلية العمارة في الجامعة الأميركية في بيروت، الذي يتمحور حول تاريخ العمارة في جبل لبنان خلال القرنين الثامن عشر والتاسع

---

(*) **مهندس معماري ومخطط مدن يعمل في باريس وبيروت.**

(١) من أبرز هذه الكتب: محمد المشنوق، **بيروت جميلة الصباح وبيروت قصة حب** (بيروت: ماسترز للنشر والاتصال، ١٩٩٤)؛ رفعت النمر وآخرون، **بيروت في المرحلة العثمانية** (بيروت: منشورات مجلة تاريخ العرب والعالم، ١٩٩٤)؛ **لبنان صور من التراث: حصون وهندسة دينية** (بيروت: منشورات ريشار عبد الله شاهين، ١٩٩٦ ـ ١٩٩٧)؛ سامي كوكبي، **صيدا المدينة القديمة** (بيروت: مؤسسة الحريري، ١٩٩٦)؛ فؤاد دباس، **جبل لبنان: صور فوتوغرافية قديمة** (بيروت: [د. ن.]، ١٩٩٧)؛

Gaby Daher, *Le Beyrouth des années 30* (Beyrouth: [n.p.], 1994); Michel Fani, *L'Atelier de Beyrouth, Liban 1848-1914* (Beyrouth-Paris: Editions de L'Escalier, 1996), et *L'Atelier Photographique de Ghazir, Liban 1880-1914* (Beyrouth-Paris: Editions de L'Escalier, 1995).

(٢) Jacques Ligier-Belair et Kalayan Harontune, *L'habitation au Liban* (Beyrouth: Association pour la Protection des Sites et Anciennes Demeures, 1966).

(٣) Friedrich Ragette, *Architecture in Lebanon: The Lebanese House during the 18th and 19th Century* (Beirut: American University of Beirut, 1974).

عشر؛ ثم الكتاب الصادر عن متحف سرسق[٤] الذي يتضمن لمحة سريعة عن الهندسة اللبنانية بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر. إضافة إلى مؤلفات معدودة تعالج قضايا محددة، مثل الكتاب الذي صدر عن الجامعة العربية[٥] سنة ١٩٨٢ حول مساجد بيروت، وكتاب المهندس روبير صليبا[٦] حول عمارات طرابلس الأثرية.

باستثناء هذه الدراسات القليلة، لم يكن موضوع التراث المعماري في بلادنا، حتى السنوات الأخيرة، موضع اهتمام. حتى إن السلطات التشريعية نفسها لم تهتم منذ الاستقلال باستصدار قانون واحد حول هذا الشأن. قراران منفردان صدرا أيام الإنتداب يعالجان موضوع التراث: القرار رقم ١٦٦/ل. ر. الصادر في ٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣ الذي يعالج قضايا الآثار، وقانون حماية البيئة والمناظر الطبيعية الصادر في ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٦. باستثناء هذين النصين، يبقى التراث وكأنه غائب تماماً عن هم المشرع اللبناني.

علامَ يدل هذا الفراغ؟

إن دل على شيء يدل على الموقع الحقيقي الذي يحتله التراث في ثقافتنا. فلا غرابة إذاً في أن تجرف أسواق بيروت القديمة بين ليلة وضحاها دون أن يحرك أحد ساكناً، إلا بعض الأصوات القليلة التي ارتفعت يومذاك. لا بل (عندما عرض صيف ١٩٩١)[٧]، من عين المريسة إلى الأشرفية، فتقضي على إرث بكامله على مذبح المضاربة العقارية.

**إذا كان مشروع إعادة إعمار وسط بيروت قد جوبه بمعارضة تركزت على نقد منحاه التدميري، لا تبرز اليوم أية مقاومة فعالة لتلك المجزرة الحقيقية التي تشمل مختلف أحياء بيروت.**

إن تزايد الكلام على التراث المعماري يمكن أن ينظر إليه كظاهرة صحية، كرد فعل حضاري تجاه ما يجري من تدمير ومحو للذاكرة. لكن يجب ألاّ يتحول هذا الكلام إلى رثاء للتراث أو مجرد بكاء على الأطلال؛ يجب ألا يفهم النقاش الدائر اليوم فهماً تبسيطياً، يصنف المواقف بحسب محورين متناقضين: محور المدافعين عن التراث، وكأنه مؤلف من أناس يريدون تحويل المدينة إلى متحف لأنقاض الحرب، ينظرون بحنين مَرَضي إلى ماضٍ ولّى، ويكتفون بالبكاء على الأطلال والإعتراض على كل ما من شأنه إعادة بعث الحياة في جسم المدينة؛ ومحور «المجددين» ممن يريدون صوغ مشروع تحديثي يقوم على تصور مستقبلي متحرر من كوابيس الماضي.

وكأنما التراث والحداثة مفهومان متناقضان.

---

(٤) Camille Aboussouan, "L'Architecture Libanaise du XV$^{e}$ siècle au XIX$^{e}$ siècle," *les Cahiers de l'Est*, (Beyrouth: Musée Nicolas Ibrahim Sursock, 1985).

(٥) مصطفى لمعي، **مساجد بيروت** (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٢).

(٦) Robert Saliba (ed.), *Tripoli, The City: Monument Survey, Mosques and Madrasas* (Beirut: American University of Beirut, 1944).

(٧) أنظر: مجموعة باحثين، **إعمار بيروت والفرصة الضائعة** (بيروت: [د.ن.]، ١٩٩٢)؛ **منهجية إعمار بيروت: ابحاث أولية في السبل الصحيحة والبدائل المقترحة** (بيروت: ملفات مؤسسة الابحاث المدينية، ١٩٩٤)؛ نبيل بيهم، **في الاجتماع والثقافة: معنى المدينة وسكانها**، سلسلة الإعمار والمصلحة العامة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٥)؛ عاصم سلام، **في العمارة والمدنية**، سلسلة الإعمار والمصلحة العامة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦)؛ جورج قرم، **في اقتصاد ما بعد الحرب وسياسته**، سلسلة الإعمار والمصلحة العامة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦)، وجاد ثابت، **في التراث والحداثة: مدينة الحرب وذاكرة المستقبل**، سلسلة الإعمار والمصلحة العامة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٦).

للخروج من هذا المأزق، لا بد من تحديد بعض المفاهيم التي تساعد على بلورة إشكالية التراث بأبعادها المختلفة. فلا يمكن معالجة موضوع التراث وكأنه شيء موضوعي بسيط، معطى، أو كأنه مفهوم جامد لا يتبدل. لا بل إن التراث هو عكس ذلك تماماً. إنه مفهوم معقد، مركب، خاضع للتفسير والاجتهاد. يمكن القول إن كل مجتمع، في مرحلة معينة، يركب تراثه، أي انه ينتج تراثاً خاصاً به.

ففي حين ظل مفهوم التراث المعماري في العالم، حتى أوائل الستينات، محصوراً في دائرة ضيقة تقتصر على الآثار القديمة والأبنية التاريخية، شهدت السنوات الأخيرة توسعاً للحقل النظري الذي يحيط به، وذلك بحسب محاور ثلاثة:

**المحور الأول** أدى إلى توسيع حقل التراث المعماري ليشمل المدينة كمركز للذاكرة الجماعية والبيئية الطبيعية كإطار تتبلور فيه العلاقة المميزة بين النتاج المعماري والإنسان. فتبين أن حصر الإهتمام بالأبنية التاريخية بمعزل عن الإطار الذي يحتضنها، يؤدي إلى تمزيق النسيج الذي تنمو فيه، وإلى قطع الجذور التي تربطها بمجال يعطيها وحده قيمتها الرمزية والفنية[8].

**نظرتنا إلى التراث المعماري لا تزال محكومة بمفاهيم قديمة تخطتها التجارب العالمية منذ أكثر من ربع قرن، إذ تبقى هذه النظرة أسيرة توجه يحصر التراث بالمباني التاريخية المنعزلة، بل يقتصر اهتمامه بالمظهر الخارجي لهذه المباني دون تقدير للعناصر الأخرى التي تعطي للعمارة قيمتها الحقيقية**

وقد أحدث إقرار قانون حماية الأحياء القديمة في فرنسا، المعروف بـ «قانون مالرو»، سنة ١٩٦٢، انقلاباً حقيقياً في مفهوم علاقة التنظيم المدني بالتراث المعماري وبأبعاده الثقافية. فازداد الاهتمام بالتراث المعماري البسيط، بالأبنية «العادية» التي تنتج، بتراكمها، محيطاً مدينياً مميزاً، مع أن كل مبنى منها ربما لا يمتلك وحده قيمة تاريخية خاصة.

أما **المحور الثاني** فركز على ربط التراث المعماري بالأنشطة الإنسانية وإخراجه من الدائرة المقفلة للمتاحف. فبدلاً من أن يبقى التراث جسماً محنطاً أو أن يتحول إلى سلعة للاستهلاك السياحي، ينظر إليه كعنصر فاعل في الحياة الاجتماعية، ينمو ويتطور بتجدد علاقته بالحاضر، ويعطي بدوره للحاضر عمقاً تاريخياً يحييه من جديد، تم التركيز على ضرورة ربط التراث المعماري بالنسيج الاجتماعي الذي يحتضنه، لتلافي تمزيق هذا النسيج وطرد السكان الأصليين كلما تم ترميم حي قديم. وقد سمحت التجارب التي استحدثت في أوائل السبعينات لتنظيم الأحياء القديمة في بعض المدن الإيطالية، كبولونيا وفيرونا ونابولي مثلاً، باختبار إمكان الإبقاء على الطابع الاجتماعي لتلك الأحياء، على الرغم من تدفق السيّاح إليها، وذلك من خلال تطوير الأنشطة الاقتصادية التقليدية وتحديثها تدريجاً.

أما **المحور الثالث**، فتميز بتساقط الحدود الزمنية التي كانت تحصر التراث بنتاج مراحل تاريخية قديمة. فإذا كانت التخطيطات التي وضعها هوسمان لباريس في أواخر القرن التاسع

(٨) بدأ الاهتمام بالنسيج المديني كتراث منذ أوائل الستينات. وقد تبلورت أولى التجارب في المدن الإيطالية، حيث اعتمدت بلديات مدن لومبارديا واميليا وتوسكانا والبندقية سياسة صارمة هدفت إلى حماية أواسط المدن التاريخية. وقد أقرت منظمة اليونسكو سنة ١٩٧٩ ميثاق البندقية، الذي يهدف إلى حماية النسيج المديني التاريخي بوصفه جزءاً من التراث العالمي.

عشر، لأسباب تحديثية، قد أدت إلى تدمير أقسام واسعة من نسيج المدينة القديم، فإن النتاج الهوسماني يمثل اليوم جزءاً أساسياً من التراث المعماري للعاصمة الفرنسية. وإذا كانت الأبنية التي شيدت إبان الثورة الصناعية في أوروبا (من معامل ومستودعات)، قد عُدت، لمدة طويلة، مجرد مبانٍ «وظيفية» لا علاقة لها بفن العمارة، فقد أصبحت تعد اليوم جزءاً مكوناً من التراث، يصنف قسم منها ويحول إلى متاحف.

ويزداد اليوم الاهتمام بالإنجازات التي شيدها رواد الحداثة المعمارية في أوائل القرن العشرين، مثل أبنية المهندس الفرنسي لوكوربوزييه التي يتم ترميمها ومبنى معرض برشلونة للمهندس ميز فان دير روهيه، الذي أعيد بناؤه، أو غيرهما من الأبنية المميزة لتيار الحداثة في العمارة.

هذه النظرة المتجددة للتراث المعماري، تفترض إيجاد آليات اقتصادية وسياسية تسمح للمجتمع بالتأثير في حركة السوق وبرسم حدود واضحة كفيلة بحماية إرثها التاريخي. فالذي يهدد التراث المعماري ليس تعارضه مع متطلبات الحياة الحديثة بل بالأساس، تناقضه مع منطق الريع العقاري. فالمستثمر الذي يملك عقاراً يسمح له فيه، وفق نظام البناء، إقامة مبنى من عشر طوابق، لن يتخلى عن هكذا مشروع للحفاظ على بيت تقليدي صغير محاط بحديقة، مهما كانت القيمة الجمالية لهذا البيت.

وتظهر تجربة البلدان التي تطورت فيها آليات خاصة للحفاظ على التراث المعماري وجود نموذجين للتعاطي مع تلك المشكلة.

**أعمال الترميم التي جرت في مبنى سرايا بيروت مثلاً أدت إلى تدمير هذا المبنى التاريخي على نحو كامل، إذ لم يحافظ إلا على البعض من واجهاته الخارجية، استعملت كقناع تقام وراءه إنشاءات جديدة لا علاقة لها بتكوين المبنى التاريخي.**

فالنموذج الأول مقتبس من التجربة الفرنسية، وهو يرتكز على تدخل القطاع العام، إذ تعد قضية حماية الإرث التاريخي من مسؤولية المؤسسات العامة والبلديات.

في هذا النموذج، على القطاع العام أن يتحمل أعباء تلك الحماية، إن من خلال صرف الأموال الضرورية مباشرة من الخزينة، أو من خلال منح أصحاب الأملاك إعفاءات ضريبية. ويتطلب تطبيق هكذا نموذج صوغ استراتيجية متكاملة للحفاظ على التراث المعماري ووجود سياسة مالية وضريبية متجانسة.

أما النموذج الثاني، فهو مقتبس من تجربة البلدان الأنكلوسكسونية. وهو يرتكز، خلافاً للنموذج الأول، على آليات اقتصادية بحتة تقضي بأن يتعهد القطاع الخاص بتمويل عملية حماية التراث المعماري، إن من خلال التبرع أو من خلال استثمار المباني التاريخية لتأمين الأموال اللازمة للحفاظ عليها. لكن هذا النموذج يبقى رهناً بالحالة الاقتصادية العامة للبلاد، وهو كثيراً ما يؤدي إلى التركيز على المباني التاريخية المميزة أو على تجمعات المباني ذات القيمة الفريدة، وإلى تجاهل البعد الاجتماعي، فتتحول البيوت العمالية البسيطة والمستودعات الصناعية إلى مساكن فخمة للطبقات الغنية.

لم تصل قضية التراث المعماري عندنا إلى مستوى من المعالجة تطرح فيها مثل هذه المسائل. فنظرتنا إلى التراث المعماري لا تزال محكومة بمفاهيم قديمة تخطتها التجارب العالمية منذ أكثر من ربع قرن، إذ تبقى هذه النظرة أسيرة توجه يحصر التراث بالمباني

التاريخية المنعزلة، بل يقتصر اهتمامه بالمظهر الخارجي لهذه المباني دون تقدير للعناصر الأخرى التي تعطي للعمارة قيمتها الحقيقية، كالتكوين التشكيلي والبنيوي، وطرائق البناء، وتنظيم المساحات الداخلية، وموقع كل مبنى من هذه المباني في التطور التاريخي للنماذج المعمارية، وعلاقته بمحيطه... الخ.

والأمثلة على هذا المفهوم المبتور للتراث المعماري كثيرة: فأعمال الترميم التي جرت في مبنى سرايا بيروت مثلاً أدت إلى تدمير هذا المبنى التاريخي على نحو كامل، إذ لم يحافظ إلا على البعض من واجهاته الخارجية، استعملت كقناع تقام وراءه إنشاءات جديدة لا علاقة لها بتكوين المبنى التاريخي. فتحولت الباحة الداخلية الفسيحة التي كانت تعطي للمبنى طابعه وتنظم ترتيبه إلى منور صغير لا معنى له، كما أضيف طابق علوي بحجة إيجاد مساحات جديدة، وأزيلت جميع الهياكل الحجرية التاريخية لتستبدل بإنشاءات من الباطون المسلح ملبسة بقشرة من الحجر[9].

ومن المرجح ألا يكون مصير المباني التي دمرتها شركة سوليدير في ربيع عام ١٩٩٦ في منطقة وادي أبو جميل مختلفاً، إذ أعلنت الشركة، بعد الضجة التي أثيرت حول هذا الموضوع، إستعدادها لإعادة بناء العمارات المدمرة بحسب طرازها الأصلي. لكن، هل يمكن، بوسائل بنائنا الممكننة، أن نعيد إنتاج عمارات صنعت على نحو حرفي؟ وما هو المنطق الكامن وراء هكذا توجه، الذي يقضي بتدمير نماذج معمارية تاريخية، واستبدالها بنسخ مبتذلة، كتلك المعابد الرومانية التي تشاد بالباطون المسلح في ملاهي ديزني لاند؟

**في الوقت الذي يتم تدمير المباني التاريخية في كل حي وحارة، يبرز اتجاه واضح إلى إنتاج نوع من التراث الوهمي، يلصق لصقاً على العمارات الحديثة**

مثل هذه النظرة القاصرة إلى التراث تعم اليوم الساحة الهندسية في بلادنا: ففي الوقت الذي يتم تدمير المباني التاريخية في كل حي وحارة، يبرز اتجاه واضح إلى إنتاج نوع من التراث الوهمي، يلصق لصقاً على العمارات الحديثة. فكم من بناية شيدت في الآونة الأخيرة على أنقاض بيت لبناني تقليدي أو عمارة جميلة بنيت في الثلاثينات، تحاول إخفاء بؤس تصميمها وتنافرها مع محيطها تحت قناع «تراثي» مزيف، من خلال لصق أقواس من الباطون على الواجهات أو إضافة «طرابيش» من القرميد على الطوابق الإضافية الناتجة من مخالفات الحرب أو من تطبيق قانون طابق المر الشهير.

هكذا يتحول التراث المعماري إلى تشكيلة من العناصر التزيينية تركب اعتباطياً لزخرفة الواجهات وتمزج أحياناً مع أشكال مستوحات مع حضارات أخرى، فتنتج خليطاً عجيباً، كذلك البيت اللبناني التقليدي في الأشرفية، الذي حول على شكل «باغود» صيني ليتلاءم مع وظيفته الجديدة كمطعم آسيوي.

لكن الطابع العام الغالب على هذا المفهوم المبتور للتراث، يبقى ارتباطه بنموذج خفي وهمي للعمارة التقليدية اللبنانية، يتحول إلى مقياس شبه مطلق لتصنيف التراث المعماري. وهذا النموذج يمكن تحديده كمزيج من هندسة قصور الأمراء التي بنيت في جبل لبنان خلال القرنين

(٩) انظر: المركز اللبناني لدراسات الترميم والمحافظة على التراث، **تقييم مشروع مبنى السراي الكبير في بيروت** (بيروت: المركز، [د. ت]).

السابع عشر والثامن عشر، والعمارات التي شادتها الطبقات الميسورة في بيروت ومدن الساحل أواخر القرن التاسع عشر.

واختيار هذا النموذج ليس بالأمر البريء، إذ له أبعاده الفكرية ـ الثقافية والسياسية ـ الاجتماعية، إضافة إلى افتراضاته الجمالية. فالذاكرة الإنتقائية تنصب نفسها حَكَماً مطلقاً لتفصل الحب عن الزؤان، ما هو جدير بالاهتمام عما يسقط في غياهب النسيان. فتغيب البيوت الفلاحية التي انتشرت في كل أنحاء لبنان، تلك المكعبات الحجرية البسيطة التي التصقت بمنحدرات الجبال أو زرعت في سهول عكار، تلك المساكن المصنوعة من الطين التي كانت تتجمع حول أحواش صغيرة في قرى البقاع أو الجنوب، والتي كانت تمتاز بانصهارها مع الطبيعة وتوافقها التام مع البيئة التي تحيط بها.

كما تسقط من الحساب تلك العمارات البسيطة التي شيدت في الأحياء الشعبية حين توسعت بيروت أوائل القرن العشرين، كمجمع كرم الزيتون مثلاً، الذي يمثل التجربة الوحيدة المتكاملة لإقامة مجمع سكني لذوي الدخل المحدود، والذي لا يستثير اليوم اهتمام أحد.

إن هذا التوجه يؤدي في الحقيقة إلى تجاهل كامل للخاصية الأساسية لتراثنا المعماري، الذي تميز دائماً بتشعبه وقدرته على الإفادة من تأثيرات متعددة، وامتزاجه على مد العصور بمعطيات البيئة والمناخ، وارتباطه في كل مرحلة تاريخية بخصائص التركيبة الاجتماعية وطرائق العيش، لينتج جسماً مركباً ظل يتطور باستمرار.

محاولة غريبة تلك التي تقضي بتجميد الذاكرة في مرحلة تاريخية محددة وحصرها في نتاج طبقات اجتماعية معينة. لقد أصبح تراثنا المعماري اليوم أسير نهج بلاغي يحكم علاقتنا بالماضي، بميثولوجيا التاريخ. وهذا المفهوم المشوه للتراث يؤدي إلى عزل الأبنية التاريخية عن البعد الثقافي ـ الاجتماعي الذي يحتضنها عن التربة التي تغذيها ويقضي على كل إمكان للشهادة لديها. إذ ذاك، يفقد التراث المعماري قدرته على مخاطبتنا ويتحول إلى جسم ميت يصبح هدمه سهلاً.

**محاولة غريبة تلك التي تقضي بتجميد الذاكرة في مرحلة تاريخية محددة وحصرها في نتاج طبقات اجتماعية معينة. لقد أصبح تراثنا المعماري اليوم أسير نهج بلاغي يحكم علاقتنا بالماضي، بميثولوجيا التاريخ**

تتجلى جميع هذه القضايا بوضوح اليوم في موضوع المباني التراثية في بيروت، الذي يستثير جدلاً واسعاً. فقد قامت جمعية حماية المباني والمواقع القديمة (الأبساد)، بناء على طلب من وزارة الثقافة، بإجراء مسح للمباني التراثية في الأحياء المحيطة بالوسط التجاري، كالجميزة والأشرفية وزقاق البلاط والقنطاري وغيرها. وفي إثر ذلك، باشر بعض مالكي هذه المباني بهدمها تحسباً لما قد يحصل، الأمر الذي دفع وزارة الثقافة إلى وضع إشارات على الصحف العقارية يمنع بموجبها هدم أي من المباني الممسوحة التي يبلغ عددها نحو ١٥٠٠ مبنى.

وقد استثار هذا التدبير حملة واسعة نظمها مالكو العقارات، ركزوا على الغبن الذي لحق بهم من جرائه، وطالبوا الدولة بالتعويض لهم من الخسائر التي تكبدوها.

وقد وجدت الدولة نفسها في مأزق حقيقي. فهي لا تستطيع أن تسجل جميع المباني على لائحة الجرد العام، الأمر الذي يحمل الخزانة أعباء مالية ضخمة؛ وهي ليست قادرة من جهة أخرى على تمديد إشارات منع الهدم إلى ما لا نهاية. فكيف يفرض على مالك عقار يحتوي عمارة

أثرية القبول بتجميد عقاره، في حين يسمح لأصحاب العقارات المجاورة بشيد أبراج شاهقة، تخنقه وتمنع عنه الشمس والنور؟ ثم هل يؤدي مثل هكذا تدبير إلى نتيجة تسمح فعلاً بحماية التراث؟

إذا لم يتخذ أي إجراء حقيقي لحل هذه المشكلة، ستضطر الدولة، عاجلاً وليس آجلاً إلى الإستجابة للضغوط ورفع الإشارات عن القسم الأكبر من المباني، فيبادر أصحابها فوراً إلى هدمها، الأمر الذي يؤدي إلى كارثة كاملة.

للخروج من هذا المأزق لا بد من العودة إلى مفهوم التراث كما عالجناه سابقاً. فلا قيمة للمباني الأثرية المعزولة إلا بمقدار ارتباطها بالنسيج الذي يحيط بها وتفاعلها معه. فحل المشكلة التي نحن في صددها يكمن في اختيار مجموعة من المناطق حيث توجد المباني التراثية بكثافة، وإجراء دراسات تهدف إلى وضع تصاميم تفصيلية لتنظيمها، فيحدد لها أنظمة خاصة للبناء، تتلائم مع طابعها التراثي (كالحد من الارتفاع الأقصى المسموح به، وفرض معالجات معمارية للواجهات... الخ) وتخطط الشوارع والساحات والحدائق على نحو ينتج محيطاً مدينياً مميزاً ويحول هذه الأحياء إلى أحياء نموذجية.

من شأن مثل هذه المعالجة أن تسمح بإبراز القيمة الجمالية للأبنية التراثية، وأن تمنع العمار العشوائي على العقارات التي تحيط بها، فترتفع القيمة الشرائية للبناء، الأمر الذي يرفع الغبن عن المالكين. وتشير جميع التجارب المماثلة التي حصلت في مختلف أنحاء العالم إلى الطابع الواقعي لمثل هذا التوجه.

أما بالنسبة إلى الأبنية التاريخية المعزولة، التي لا توجد في المناطق التراثية، فيمكن الدولة أن تدخلها في لائحة الجرد العام، إذ لا يتخطى عددها مئة وخمسين مبنى، الأمر الذي لا يحمل الخزانة أعباء مالية باهظة.

لقد نضجت الظروف اليوم لتطبيق مثل هذا التوجه المنهجي، ابتداءً من بيروت، بحيث يزداد ضغط المضاربة العقارية، وامتداداً لسائر المدن والقرى اللبنانية. والمطلوب الآن هو قرار سياسي واضح يسمح بإنقاذ ما تبقى لنا من تراثنا المعماري[١٠].

يبقى طبعاً الجانب الاجتماعي الذي لا يمكن معالجته بهذه الطريقة. لكن هذا الأمر يتخطى حدود التنظيم المدني والموضوعات الهندسية ليشمل جوهر علاقة المجتمع بنفسه وتصوره لاحتمالات تطوره المستقبلية ◇

(١٠) قامت المديرية العامة للتنظيم المدني في نيسان/ ابريل ١٩٩٧ بتكليف مجموعة من المعماريين للقيام بتحديد «مناطق حماية» داخل الأحياء المحيطة بوسط بيروت، حيث تتكاثر المباني التاريخية. ومن شأن هذه المبادرة أن تكون خطوة أولى في وضع تصاميم تفصيلية لتنظيم هذه المناطق والحفاظ على تراثها وتطويره.



كمال فغالي (*)

# البعد البيئي في مشاريع إعادة إعمار المناطق التي دمرتها الحرب

## مقدمة

من المؤسف أن تأخذ ورشة الإعمار القائمة حالياً في مناطق العودة طابع الكارثة على المستوى البيئي، على الرغم من أنها تمثل أساساً في تثبيت المصالحة وترسيخ السلم الأهلي، وهذا يعود لأسباب عديدة أبرزها:

١ ـ غياب المخططات التوجيهية للقرى والمدن.

٢ ـ غياب الإدارات المحلية أو عجزها عن تنظيم أعمال البناء بسبب غياب البلديات، وغياب المخططات العامة.

٣ ـ عدم احترام الكثير من المواطنين والمهندسين لقوانين البناء على مختلف أوجهه لجهة وجهة الاستعمال، وعامل الاستثمار، وعدد الطوابق والارتفاع، والاقتراب من الطريق العام...

٤ ـ عدم اهتمام أغلبية السياسيين بالمخططات التوجيهية وقوانين البناء.

كل هذه الأسباب وغيرها ستؤدي إلى بروز مدن وبلدات مشوّهة وشوارع ضيقة مكتظة بالأبنية، يصعب على المعنيين في ما بعد تنظيم الوضع ومعالجته، وستحدث هذه الممارسات والأضرار تشويهاً وبشاعة دائمين للجيل الحاضر نورثه للأجيال المقبلة.

**من المؤسف أن تأخذ ورشة الإعمار القائمة حالياً في مناطق العودة طابع الكارثة على المستوى البيئي، على الرغم من أنها تمثل أساساً في تثبيت المصالحة وترسيخ السلم الأهلي**

يكفي للعابرين على الطريق الساحلي بين بيروت والجنوب النظر إلى ورشة الإعمار في بلدة الدامور لاستشفاف مقدار الكارثة البيئية التي يشترك في ارتكابها كل المعنيين الرسميين وغير الرسميين.

وهنا تكمن المشكلة التي أرغب في التطرق إليها والتي يمكن تلخيصها على النحو التالي:

غياب أي تخطيط مدني وأية تصميمات توجيهية تأخذ في الحسبان واقع وحاجات هذه القرى وتطورها وطابعها التراثي والثقافي، الأمر الذي من شأنه أن يضيف إلى الوجود

(*) مستشار لدى وزير شؤون المهجرين.

ضواحي جديدة مشوّهة لا تتوافر فيها الشروط والمواصفات البيئية الضرورية ولا تتأمن لها سبل النمو السليم لاحقاً.

## ١ ـ إطار المشكلة

قبل التطرق إلى موضوع التنظيم المدني في إطار العودة، لا بد لنا من التطرق إلى إطار المشكلة الذي يتضمن حجم الأضرار التدميرية واستراتيجية الدولة وآلية عمل وزارة شؤون المهجرين في إعادة الإعمار.

### أ ـ آثار الحرب التدميرية

أدت الحرب اللبنانية التي دامت سبعة عشر عاماً إلى تهجير وتدمير في القرى والمساكن تدميراً كلياً وجزئياً، الأمر الذي زاد المشكلة تفاقماً وكلفة.

**جدول رقم (١)**

**عدد القرى المدمّرة كلياً وجزئياً والمتضررة في أقضية عاليه والشوف وبعبدا**

| القضاء / عدد القرى | عدد القرى الاجمالي | القرى المدمرة كلياً | | القرى المدمرة جزئياً | | مجموع القرى المتضررة | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية | العدد | النسبة المئوية |
| قضاء عاليه | ٦٨ | ١٣ | ١٠,٤ | ٣٥ | ٢٨ | ٤٨ | ٣٨,٤ |
| قضاء الشوف | ٩٥ | ٢٤ | ١٩,٢ | ٤٣ | ٣٤,٤ | ٦٧ | ٣٥,٦ |
| قضاء بعبدا | ٥٦ | ٧ | ٥,٦ | ٣ | ٢,٤ | ١٠ | ٨ |
| المجموع | ٢١٩ | ٤٤ | ٣٥,٢ | ٨١ | ٦٤,٨ | ١٢٥ | ١٠٠ |

**جدول رقم (٢)**

**عدد المساكن المدمرة والمتضررة بحسب المحافظات**

| المحافظة | مدمر جزئياً | مدمر كلياً | متضرر | المجموع | النسبة المئوية |
|---|---|---|---|---|---|
| جبل لبنان | ٦٤١٠ | ١٤٧٧٨ | ٤٦٣٠ | ٢٥٨١٨ | ٥٧,٣٥ |
| الجنوب | ٤٤٢٤ | ٤٨٤٥ | ٣٢٣١ | ١٢٥٠٠ | ٢٧,٧٧ |
| بيروت | ٥٧٣ | ٢٥٧٦ | ٣٤٤ | ٣٤٩٣ | ٧,٧٦ |
| الشمال | ٦٧٣ | ١٠٥٣ | ٤٩٩ | ٢٢٢٥ | ٤,٩٤ |
| البقاع | ٢٣٥ | ٤٠٩ | ٣٤٠ | ٩٨٤ | ٢,١٩ |
| المجموع | ١٢٣١٥ | ٢٣٦٦١ | ٩٠٤٤ | ٤٥٠٢٠ | ١٠٠,٠٠ |
| النسبة المئوية | ٢٧,٣٥ | ٥٢,٥٦ | ٢٠,٠٩ | ١٠٠,٠٠ | |

## ٢ ـ مناطق العودة

يتميز الجبل بموقعه الفريد المميّز، باخضراره الدائم، بهوائه الجاف الصحي، بموقعه المطل على البحر والقريب من الساحل والمدن الرئيسية، الأمر الذي يجعله موقعاً مميزاً سكنياً وسياحياً في آن تفتقر إليه بلدان المنطقة المحيطة، غني بموارده الطبيعية وغني بالفن التراثي القديم الذي يزرع الإخضرار قرميداً أحمر وحجارة منحوتة تتوزع عمارات موزعة على نحو جمالي تعطي لقرى وبلدان الجبل خصائص إعمارية وهندسية متمايزة عن عشوائية أبنية المدينة أو الريف المتحضر حديثاً.

## ٣ ـ استراتيجية الدولة

إعادة الإعمار على نحو مدروس إعمارياً على أسس تصميمات توجيهية علمية تأخذ في الحسبان البيئة المحيطة والواقع السكاني البشري والجانب التراثي الجمالي، كان محور اهتمامنا منذ اللحظات الأولى التي اتخذ فيها قرار عودة المهجرين، منطلقين من إعطاء الأهمية لموضوع البيئة الطبيعية وحمايتها وتوفير البنية التحتية الملائمة لها.

من أبرز أهداف البرنامج التنفيذي:

١ ـ تأهيل مواقع الأنشطة الإعمارية في مناطق العودة، ورفع الأنقاض من أماكن وجودها ونقلها وفقاً لمخطط يؤمن فائدة من استعمال الردم مع التنبه إلى عدم التسبب بالأذى للبيئة خلال عملية نقل الأنقاض.

٢ ـ إعادة إعمال المنازل المدمرة كلياً.

٣ ـ حماية البيئة في مناطق العودة وذلك من خلال الأنشطة التالية:

ـ تحديد الحاجات البيئية في مناطق العودة.

ـ عقد ورش عمل خاصة بالموضوع البيئي للمعنيين.

ـ عقد ندوات في مناطق العودة للتوعية حول البيئة وسبل حمايتها.

ـ إقامة دورات تدريبية للبلديات ولجان العودة والجمعيات المحلية حول موضوعات الصرف الصحي، وسبل إنشاء الحفر الصحية على نحو فني علمي، وسبل التخلص من النفايات والحفاظ على الطبيعة...

ـ تنظيم حملات إعلامية وملصقات ومطويات ولقاءات شعبية وندوات حول موضوعات البيئة.

ـ إقامة مخيمات عمل تطوعي متخصصة بأعمال التشجير والنظافة.

ـ السعي لتنظيم حملات نظافة وتأمين وسائل التخلص من النفايات في الأماكن العامة.

ـ السعي للحد من انتشار مكبات النفايات العشوائية.

ـ القيام بالتحريج بالتعاون بين الأهالي والجهات المهتمة.

ـ القيام بتأمين النصوب من وزارة الزراعة وغيرها.

ـ تقديم اقتراحات حلول لإيجاد سبل للتخلص من النفايات.

## ٤ ـ آلية الترميم والإعمار

ـ يقدم أصحاب العلاقة طلبات الاستدعاء إلى وزارة شؤون المهجرين إفرادياً مرفقة بالمستندات المطلوبة.

ـ يحدد وزير شؤون المهجرين البرنامج الزمني لدفع التعويضات للبلدات المهجّرة.

ـ يقوم فريق مشترك من مهندسين ومدربين تابعين للوزارة والصندوق المركزي بإجراء الكشف الفني.

ـ تنسق الوزارة مع لجان العودة أو من ينوب عنها عملية الوجود في البلدة في أثناء الكشف الفني.

ـ يحدد الصندوق قيمة التعويضات بحسب الكلفة المحدّدة من قبل الصندوق ويقوم بإصدار لوائح بأسماء المستفيدين.

ـ يتم الإعلان عن تواريخ وأماكن الدفع عبر بيانات تعلق في الوزارة والصندوق وتنشر في وسائل الإعلام.

ـ تدفع التعويضات على دفعتين أو ثلاث، وذلك لضمان استخدام التعويض في أعمال الترميم وإعادة الإعمار، على أن يوقع المستفيد عقداً مع الصندوق المركزي للمهجرين يتعهد فيه إنجاز أعمال الإعمار.

ـ يقوم فريق مشترك من مهندسي الوزارة والصندوق بكشوفات دورية يحدد على أساسها أسماء المستفيدين الذين أنجزوا أعمال بناء بقيمة الدفعة الأولى وأصبح بإمكانهم الإفادة من الدفعة الثانية.

## ٥ ـ مراقبة التنفيذ

إن الحجم الكبير لورشة الترميم والإعمار القائمة قد دفع بوزارة شؤون المهجرين إلى إعارة اهتمام مميّز لمواكبة العودة، وذلك من خلال مساعدة الأهالي ودعمهم في عملية العودة عبر إيجاد آليات عمل مكملة لأنشطة المصلحة الفنية في الوزارة والصندوق المركزي للمهجرين، ويمكن تطبيقها في جميع مناطق العودة. وتعتمد هذه الآليات على العمل الميداني والعلاقة المباشرة بالعائدين، وذلك لتحديد الصعوبات التي تعيق إعادة الإعمار والعمل على تذليلها بالاشتراك مع الجهات المعنية.

### أ ـ الهدف العام

مواكبة حركة إعادة الإعمار عبر معايشة العائدين ميدانياً للتضامن معهم وتقديم المساعدة والعون والدعم، وبخاصة في المجال الفني المعماري والهندسي.

### ب ـ الأهداف المباشرة والأسباب الموجبة لها

(١) على المستوى المعماري: نظراً إلى انعدام وجود مخططات توجيهية عامة للقرى،

والكلفة العالية لتصميم المنزل لدى مهندس مختص، إضافة إلى التقليد الريفي الذي يعتمد على إنشاء الأبنية في القرى دون الإستعانة بمهندسين، وسعياً للحفاظ على جمالية القرية والريف اللبنانيين، وللتخفيف من مظاهر البناء الذي يشوّه هذه الجمالية، لهذا السبب خصّصت المصلحة الجانب الإعماري بالأنشطة التالية:

- إعادة إعمار بيوت القرى والبلدات ضمن مواصفات معمارية جيدة، وذلك من خلال مساعدة الأهالي على تصميم خرائط ومسطحات للوحدات السكنية المنوي إعادة إعمارها.

- ضرورة التركيز على الواجهات، وبخاصة بعدما خصص الصندوق تعويضاً إضافياً للعناصر التجميلية.

- الأخذ في الحسبان الإمكانات المادية المتوافرة لدى الأهالي والعمل على تجنيبهم احتمالات الهدر لجهة المساحات غير المستعملة أو غيرها.

- السعي لمراعاة قوانين البناء المرعية الإجراء إضافة إلى مراعاة النواحي الجمالية والبيئية.

- تنفيذ تصاميم لبعض الوحدات السكنية المنوي إعادة إعمارها مع التقسيمات الداخلية.

- التركيز على وظائف الغرف والعلاقة فيما بينها، والتهوئة والإنارة، وتجنّب المساحات الضائعة.

(٢) على المستوى الهندسي: إن المواطنين في أغلبيتهم العظمى يبنون منازلهم دون استشارة مهندسين، ويعتمدون على صغار المتعهّدين، إضافة إلى ذلك فإن مراقبتهم على ورشهم متقطّعة غالباً، وهم لا يعيرون اهتماماً لتفادي ما سيعانون من مشاكل في الصرف الصحي والنش الناتج من غياب المواصفات الهندسية في البناء.

وبسبب كلفة المهندس المشرف المرتفعة يقوم مهندسو فريق متابعة التنفيذ تطوعاً بالإشراف على أساسات الأبنية وبناء الجور الصحية والأعمدة والحديد والتمديدات الصحية والكهربائية.

(٣) على المستوى التنفيذي في ورش الإعمار: إن تنسيق أعمال الورش بين المستفيدين بصورة مشتركة من شأنه أن يحقّق وفراً مقبولاً، لذا يقوم فريق مراقبة التنفيذ بـ:

- تسهيل عملية تأمين المواد واليد العاملة المطلوبة للإعمار من الجوار وذلك بهدف محاولة تفعيل العلاقة بين العائدين والمحيط.

- تأمين عروض أسعار مخفضة لمواد البناء المطلوبة وطرحها على المستفيدين دون أن يأخذ على عاتقه مسؤولية المشتريات.

- تأمين العمال والمتعهدين وتسهيل إمكان الاتصال فيما بينهم، دون أن يكون للمصلحة أي دور مباشر فيما يتعلق بالاتفاقات المعقودة بين المتعهدين والمستفيدين.

(٤) على المستوى التنموي: إلى جانب المهندسين يوجد في مكاتب المصلحة الموزعة على محاور العودة عمّال ميدانيون من «عائدون» وخبراء فنّيون يتابعون بالاشتراك مع المعنيين من أبناء المجتمع المحلي تحديد مختلف الحاجات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية للعودة ويعملون على وضع سلّم أولويات وصياغة مشاريع لتلبية هذه الحاجات بالتعاون مع المتخصصين في «عائدون» تمهيداً لإيجاد التمويل اللازم.

تهدف هذه الأنشطة إلى:

ـ تفعيل العلاقة بين الفريق الميداني وأعضاء المجتمع المحلي وبين الأهالي أنفسهم.

ـ العمل على تحديد حاجات المستفيدين وتطويرها وتلبيتها.

ـ دعم العائدين في توظيف المهارات الإنتاجية الموجودة لديهم وبخاصة في قطاع البناء.

ـ تحديد وتطوير مشاريع صغيرة لها علاقة بتسهيل عملية إعادة الإعمار وتسريعها، وأغلبية هذه المشاريع هي في مجال البنية التحتية ومجالات الأنشطة الاقتصادية.

## ٦ ـ أبرز إنجازات مراقبة التنفيذ

ـ إعداد دليل توضيحي عن قوانين البناء الخاصة بالمهجرين والخطوات المطلوبة للحصول على رخصة البناء من الجهات المعنية (دليل العائدين ـ ٣ ـ التسهيلات الخاصة بإعادة الإعمار والترميم الذي يجيب عن التساؤلات المتعلقة بالترميم وإعادة الإعمار).

ـ إعادة تصاميم لمئات من الوحدات السكنية بهدف إعادة إعمارها.

ـ تبنّي الوزارة اقتراح ربط دفع تعويض إعادة الإعمار بالاستحصال على رخصة بناء قانونية.

ـ تقديم التوجيهات لجهة الصرف الصحي وطريقة تنفيذ الحفر الصحية (دليل العائدين ـ ١ ـ وطريقة بناء الجورة الصحية السليمة لتساعد على التخفيف من تلويث وسطنا البيئي) والتخلّص من النفايات (دليل العائدين ـ ٣ ـ التخلّص من النفايات المنزلية عن طريق تسميد الفضلات العضوية، لئلا تصبح مداخل قرانا مكبّات نفايات).

ـ إشراف ميداني مباشر من المهندسين على تنفيذ الأساسات والأعمدة والسقوف وفق المواصفات الفنية المناسبة.

ـ تقديم إرشادات فنية لمنع النش عبر السقوف وجدران الدعم وفق مواصفات بناء علمية.

ـ تأمين بعض البنى التحتية الضرورية (حيطان دعم ـ طرقات زراعية وفرعية ـ خطوط مياه...).

ـ العلاقة المباشرة والتفاعل مع الأهالي مكّن الفريق من تحديد الصعوبات الحقيقية التي تعيق العودة.

ـ تفعيل العلاقة بين الأهالي من خلال إشراكهم في مناقشة المشاكل المشتركة والعمل على إيجاد الحلول لها.

ـ الوجود اليومي في القرية مكّن الفريق من تقديم الحد الأقصى من المساعدة والدعم إلى الأهالي.

ـ تفعيل دور لجان العودة من خلال تحميلها مسؤولية حث المستفيدين على المباشرة بالإعمار.

ـ متابعة أعمال البناء بصورة يومية أدى إلى:

ضمان تنفيذ نوعية أعمال بناء جيدة.

تجنيب المستفيدين الهدر الحاصل لجهة المساحات الضائعة والكميات الزائدة.

ضمان استعمال التعويضات في مجال الإعمار.

ـ اطلاع المستفيدين مسبقاً على الكميات والمبالغ المطلوبة لتنفيذ أعمال البناء والوقت اللازم لها.

ـ وضع تخطيط مسبق يتناسب مع قيمة التعويضات والإمكانات المتوافرة لدى المستفيدين.

## ٧ ـ صعوبات تجربة مراقبة التنفيذ

واجهت تجربة مراقبة التنفيذ جملة من الصعوبات المرتبطة بالظرف الخاص للعودة.

ـ غياب المخططات التوجيهية العامة للقرى والبلدات.

ـ إعداد التصاميم اعترضته صعوبات في تطبيق قوانين البناء بسبب العقارات الصغيرة التي لا ينطبق عليها الحد الأدنى من شروط التنظيم المدني.

ـ قيمة التعويضات المحدودة أدت إلى اهتمام الأهالي بالأعمال الداخلية والتغاضي عن الأمور الجمالية الخارجية.

ـ تقيد الأهالي ببعض الأجزاء المتبقية من المنازل ومحاولة استغلالها بغية التوفير حدّ أحياناً من إمكان تدخل الفريق لجهة الإرشادات الهندسية وتحسين طريقة الصرف الصحي.

## ٨ ـ مساهمة وزارة شؤون المهجرين والصندوق المركزي للمهجرين

كانت تلبية حاجات الترميم والإعمار إحدى المهام الأساسية لوزارة شؤون المهجرين بالتكامل مع دور الصندوق المركزي للمهجرين في تقدير حجم التعويضات وتلبيتها، إذ إن لكل من الوزارة والصندوق أجهزتهما المختصة التي تؤمن معاً آلية عمل متكاملة تعنى بتلقّي طلبات أصحاب الحقوق وإجراء الكشوفات الفنية وتقدير الأضرار والتعويضات ودفعها.

في هذا الإطار خصّصت وزارة شؤون المهجرين والصندوق المركزي تعويضات مالية لترميم المنازل، تبلغ كحد أقصى ١١٠٠٠ دولار أميركي، ولإعادة الإعمار ٢٠٠٠٠ دولار أميركي كحدّ أقصى، مع إضافة ٢٥٠٠ دولار أميركي لأغراض تجميلية، على أن تغطي هذه التعويضات إعادة إعمار أو ترميم مسكن لا يزيد على ١٥٠م٢ للأسرة الواحدة.

وقد تم لغاية كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ دفع تعويضات لـ ٤٨٠٧ مستفيدين بهدف إعادة إعمال المنازل المهدّمة كلياً في الأقضية التالية:

ـ محافظة جبل لبنان ٤٧٨٢ مقسّمة على النحو التالي:

في قضاء عاليه ١٧٥٤.

في قضاء كسروان ١.
ـ محافظة الشمال ٧.
ـ محافظة البقاع ١٨.
في قضاء بعبدا ٢٢٤.
في قضاء المتن ١.
في قضاء الشوف ٢٨٠٢.

## التوصيات

١ ـ تثقيف وتوعية المواطنين لناحية التعرّف إلى ما هو التصميم التوجيهي والتنظيم المدني لمعرفة وتذوّق البيت التراثي اللبناني والبيئة الجمالية.

٢ ـ تأمين الإدارة المحلية لضبط مخالفات البناء ومنع حصولها في مختلف الوسائل.

٣ ـ وضع التصاميم التوجيهية والتفصيلية:

ـ تحديد قواعد واتجاهات أولية لتنظيم المناطق.

ـ مراعاة التجمعات السكنية وتأمين التوازن مع المحيط.

ـ المحافظة على المواقع الطبيعية والمواقع المخصصة للاستثمارات الزراعية، الصناعية والحرفية...

ـ تحديد مواصفات ملزمة للواجهات تراعي الطابع التراثي الجمالي وتأخذ في الحسبان الإمكانات المحدودة المتوافرة للعائدين.

٤ ـ حماية المواقع الطبيعية والأثرية.

٥ ـ وضع برنامج تنموي لمناطق العودة يأخذ في الحسبان الشروط البيئية السليمة على مختلف مستوياتها البشرية والطبيعية والاقتصادية والاجتماعية.

٦ ـ إشراك المجتمع المحلي، وبخاصة المعنيين، في التخطيط والتصاميم التوجيهية.

٧ ـ التشديد على احترام البيئة الطبيعية وعدم قطع الأشجار والتشجيع على التشجير بدءاً بزرع الأشجار أمام المنازل وصولاً إلى الغابات.

٨ ـ الأخذ في الحسبان موضوع البنى التحتية ومواكبتها في إعادة الإعمار وبخاصة المياه المبتذلة والنفايات الصلبة التي تمثل ٧٠ في المئة من مشاكل البيئة ◇

شادي حمادة (*)

# دور الجمعيات الأهلية في حماية البيئة

## مقدمة

يجمع المراقبون أن صعود المنظمات غير الحكومية هو من أهم التطورات الاجتماعية التي حصلت في هذا القرن. وقد أثبتت الجمعيات غير الحكومية كفاءتها، سواء في البلدان المتقدمة أم في البلدان النامية، في إحداث تغيرات اجتماعية نوعية في مجتمعاتها. وقد ظهرت قوة المنظمات غير الحكومية جلياً في قمة الأرض في ريو دي جانيرو سنة ١٩٩٢ حيث عقد منتدى خاص بهذه الجمعيات بهدف تطوير استراتيجية خاصة بها. وهناك فصل كامل في روزنامة القرن ٢١ (Agenda 21) يتحدث عن ضرورة التعاطي مع الجمعيات غير الحكومية كشريك أصيل في عملية التنمية المستدامة. ومن التوصيات أن تباشر منظمات الأمم المتحدة والحكومات في دراسة اشتراك المنظمات غير الحكومية في عملية سن القوانين وصنع القرار ووضع آليات التنفيذ فيما يتعلق بالمحافظة على البيئة وإدارتها بطريقة رشيدة ومستدامة.

**إن ما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمات فعلية ومحتملة، يكتسب اعترافاً أوضح في العديد من البلدان وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي**

إن الجمعيات الأهلية ناطق أساسي باسم الجمعيات المحلية وتوفر روابطها وشبكاتها وسيلة فعالة وكفؤة لتركيز المبادرات المحلية والوطنية على نحو أفضل ومواجهة الاهتمامات الملحة في مجالات البيئة والتنمية. وتشارك الجمعيات الأهلية بنشاط في تقديم خدمات برامج ومشاريع في كل مجال تقريباً من مجالات التنمية، بما في ذلك قطاع البيئة. وللكثير من هذه المنظمات، في عدد من البلدان، تاريخ طويل من المساهمة والمشاركة في الأنشطة المتصلة بالبيئة. وترجع قوتها ومصداقيتها إلى ما تضطلع به من دور مسؤول وبناء في المجتمع وما تحظى به أنشطتها من دعم من المجتمع ككل. إن ما تقدمه المنظمات غير الحكومية من مساهمات فعلية ومحتملة، يكتسب اعترافاً أوضح في العديد من البلدان وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي. فمن المهم تأكيد أهمية المساهمات في سياق إعداد برامج التنمية وتنفيذها. وللتصدي على نحو فعال لتحديات البيئة والتنمية من الضروري إقامة مشاركة واسعة النطاق

(*) أستاذ في كلية الزراعة والعلوم الغذائية في الجامعة الاميركية في بيروت، ورئيس جمعية الخط الأخضر.

وفعالة بين الحكومات والجمعيات الأهلية في وضع وتنفيذ ورصد الأهداف المتعلقة بالبيئة والتنمية.

وعلى الرغم من وجود حالات متباينة على نطاق واسع في علاقة الجمعيات الأهلية بالحكومات وتفاعلها معها، فإن هذه الجمعيات قدمت ولا تزال تقدم على نحو متزايد مساهمات مهمة إلى الأنشطة البيئية والإنمائية معاً على جميع الصعد. وفي الكثير من مجالات الأنشطة البيئية نالت المجموعات غير الحكومية الاعتراف بالفعل عن حق لما تتسم به من ميزة نسبية على الهيئات الحكومية، بسبب تصميم البرامج وتنفيذها على نحو مبتكر وسريع الإستجابة، بما في ذلك المشاركة الشعبية، ولأنها غالباً ما تضرب بجذورها في فئات مجتمعية تعاني نقص الخدمات ويصعب الوصول إليها عن طريق القنوات الحكومية، وغالباً ما تتفاعل الجمعيات الأهلية مع هذه الفئات. إن الجمعيات الأهلية والحركات الشعبية جديرة بمزيد من الاعتراف بها على كل الصعد المحلية والوطنية والدولية بوصفها شريكاً صحيحاً ونافعاً في تنفيذ البرامج البيئية. ولكي تتطور هذه المشاركة وتزداد من الضروري أن تقوم الأجهزة الحكومية وغير الحكومية بتأسيس نظم وآليات ملائمة لتسهيل الحوار في سياق البرامج والسياسات الوطنية مع التسليم باستقلال أدوار كل منها ومسؤولياتها وقدراتها الخاصة.

واعترافاً بأهمية المشاركة الفعلية، فإن المنظمات غير الحكومية مدعوة إلى تعزيز التنسيق والتعاون والاتصال على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، مع السلطات المحلية والحكومات الوطنية لتوطيد فاعليتها كشركاء رئيسيين في تنفيذ البرامج والسياسات البيئية والتنموية. وينبغي أن تعد مشاركة الجمعيات الأهلية عنصراً مكملاً لمسؤولية الحكومات في توفير خدمات بيئية تكون كاملة ومأمونة ومتاحة. وينبغي أن تكون المنظمات غير الحكومية، على غرار الحكومات، خاضعة للمساءلة عن أعمالها، وينبغي أن تتسم خدماتها وإجراءات تقويمها بالشفافية.

**للتصدي على نحو فعال لتحديات البيئة والتنمية من الضروري إقامة مشاركة واسعة النطاق وفعالة بين الحكومات والجمعيات الأهلية في وضع وتنفيذ ورصد الأهداف المتعلقة بالبيئة والتنمية**

## الجمعيات البيئية في لبنان

يعود تاريخ نشوء الحركات البيئية في لبنان إلى منتصف الستينات وأوائل السبعينات. وقد تمحورت هذه الجمعيات حول بعض الأفراد والباحثين في الشأن البيئي وحماية الطبيعة. وترافق نشوء هذه الحركات مع اتجاه شبه رسمي لتطوير برنامج أبحاث متكامل لدراسة مختلف المشاكل البيئية في لبنان، إضافة إلى محاولات خجولة ومتفرقة لإدخال التربية البيئية إلى المناهج الدراسية. وقد أتت الحروب اللبنانية على اختلافها لتجمد هذه الأنشطة البيئية الخجولة الآخذة في التبلور على الصعيدين الأهلي والرسمي. وبالطبع انصرف المجتمع الأهلي في الحرب للاهتمام بأولويات أخرى تتقدم على الشأن البيئي، إلى أواخر الثمانينات، حيث بدأت الصحوة البيئية في الإنتعاش مجدداً كرد شبه حتمي على الدمار الذي أصاب البيئة اللبنانية وفضائح إدخال النفايات السامة إلى لبنان آنذاك. ومع عودة الاستقرار إلى لبنان بدأت الجمعيات البيئية في التكاثر لتبلغ نحو ٥٠ جمعية عام ١٩٩٦. طبعاً لم يكن هذا الانفجار البيئي وليد المصادفة بل أتى نتيجة منطقية لتضافر عوامل عدة أهمها:

ـ انعقاد قمة الأرض في ريو دي جانيرو ١٩٩٢، إيذاناً ببدء العصر الذهبي للتوجهات البيئية على الصعيد العالمي. وقد عممت هذه التوجهات نفسها على النسيج اللبناني بمجرد خروج لبنان من العزلة القسرية التي عاناها على مدى ٢٠ عاماً.

ـ توافر الإمكانات المالية والتقنية المخصصة للبيئة عالمياً، وتخصيص بعض منها لتشجيع الجمعيات الأهلية وتنمية قدراتها، الأمر الذي أعطى الحوافز لتكاثر الجمعيات البيئية من جهة ودفع الكثير من الجمعيات الأخرى إلى استحداث أنشطة متعلقة بالبيئة والتعاطي فيها.

ـ الإحباط الذي انتاب قطاعات مجتمعية عديدة تجاه التيارات السياسية والأحزاب التقليدية، وقد كوّنت الحركة البيئية إطاراً بديلاً للتصدي لمشكلات ظاهرها بيئي وباطنها سياسي من دون الوقوع في وحول الرواسب التي خلفتها الحرب من طائفية ومناطقية وغيرها.

ـ غياب شبه كامل للسلطات المحلية، وأهمها البلديات، التي أنيطت بها معظم المسؤوليات البيئية (من نفايات صلبة وصرف صحي وإدارة ومشاع... الخ)، الأمر الذي دفع المجتمعات المحلية إلى أخذ المبادرة والتصدي للمشاكل البيئية المحلية.

إن تكاثر الجمعيات البيئية هو دليل عافية من حيث المبدأ البيئي القائل «فكر على الصعيد العالمي واعمل على الصعيد المحلي». فالعمل البيئي هو بامتياز عمل محلي يفرض ديمقراطية خاصة به ولامركزية إدارية وجغرافية شبه معممة. وغالباً ما ينطلق العمل البيئي الفعال من القاعدة إلى القمة. إلا أن التكاثر العشوائي للحركات البيئية على الساحة اللبنانية لم يخلُ من الشوائب والعثرات أهمها:

**على الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية أن تكون أكثر تقبلاً لمشاركة الجمعيات الأهلية في عملية تطوير سياسات المحافظة على البيئة وأن تشركها في صنع القرار**

ـ غياب التنسيق بين الجمعيات والحركات البيئية الذي غالباً ما يؤدي إلى العشوائية والتكرار وإهدار الطاقات القليلة والثمينة حيناً وإلى التنافس الصبياني أحياناً، الأمر الذي يهدد جدياً مستقبل الجمعيات البيئية في لبنان ويعرضها لمخاطر التلاعب بها ككرة سهلة في ملاعب أصحاب المصالح الضيقة والاعتبارات غير المأسوف عليها. أما البدايات المتواضعة لخلق إطار تنسيقي للجمعيات البيئية في لبنان فيمكن عرضها على النحو التالي:

التجمع اللبناني لحماية البيئة الذي تم إنشاؤه عام ١٩٩٣، والذي لم يبلغ سن الرشد من حيث تحوله إلى إطار نوعي شبه مؤسسي لتلاقي الجمعيات الأهلية البيئية. وهناك تجمعات مماثلة، كالمنبر الأخضر وغيره. وهناك أيضاً محاولات تنسيق ظرفية بين الجمعيات لمواجهة مشاكل بيئية معينة، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر: الشبكة الأهلية للتحريج، واللقاء الوطني من أجل الشاطىء. وقد أثبتت هذه الأطر التنسيقية التخصصية جدواها.

ـ تبعثر الموارد البشرية والفنية والمالية على قلتها، الأمر الذي يحد من فاعلية الأعمال التي تقوم بها الجمعيات ويجعلها تقتصر على فورات بيئية مشرذمة تفقدها مصداقيتها.

ـ استخفاف الجمعيات البيئية بجدلية البيئة والتنمية وعدم التصاقها بمصالح المجتمعات الأهلية التي تمثل، مع ما يحمله ذلك من مخاطر تجريد هذه الجمعيات من مصداقيتها أمام الحكومات وأمام المجتمعات الأهلية على السواء. فكثير من الجمعيات البيئية يمارس الرومنسية

البيئية أو المحافظة على البيئة من أجل البيئة، من دون أي اعتبار للأطر الاجتماعية والاقتصادية للمشاكل البيئية فتكون كمن يحفر قبره بيده.

إن دور الجمعيات الأهلية في الحفاظ على البيئة قد تعاظم وتنوع خلال العقد الماضي وأصبحت هذه المنظمات مرشحة لأن تؤدي دوراً حاسماً في هذا المجال. لكن هذا الدور غالباً ما يصطدم بالطاقات المحدودة لهذه الجمعيات. وإذا ما أريد لهذه الجمعيات أن تفي بالآمال المعقودة عليها فيجب:

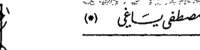
١ ـ تفعيل قدرات هذه الجمعيات في المجالات التقنية والإدارية والإعلامية.

٢ ـ على الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية أن تكون أكثر تقبلاً لمشاركة الجمعيات الأهلية في عملية تطوير سياسات المحافظة على البيئة وأن تشركها في صنع القرار.

٣ ـ على الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية أن ترصد الموارد المالية والتقنية الكافية والمعلومات الضرورية للاشتراك الفعال من جانب الجمعيات الأهلية في أبحاث الأنشطة البيئية وتصميمها وتنفيذها ورصدها وتقويمها، وذلك على نحو لا يهدد استقلالها. ولكفالة الشفافية والتقسيم الفعال للعمل، ينبغي أن توفر هذه المؤسسات نفسها للمعلومات والوثائق الضرورية لتلك الجمعيات.

٤ ـ على الحكومات والمؤسسات الدولية تمكين الجمعيات الأهلية وشبكاتها من الحفاظ على استقلاليتها وتعزيز قدرتها عن طريق الموارد والمشاورات المنتظمة، والتدريب الملائم وأنشطة التوعية لتضطلع بالتالي بدور أكبر في المشاركة على جميع المستويات.

٥ ـ أخيراً، على الجمعيات الأهلية أن تعزز تفاعلها مع المجتمعات التي تمثل، وأن تضمن شفافية أنشطتها وتعبىء الرأي العام وتشارك في تنفيذ البرامج البيئية، وأن تساهم فعلياً في النقاش الوطني والإقليمي والدولي في شأن القضايا البيئية. وينبغي أن تشرك الجمعيات الأهلية في عضوية وفود البلد إلى المحافل الإقليمية والدولية التي تناقش فيها القضايا المتعلقة بالبيئة والتنمية ◇



مصطفى ياغي (*)

# مَوْقِع البيئَة في مَنَاهِج التعْليم الجَديْدَة

## ١ ـ الآلات البسيطة ومحدودية الاستنزاف

يوم كان الانسان يستعمل آلاته البسيطة ليستخرج رزقه ورزق عياله من الطبيعة حوله، كان يكتفي بما يكفيه ويسد حاجاته وحاجات عياله ومن حوله من الانعام. آنذاك، لا آلاته كانت فتاكة ولا الإنسان كان جشعاً، كان كلاهما يعمل بحدود، فلا آلاته لوثت بضجيجها ولا بما تنفثه من سموم، إذ لم يكن لها ضجيج ولا سموم، ولا الإنسان كان قادراً على الفتك فآلاته محدودة القدرة، ثم إن الإنسان فتش دائماً عن حاجاته، ضمن حدود الإدخار المعقول من غير آلات التبريد التي تستوعب أكثر كثيراً مما تحتاج إليه بطون الجياع. يومذاك كانت الطبيعة مرتاحة البال والبيئة في أحسن حال.

وهكذا كان كل إنسان صديقاً للطبيعة من دون أن يؤلف أحزاباً تحمل اسمها ومن دون أن يحمل همّ الدفاع عنها والمحافظة عليها.

**على الانسان أن يعي بأن عصر النهب والتهديم يجب أن ينتهي، وأن عصراً هادئاً ضروري أن ينبلج وعصر الدراية والادارة والحماية**

## ٢ ـ الآلة الجديدة والفتك واختلال التوازنات

في الوقت الذي كانت الطبيعة مطمئنة لأعمال بنيها مستسلمة، وخلال فترة وجيزة من عمر الزمن والأرض، كانت الطفرة التي خلقت أجيالاً جديدة من الإنسان والآلات فروّعت بما طالت نارها وأيديها.

لا اعتراض على زيادة الإنتاج، بل نحن بحاجة إليه بسبب زيادة الولادات، لكن المذهل هو الواقع الاجرامي الذي يمارسه الإنسان. فهو يريد أن يرفع من مستواه، لكنه مع هذا لم يترك توازناً بيئياً من دون أن يهدمه، يفككه ويخل بالتوازنات البيئية، الطبيعية منها والإجتماعية والنفسية والاقتصادية، من مثل:

(*) رئيس قسم العلوم في المركز التربوي للبحوث والإنماء، مشروع التربية البيئية ـ بيروت.

ـ إرهاق التربة بالمواسم المتكررة من دون أن تعيد هي نفسها دورتها.
ـ إرهاق الهواء والماء والأحياء من دون أن تستعيد أنفاسها.
ـ التعدي على الأرض الزراعية.
ـ التعدي على المياه الجوفية والظاهرة.
ـ التعدي على الطير والنبات.
ـ التعدي على الناس ... وعلى كل شيء.
ـ إعدام الحياة الريفية وكل ما فيها من حرف ورغد عيش.

والنتيجة التي يحصدها الإنسان من ذلك:

زيادة الإنتاج أكثر كثيراً مما يلزم، وتكدس الأرقام في المصارف، ومن ثم التصرف بأعناق الناس الجياع الذين كانت «قرعتهم» أن ولدوا في جنوب الأرض.

أليست الحرب الدائرة اليوم على الأرض هي حرب طعام؟ لقد انطلق الإنسان في سباق انتحاري لكي يسيطر على الطبيعة؛ ومنذ نشأة الإنسان في مجاهل الغابات وهو يصارع الطبيعة لكي يستمر؛ استلبها النار ونهب منها المعادن، دجن التربة، استغل الفضاء واستخرج ناهباً باطن الأرض ثم لوث الجو والتربة والماء وكل شيء. هذا كان عصر النهب والتهديم.

وعلى الانسان أن يعي بأن عصر النهب والتهديم يجب أن ينتهي، وأن عصراً هادئاً ضروري أن ينبلج وعصر الدراية والادارة والحماية. وليس هناك بعد العداوة والفجور والسلب إلا الإتزان في المعاملة.

**لن ننتظر حتى يكبر الصغار ليتسلموا القرار، إذ ذاك لن يبقى لنا ولهم أي شيء نعيش منه أو عليه ولن يبقى أي إرث نقدمه إليهم مثل ما قدم إلينا من جاء قبلنا**

**إنه عصر التربية للبيئة**، بحيث يترك لبناة المستقبل والحاضر ـ الأولاد ـ أن ينموا في ذواتهم صفات عالية يتحلى بها المسؤول:

المبادرة والمسؤولية، والخلق والإبداع والاندفاع الذاتي، وتنمية هذه الصفات لا يمكن أن تتم إلا في جو الحرية وفي إطار تربية مركز ثقلها التلميذ.

بعدما يقتنع الأولاد بواجباتهم وأدوارهم في البناء، حينئذٍ يمكنهم أن يكونوا القيادة الفعّالة.

كثير من الأولاد استطاعوا التأثير في تصرفات أهلهم. وحين يغضب الأولاد فإن الكبار لا بد من أن ينثنوا ويستفيقوا من نشوة تخريبهم حيال غضب الأولاد صنو المال الذي يكوّنون معه «زينة الحياة الدنيا» إلا إذا كان المال وحده «معبود الكبار» !!!

ومهما يكن من أمر فإننا لن ننتظر حتى يكبر الصغار ليتسلموا القرار، إذ ذاك لن يبقى لنا ولهم أي شيء نعيش منه أو عليه ولن يبقى أي إرث نقدمه إليهم مثل ما قدم إلينا من جاء قبلنا.

والمربّون، هل اهتموا في الماضي بما يحيّر أمورهم اليوم؟

الواقع أن غياب المشاكل في البيئة ـ كل البيئة ـ سابقاً ما كان أبداً هماً من هموم المربين والتربويين حيث كانت البيئة بخير. لكن، وبعد الفجور الذي ارتكبته يد الإنسان بحق البيئة ـ كل البيئة ـ كان لا بد للتربويين من أن يقلقوا فيتحولوا إلى التفتيش عن أساليب وطرائق تربوية

فعّالة تسرع من عملية **التعلّم للبيئة** آملين في اصلاح عقول الأجيال السابقة الباقية وتحويل سلوكات وتصرفات الجيل القادم، إذ ربما استطاعت التربية أن تخدم فتخلّص الإنسانية من كارثة العبث والجشع مما يمكن أن تسببه وتخلّفه على الأرض.

## ٣ ـ كل مخلوق على الأرض هو شريك

إن كانت الأرض منبع حاجات الناس وجميع خلق الله فلماذا لا يتعامل كل مخلوق مع محيطه بحدود حاجاته اليومية أو السنوية ويسحب من مدخرات الأرض ضمن هذه الحاجات؟

وإذا كانت الديانات السماوية سمحت «بصيد البر والبحر» لكن لا يسمح لي بأن يكون هذا الصيد لي وللجيل الذي انتمي إليه فقط، إنه للخليقة كلها وحتى «يوم الساعة». غير مسموح أن أكون أنانياً جائراً.

المخلوقات على الأرض هم سواء، فأنا لا امتلك هواء غرفتي ولا خضرة أشجاري ولا مياه البئر «خاصتي» ... كلّها لجميع المخلوقات ولي.

وأنا إن كنت أحمل رخصة صيد الأسماك والحيوانات البحرية والبرية ورخصة استثمار رمول الشواطئ ومصبات الأنهار، ورخصة قطع الأشجار ... أو أعمل على تحويل جبل صخري إلى أبنية أو تحويل الأرض الزراعية إلى قرى ومدن، فأنا في كل هذه الحالات ليس لي حق في استنزاف واستغلال جميع ما رخّص لي في الوقت الذي أنا فيه مدرك أنه مخلوق لكل الأحياء على الأرض، لنا جميعاً حيوانات ونباتات وإنسان وجمادات.

**أنا ليس لي الحق في قتل الحشرات طعام الطير، وليس لي الحق في قطع الغابة مصدر غنى الأرض، فالطائر المسافر أنا شريك فيه ولست صاحبه والبيئة حيث يتوالد والبيئة حيث يمضي الفصل الآخر من حياته شركاء في هذا الطائر**

أنا ليس لي الحق في قتل الحشرات طعام الطير، وليس لي الحق في قطع الغابة مصدر غنى الأرض، فالطائر المسافر أنا شريك فيه ولست صاحبه والبيئة حيث يتوالد والبيئة حيث يمضي الفصل الآخر من حياته شركاء في هذا الطائر. وأنا شريك في غابة الأمازون وفي الجليد القطبي لأنهما وسواهما يساهمان في صنع مناخ بلادي، وفي الحالة هذه كيف لي أن أكون صاحب الهواء والبحر بقربي وهما يعملان على تحديد مناخات الآخرين شركائي على الأرض؟

## ٤ ـ الكرة الأرضية زاوية في الكون

من هنا، وبما أن زاويتي الصغيرة هنا تفعل فعلها في الأرض كلها، لذلك فالكرة الأرضية ليست سوى زاوية صغيرة في منزل كبير هو الكون. وإنك وأنت قابع في زاوية منزلك الصغير، إن كنت تشعر بما يحدث في هذه الزاوية من جيد ومن سيئ فإنك تشعر بكل ما يحدث في زاوية الكون. جريمة أن لا تتفوق في مهماتك الإنسانية والسلمية مع الذات ومع الآخرين وقد وضع فيك ربك إمكانات عالية جداً. تحرك إيجاباً ولكن من دون عنف، لأن الإله ما كان يوماً عنيفاً، فإن الله الذي يقيم في داخل كل منا لا يسامحنا إن نحن عنفنا.

## ٥ ـ التربية البيئية وصنع الأجيال للمحافظة على البيئة وتحسينها: التربية التكوينية

بعد مؤتمر القمة في ريو دي جانيرو، «مؤتمر الأرض» حول البيئة العالمية، بعد تلك التظاهرة البيئية العالمية، وقبلها، تحركت «الضمائر» وأقامت الندوات والمؤتمرات والاجتماعات والبروتوكولات، وما إلى ذلك من المحاضرات التي تنبّه الى الأخطار. لقد تابعنا الكثير من هذه التظاهرات وشاركنا فيها ولاحظنا الحماسة اللامتناهية في الحاضرين، لاحظنا الأكف، لاحظنا التململ وقرف الحاضرين من تصرفات ساكني الشوارع وأصحاب المحلات والمصانع ... ولدى خروجنا من هذه الاجتماعات كنا نرى من يفرغ حلقه على الشارع ومن يركل سطل الزبالة ليقلب ما فيه، ومن يقطف الزهر ليرميه مباشرة ... تصرفات وسلوكات متأصلة في النفوس. وإن ما نتعلمه نادراً ما يكون من مركبات شخصياتنا، إلا إذا كان على نحو سلوك وممارسة وعلى نحو تربية مستمرة، تبدأ مع الحبو والمهد ولا تنتهي أو تنتهي في اللحد.

إن السياسة البيئية تبقى سياسةً حبراً على ورق إذا لم تنفّذ واقعاً على الأرض. وما ذكرته هنا واقع، فالمسن يصعب أن تغير في سلوكه ومواقفه ولا أقول مستحيلاً أن يحدث تغيير فيه. لكن الأهم من ذلك هو خلق أجيال جديدة وشابة مقتنعة، تعتنق المواقف الإيجابية من البيئة وتمارسها لتحافظ على نفسها، إذ أصبح بديهياً أن نحافظ على البيئة ونحسنها لكي نحفظ أنفسنا من الهلاك. ومتى أصبح الحكم والقرار في أيدي هذه الأجيال صار من البديهي أن تبدأ البيئة بإعادة بناء ذاتها.

لكن بانتظار ذلك، وعلى المدى القريب، ماذا نفعل، هل ننتظر تسلُّم هؤلاء للحكم ونترك الوضع على حاله من التدمير الفاجر كل يوم وكل لحظة، بحيث لا يبقى بيئة لهذه الأجيال لتعمل على تحسينها، أم أننا نقاوم ما أمكن لنترك لهم الإرث الطبيعي والإجتماعي ... ليكون لهم مادة للتأهيل والتحسين؟

والأمر طبيعي أن نفكر بتربية بيئية نابعة منها ومردودها لها. لذلك فتربيتنا البيئية تهتم بالمتعلم الواعي للأمور البيئية كلها بذهن كلي شمولي.

إننا نعمل حالياً في المركز التربوي للبحوث والإنماء على إعداد مادة تعليمية/ تعلُّمية للتربية البيئية ـ مقاربة شمولية، بالتعاون مع منظمة اليونيسف في بيروت، تنفيذاً لاتفاق التعاون الموقع بين وزارة التربية ووزارة البيئة اللبنانيتين. والمشروع قيد التنفيذ وقد قطعنا فيه مراحل عدة. وهذا ما نهدف إليه من خلال مشروعنا، ونحن ننتظر منه الأمور التالية:

١ ـ تغيير في نظرتنا إلى المتعلم.

٢ ـ تغيير في سلوكنا كمعدي معلمين/ قبل الخدمة وخلالها.

٣ ـ اقتراح صيغة تدريب جديدة عصرية مناسبة.

٤ ـ اقتراح صيغة مناهج في التربية البيئية.

٥ ـ اقتراح صيغة مناهج لإعداد المدرسين في المادة والموضوع.

٦ ـ بناء برامج تدريبية حول البيئة المحلية والعالمية بهدف تطوير التدريب المدرسي.

وهذا يتم بعدما يتطور مفهوم المدرسة ـ كل مدرسة ـ لتصبح قادرة على التعامل مع الأولاد على أنهم هم صانعو حاضرهم ومستقبلهم. والحقيقة أننا بطريقة تعليمنا الحالية لسنا نقوم بغير تعليم عن الماضي الذي سبقه الحاضر بأشواط بعيدة جداً. فكيف بالمستقبل القريب؟

ولكن مدرسة المستقبل ـ المدرسة الشمولية التي تعد للعصر الشمولي ـ لم تتأسس بعد. هنالك في العالم مدارس قليلة تبدو أنها مرحلة في صيرورة المدرسة الشمولية ـ ما قبل الشمولية (Préglobale) موجودة على مفارق الشمولية تعمل على دراسة واستيعاب الحاجات التربوية الناجمة عن المجتمع الشمولي.

## ٦ ـ معلم التربية البيئية

ضمن هذا النظام تحتاج غرفة الصف الشمولية الى تغيير النموذج العمودي في نقل المعرفة وإبداله بنموذج أفقي في التعلم، بحيث يصبح المعلم مشرفاً على تبسيط الطريقة التي تعمل على:

ـ تعزيز مفهوم تقدير الذات لدى التلاميذ إضافة الى تعزيز المسؤولية الفردية.

ـ تشجيع التعلم الفريقي التعاوني وقبول الآخرين في الفريق وتحمل هم الآخرين.

ـ تنمية الخيال والحدس إضافة إلى الاستدلال والتحليل.

ـ مساعدة التلاميذ على استكشاف ذواتهم وقيمهم ومناظيرهم وافتراضاتهم من خلال الآخرين.

ـ حث التلامذة على تقدير العلاقات المتداخلة في ميادين المنهاج فضلاً عن تقدير العلاقات المترابطة والمتداخلة في الانسان والعالم.

## ٧ ـ مشروع التربية البيئية

يهدف هذا المشروع إلى:

ـ وضع وترسيخ منهجية تربوية شمولية للعمل، وترافق هذه المنهجية نماذج مستحدثة من الأنشطة مبنية على البرامج التعليمية المعتمدة حالياً/ «المناهج». تساعد هذه الأنشطة التربويين والاختصاصيين في مسيرتهم لإعادة وضع مناهج وبرامج الإعداد والتدريب في دور المعلمين والمعلمات في القطاعين العام والخاص.

ـ تفعيل أصحاب القرار في القطاع التربوي، من رؤساء دوائر في المناطق التربوية ومفتشين تربويين ومدراء المدارس. ثم تنسيق وتكامل جميع الجهود في سبيل إنجاح التجربة والإسراع في تبنيها بصورة رسمية عند اكتمالها.

ـ تطوير كفاءات الكادرات التدريبية المنتشرة على الخريطة اللبنانية، بحيث تشمل جميع المناطق القريبة والبعيدة، المدينية منها والريفية.

ـ تنمية أفراد الهيئة التعليمية وتطوير قدراتهم ليتمكنوا من مواكبة التغيير والتطوير في المناهج وتقانة التربية وتبني المقاربات التربوية الحديثة والفعالة.

## أ - ملخص مراحل المشروع

**المرحلة الأولى:** دورة تدريبية، إعداد كادرات تدريبية في التربية البيئية - مقاربة شمولية.

**المرحلة الثانية:** إنتاج الحقائب والجعب التربوية البيئية.

**المرحلة الثالثة:** تنظيم ورش عمل مناطقية للمسؤولين التربويين حول موضوع التربية البيئية.

**المرحلة الرابعة:** تدريب المعلمين من جميع المناطق اللبنانية من القطاعين العام والخاص.

**المرحلة الخامسة:** تطبيق الحقائب والجعب التربوية في المدارس التطبيقية الاختبارية.

**المرحلة السادسة:** تقييم / تقويم التجربة وصياغة المناهج.

## ب - غاية المشروع وأهدافه

الغاية من المشروع إعداد كادرات تعليمية **مقتنعة وملتزمة** قضايا البيئة، **وتطوير قدراتها** لتتمكن من **تجسيد** جميع المعارف والمواقف والمهارات التي تتمحور حولها التربية البيئية وموضوعاتها.

## ج - الأهداف العامة

- زيادة الوعي والمعرفة عند المتعلم للمفاهيم العلمية البيئية العامة وللمشاكل العالمية والمحلية التي تهدد البيئة وبالتالي تهدد وجود الإنسان.
- وعي الترابط الحيوي بين العناصر البيئية ونظمها مع الإنسان.
- تعزيز القناعة عند المتعلمين بأهمية التربية البيئية وارتباطها بعملية التنمية المستدامة.
- تفعيل المتعلمين وحثّهم على الإلتزام بمواقف مسؤولة تجاه البيئة والمحافظة عليها.
- إختبار أنماط تربوية ناشطة تساعد على تجسيد المعارف بمهارات وممارسات ومواقف بأساليب وطرائق تعلمية ناشطة.
- اكتساب المهارات الضرورية للأداء الفريقي المطلوب من المتعلمين.
- تنشيط الإبداع والإبتكار لدى المتعلمين في مجال أنشطة التربية البيئية.

## د - غايات وأهداف التربية البيئية

**الغايات: معرفة وادراك ووعي** مشاكل البيئة المحيطة بالمتعلم، مقرونة بالشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية تجاه البيئة، **وبالاستعداد للعمل** على حمايتها وتحسينها في سبل تنمية مستدامة للأفراد والمجتمع المحلي والعالمي.

## هـ - الأهداف السلوكية

### (١) قيم ومواقف واتجاهات:

- ان يتمتعَ المتعلم بخلق بيئي واعٍ في التعاطي مع بيئته، وخصوصاً في مجال استغلال مواردها بعقلانية.

ـ أن يكون مستعداً للعمل على حل المشكلات القائمة في بيئته.

ـ أن يقدّر ويحترم العلاقات التي تربط الكائنات الحية بالبيئة، ولا يسيء إلى التوازن الطبيعي الموجود فيها.

ـ أن يهتم بتطوير نمط الحياة لجميع الناس في الحاضر والمستقبل وكذلك بالنسبة إلى المجموعات النباتية والحيوانية.

ـ أن يلتزم تحقيق تنمية مستدامة وعادلة للجميع في ظل ممارسات إيجابية تجاه البيئة الطبيعية والبيئة المدينية، وفقاً لمبدأ التربية الشمولية الذي يرمي إلى وعي الإنسان لمحيطه الكبير أي الكرة الأرضية.

ـ ان يتمتع بالشعور بالمسؤولية الفردية تجاه البيئة، ليس على المستوى المحلي فقط بل على المستوى العالمي كذلك.

ـ أن يعترف بصعوبة إيجاد الحلول الجذرية الحاسمة لبعض المشاكل البيئية.

**(٢) المهارات:** أن يكون المتعلم قادراً على:

ـ ملاحظة الظواهر الطبيعية والبشرية في بيئته وتفسيرها.

ـ تحليل المشاكل البيئية ووضع الخطط لمعالجتها، أو على الأقل المساهمة في ذلك.

ـ اتخاذ القرارات والمبادرات المناسبة للحد من التعدي على البيئة والإساءة إليها.

ـ حسن الإتصال والتواصل مع الآخرين بجميع الوسائل المتاحة.

ـ مشاركة الآخرين في حل المشكلات واتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة.

## و ـ الأهداف المعرفية

ـ معرفة وإدراك ووعي العلاقات القائمة بينه وبين بيئته الطبيعية والسكنية (اجتماعية، اقتصادية، ثقافية وعالمية...)

ـ معرفة الثروات الطبيعية في بيئته وسبل المحافظة عليها.

ـ معرفة المشاكل التي تعانيها بيئته والأخطار التي تهددها واقتراح الحلول المناسبة لها.

ـ معرفة مقومات التوازن الطبيعي في بيئته.

ـ إدراك التأثيرات البشرية في بعض الجوانب في بيئته.

ـ إدراك المفهوم «أن الكائن الحي يتأثر بما حوله وبما هو في الطرف الآخر البعيد من الكرة الأرضية ويؤثر فيهما».

## ز ـ التربية البيئية: أين تعلّم وكيف

ـ المدخل الجامع كل المواد معاً في مقرر واحد.

ـ المدخل المندمج (التربية البيئية في مجال مادة دراسية تكون تفاعلاً واندماجاً ورابطاً

وثيقاً مع بيئة المتعلم ومع مجتمعه في عملية تربوية شاملة متكاملة).

ـ مدخل الأنشطة الحياتية.

إنطلاقاً من التربية البيئية، وهي التربية للأخلاق، يتم تكوين القيم والمهارات والإتجاهات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الشامل المتكامل، وذلك ما يحتم ضرورة المحافظة على البيئة (كل البيئة) وحسن استغلالها لمصلحة الإنسان والمخلوقات الأخرى حفاظاً على حياته وتحسين مستويات معيشته بالتناغم مع حياة الأحياء الأخرى.

والتربية البيئية هي **منهجية** قبل أن تكون مادة تعلمية، بحيث:

ـ يكون المتعلم في محور العملية التعلمية.

ـ تشمل التربية البيئية جميع البيئات: الطبيعية، والاجتماعية ـ العائلية ـ الاسرية، والنفسية، والاقتصادية، والمدينية ـ الريفية ...

ـ تتعلق بكل إنسان في محيط المدرسة وداخل المدرسة: (١) محيط المدرسة: المجتمع بكامله، التربية المستدامة؛ (٢) وداخل المدرسة: تلميذ ـ معلم ـ ادارة.

ـ تحتاج إلى الطريقة النشطة في التعلم وضمن مجموعات عمل.

ـ لذلك تكون التربية البيئية في مناهج، يختلف شكلها وموقعها بحسب موضعها في المرحلة والصف وبحسب العمر الزمني للمتعلم.

أ ـ الصفوف التي يكون فيها «معلم صف» أو عدد قليل من المدرسين (٣ على الأكثر) تدخل التربية البيئية في إطار «أنشطة الحياة» مع التربية الصحية والأنشطة الحياتية والسكانية والثقافية...

ب ـ تستمر مع أنشطة الحياة حتى مستوى أعلى، بحيث يصبح هذا النمط صعباً. حينئذ تصبح التربية البيئية ضمن الاجتماعيات واللغات والرياضيات والعلوم والمواد التعلمية الأخرى من دون أن تسيطر على المادة وبحيث نصل إلى الهدف الأكاديمي للمادة مع ما نصبو إليه بيئياً في هذا المستوى.

ج ـ مندمجة في مواد التعليم الأخرى، فنراها تدخل في الاجتماعيات واللغات والرياضيات والعلوم من دون أن تأخذ الصفة الأكاديمية للمادة ومن دون أن تسيطر على المادة وبحيث نصل الى الهدف الأكاديمي للمادة مع ما نصبو إليه بيئياً في هذا المستوى.

د ـ يحاول البعض أن يدخل مادة التربية البيئية ـ على انها مادة علمية بيئية ـ ضمن مادة العلوم، الأمر الذي أدّى إلى تعليم مادة بالرتابة نفسها التي تعلم بها العلوم، مركزة على الأهداف المعرفية من دون الأهداف السلوكية ومن دون التركيز على بناء القيم والمواقف.

هـ ـ هناك محاولات لتدريس البيئة كمادة منفصلة كعلم البيئة. لكن هذه المحاولات أوقعت أصحابها في أخطاء البند (د).

لكن يمكن اعتماد هذه الحالة في الصفوف الثانوية الأخيرة وفي الجامعة.

لذلك فإن مشروعنا يرسم إلى تنفيذ تدريس التربية البيئية بحسب البنود (أ، ب، ج).

### ح ـ التربية البيئية منهجية قبل أن تكون مادة

ـ منهجية أن يكون التلميذ في محور العملية التعلمية.

ـ الطريقة النشطة (مجموعات عمل).

ـ تشمل التربية البيئية جميع البيئات: الطبيعية، والاجتماعية ـ العائلية ـ الاسرية، والنفسية، والاقتصادية، والمدينية والريفية...

ـ تتعلق بكل إنسان في محيط المدرسة وداخل المدرسة: محيط المدرسة والمجتمع بكامله؛ وفي المدرسة، تلميذ ـ معلم ـ ادارة ... ◇



فيصل أبو عز الدين (*)

# تجربة المحميات الطبيعية في لبنان وإمكانات تعزيزها وتعميمها

## مقدمة

لبنان بلد صغير من حيث المساحة ولكنه نموذج ممتاز لمناخ الحوض الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، تخترقه سلسلتا جبال من الشمال إلى الجنوب تمتاز بمواطن بيئية غنية ومتنوعة. وهذه المواطن ملجأ فريد للتنوع الأحيائي.

ترجع مشاكل لبنان البيئية إلى ما قبل ٥٠٠٠ سنة، حيث أشجار الأرز والشوح والصنوبر كانت تجارة مهمة للسومريين والبابليين والأشوريين والفراعنة المصريين. والأخشاب كانت تجارة الفينيقيين الأولى. ولعل ما يؤكد ذلك أنه حين قدوم الامبراطور الروماني ادريان إلى لبنان منذ ألفي سنة وجد أن أكثرية الثروة الحرجية قد تم قطعها. لذا عمد إلى تحديد مساحة ما تبقى بحجارة منقوشة يعلن فيها ملكية الامبراطورية لهذه الأحراج لحمايتها. ويمكن القول إن الامبراطور بهذا العمل قد أنشأ أول محمية طبيعية في لبنان وربما في العالم.

**المعيب والمخجل أن تتعرض مئات الآلاف من الطيور المهاجرة، ولا سيما الكواسر منها، لطلقات الصيادين في أثناء عبورها سماء لبنان أو حين تهبط أرضاً للشرب أو للمبيت**

ولا بد من الإشارة إلى أن ظاهرة تضخم البناء وكثافته التي تفجرت بعد انتهاء الحرب قد ساعدت على تدمير البيئة في كل البلد. إن حاجة الإعمار، بعد دمار الحرب، إلى المياه والحجارة والرمل والإسمنت أدت إلى تزايد التشويه الشامل للبيئة. زد على ذلك أن المعامل تضخ الفضلات والغازات السامة في البحر وفي الجو. والأشجار تقطع للوقود وتحول إلى فحم، على الرغم من وجود القانون الذي يحظر القيام بهذه الأعمال ويمنعها.

ولمن المعيب والمخجل أن تتعرض مئات الآلاف من الطيور المهاجرة، ولا سيما الكواسر منها، لطلقات الصيادين في أثناء عبورها سماء لبنان أو حين تهبط أرضاً للشرب أو للمبيت. فصيد هذه الجوارح يتم في الربيع حين تتجه الطيور شمالاً إلى أوروبا، وفي الخريف حين تتجه جنوباً إلى افريقيا. وتبقى الطيور المستوطنة عرضة لرصاص الصيادين على مدار السنة من غير قيد أو شرط، ويبقى العديد من الصيادين يمارسون هواياتهم على الرغم من وضع قانون لمنع الصيد.

---

(*) مهندس زراعي ــ بيئي، ومدير مشروع المحميات في وزارة البيئة ــ بيروت.

وقد أسفرت الحـرب، والكل يعلم، عن غياب المؤسسات الحكوميـة الفاعلة، لذا أخذت قلة من الناس على عاتقها أمـر الدفاع عن البيئة وحمايتـها. فتأسست الجمعـيات الأهلية على الرغم من صعوبة الظروف وخطورة الوضـع. وأكثر هذه الجمعيات نشاطاً:

١ ـ جمعية حماية الطبيعة في لبنان (SPNL).

٢ ـ جمعية أصدقاء الطبيعة (FON).

٣ ـ جمعية المحافظة على البيئة (EPC).

٤ ـ جمعية الخط الأخضر (GL) وغيرها.

من المهـم الإشارة إلى أن السنوات العشـرين الفاصلة مـا بين مؤتمـر الأمم المتـحدة سنة ١٩٧٢ حول البيئة ومؤتـمر سنة ١٩٩٢ حول البيئة والتنمية، قد شـهـدت تطوراً عالمياً ملحوظاً في لفت النظر إلى القضايا البيئية. ومن المـؤسف أن لبنان في هذين العقدين كان يعيش صراعاً مدمراً قد هدد وجوده، وبالتالي غاب كلياً عن مواكبة جميع التطورات البيئية.

وعلى الرغم من الحرب، استطاع لبنان المساهمة في إقـرار العديد من الاتفاقات والالتزامات القانونية المتعلقة بالبيئة ومنها اتفاقية التراث العالمي في شباط/ فبراير ١٩٨٣ واتفاقية حماية البحـر الأبيض المتوسط مـن التلوث المعروفـة بمعاهدة برشلونـة في أيار/ مايو سنة ١٩٨٣، وأخيـراً وقع معاهدة التنوع الأحـيائي في حزيـران/ يونيو سنة ١٩٩٣ خلال مـؤتمر ريو دي جانيرو حول البيـئة والتنمية. والجدير ذكره أنه قبيل مؤتمر الريو، أنشـئت وزارة البيئة بقانون رقم ٢١٦ بتاريخ ٢ نيسـان/ أبريل ١٩٩٣. وأوكلت إلى الوزارة مهمة اقتراح القوانين والتنسيق والإشراف على قـضايا تتعلق بـالبيئـة. وقد أولت وزارة البيـئة أهميـة خاصة للمـحافظة على الطبيعة. وطلبت من مكتب برنامج الأمم المتحدة للتنمية في بيـروت تحضير مشروع للمحميات في لبنان لعرضه على الصندوق الدولي للبيئة في واشنطن.

وخلال سـتة شـهـور من تقديم الطلب أنجـزت الدراسة من قبل الاتحـاد العالمي للمـحافظة (UCN) ومنح المشروع مليـوني دولار ونصف المليون لمدة خمس سنوات. وقـد بوشر العمل بمشروع المحميات بتاريخ ١٥ تشرين الثـاني/ نوفمبر سنة ١٩٩٦ بالتنسيق مع وزارة البيئة وبالتعاون مع الجمعيات الأهلية والمؤسسـات العلمية في لبنان. ويقضي المشروع بإقامة ثلاث محـميات نموذجية وهـي محمية أرز الشـوف ومحمية حـرج إهدن ومحمية جـزر النخل، لأنها تحظى بتكريس القانون لها.

## ١ ـ المحميات

### أ ـ محمية أرز الشوف

يمتـاز أرز الشوف بيئـياً بموقعـه على قمم الجـزء الأوسط من سلسلة جبال لبنان. الجـهة الشرقية منـه تشرف على سهل البقاع وتطل على مسـتنقع عميق. أما الجهة الغـربية فهي تطل على منطقة الشوف. قمم الشوف يراوح ارتفاعها ما بين ١٢٠٠ و١٩٤٨م.

إن أرز الشوف كناية عن ثلاث غـابات متقاربة، ولـكنها منفصلة في أراضٍ واقعـة في قرى

عين زحلتا وبمهرين ومعاصر الشوف. وغابة أرز الشوف ينمو فيها الأرز اللبناني تلقائياً، وهي آخر موطن للثدييات الكبرى مثل الذئب والخنزير البري. ومساحتها الواسعة تسمح بإعادة توطين الوعول والغزلان الجبلية فيها.

إن محمية أرز الشوف واقعة في أعلى منطقة من الجبل وهي خالية من السكان ولا يؤثر وجودها في مصالح الناس الاقتصادية ولا في أعمالهم الزراعية. بل إن وجودها سينعش المنطقة إنمائياً وسياحياً وستوفر لأبنائها فرص العمل في مختلف الميادين.

### ب ـ محمية حرج إهدن

تمثل محمية حرج إهدن منطقة جبلية في شمال لبنان، تقع ما بين ١٣٠٠ و١٩٠٠م، في محافظة لبنان الشمالي. تبعد ٣,٥ كلم من مصيف إهدن و٣٥ كلم من مدينة طرابلس و١٠٠ كلم من العاصمة بيروت.

يحتوي حرج إهدن على ٤٣ نوعاً من الأشجار القديمة، وتضم أحد أكبر المواقع الطبيعية لأشجار أرز لبنان المختلطة مع أنواع عديدة من الأشجار، كالعرعر واللزاب والدردار والملول والتفاح البري وخوخ الدب فضلاً عن أنواع عدة من الشجيرات هي مزيج فريد من الصنوف المستوطنة. ويشتهر حرج إهدن بأنه آخر موطن طبيعي جنوبي لنمو شجرة الشوح. وحرج إهدن هو مأوى لنحو ٧٠٠ نوع من الأزهار البرية النادرة والمهددة بالانقراض بينها ٤٠ نوعاً أعطي لها علمياً اسم لبنان.

وتعد المحمية ملجأ للطيور المستوطنة والمهاجرة، كما تعد من الملاجىء الأخيرة للثدييات الكبيرة من اللبونات المهددة بالانقراض.

ومدينة إهدن هي مركز اصطياف تكثر فيها المتاجر، وهي منطقة خدمات للسكان المحليين والسياح من خارج البلد. ومن المؤكد أن المقيمين في إهدن سيحققون ربحاً وفيراً من جراء محافظتهم على غابة الأرز فيها وعلى قيمتها البيئية الساحلية.

### ج ـ محمية جزر النخل

جزر النخل هي الجزر الوحيدة في لبنان. والمحمية هي عبارة عن ثلاث جزر معروفة بجزيرة النخل وجزيرة سنني وجزيرة رمكين والبحر المحيط بها. إنها تكوّن حوضاً بحرياً طبيعياً متكاملاً فريداً في نوعه.

وجزر النخل هي ملجأ طبيعي للطيور المهاجرة والمستوطنة ومواقع صالحة للتعشيش. وهي غنية بالأزهار البرية. وكان سكان مدينة طرابلس يقصدونها للنزهة والصيد البري والبحري. ونظراً إلى انعدام الرقابة على أعمال الوافدين إليها فهي خسرت الكثير من ثروتها السمكية نتيجة أعمال التفجير حول الجزر.

ومن المعروف أن حركة مرفأ الميناء في طرابلس قليلة، وأكثر سكان المدينة يعملون في التجارة والبناء والصيد البحري. وتكريس جزر النخل كمحمية طبيعية سيعيد الثروة السمكية إلى منطقة طرابلس وبالتالي سيعود الصيد إلى ما كان عليه من ازدهار إضافة إلى توافر فرص عمل جديدة للصيادين ومراكبهم ومنها نقل السياح من الجزر وإليها.

## ٢ ـ أهداف المشروع

للمشروع ثلاثة أهداف:

**الأول:** إنشاء ثلاث محميات نموذجية يدير كل منها فريق عمل قوامه أشخاص مؤهلون يعملون وفق برنامج عمل يتم تحضيره بمساعدة المؤسسات العلمية اللبنانية التي تقوم بدراسات ميدانية هدفها جمع وإحصاء وتحليل نتيجة هذه الأعمال.

**الثاني:** تأهيل وتدريب موظفي وزراة البيئة وأعضاء الجمعيات الأهلية والباحثين في المؤسسات العلمية للإشراف على المحميات الطبيعية.

**الثالث:** إنتاج سلسلة من الأفلام الدعائية والإعلامية والوثائقية لتوعية الناس على أهمية الحفاظ على الطبيعة وحفظ التنوع الأحيائي. وسيوجه قسم من هذه الإعلانات إلى المسؤولين في الدولة من وزراء ونواب ومحافظين ورؤساء البلديات للتوعية، وبالتالي يمكن مطالبتهم بالمساندة في أعمال الحماية.

ومن المفيد التأكيد أن خير من يحمي طبيعة المكان القاطنون فيه، ومن هنا قصد القائمون بالمشروع مساهمة الجمعيات الأهلية ومشاركتهم الفعلية لأنهم ومن دون شك الأكثر حرصاً على حماية محيطهم.

## ٣ ـ الأنشطة

الأنشطة المنوي تنفيذها في المحميات الثلاث هي:

أ ـ إعادة النظر في القوانين المتعلقة بالمحميات وإظهار حدود هذه المحميات وتحضير خطط العمل لها.

ب ـ تحديد الدراسات والبحوث الواجب القيام بها من قبل المؤسسات العلمية.

ج ـ وضع برنامج للمراقبة الفعلية لإحصاء الأحياء البرية في كل محمية ووضع خرائط خاصة لها تحدد مواقعها.

د ـ وضع هيكلية لوزارة البيئة وإنشاء مصلحة تهتم بشؤون المحميات والمحافظة على التنوع الأحيائي.

هـ ـ دورات تدريبية على إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية للمهتمين بالمشروع من جميع القطاعات.

و ـ إطلاق حملات توعية داخل القرى والمدن المجاورة للمحميات الثلاث لشرح أهداف المشروع.

ز ـ ترسيخ الوفاق الوطني انطلاقاً من العمل المشترك للشباب من مختلف المناطق وجمعهم باتجاه هدف واحد تحت لواء المحافظة على الطبيعة.

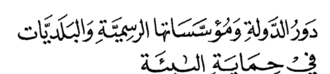
### ٤ ـ التمويل

لقد أمّن الصندوق الدولي للبيئة الانطلاق للمشروع وكرسه بتغطية نفقاته لمدة خمس سنوات، مع العلم أن وزارة البيئة أمنت المكاتب وبعض المصاريف له.

ولكن كيف يمكن أن نضمن استمراريته بعد خمس سنوات؟ إن الدولة اللبنانية وعدت بتقديم مساعدة سنوية لتمويل المشروع. أما المصدر الآخر فهو التمويل الذاتي من المحميات نفسها الذي يتم عن طريق رسم الدخول وبيع المطبوعات والألبسة المرسوم عليها الشعارات المختلفة من أشجار وأزهار وطيور وغيرها، ومن الجمعيات الأهلية والمحلية.

خلاصة الأمر أن مجرد تأمين التمويل اللازم للمشروع وحده لا يضمن استمراريته إنما الضمان الفعلي هو وعي الناس ورعايتهم للبيئة، فإن وعوا فالمشروع في ألف خير وإن لا قضوا على ما تبقى من تراثنا الطبيعي ◇

هيثم ملاط (*)




تعد قضية البيئة مع قضية المياه في هذه السنوات الأخيرة من القرن العشرين إحدى أبرز القضايا التي تواجه الإنسان في مصيره الخاص ومصير محيطه الطبيعي الماثل إلى تدهور مستمر نتيجة التقدم الاقتصادي والعمران المديني الذي وضع التوازن الطبيعي في خطر لعدم الأخذ في الحسبان، وبالجدّ اللازم، النتائج السلبية المرتقبة من التطور غير المنظّم وغير المراقب.

وعلى الرغم من أن قضية البيئة تتمحور حول اعتبارات ومظاهر عدة، من علمية وتقنية وهندسية... الخ، فلا شك في أن إدارة شؤون البيئة وفقاً لمعطيات قانونية قائمة متلائمة مع الأوضاع تمثل أحد المداخل الرئيسية لضبط الأوضاع وإيجاد الحلول الملائمة.

**إن إدارة شؤون البيئة وفقاً لمعطيات قانونية قائمة متلائمة مع الأوضاع تمثل أحد المداخل الرئيسية لضبط الأوضاع وإيجاد الحلول الملائمة**

وإذا عدنا إلى مراجعة منهجية للهيكلية الإدارية المسؤولة عن إدارة شؤون البيئة في لبنان، نرى أنها تتمحور حول وزارة البيئة من جهة أولى وحول وزارات متعددة من جهة ثانية والبلديات من جهة ثالثة.

## ١ - وزارة البيئة

تعاطت الدولة مع المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية خلال الحقبة الأخيرة من الزمن ولغاية ١٩٩٢ - ١٩٩٣ بمنطق الإنماء أكثر منه بمنطق البيئة والتنمية المستدامة.

لذلك فإن النقلة النوعية التي قامت بها الدولة اللبنانية إبتداءً من التسعينات بتعزيز مفهوم البيئة، الذي تجسد بإنشاء وزارة البيئة وبإحياء الدور البيئي لمختلف الوزارات، من أجل ضبط الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية وفقاً لمنطق البيئة وبنسب متفاوتة من النجاح، قد دفعت الأفرقاء إلى التعاطي مع الأوضاع البيئية بيقظة، مع إسداء الانتباه اللازم بصورة متزايدة إلى

(*) رئيس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - بيروت.

الانعكاسات السلبية لأي استثمار مكثف وغير مضبوط للواقع الطبيعي.

في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ صدر القانون رقم ٢١٦ الذي استحدث وزارة البيئة في لبنان وتحددت بموجبه صلاحيات ومهام هذه الوزارة وفقاً لما يلي:

١ ـ إعداد سياسة عامة في كل ما يتعلق بشؤون البيئة واقتراح الخطوات اللازمة لتنفيذها بالتنسيق مع الإدارات المعنية.

٢ ـ المحافظة على المحيط الذي يتصل بحياة الإنسان والمجتمع، سواء كان طبيعياً أم كان من صنع الإنسان.

٣ ـ مكافحة التلوث مهما كان مصدره والحماية منه بما في ذلك وضع الدروس المتعلقة بطريقة وشروط معالجة النفايات والمياه المبتذلة.

٤ ـ تحديد:

أ ـ طريقة معالجة النفايات والمياه المبتذلة عن طريق الاشتراك في لجان تسلم الأشغال العائدة لها والمنفذة تبعاً للدروس الموضوعة في هذا الشأن.

ب ـ شروط الترخيص بإنشاء المصانع والمعامل والمناطق الصناعية ومزارع الدواجن ومزارع الحيوانات والكسارات والمقالع والمناجم ومصانع الزفت والمدافن، وتطبيق تدابير الحماية على المصانع والمنشآت القائمة قبل العمل بهذا القانون.

ج ـ شروط استعمال الشواطىء البحرية والنهرية بما يضمن حماية البيئة.

د ـ وجهة استعمال الأراضي المشاعية على اختلاف أنواعها إذا كان من شأن هذا الاستعمال إحداث أي ضرر أو تلوث للبيئة.

٥ ـ تحديد أنواع الحيوانات والطيور المسموح صيدها ومواسم الصيد وأماكنه.

٦ ـ تنظيم حملات تربوية وتوعية في مجال البيئة لتشجيع حمايتها، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة.

٧ ـ تنظيم المؤتمرات والمعارض ذات العلاقة بالبيئة، التي تقام في لبنان والاشتراك بمثيلاتها التي تقام في الخارج.

٨ ـ الموافقة على مشاريع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة.

٩ ـ تشجيع المبادرات الجماعية والفردية التي من شأنها تحسين أوضاع البيئة.

١٠ ـ تصنيف المناظر والمواقع الطبيعية واتخاذ القرارات وإصدار المراسيم الخاصة بحمايتها.

١١ ـ المشاركة في وضع الخطط الوقائية لمواجهة الكوارث والأضرار وجميع أشكال التلوث التي قد تنجم عن الطبيعة (سيول، فيضانات) أو بفعل الحروب.

١٢ ـ إنشاء المحميات الطبيعية بالاتفاق مع الإدارات أو السلطات المختصة واقتراح إنشاء حدائق أو ساحات أو منتزهات أو مسابح على جميع الأملاك العمومية وعلى الأملاك الخصوصية للدولة والبلديات.

## ٢ ـ الوزارات والإدارات الأخرى المعنية بالبيئة

إن إنشاء وزارة البيئة وتحديد صلاحياتها لم يلغ دور وصلاحيات سائر الوزارات والمؤسسات المعنية بصورة مباشرة أو غير مباشرة بقضايا البيئة في لبنان، التي ما زالت تمارس هذه المهام دون أن يكون هنالك دائماً التنسيق اللازم أو الكافي بينها وبين وزارة البيئة.

أما أبرز هذه الوزارات فهي التالية:

**أ ـ وزارة الأشغال العامة:** تختص المديرية العامة للتنظيم المدني بوضع التصاميم التوجيهية والتفصيلية للمدن والقرى اللبنانية التي على أساسها يتم انتشار التطور المدني في لبنان. ومن أبرز الصلاحيات المناطة بالتنظيم المدني ما نصت عليه أحكام المادة الثامنة لجهة ضبط البناء والمحافظة على الأرض الزراعية، كما أن المادة ١٧ من المرسوم الاشتراعي رقم ٨٣/٦٩ (قانون التنظيم المدني) قد لحظت إمكان فرض ارتفاقات عائدة لحماية الصحة والسلامة العامة والمحافظة على جمال الطبيعة أو البيئة أو التي تتعلق بوجهة استعمال الأرض وعلو الأبنية وأشكالها وألوانها وعدد طوابقها.

**ب ـ وزارة الزراعة:** لا تزال وزارة الزراعة مسؤولة عن الأحراج في لبنان والمحافظة عليها وإعادة تحريجها، كما أن المشروع الأخضر يهتم باستصلاح الطرق الزراعية وشقها وإنشاء خزانات المياه للري. وأصبحت هذه الوزارة مولجة أخيراً بالمحميات الحرجية.

**ج ـ وزارة الثقافة والتعليم العالي:** المديرية العامة للآثار المختصة بجميع الأمور العائدة للحفريات وإنقاذ التراث الحضاري الأثري اللبناني.

**د ـ وزارة الصناعة والنفط ـ المديرية العامة للصناعة.**

**هـ ـ وزارة الموارد المائية والكهربائية:** وهي المسؤولة عن التجهيز المائي في لبنان وعن تنظيف مجاري الأنهر وحفر الآبار الارتوازية والمحافظة على المياه الجوفية وتنظيف مجاري المياه الموقتة أو الدائمة، ونزع العشب والشجر والشجيرات والتراب أو الحجارة أو إلقاء الأسمدة الحيوانية في الأراضي الداخلة ضمن منطقة حماية المياه.

**و ـ وزارة الصحة العامة:** وهي المسؤولة عن النظافة العامة ومختلف الأمور التي تمت إلى صحة المواطن.

**ز ـ وزارة الاقتصاد والتجارة:** المسؤولة من خلال عمل أجهزة حماية المستهلك عن سلامة المواد الغذائية... الخ.

**ح ـ وزارة السياحة:** وهي المسؤولة عن المواقع السياحية التي تؤدي الدور البارز فيما يعود لمستقبل لبنان السياحي.

**ط ـ وزارة النقل:** وهي المسؤولة عن الشاطىء اللبناني وضبط أوضاع استثماره.

## ٣ ـ البلديات

تقوم البلديات بدور بارز لجهة التعاطي مع الأوضاع البيئية، وبخاصة أن قانون البلديات قد لحظ من ضمن صلاحيات رئيس المجلس البلدي أموراً عدة تتعلق بالصحة والسلامة العامة

والنظافة ومكافحة الأمـراض، والمراقبة الصحيـة وطغيان المياه والحريق والإنفجـار، ومراقبة الأماكن التي تخزن فيها المـواد الملتهبة والمتفجرة والمحروقـات، وتأمين نقاوة وسلامة مواد الاكل المعدة للاتجـار، وحماية البيئـة والمناظر الطبيعيـة، والآثار التاريخية وصيـانة الأشجار والأماكن المشجرة، ومنع التلوث، وإعطاء رخص البناء، والترخيص بوصل المجارير... (المادة ٧٤ من قانون البلديات).

يتبين إذاً أن للبلدية دوراً بارزاً لجهة ضبط أوضـاع البيئة ومساعدة المواطن في هذا المجال، الأمـر الذي يعني أن البلـدية هي السلطة الصـالحـة على الأرض لمـراقـبـة الأوضـاع واتخـاذ الإجراءات السريعة لإنقاذ البيئة، وهي تتمتع بمجالات كبيرة للتدخل في هذا المجال.

**إن للبلدية دوراً بارزاً لجهة ضبط أوضاع البيئة ومساعدة المواطن في هذا المجال، الأمر الذي يعني أن البلدية هي السلطة الصالحة على الأرض لمراقبة الأوضاع واتخاذ الإجراءات السريعة لإنقاذ البيئة**

لكن على الرغم مـن وجود الأجـهـزة الإدارية اللازمـة، فـلا بد أيضـاً من الإشارة إلى ضـرورة توافر نصـوص قانونيـة ملائمـة تسمح لمختلف الأفـرقاء المعنيين بالبيئة التعـاطي بهذا الموضوع وفقـاً لنصوص قانونيـة. وفي هذا المجال بالذات لا يسـعنا سوى الإشارة السـريعة إلى توافر هذه التشـريعات في مختلف الـحقول بنسب مـتفاوتة من الدقـة أو التفـعيل، ولكن من الضـروري البدء بتنفيذ هذه النصوص والانتقال من ثم إلى إجراء التعديلات اللازمة أو إصدار التشريعات الجديدة وفقاً لتطور الأمور.

ولكن لا بدّ أيضاً، ومن أجل سلامة التصرف الإداري في مجال البيـئة، من تأكيـد ضرورة تنظيم عمل مـختلف الوزارات القـائمة في نطاق البيـئة ضمن نظام إداري متكامل وفعّال للمحافظة على البيئة.

إن البقاء على صـلاحيات مهمـة، ولكن مبعثرة وغـير منسقة بين الأفرقـاء، من شأنه جعل العمل في حقل الدفاع عن البيئة من الأمور الـصعبة. لذلك نرى وجوب اعتماد هكذا نظام إداري متكامل يلزم مـخـتلف الأفرقاء والمسـؤولين من القطاع العام والقطاع الخاص بشؤون البـيئة وانعكاسـاتها حـفاظـاً على مسـتقـبل هذا الوطن وإمكاناته الاقـتـصادية وتراثه الـحـضـاري والطبيعي ◇

علي الحجار (*)

# دور وزارة البيئة في إدارة شؤون البيئة

يعد موضوع البيئة من المسائل المهمة التي ترتبط بمختلف مناحي الحياة. والبيئة السليمة هي عامل إنتاج أساسي لتأمين استمرار مختلف القطاعات واستدامة وجود الموارد. وغياب الإدارة السليمة والفاعلة للبيئة دافع لتدهور التنمية وتراجعها.

فأهمية الدور الذي تؤديه الإدارة البيئية، يعود إلى كونه يعنى بالمحيط والإطار الطبيعيين اللذين يعيش الإنسان فيهما، وبمكوناتهما الأساسية من تربة ومياه وهواء، وموارد طبيعية على تنوعها. والإنسان يسعى بطبعه، باستمرار، لتحسين ظروف حياته وتنمية محيطه. من هنا ارتباط البيئة بعملية التنمية وتكاملها لخلق حياة أفضل.

الاهتمام بالقضايا البيئية، بعدما خرج من إطار النشاط الفردي للعلماء والباحثين ومن مختبراتهم، ليشغل اهتمام علماء الاجتماع والاقتصاد، وصولاً إلى السياسة، وظهور الأحزاب والتجمعات البيئية، حرك الحكومات بعد إدراكها مدى فداحة المشكلة البيئية، ومدى الأضرار التي يلحقها الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية وإهمال وإدخال المعيار البيئي في إنشاء المشاريع والخطط التنموية، فتنادت الدول لمعالجة التدهور البيئي على نحو فردي وجماعي لإخراج المشكلة البيئية من حدود الدول إلى مستوى المعالجة العالمية.

أما في لبنان وعلى الرغم من أن استحداث وزارة البيئة قد ترافق مع الطفرة في زيادة الوزارات عام ١٩٩٣، وتشابك صلاحياتها وتنوعها، فإن القانون ٢١٦ بتاريخ ٢ نيسان/ أبريل ١٩٩٣ لإيجاد هذه الوزارة جاء نتيجة حتمية لحاجتين:

**الأولى** محلية، نتيجة الحاجة الملحة والضاغطة في معالجة آثار الحرب، وما رافقها من أضرار لحقت بالموارد الطبيعية وتلوث وفوضى في بيئة الإنسان السكنية؛ ولإنماء الوعي البيئي لدى المواطن اللبناني، ومحاكاة دول العالم بإيجاد جهاز إداري يتولى التخطيط والمراقبة للأوضاع والقضايا البيئية، ومواجهة خطر تفعيل الاقتصاد في خطة إعادة الإعمار على حساب البيئة السليمة.

**الثانية** دولية، نتيجة مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، الذي أكد إعلان

(*) رئيس القسم الإداري في وزارة البيئة – بيروت.

استوكهولم عام ١٩٧٢، والدعوة إلى معالجة المشاكل البيئية على أفضل وجه وسن التشريعات الفعالة في شأن البيئة، وجعل حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية، لتحقيق تنمية مستدامة بمشاركة جميع المواطنين على المستوى المطلوب.

والتقنين في الموضوع البيئي ليس جديداً في لبنان، إذ يذخر التشريع اللبناني بالعديد من القوانين والمراسيم والقرارات، التي تتناول حماية الغابات والموارد المائية والحيوانات والطيور، والحد من التلوث وإزعاج المصانع، وتنظيم الكسارات والحفاظ على المواقع الطبيعية الأثرية. ولو قدر لهذه القوانين أن تلغي التطبيق الجدي والدقيق المفروض، لأدى الأمر إلى الحد من الأضرار التي لحقت بالبيئة في لبنان.

إن تحديد مهام وزارة البيئة وصلاحياتها لا يعني أن القضايا المتعلقة بحماية البيئة تقتصر على الدور الذي تقوم به هذه الوزارة، إذ تتقاطع وتتنافذ المهام والأدوار بين الوزارات المتعددة لتصل إلى التنافذ والتنازع في الصلاحية حيناً، والتنصل من المسؤولية حيناً آخر. وذلك لارتباط مختلف القطاعات بالموضوع البيئي وبسبب غياب تنظيم الصلاحيات بين الوزارات.

- ففي الحفاظ على الموارد الطبيعية تتلاقى مهام وزارة البيئة مع وزارة الداخلية والمديرية العامة للتنظيم المدني ووزارة الموارد المائية والكهربائية.

- وفي معالجة المياه المتبذلة تتقاطع علاقتها مع وزارة الموارد المائية والكهربائية ووزارة الأشغال العامة والشؤون البلدية والقروية ومجلس الإنماء والإعمار.

- وفي إنشاء المحميات والحدائق العامة واستحداثها وتحديد وجهة استعمال الأراضي المشاعية، وتحديد أنواع الحيوانات والطيور ومواسم السماح بصيدها، وصيانة التنوع الأحيائي وحمايته تتقارب وتتنازع العلاقة بين وزارة البيئة ووزارة الزراعة.

**إن تحديد مهام وزارة البيئة وصلاحياتها لا يعني أن القضايا المتعلقة بحماية البيئة تقتصر على الدور الذي تقوم به هذه الوزارة**

- وفي الترخيص بإنشاء المؤسسات المصنفة تتقاطع علاقتها فيه مع وزارة الصحة العامة، والمديرية العامة للتنظيم المدني، ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

- وفي معالجة النفايات الصلبة تتقاطع مهامها مع مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الشؤون البلدية والقروية.

- وفي شروط استعمال الشواطىء البحرية والنهرية تتقاطع مهامها مع وزارة النقل ومع التنظيم المدني.

- وفي تصنيف المناظر والمواقع الطبيعية واتخاذ القرارات وإصدار المراسيم الخاصة بحمايتها تتقاطع علاقتها مع وزارة الثقافة والتعليم العالي، ومع المديرية العامة للتنظيم المدني.

من خلال ما عرضنا يظهر مدى ترابط الموضوع البيئي بالقطاعات الأخرى المختلفة، وعلى هذا الأساس فقد أنشأ بعض دول العالم وزارة البيئة، فدمجها بغيرها من الوزارات وفقاً لأهميتها، أو جعلها ذات أهمية فوق الوزارات.

- ففي الولايات المتحدة ترتبط إدارة البيئة برئيس الولايات المتحدة، وتسمى الوكالة العليا لشؤون البيئة، الأمر الذي يجعل هذه الإدارة فوق الوزارات الأخرى.

ـ أما فرنسا، ونظراً إلى المرونة في عملية تأليف الوزارات، فإن إدارة البيئة فيها تارة تكون مستقلة وتارة تكون مع الموارد الطبيعية واستصلاح الأراضي أو غيرها من الإدارات الخدماتية.

ـ وتربط ألمانيا الإدارة البيئية بإدارة النقل.

ـ واليونان، التي تسعى لمعالجة التلوث الذي يؤثر كثيراً في الحركة السياحية فيها، فقد دمجت البيئة بالسياحة والأشغال العامة.

ـ وجعلت تونس وزارة البيئة مع استصلاح الأراضي في جهاز واحد، إنطلاقاً من أهمية مكافحة التصحر وزيادة المساحة الخضراء لديها.

ـ أما بلجيكا، التي حققت تقدماً كبيراً في معالجة التلوث بأشكاله العديدة، فقد ربطت البيئة بالصحة والشؤون الاجتماعية.

ـ وأخيراً، فقد ربط الأردن، رغبة منه في تفعيل تطبيق المبادىء والأنظمة البيئية انطلاقاً من الإدارة اللامركزية المحلية، بين وزارة البيئة والشؤون البلدية والقروية.

وعلى هذا الأساس يتبين مدى الترابط بين الإدارة البيئية والإدارات المتعددة وضرورة إدخال المعايير البيئية في عملية التخطيط، وفي ممارسة الإدارات لمختلف صلاحياتها.

## ١ ـ صلاحيات وزارة البيئة في القانون والوحدات الرئيسية فيها

إن دراسة المهام التي تتولاها وزارة أو إدارة من الإدارات العامة تستند إلى قانون استحداثها والأنظمة القانونية التي تنظم صلاحياتها. وقراءة الدور الذي يقع وزر تحمله على وزارة البيئة تستند إلى القانون ٩٣/٢١٦ والمرسوم التنظيمي ٩٤/٥٥٩١ الصادر بتاريخ ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩٤.

وقد حدد القانون في مادتيه الثانية والثالثة المهام التي تتولاها الوزارة وهي:

١ ـ إعداد سياسة عامة في كل ما يتعلق بشؤون البيئة، واقتراح الخطوات اللازمة لتنفيذها بالتنسيق مع الإدارات المعنية.

٢ ـ المحافظة على المحيط الذي يتصل بحياة الإنسان والمجتمع، سواء أكان طبيعياً أم كان من صنع الإنسان.

٣ ـ مكافحة التلوث مهما كان مصدره والحماية منه، بما في ذلك وضع الدروس المتعلقة بطرائق وشروط معالجة النفايات والمياه المبتذلة.

٤ ـ تحديد:

أ ـ طريقة معالجة النفايات والمياه المبتذلة عن طريق الاشتراك في لجان تسلم الأشغال العائدة لها والمنفذة طبقاً للدروس الموضوعة في هذا الشأن.

ب ـ شروط الترخيص بإنشاء المصانع والمعامل والمناطق الصناعية ومزارع الدواجن والمزارع الحيوانية والكسّارات والمقالع والمناجم ومصانع الزفت والمداخن، وتطبيق تدابير الحماية على المصانع والمنشآت القائمة قبل العمل بهذا القانون.

ج ـ شروط استعمال الشواطىء البحرية والنهرية بما يضمن حماية البيئة.

د ـ وجهة استعمال الأراضي المشاعية على اختلاف أنواعها، إذا كان من شأن هذا الاستعمال إحداث أي ضرر أو تلوث للبيئة.

٥ ـ تحديد أنواع الحيوانات والطيور المسموح صيدها ومواسم الصيد وأماكنه.

٦ ـ تنظيم حملات توعية في مجال البيئة للتشجيع على حمايتها وذلك بالتنسيق مع الإدارات المختصة.

٧ ـ تنظيم المؤتمرات والمعارض ذات العلاقة بالبيئة التي تقام في لبنان والاشتراك بمثيلاتها في الخارج.

٨ ـ الموافقة على مشاريع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة.

٩ ـ تشجيع المبادرات الجماعية والفردية التي من شأنها تحسين أوضاع البيئة.

١٠ ـ تصنيف المناطق والمواقع الطبيعية واتخاذ القرارات وإصدار المراسيم الخاصة بحمايتها.

١١ ـ المشاركة في وضع الخطط الوقائية لمواجهة الكوارث والأضرار وجميع أشكال التلوث.

نصت المادة الثانية من هذا القانون نفسه أن: تُنشيء وزارة البيئة المحميات الطبيعية بالاتفاق مع الإدارات أو السلطات المختصة، وتقترح إنشاء حدائق أو ساحات أو منتزهات أو مسابح عامة على الأملاك العمومية وعلى الأملاك الخصوصية للدولة والبلديات.

## ٢ ـ الوحدات الرئيسية في وزارة البيئة

نص القانون ٩٣/٢١٦ المذكور في مادته الرابعة على إنشاء مجلس استشاري للبيئة لتقديم التوصيات إلى وزير البيئة في كل ما يعود إلى سياسة الدولة البيئية وحاجات الوزارة التقنية. إلا أن إنشاء هذا المجلس وحتى تاريخه بقي بانتظار التنفيذ العملي.

وحدد القانون في مادته الخامسة توزيع الصلاحيات المناطة بوزارة البيئة على وحدات رئيسية ثلاث، على رأسها تقع المديرية العامة للبيئة، التي من المفروض أن تتبعها جميع الوحدات التابعة للمديرية العامة، وهذه الوحدات الرئيسية هي:

ـ مصلحة المحافظة على الطبيعة.

ـ مصلحة حماية البيئة السكنية.

ـ مصلحة الوقاية من مؤثرات التقانة ومخاطر الطبيعة.

## ٣ ـ مهام وزارة البيئة في التطبيق العملي

ترافق إحداث وزارة البيئة وخوضها مهامها مع مرحلة إعادة قيام الدولة واسترجاع أنفاسها، عقب انتهاء الحرب والنزاعات المسلحة، وما رافقها من تراكم للإهمال والفوضى،

خلفت مجموعة من الملفات الشائكة كان لا بد من أن تشغل اهتمام وزارة البيئة وتلقي بثقلها على ١٣ موظفاً يعملون في ملاك الوزارة، و١٩ متعاقداً بين مهندس واختصاصي.

فمن مهمة رسم السياسة البيئية العامة والتهيؤ لخلق التشريع البيئي، إلى العمل على مكافحة التلوث والحد من تراكماته، ولا سيما قضية البراميل التي نشرت في العديد من المناطق، إلى فوضى إنشاء المؤسسات المصنفة والمزعجة، والإضرار بالمواقع والمناظر الطبيعية والأتربة، والاعتداء والاستغلال الجائر للشواطىء البحرية والنهرية، وغياب تنظيم المدن والمعالجة السليمة للنفايات المنزلية والمياه المبتذلة، والأهم فقدان الحس والوعي البيئيين لدى الشريحة الكبرى من المواطنين، بدافع الأنانية حيناً وبدافع الحاجة المادية حيناً آخر.

فما هو الدور الذي قامت به وزارة البيئة في معالجة هذه الملفات؟

### أ ـ تخطيط السياسة البيئية والخطوات اللازمة لتنفيذها

تعد هذه المهمة من أهم الأدوار المفروض على وزارة البيئة القيام بها. فرسم الخطط يعتمد على أرقام ومعطيات، ووضع خيارات وبدائل، انطلاقاً من الإمكانات المتاحة، لتحقيق أهداف محددة.

وعلى الرغم من الندرة في الإمكانات والنقص في الأرقام والبيانات التي تتعلق بالقضايا البيئية، فقد تم إعداد دراسة الاستراتيجية البيئية في لبنان عبر «برنامج البحر المتوسط للمساعدات التقنية البيئية» (METAP)، بالتعاون بين البنك الدولي والاتحاد الأوروبي ووزارة البيئة في لبنان. وتضمنت الدراسة تقويم الأثر البيئي في لبنان انطلاقاً من مراحل ثلاث:

مشكلة التلوث أخطر المشاكل التي تواجه مختلف بلدان العالم، فكيف بلبنان الذي افتقد معالجة موضوع التلوث وتراكمات المشكلة طوال فترة غياب الدولة وضعف سلطتها

١ ـ تقويم الوضع البيئي بإجراء مسح شامل.

٢ ـ جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبيئة.

٣ ـ تحديد سلم الأولويات للموضوعات البيئية الطارئة وفقاً للآتي:

- تخطيط استعمال الأرض.
- إدارة مصادر المياه.
- تآكل التربة.
- نوعية هواء المدن.
- إدارة النفايات الخطرة والسامة.

وقد وضعت الدراسة استراتيجية بيئية مرتبطة بالخطة الاقتصادية والنظام القانوني.

### ب ـ مكافحة التلوث

مشكلة التلوث أخطر المشاكل التي تواجه مختلف بلدان العالم، فكيف بلبنان الذي افتقد معالجة موضوع التلوث وتراكمات المشكلة طوال فترة غياب الدولة وضعف سلطتها. وهذا ما جعل حل هذه المشكلة صعباً، نتيجة تشعبها وارتباطها بالخطة الاقتصادية الشاملة، فتلوث المياه مرتبط بمعالجة مشكلة مكبات النفايات الصلبة، والمياه المبتذلة. ومعالجة تلوث الهواء مرتبط بتصنيف المناطق الصناعية، وتنظيم البنية التحتية وتعميم النقل المشترك وزيادة المساحات الخضر.

وأشد مشاكل التلوث التي طرحت نفسها مع إنطلاقة وزارة البيئة كانت قضية براميل النفايات التي أدخلت إلى لبنان وشغلت الوزارة لمدة سنتين ويزيد. وقد تمت معالجتها بالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة. وعلى الرغم من الرعب الذي خلقته لدى المواطن اللبناني فقد دفعت زيادة وعي أهمية الموضوع البيئي في لبنان.

وقد سعت وزارة البيئة لمراقبة إدخال المواد الكيميائية، فاتخذت العديد من الإجراءات للحد من الإدخال العشوائي، وكان آخرها القرار رقم ٢٢/١ الصادر عن وزير البيئة بتاريخ ١٩٩٦/١٢/١٧، الذي نظم استيراد كسر البلاستيك وحصرها بالمؤسسات الصناعية. كما صدر القرار رقم ٤٢/١ بتاريخ ٢٦ آذار / مارس ١٩٩٦، الذي نظم استيراد مادة الحرير الصخري.

وفي موضوع تلوث الهواء حدد القرار رقم ٥٢/١ الصادر في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٩٦ المواصفات المتعلقة بالحدود القصوى لتلوث المياه والهواء وحدود الضجيج، وتناول المواصفات المتعلقة بمياه الشرب والمياه العذبة، والأنهار والبحيرات والبحار، والمياه المبتذلة، والمواد الضارة عند تصريفها في البيئة، والحدود القصوى لملوثات الهواء داخل أماكن العمل، والحدود المسموح بها للضجيج، وحدود ملوثات الهواء الناجمة عن الحرق والإنبعاثات في معامل الترابة، والحدود القصوى لملوثات الهواء الخارجي.

### ج ـ معالجة النفايات والمياه المبتذلة

تعد المياه المبتذلة العامل الأهم في تلويث الموارد المائية في لبنان، إذ إن تصريفها يتم إما عبر الجور الصحية ذات القعر المفقود، أو عبر شبكات المجارير التي تصب في الأنهار والبحار في غياب محطات المعالجة. والمبادرة في معالجة هذه المشكلة تعود لوزارة الموراد المائية والكهربائية، ويبقى على وزارة البيئة مهمة دراسة وتقويم الأثر البيئي لمحطات المعالجة.

أما فيما يتعلق بالنفايات الصلبة، ونظراً إلى ما مثلته من مخاطر وأضرار بالبيئة، فقد بادرت وزارة البيئة إلى الدراسة والتخطيط لمعالجة هذه المسألة بغية الحد من استفحالها. وقد أجريت دراسة تناولت الخطة الوطنية لإدارة النفايات والمخلفات الصناعية وهدفت الخطة إلى:

١ ـ تنظيم عملية التخلص من النفايات الصناعية في لبنان، بهدف حماية الصحة العامة ومصادر المياه السطحية والجوفية والهواء.

٢ ـ وضع الأسس اللازمة لتشريع ومراقبة تنفيذ فرص تطبيق الخطة، وقد تضمنت الخطة مرحلتين:

**الأولى:** وتناولت تجميع المعلومات واستطلاع المواقع والتعرف إلى مصادر المخلفات الصناعية الرئيسية. وأخذ عينات واختبار المعلومات وتحليلها.

**الثانية:** يتم فيها تحديد أسس ومعايير الخطة ـ تحديد متطلبات المعالجة الأولية للمصانع قبل السماح بربطها بشبكة الصرف الصحي ومحطات المعالجة ـ ووضع واستنباط البدائل المختلفة، واختيار إحدى الخطط ووضع الخطوط الأساسية لمكوناتها، وتحديد أماكن إقامة المحطات المركزية لمعالجة النفايات والمخلفات الصناعية، ووضع الأنظمة الإدارية والقانونية التي يتوجب أن ترافق الخطة.

أما في معالجة النفايات الصلبة ولا سيما النفايات المنزلية، فقد لجأت الوزارة، نتيجة استفحال المشكلة في بيروت وضواحيها (مشكلة مكب برج حمود) إلى وضع خطة طوارىء لمعالجة وضع المكب، الذي بلغت مساحته نحو ١,٣ هكتار والذي قدرت طاقة استيعابه للنفايات بـ ١٥٠٠ طن يومياً. وتتضمن الخطة:

- رفع طاقة معمل الكرنتينا ومحطة العمروسية لمعالجة نحو ١٠٠٠ طن يومياً (فرز، تخمير، تحويل إلى سماد، حرق، إعادة تصنيع وتدوير للمواد الممكن تدويرها).

- إيقاف رمي الردميات في مكب برج حمود، وتقسيم المكب إلى أقسام لتشغيل النفايات على نحو مدروس ومنظم، وذلك بتحديد ساعات رمي النفايات نهاراً، ومنع حرقها وتغطيتها بطبقة من التراب.

- إيجاد قطعتي أرض مساحة كل منهما نحو ١٥٠٠٠م٢ قريبة من العاصمة لإتمام عملية التخمير والتحويل إلى سماد.

- تخزين البالات الموضبة في مطامر صحية أو باستخدام أراضي المقالع المقفلة ومشاعات الدولة بعد معالجتها على نحو سليم.

أما في معالجة هذه المسألة على مستوى لبنان، فالاقتراحات تتركز حالياً على إيجاد مراكز خاصة في كل محافظة، أو في كل مجموعة من القرى، وتأهيل هذه المراكز على نحو يسمح لها باعتماد الأسس العلمية صحياً وبيئياً (تسبيخ وفرز وتدوير) واعتماد الطمر الصحي. ولا بد من أن تترافق هذه الخطة مع تفعيل تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بالصحة والنظافة العامة، وبمشاركة الجميع بدءاً من المدرسة إلى النوادي والجمعيات ودور العبادة، وبالأخص المؤسسات الإعلامية التي لها الدور الأهم في توجيه وإرشاد الرأي العام.

### د ـ في المؤسسات المصنفة

تضم المؤسسات المصنفة المحلات والمصانع التي يمكن أن ينتج منها خطر أو إضرار بالصحة والبيئة أو أي ضرب من ضروب الإزعاج. وقد حدد المرسوم الاشتراعي رقم ٢١ الصادر بتاريخ ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٣٢، القواعد التي تطبق على إنشاء هذه المؤسسات. وتم تصنيف هذه المؤسسات إلى ثلاث فئات بحسب المخاطر التي تنتج منها، والمحاذير الصحية والبيئية التي تلازم ممارستها عملها.

فالترخيص بإنشاء هذه المؤسسات من صلاحية المحافظ أو القائمقام، عملاً بالمرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ تاريخ ١٢ حزيران/ يونيو ١٩٥٩. أما دور وزارة البيئة فهو في تحديد الشروط البيئية الواجب تطبيقها على إنشاء هذه المؤسسات، وذلك بحسب أنواعها، وموقعها الجغرافي، وقربها أو بعدها من مصادر المياه والأماكن السكنية، بعد الكشف الميداني عليها. وتعيد وزارة البيئة الكشف على المؤسسة للتثبت من تطبيق الشروط البيئية، ومدى الالتزام بها، قبل مباشرة المؤسسة عملها وإعطاء الترخيص بالاستثمار. وفاعلية مراقبة البيئة هنا رهن بمبادرة المحافظ. ففي محافظة البقاع لم توافق وزارة البيئة على إنشاء أي مؤسسة مصنفة. ويتم الترخيص بإنشاء بعض المؤسسات في بعض المناطق دون الأخذ في الشروط البيئية المفروضة.

إضافة إلى تحديد الشروط البيئية، تتحرك الوزارة لمكافحة التلوث الذي قد ينتج من أي من المؤسسات الصناعية، إما عفواً أو بناءً على شكوى تردها من المواطنين أو الجمعيات. وتقوم دورياً بمراقبة مصانع شكا وسلعاتا وغيرها لجهة مراقبة الانبعاثات والمياه المبتذلة. وقد يصل الأمر إلى حد الطلب من المحافظ إقفال المؤسسات الصناعية، كما حصل في مسألة تلوث نهر ابراهيم في النصف الثاني من عام ١٩٩٦.

### هـ ـ المقالع والكسارات

إن صلاحية وزارة البيئة في موضوع الكسارات والمقالع مهمش حالياً، إذ يقتصر على إصدار التوصيات إلى وزارة الداخلية لإيقاف كسارة هنا أو مقلع هناك بناء على الشكاوى والإعتراضات وبعض التحقيقات التي تجريها في هذا الشأن.

وتدل الإحصاءات على وجود ما يزيد على ٧١٠ مقالع وكسارات موزعة في مختلف المناطق اللبنانية، قائمة وتمارس عملها. ضمنها ٢٠ في المئة تنتج ما يزيد على ٤٠٠٠٠م٣ سنوياً. وأقل من ٥٠ في المئة منها فقط مرخص. وذلك وفقاً لدراسة أجرتها دار الهندسة لحساب وزارة الأشغال العامة.

والمعلوم أن صلاحية الترخيص بإنشاء المقالع والكسارات واستثمارها وبعد اتخاذ مجلس الوزراء القرار ٣ بتاريخ ٢٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥، انتزع فيه الصلاحية من وزارة البيئة لمصلحة وزارة الداخلية (المحافظ والقائمقام) وذلك لمدة سنة واحدة استثنائياً. وبهذا فقد تعطل تطبيق المرسوم رقم ٥٦١٦/ ٩٤، الذي كان يقضي الترخيص بإنشاء الكسارات والمقالع واستثمارها بقرار من وزير البيئة، بناء على اقتراح المجلس الوطني للمقالع الذي كان يخطط لإنشائه ويضم مندوبين عن إدارات عدة.

ويبقى هذا الموضوع في الوقت الحالي بانتظار صدور المخطط التوجيهي الخاص بالمقالع والكسارات، الذي تقوم بإعداده وزارة الأشغال العامة.

### و ـ استعمال الشواطىء البحرية والنهرية والأراضي المشاعية

إن النصوص غير واضحة في تحديد الجهة المسؤولة عن مكافحة تلوث الشاطىء، وإن كانت وزارة النقل تتولى صلاحية الترخيص بالأملاك العامة البحرية، التي تعد وفقاً للقرار ١٤٤/ ١٩٢٥ بتصرف العموم، كالطريق تماماً. ويقوم دور وزارة البيئة على تحديد الشروط البيئية الخاصة باستعمال الشواطىء والأنهار ومعالجة التلوث الذي قد يصيبها، وذلك وفقاً للقانون ٢١٦/٩٣ وتشجيع إنشاء المسابح العامة.

أما في استعمال الأراضي المشاعية، فإن مهام وزارة البيئة تقتصر على تحديد وجهة استعمال هذه الأراضي، لجهة عدم الإضرار وتلويث البيئة فيها، وذلك بالتنسيق مع وزارة الزراعة، التي تتولى إدارة الأراضي المشاعية والأحراج الأميرية المشاعية وصيانتها.

### ز ـ تحديد أنواع الطيور المسموح صيدها ومواسم الصيد

للحفاظ على الطيور والحيوانات والحد من الإضرار بها نتيجة أعمال الصيد غير المنظم، صدر قرار مشترك عن كل من وزارتي البيئة والزراعة برقم ١/١١٠ تاريخ ١٩ أيار/ مايو

١٩٩٥ تنظم توقيت افتتاح موسم الصيد وتصنيف الطيور المحمية. وتبع ذلك صدور القرار رقم ٤٥ تاريخ ١٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٥ عن مجلس الوزراء وتضمن منع الصيد على جميع الأراضي اللبنانية حتى نهاية العام ١٩٩٧.

علماً أن تنظيم الصيد البري ليس جديداً، فقد نظم هذه المسألة قانون صدر في حزيران/ يونيو ١٩٥٢.

كما صدر القرار رقم ٢/ب تاريخ ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٣ عن وزير البيئة، المتعلق بمنع استعمال واستيراد آلات تسجيل أصوات الطيور التي تستعمل في الصيد.

إلا أن تطبيق هذه القرارات تحتاج إلى الجد والفاعلية من قبل الأجهزة المعنية وإلا بقيت دون جدوى.

### ح ـ التوعية والإرشاد البيئي

إن تنظيم الحملات التربوية والتوعية والإشتراك في تنظيم المعارض والندوات والحلقات الدراسية له دور مهم في زيادة الوعي لدى المواطن والجيل الصاعد لأهمية حماية البيئة، وتحريك الرأي العام للمساهمة في حماية البيئة وصيانة مواردها. وقد قامت وزارة البيئة بتوقيع البروتوكول المتعلق بإدخال المفاهيم البيئية في المناهج التربوية الوطنية. إضافة إلى التعاون مع المؤسسات الإعلامية في إنتاج ملصقات ملونة وأفلام دعائية لزيادة الوعي بأهمية القضايا البيئية.

ومن الضروري في هذا الإطار تفعيل هذه المسألة عبر التعاون مع وزارة الإعلام ومؤسسات الإعلام المرئي والمسموع، لبث وتكثيف عرض البرامج البيئية، من البرامج الخاصة بالأطفال وصولاً إلى البرامج الوثائقية والحلقات والندوات. والتعاون مع الجمعيات الأهلية والجمعيات الكشفية بغية زيادة التثقيف والوعي البيئيين.

### ط ـ الموافقة على مشاريع الاتفاقات الدولية

إن تنظيم البيئة وحمايتها يتجاوزان حدود الدول، لكون القضايا البيئية هي من القضايا العالمية التي تحتاج إلى تنسيق وتعاون بين مختلف الدول.

وتدل الإحصاءات على وجود ٣٠٠ اتفاقية دولية معنية بحماية البيئة. هذه الاتفاقات منها الدولي المتعدد الأطراف، كاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ومنها الثنائي الذي ينظم العلاقة بين دولتين أو أكثر.

في موضوع الموافقة على مشاريع الاتفاقات الدولية ما زال تطبيق الفقرة الثامنة من المادة الثانية من القانون ٩٣/٢١٦ غير فاعل. ويعمل حالياً على تصنيف وتجميع الاتفاقيات والنصوص الدولية التي تتعلق بالموضوع البيئي.

والجدير بالذكر أن وزارة البيئة تنسق وتتعاون مع العديد من المنظمات والهيئات الدولية، ولا سيما الأجهزة المتخصصة في المجال البيئي والتابعة للأمم المتحدة، وأهمها برنامج الأمم المتحدة للتنمية ـ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها، إضافة إلى التعاون مع منظمة الـ IUCN ومرفق البيئة العالمي (GEF) في الأمور المتعلقة بتفعيل دور المحميات والجمعيات.

كما أن الحكومة انضمت إلى مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة ومنها:

- بروتوكول مونتريال في شأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون الموضوعة في تاريخ ٢٢ آذار/ مارس ١٩٩٥.
- بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر برية، الموقع في برشلونة تاريخ ١٦ شباط/ فبراير ١٩٧٦.
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغيير المناخ، الهادفة إلى الحد من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل خطير من جانب الإنسان في النظام المناخي.
- اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع الأحيائي الموقعة في ريو دي جانيرو في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٩٢.
- اتفاقية بازل في شأن التحكم في حركة النفايات الخطرة عبر الحدود، التي لها دور مهم في حل منازعات الدول في تصدير النفايات الخطرة.

فضلاً عن غيرها من الاتفاقيات والمعاهدات التي تتناول العديد من الموضوعات البيئية يضيق المجال لعرضها.

**ي ـ تصنيف المناظر والمواقع الطبيعية**

شاءت الأقدار أن يتمتع لبنان بالعديد من المواقع الطبيعية الفريدة التي تمتد في طول لبنان وعرضه، والتي لم يصر حتى الآن إلى اتخاذ خطوات جدية للحد من الإعتداء عليها والإضرار بها.

**حماية البيئة تتدعم برغبة السلطة السياسية في أولوية المسألة البيئية، ووضع المعيار البيئي في التخطيط والتنمية. وتفعيل القدرة لدى وزارة البيئة عبر تدعيمها بالنصوص والأنظمة القانونية لممارسة دورها التخطيطي والرقابي البيئي الإلزامي**

وكان قد صدر العديد من القوانين والأنظمة منذ عام ١٩٣٩ منها قانون ٨ تموز/ يوليو ١٩٣٩ المتعلق بحماية المناظر والمواقع الطبيعية في لبنان، والمرسوم رقم ٤٣٤ تاريخ ٢٨ آذار/ مارس ١٩٤٣ المتعلق بتصنيف المواقع والمباني الطبيعية في الجمهورية اللبنانية. ويجري حالياً التحضير لإصدار قرارات بحماية العديد من المواقع والمناطق بالتنسيق بين وزارة البيئة ووزارة الثقافة والتعليم العالي، والمديرية العامة للتنظيم.

**ك ـ في إنشاء المحميات والحدائق والمسابح العامة**

يعد موضوع إنشاء المحميات من الموضوعات المهمة في الحفاظ على الطبيعة والتنوع الأحيائي، ويتم إنشاء المحميات في لبنان، ونتيجة تعدد النصوص، إما بموجب قانون، مثل محميتي جزر النخيل وجزيرة سنني ورامكين أمام شاطىء طرابلس، وحرج إهدن (قانون ١٢١ تاريخ ٩ آذار/ مارس ١٩٩٢)، أو بقرار صادر عن وزير الزراعة، مثل محمية معاصر الشوف (قرار ١٢٧/ ١ تاريخ ٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١)، أو المحمية البحرية في معهد علوم البحار والصيد (قرار ١٢٩/ ١ تاريخ ٢٣ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٩١)، أو محمية خربة سلم الزبداني وادي الحمير (قرار ٢١/ ١ تاريخ ١٢ شباط/ فبراير ١٩٩١)، أو بقرار صادر عن وزير البيئة، مثل: محمية سيسوق (عكار)، أو محمية كرم شباط (القبيات)، أو محمية بنتاعل (جبيل).

إن العناية بأوضاع المحميات لجهة إنشائها وتنظيمها ومتابعة أمورها لا بد من أن يتم بجهد مشترك ومتكامل بين وزارة الزراعة ووزارة البيئة واللجان المشرفة على هذه المحميات. وإذا كانت وزارة البيئة تقدم مساعدة سنوية إلى المحميات من خلال موازنتها السنوية، فإن هذه المساهمة تبقى غير كافية لتفعيل حماية وصيانة أراضي المحمية وتجهيزها.

وقد سعت وزارة البيئة لسد النقص في التمويل في هذا الشأن، ونجحت في الحصول على مشروع المحميات في لبنان، بإشراف الاتحاد الدولي لصون الطبيعة، ومرفق البيئة العالمي. ويتناول المشروع تجهيز ثلاث محميات والاعتناء بها، هي غابة الباروك وحرج إهدن وجزر النخيل. وقد رصد لهذه الغاية مبلغ ٢,٥ مليون دولار أميركي.

وختاماً نخلص إلى القول:

إن إهمال تطبيق الشروط المفروضة لحماية البيئة يجعل من الصعب ضبط الوضع البيئي مستقبلاً وإيقاف تدهوره، ويجعل دور وزارة البيئة حائط مبكى كلما واجهتنا مشكلة بيئية.

فحماية البيئة يتدعم برغبة السلطة السياسية في أولوية المسألة البيئية، ووضع المعيار البيئي في التخطيط والتنمية. وتفعيل القدرة لدى وزارة البيئة عبر تدعيمها بالنصوص والأنظمة القانونية لممارسة دورها التخطيطي والرقابي البيئي الإلزامي، وإخراجه من إطار التوصيات والتمنيات، وإيجاد العناصر البشرية المؤهلة، ووسائل العمل الحديثة. كما يتدعم بوجود إعلام مساند لتوجيه وإرشاد الرأي العام لأهمية المسألة البيئية.

والنتيجة أن عملية حماية البيئة، وإن كان الدور الأساسي فيها ملقى على عاتق وزارة البيئة، هي عملية تنسيق وتعاون مشترك بين مختلف الإدارات والوزارات، التي تتولى تنفيذ الخطط البيئية، والمؤسسات غير الحكومية، والمؤسسات العلمية والتربوية، والمؤسسات الدولية المتعددة.

فالبيئة همّ مشترك والحفاظ عليها لا يكون إلا باهتمام مشترك، ليكون لدينا أمل بمستقبل أفضل ◇



حسين حجازي و عبد الله الدح (*)

# الإدارة البيئية: متطلباتها وآفاقها

تعد المؤسسات التجارية جزءاً أساسياً من النظام الاجتماعي في العالم الاقتصادي. ومهما يحاول الفرد تلافي هذه الحقيقة، فإن طبيعة وديناميكية المؤسسات التجارية، إضافة إلى القوانين التي تحكم السوق الاقتصادية، تؤثر بطريقة مباشرة بالمؤسسات الاجتماعية الأخرى. كما تؤثر في نمو ومستوى تنمية كل فرد فيها. هكذا نرى أنه لا محالة من أن ينفصل عالم التجارة عن العالم المحيط به والمفعم بالمشاكل على أنواعها.

ونظراً إلى هذه العلاقة الحميمة للمؤسسات التجارية بالمحيط، نرى أننا لسنا بحاجة إلى قوانين جديدة تحكم التصرفات الأخلاقية، بل إن الحاجة تكمن في إيجاد تعهد أخلاقي يحكم تصرفات المؤسسة ضمن البيئة الخارجية. والجدير بالذكر، أنه قبل بداية الحرب الكونية الثانية بفترة وامتداداً إلى الستينات والسبعينات ظهر إلى العيان اتجاه أخلاقي مؤسسي عرف بعد ذلك بـ "Business Social Responsibility" أو «المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات». بعد ذلك وخلال الثمانينات وأوائل التسعينات ظهرت مبادىء وقناعات أخرى مثل التسويق الاجتماعي والإدارة البيئية.

**الاستراتيجية البيئية تعتمد على التعبير الكلي في طبيعة وطريقة إنتاج وتطوير منتوجات الاستهلاك في سبيل إرضاء متطلبات المستهلك الأكثر اهتماماً بالمنتوجات القليلة التأثير في البيئة**

وخير تمثيل لفكرة المسؤولية الاجتماعية هو ما تتضمنه الاعتبارات الاستراتيجية للمؤسسات والمعبر عنه بالكلمات التالية:

«إن إداريي اليوم يتحملون مسؤولية تعريف وتخمين واختبار القوى الخارجية المؤثرة في عمليات مؤسساتهم». وإذا ما أردنا الاهتمام بالبيئة ضمن مؤسساتنا، فمن المهم أن نخطط لما يسمى «التسويق الأخضر»، لكن قبل ذلك نرى أنه من الضروري أن نخلق ثقافة مؤسسية خضراء تتبع ما يسمى «الإدارة الخضراء».

قبل البدء بتقديم موضوع هذا البحث، نرى أنه من الضروري التذكير بعوائق البيئة والحياة البيئية السليمة، ألا وهي المتمثلة بالمشاكل البيئية الأكثر بحثاً هذه الأيام والتي تحظى باهتمام المجتمع العلمي في سبيل إيجاد حلول آنية وبعيدة المدى[1]. وقد ارتأينا وضع هذه المشاكل

(*) قسم إدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية ـ الأميركية.

(1) J. Makower, *Green Consumer* (New York: Penguin Group, 1993), p. 16.

البيئية في جدول لسهولة المقابلة والمفارقة بينها بحسب الحاجة. ويجدر بنا التذكير أن ترتيب هذه المشاكل لا يتبع أي نظام أهمية خاص. (انظر الجدول رقم (١)).

كما لاحظنا في الجدول رقم (١) توجد سبع مشكلات بيئية متصل بعضها بالبعض الآخر مباشرة وغير مباشرة. وهذا يعكس مدى الحاجة إلى صياغة سياسات وقوانين صارمة للمساهمة قدر الإمكان في إرجاع الوضع البيئي السابق للكرة الأرضية. لكن هيهات من هذا المأرب، إذ إن الأرض قد عانت القدر الكبير من التدمير والتلوث مما قد يحبط أي مجهود فردي وجماعي غير منظم. من هنا تظهر الحاجة الملحة إلى إيجاد طرائق جديدة لتكملة المسار الحضاري، وبالتالي الخصخصة في ميادين تحويل واستنباط السياسات والعمليات التجارية التي تحمي البيئة وتعالج مشاكلها الكثيرة. إحدى أهم الأساليب لهذه الحاجة هو الإلحاح على المؤسسات والشركات أن تظهر ما يسمى «المسؤولية الاجتماعية». هذه الحاجة إلى تفهم طرائق التعامل مع البيئة تتولد إذا ما اتفق الإداريون فيما بينهم على تطبيق فلسفة الإدارة البيئية.

## جدول رقم (١)

### المشاكل البيئية الأكثر سلبية على الحياة البشرية والحيوانية[٢]

| ارتفاع حرارة الطقس | الأمطار الحمضية | تفكك طبقة الأوزون | تلوث الهواء | التصحر والخلل البيولوجي | النفايات الصلبة | تلوث الماء |
|---|---|---|---|---|---|---|
| ظاهرة ارتفاع الحرارة بسبب: ثاني أكسيد الكاربون، الميثان، الأوزون، غازات كربونية ونيتروجينية. | ظاهرة المطر الحمضي بسبب: اكسيد الكبريت، اكسيد النيتروجين واكسيد غازات احتراق الوقود. | ظاهرة تسرب الأشعة ما فوق البنفسجية الآتية من الشمس إلى الأرض. | ظاهرة تلوث الهواء بسبب: إنبعاث غازات المصانع، أكسيد الكربون، أكسيدات النيتروجين، ومواد بتروكيميائية. | ظاهرة قطع الأشجار، التنجيم المائي، حرق الغابات، وظاهرة اختلال التوازن الطبيعي للحشرات، والحيوانات والطيور النادرة. | ظاهرة ارتفاع كمية النفايات الصلبة غير الزراعية. مثل: الورق، منتجات الورق، نفايات الأشجار، البلاستيك، الأطعمة، والزجاج والمعادن... إلخ. | تلوث مياه الشفة، مياه الانهار والبحار بسبب: النفايات الصناعية، والمطاط. |
| تسبب عدم استقرار الطقس وما يخلفه من كوارث طبيعية | تسبب قتل الاشجار، ومصدر للأمراض الصدرية وامراض الجهاز العصبي والقلب. | تسبب أمراض ذات الرئة، تهيجات العينين، ومرض السرطان. | تسبب أمراض جلدية، مصدر لمرض السرطان، وأمراض الجهاز التنفسي. | تسبب خلل في نظام توازن الاكسيجين. إبادة الحشرات والنباتات النادرة. | تسبب مشاكل اجتماعية، بيئية، واقتصادية مباشرة. تسبب عدة أمراض جلدية، صدرية وتنفسية. | تسبب أمراض في الجهاز الهضمي والعصبي. كما تتسبب بالكثير من المشاكل البيئية والاجتماعية. |

(٢) صالح عبد الله جاسم، «التلوث إلى أين؟،» **التقدم العلمي**، العدد١٣ (كانون الثاني/ يناير ـ آذار/ مارس ١٩٩٦).

D. Webster, "The Free Market for Clean Air," *Business and Social Review* (Summer 1994).

C. Edith, *The Environmental Source Book* (New York: Lyons and Burford, 1992).

## ١ ـ الإدارة البيئية

لقد ازداد دور الإدارة البيئية مع مرور الزمن، والجدول رقم (٢) يعكس هذه الظاهرة.

### جدول رقم (٢)
### تطور دور الإدارة البيئية عبر الزمن[٣]

| السنة | السبعينات | الثمانينات | التسعينات | |
|---|---|---|---|---|
| العهد: | * عهد التنفيذ | * عهد خفض التلوث | * عهد منع التلوث | * عهد الاستراتيجية البيئية |
| الحوافز الأساسية: | * التنظيم | * كلفة التنظيم | * التنظيم<br>* تخفيض الكلفة<br>* الكفاية | * إرضاء متطلبات الأسواق<br>* التنظيم<br>* المنافسة<br>* التغيير الكلي |
| نقاط الاهتمام: | * السيطرة على انبعاثات المصانع الخارجية | * إدارة العمليات ضمن خطوط الإنتاج | * إعادة تصميم العمليات في قسم التصنيع | * تحديد موضع المنافسة<br>* تطوير الناتج وسبل التعبئة<br>* أسر المزيد من الأرباح<br>* قياس الأداء |
| الأجزاء المتأثرة في المؤسسة: | * البيئة | * البيئة<br>* إدارة العمليات | * البيئة<br>إدارة التصنيع<br>إدارة الممونين | * التسويق<br>* التوزيع<br>* تطوير الناتج<br>* الإدارة الكلية للنوعية<br>* التمويل |

كما يظهر الجدول رقم (٢) ازداد الاهتمام العالمي بفكرة الإدارة البيئية، بحيث إن العالم اليوم يمر بعهد الاستراتيجية البيئية بعدما كانت فكرة التنظيم والسيطرة هي السائدة في أوائل السبعينات يوم ازداد اهتمام العالم المتقدم بتلوث الطبيعة بواسطة الأسمدة والمبيدات.

والاستراتيجية البيئية هي عبارة عن خطة مستقبلية ذات أبعاد متعددة تعتمد على التعبير الكلي في طبيعة وطريقة إنتاج وتطوير منتوجات الاستهلاك في سبيل إرضاء متطلبات المستهلك الأكثر اهتماماً بالمنتوجات القليلة التأثير في البيئة. من هنا تنبع الحاجة أيضاً إلى اعتماد الإدارة الكلية للنوعية.

والجدير بالذكر أن الكثير من دول العالم المتقدم قد اتخذت إجراءات احترازية خاصة

(٣) Abt. Associates Inc., "A Study of 41-30 billion companies," W. Coddington, *Environmental Marketing* (New York: McGraw Hill Inc., 1993), pp. 118-119.

بالبيئة، وذلك بتنظيم سبل إنتاج وتطوير صناعات بحسب قوانين ومراسيم حكومية لوقف سبل التلوث عن طريق عرض منتوجات «خضراء» "Green Products"، التي تساهم في خفض حدة التلوث البيئي. ويعرض الجدول رقم (٣) التقدم المحرز على نطاق الدول في إصدار المراسيم والأحكام ضمن مساعدة البيئة.

### جدول رقم (٣)
### تطور عملية إصدار المراسيم والأحكام المتعلقة بالمنتوجات غير المضرة بالبيئة[٤]

| الدولة | ألمانيا | المجتمع الأوروبي | اليابان | كندا | الولايات المتحدة الأميركية |
|---|---|---|---|---|---|
| نوع المرسوم وتاريخ البدء | برنامج تصديق المنتوجات ١٩٧٨ و١٩٩٣ | إعطاء الرسم البيئي الأوروبي ١٩٩١ | الرسم البيئي الياباني ١٩٨٩ | برنامج اختيار البيئة ١٩٨٨ | الرسم الأخضر أجهزة التصديق العلمي |
| عدد المنتوجات الخاضعة لبرنامج التصديق | ٣٥٠٠ | كل ناتج غير مضر للبيئة | ٨٥٠ ماركة ضمن ٣١ ناتج | ٦٥٠ ماركة ضمن ٣٤ ناتج | كل ناتج غير مضر بالبيئة |
| الهدف | زيادة سوق طلب المنتوجات الخضراء | زيادة السيطرة على طرق الإنتاج والتوزيع والاستهلاك وحتى طرق معالجة النفايات | المحافظة على الأرض والبيئة | التطرق إلى مواضيع البيئة الطويلة المدى. اعتماد التأثير على دورة حياة الناتج، ونوعية المستهلك. تشجيع الشركات لاعتماد المنتوجات الخضراء | تنظيم ستة متطلبات:<br>١ ـ استعمال المواد الأولية<br>٢ ـ استعمال الطاقة.<br>٣ ـ السيطرة على انبعاثات المصنع الهوائية<br>٤ ـ السيطرة على انبعاثات المصنع المائية<br>٥ ـ النفايات الصلبة<br>٦ ـ المحافظة على مخلوقات الطبيعة |

(٤) W. Coddington, *Environmental Marketing: Positive Strategies for Researching The Green Consumer* (New York: McGraw Hill Inc., 1993), p. 119.
The European Community, *European Ecological Label,* issued in "the European Community's Environmental policies and practices, Assessing the Business Implications of EC Environmental Regulations," a symposium presented by the European American Chamber of Commerce and Baker and McKenzie in New York, July 7, 1992.
James Salzman, *Enviromental Choice Program* (Paris: OECD, 1991).

ومع بداية النصف الثاني من التسعينات نرى أن معظم بلدان العالم المتقدم، ذات الاقتصاد الناضج، مثل الولايات المتحدة الأميركية، واليابان وبلدان الاتحاد الأوروبي قد قطع شوطاً كبيراً في عرض المنتوجات الخضر. إضافة إلى أن بعض البلدان التي هي بحكم النمو السريع، ذات الاقتصاد في طور النمو، مثل الهند والصين والمكسيك، هي في بداية الانتقال نحو هذا الاتجاه، وخلال سنة ١٩٩٢ تم تسجيل نحو ١٥ دولة طورت معايير وطنية وعالمية لإدارة البيئة، وأهم هذه المعايير هي التالية:

١ ـ نظام العناية المسؤول لاتحاد المصنعين الكيميائيين:

Responsible Care Program The Chemical Manufacturer Association's (CMA).

٢ ـ مبادىء التجمع الاقتصادي ذات المسؤولية البيئية:

The Coalition for Environmentally Responsible Economics (CERES) Principles.

٣ ـ مرسوم العمل للتطوير المستمر الخاص بغرفة التجارة العالمية:

The International Chamber of Commerce's (ICC) Business Charter for Sustainable Development.

٤ ـ المعيار العالمي للإدارة البيئية، ايزو ١٤٠٠٠:

International environemental Management Standard, ISO 14000.

والجدير بالاهتمام هو أن المعايير البيئية تغطي النقاط التالية:[٥]

١ ـ نظام المؤسسة للإدارة البيئية.

٢ ـ إدارة دورة الحياة الكاملة للناتج.

٣ ـ سياسات واستمرارية حماية البيئة.

٤ ـ التفاعل مع أصحاب الشركات المتأثرين بالبيئة والذين هم خارج نطاق عمل المؤسسة.

**المجموعات أو المؤسسات البيئية التي تسعى لعالم أنظف وآمن عاجلاً أم آجلاً ستنجح في إرغام الحكومات على اتخاذ التدابير الإحترازية لحماية البيئة، وبالتالي التأثير في المؤسسات المنتجة إلى تغيير كيفية إنتاج وعرض وتسويق وتصريف المنتوجات التقليدية لتصبح مستقبلاً منتوجات خضراء**

ما هي حوافز الإدارة الخضراء (Green Management)؟

لقد رأينا كما عرض سابقاً أن الإدارة البيئية تحث بالدرجة الأولى على الاهتمام بالاستراتيجية البيئية، ألا وهي الأخذ في الحسبان، وبالدرجة الأولى، مدى تأثير المنتوجات والمحاصيل في البيئة. وبهذا إدخال التغييرات اللازمة في طرائق وتقانة، ومعايير الإنتاج. وبالتالي السؤال الدائم عن علاقة المنتوجات بالبيئة بكل نواحيها. وبما أن الاستراتيجية البيئية هي نظام متكامل للمدى البعيد نرى أن نتائجه ذات أهمية كبيرة وبخاصة في المحافظة على سوق الطلب واستقطاب المستهلكين ذوي الاهتمام البيئي الذين هم في زيادة مستمرة.

وحتى ولو فقدت قوى المحافظة على البيئة، نرى أن الاهتمام بالبيئة أخذ يستحوذ اهتمام

(٥) J. Nash and J. Ehrenfeld, "Code Green: Business Adopts Voluntary Environmental Standards," *Environment* (January-February 1996).

الإداريين في المؤسسات المختلفة. فهذا العامل يفتح الباب على مصراعيه أمام فرص مهمة قد تكون نادرة الحصول إذا لم تؤخذ جدياً أول وهلة. فهؤلاء الإداريون أو الصناعيون القادرون على استغلال هكذا فرصة سيحصلون على مستقبل باهر. والظاهر أن الكثير من المؤسسات قد برهنت أن الإدارة الخضراء تسير جنباً إلى جنب مع العمل وهناك ٦ حوافز للإدارة الخضراء(٦).

١ ـ الكفاية والإدارة المثلى.

٢ ـ الكسب والمحافظة على نصيب المؤسسة في سوق العمل.

٣ ـ الاعتماد المتداخل بين قطاعي الإنتاج والتوزيع.

٤ ـ كسب متزايد لقدرة السوق.

٥ ـ التمويل.

٦ ـ وإدارة المخاطرة.

## ٢ ـ كلفة الإدارة الخضراء

ظاهرياً يسود الاعتقاد ومن النظرة الأولى أن المؤسسات سوف تتحمل عبئاً كبيراً من ناحية الكلفة المتعلقة بتجهيز عمليات الإنتاج بالطرائق والوسائل المحافظة على البيئة، مع ذلك نقول إن هذا الاعتقاد السائد هو اعتقاد تقليدي خاطىء. والسبب الرئيسي هو أن الكلفة الأولى تعد كلفة للمدى القصير وتتحول هذه إلى أرباح وفرص متناهية الأثر على المدى الطويل.

والحقيقة أن طبيعة العمل اليوم المتأثرة تدريجاً بقوانين وأسس تنظيم البيئة سوف تدفع المؤسسات إلى الدخول في معترك الإنتاج الحافظ للبيئة على أي حال. والمعروف أن أي مؤسسة تتقاعس أمام التغيير البيئي سوف تعاني الفشل وبالتالي خسارة أسواقها المنتظرة أمام منتوجاتها.

ولندخل قليلاً في موضوع طبيعة العرض والطلب الناتج من اتخاذ المؤسسة لمقومات الإدارة البيئية:

سوف تعاني المؤسسة هبوطاً في سوق الطلب لأنها تتعامل بمنتوجات ذات صفات جديدة، من الممكن أن يتناساها المستهلك بادىء الأمر. إضافة إلى أن موضوع البيئة هو موضوع حساس حيث إن المستهلكين قد يظهرون وجه الاهتمام، ظاهرياً، في بادىء الأمر لكن عملياً يتوجهون نحو السلع الأرخص وغير الخضراء (أي ليست مقبولة بيئياً).

هذا الواقع قد يكون مأساوياً أول الأمر، أمام المؤسسات، من هنا تظهر مؤشرات الكلفة الباهظة. لكن يجب ألا ننسى واقع حال المستهلك المستقبلي، فالمجموعات أو المؤسسات البيئية التي تسعى لعالم أنظف وآمن عاجلاً أم آجلاً ستنجح في إرغام الحكومات على اتخاذ التدابير الإحترازية لحماية البيئة، وبالتالي التأثير في المؤسسات المنتجة إلى تغيير كيفية إنتاج وعرض وتسويق وتصريف المنتوجات التقليدية لتصبح مستقبلاً منتوجات خضراء. وكما

(٦) G. Gallarotti, "The Managerial Incentive Structure and Environmentally Sound Strategies," *Columbia Journal of World Business* (Winter 1995).

أسلفنا، فالمدير الأخضر (أو المدير البيئي) قد يتحمل مصاعب إدارية عند بدء العمل في مشروع التغيير، وقد يتجمل مسؤوليات ضخمة أمام عملية إقناع وتغيير المجتمع عن طريق خطة تسويق متكاملة. هذه الخطة سوف تترجم إلى أرباح فقط على المدى البعيد أو خلال السنوات الثلاث أو الخمس القادمة. قد يكون في ذلك بعض المجازفة، لكن هنا تبرز أهمية الإدارة البيئية في بناء استراتيجية مستقبلية قادرة على امتصاص مصاعب المرحلة الأولى وإعطاء فرصة كسب الأسواق وكسر المنافسة في المراحل التالية.

هكذا نستطيع التلخيص بأنه عندما يدرس الإداري بدقة سوق الطلب والعرض للمنتوجات أي كانت، فإن النتيجة هي أن كلفة المرحلة الأولى ستكون عالية حتى ولو تعلّق الأمر بعرض منتوجات جديدة عادية. مع ذلك فإن فوائد عملية التغيير نحو حماية البيئة بمنتوجات خضر هي أكبر وأهم من أي فرص أخرى على المدى البعيد.

## خلاصة

لا شك في أن أي عملية تغيير تتعرض لضغوطات داخلية وخارجية قد تترجم إلى كلفة زائدة على المدى القصير. لكن حين يتعلق الأمر بالإدارة البيئية فلا مجال للمناقشة، إذ ليست المؤسسات هي المتضررة أو الرابحة فقط بل مجتمع المؤسسات في جميع أنحاء الكرة الأرضية. فالسؤال هو، ما فائدة أرباح المؤسسات الآن إذا كان الثمن المقابل لذلك خلاص أو موت العالم الذي يحوي هذه المؤسسات.

**الإدارة البيئية مسؤولية قد تقع على عاتق أي إداري لبناني. وضرورة فهم مكونات ووسائل تطبيقها هي مسؤولية كل فرد حر لا يرضى بأن تغنى المؤسسات عن طريق اتباع وسائل غير بيئية**

لقد عمد الباحثون إلى عرض فكرة الإدارة البيئية، وهي فكرة العصر. وهذا البحث كان مجرد عرض لبعض العوامل المؤثرة لاعتبار هكذا أسلوب. ومع كثرة العوامل التي من الممكن أن تقف أمام هكذا أسلوب إداري، فإننا نتمسك برأينا القائل إن الإدارة البيئية ستتحول في السنوات الخمس القادمة إلى طريق حيث لا مجال للعودة عنها وإلى فرصة ثمينة ربما لا تعوض إذا ما فوتت. إن عالم اليوم أصبح عالماً مؤمناً بالبيئة، وخير مثال على ذلك اشتراك دول العالم أجمع في برنامج التنمية المستدامة الناتج من الاجتماع العالمي في ريو دي جينيرو، وذلك عام ١٩٩٢. لذلك نرى أن مسؤولية وضرورة إنتشال البيئة من المشاكل التي تسببت لها شرائح المجتمع الراكض وراء المادية دون اعتبار، هي تماماً مسؤولية حماية العالم الذي يحتضن هؤلاء.

الإدارة البيئية مسؤولية قد تقع على عاتق أي إداري لبناني أو عربي أو أجنبي. وضرورة فهم مكونات ووسائل تطبيقها هي مسؤولية كل فرد حر لا يرضى بأن تغنى المؤسسات عن طريق اتباع وسائل غير بيئية. لذلك نقف أمام مسؤولياتنا في عرض هذا الأسلوب لعل هذا البحث يكون بداية فرصة بين مسؤولي الجهات البيئية، والأكاديميين وأعضاء الحكومة المهتمين في هذا الحقل ◇



رياض شديد (*)

# إمكانات وفرص تعزيز الطاقة المتجددة في لبنان

## مقدمة

في الوقت الذي تدخل خطة ترميم وتأهيل قطاع الكهرباء في لبنان مرحلتها الأخيرة يزداد القلق حول النتائج البيئية المترتبة على هذه الخطة، وبخاصة انها وُضعت مباشرة بعد انتهاء الحرب اللبنانية، وتالياً كانت تهدف الى الخروج بسرعة من الوضع المتردي للشبكة وايصال الطاقة الى المواطن بأي ثمن كان. مثل هذه الحالات نجدها في بلدان عديدة تتميز إما بانعدام الاستقرار السياسي فيها أو بوجود حروب داخلية على أرضها، كالفيليبين أو جنوب أفريقيا أو يوغسلافيا السابقة ...الخ. في مثل هذه الحالات يجري ترميم أنظمة الطاقة الكهربائية وتأهيلها على أساس إخراج البلد من حالة الطوارئ التي يعيشها. لذلك فان اعتبارات عديدة لا تؤخذ في الحسبان، كالنتائج البيئية المترتبة على الخطة وادارة الاستهلاك (DSM) واستخدام الطاقات البديلة ...الخ. لذا سوف تلقي هذه المقالة الضوء على امكان استخدام الطاقات المتجددة في لبنان، التي لم تلحظها خطط ترميم وتأهيل قطاع الكهرباء، بهدف تحقيق أغراض عدة أهمها تخفيف الحمل عن الشبكة (DSM) وتخفيف الضرر اللاحق بالبيئة من جراء استخدام الكهرباء، عبر استخدام طاقات بديلة واستخدام الموارد الطبيعية اللبنانية لتأمين فرص عمل إضافية وتحقيق نوع من الأمان (Security) في حقل الطاقة.

**ان جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأ أولاً من الطاقة الشمسية. والطاقة الشمسية بدورها هي طاقة الاندماج النووي للمواد المكونة لجرم الشمس نفسه**

## ١ ـ تعريف

الطاقات المتجددة هي الطاقات التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري. وهي بذلك على عكس الطاقات غير المتجددة الموجودة غالباً في مخزون جامد في الأرض لا يمكن الافادة منها إلا بعد تدخل الانسان لاخراجها منه. تتمثل الطاقات المتجددة في لبنان بالطاقة الشمسية وطاقة الرياح وطاقة المياه

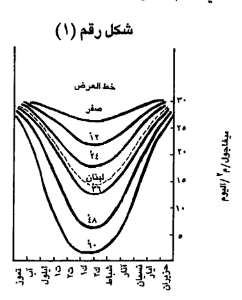
(*) أستاذ في كلية الهندسة في الجامعة الأميركية في بيروت.

وطاقة الكتلة الأحيائية. أما الطاقات المتجـددة الأخرى، كطاقة الأمواج وطاقة الحرارة الجوفية، فاننا لن نتطرق إليهـا لاعتقادنا بان استثمـارها في المستقبل القريب غـير ممكن. وبغض النظر عن امكان الحصـول على طاقة كهربائيـة أو حرارية أو ميكانيكيـة من الطاقات المتجـددة، فانه يتوجب علينا في الحقـيقة الإجابة عن أسئلة ثلاثة قـبل الشروع باستخدام الطاقات المـتجددة: أولاً، كم هو مقدار الطاقات المتجددة في لبنان؟ ثانيـاً، ما هو الهدف من استخدام هذه الطاقات؟ وأخيراً هل ان استخدام الطاقات المتجددة هو اقتصادي مقابلة بالطاقات الأخرى المتوافرة؟

## ٢ ـ الطاقة الشمسية في لبنان

ان جميع مصــادر الطاقة الموجودة على الأرض قد نشأ أولاً من الطاقة الشمـسية. والطاقة الشمـسية بدورها هي طـاقة الاندماج النووي للمـواد المكونة لجرم الشـمس نفسه. وقـد كان استخدام الطاقـة الحرارية للشمس معروفاً منذ آلاف السنين في المناطق الحـارة، إذ استخدمت الطاقة الشمـسية في تسخين الميـاه وفي تجفيف بعض المحاصيل لحـفظها من التلف. أما في عصرنا هذا فـان الأبحاث والتجارب تقوم على محـاولة استغلال طاقة الشـمس في انتاج طاقة كهربائية وفي تدفئة المنازل وتكييف الهواء وصهـر المعادن وغيرها من التطبيقات الضرورية. تصل الطاقة الشـمسية إلى الأرض ضـوءاً أو طاقة اشعاعيـة. ففي اليوم الصحـو وحين تكون الشمس عمودية فان طاقتها الاشعاعية تصل الى سطح الأرض الخارجي بمعدل ١كيلو واط/م٢ أي انها تكون مصدراً وفيراً لو أمكن تجميعـه واستغلاله للوفاء بحاجة الانسان. وتوجد طرائق رئيسيـة ثلاث لاستغلال الطاقـة الشمسية: الأولى بـتجميع حرارتهـا للاستغلال المـباشر في التبـريد والتسخـين؛ والثانية باحـتجاز حـرارة الشمس لانتاج البـخار من أجل تشغـيل مولد كـهربائي؛ والثـالثة باسـتغلال ضـوء الشمس لتـوليد الكـهرباء مـباشـرة من خلال الخـلايا الكهرضوئية (P.V. Cells). على الصعيـد العملي، يتميز لبنان بوضع جـغرافي مناسب للافادة من الطاقة الشمسية حيث يقع في النصف الشمالي من الكرة الأرضية حيث كمية الطاقة الواردة الى المتر المربع الواحد في اليوم تراوح بين ١٤ و٣٠ ميغا جول كما يُظهر الشكل رقم (١).

شكل رقم (١)



وبحسب الدراسات التي تمت في الجامعة الأميركية في بيروت فان معدل الاشعاع الشمسي الوارد الى المتر المربع الواحد في اليوم هو ٧,٢٨ كيلو واط ساعي كحد أقصى على الساحل و٨,٢٥ كيلو واط ساعي كحد أقصى في الداخل. هذا ويصل عدد ساعات الشمس في اليوم الى ١١,٥ ساعة كحد أقصى على الساحل و١٣,١ ساعة في الداخل. يعطي الجدول رقم (١) نموذجاً عن التقلبات الشهرية للطاقة الشمسية الواردة الى المتر المربع الواحد في اليوم على الساحل وفي الداخل. كما يبين هذا الجدول التقلبات الشهرية لعدد ساعات الشمس وطول النهار.

جدول رقم (١)

| الشهر | الاشعاع على الساحل (ك. واط/ساعة/م٢) | الاشعاع في الداخل (ك. واط/ساعة/م٢) | ساعات الشمس على الساحل (ساعة) | ساعات الشمس في الداخل (ساعة) | طول النهار (ساعة) |
|---|---|---|---|---|---|
| كانون الثاني | ٢,٤ | ٢,٤ | ٤,٦ | ٤,٥ | ١٠ |
| شباط | ٣,٢ | ٣,٤ | ٥,٦ | ٥,٥ | ١٠,٨ |
| آذار | ٤,١ | ٤,٤ | ٦,٤ | ٦,٤ | ١١,٨ |
| نيسان | ٥,٥ | ٥,٩ | ٧,٧ | ٨,٥ | ١٢,٩ |
| أيار | ٦,٦ | ٧,٢ | ١٠,١ | ١٠,٥ | ١٣,٨ |
| حزيران | ٧,٣ | ٨,٥ | ١١,٥ | ١٢,١ | ١٤,٢ |
| تموز | ٧,٠ | ٨,٤ | ١١,٤ | ١٢,٢ | ١٤ |
| آب | ٦,٣ | ٧,٧ | ١٠,٦ | ١٢,٤ | ١٣,٢ |
| أيلول | ٥,٣ | ٦,٥ | ٠,٤ | ١١,٢ | ١٢,١ |
| تشرين الأول | ٤ | ٤,٧ | ٨,١ | ٩,٠ | ١١ |
| تشرين الثاني | ٢,٩ | ٣,٣ | ٦,٤ | ٦,٧ | ١٠,٢ |
| كانون الأول | ٢,٣ | ٢,٤ | ٥ | ٤,٨ | ٩,٨ |

## ٣ ـ طاقة الرياح في لبنان

إستخدمت طاقة الرياح منذ أقدم العصور في دفع السفن الشراعية وفي ادارة طواحين الهواء التي استُعملت في كثير من البلدان في رفع المياه من الآبار وفي طحن الغلال والحبوب. إلاّ انه نظراً إلى عدم ثبات سرعة الرياح وعدم استمرارها فقد تأخر استخدامها كوسيلة رئيسية من وسائل توليد الطاقة الكهربائية. ويمكن فهم عدم الثبات في القدرة المنتجة منها حين نعلم ان القدرة الناتجة من حركة الرياح تتناسب مع سرعة هذه الرياح (V-m/s) مرفوعة الى الاس

الثالث ($v^3$) إضافة الى ان كفاءة تحويل الطاقة تتوقف على سرعة الرياح ومتحرك الرياح الذي يتمتع بكفاءة تصميمية تصل نظرياً الى ٦٠ في المئة .

تنتج طاقة الرياح بسبب اختلاف درجات تسخين الشمس للجو الناتج من عدم استواء سطح الأرض. إضافة الى ذلك فان مورد طاقة الرياح متغير كثيراً، سواء من حيث الزمان أو من حيث الموقع. أما التغيير مع الزمن فيحدث خلال فترات تفصل بينها ثوان (عصفات الريح) أو ساعات (الدورات اليومية) أو شهور (المتغيرات الموسمية). إضافة الى ذلك فان هناك مشكلة أساسية في تعيين أفضل الأماكن رياحاً وفي تحديد مورد الريح الذي يمكن الحصول عليه عملياً في منطقة معينة.

ان الرياح التي تهب على لبنان تحمل معها كثيراً من الهواء البحري الرطب وكميات كبرى من الهواء القاري الخاص وبعض الأهوية الصحراوية والمحلية. والرياح الجنوبية الغربية تهب من مصدرين مختلفين: ففي الشتاء (كانون الأول/ديسمبر ـ نيسان/ابريل) تحمل معها الأهوية البحرية وفي الصيف (أيار/مايو ـ أيلول/سبتمبر) تحمل هواء قارياً يكون قد دار حول جزيرة قبرص قبل وصوله الى لبنان. أما الريح الشمالي الغربي فيمكن نسبته الى ان الانخفاضات بين سوريا وقبرص هي ضعيفة وتتحكم بالرياح السطحية. اما الرياح العلوية التي تهب من الشمال الغربي فاننا لا نشعر بها فوق الشواطئ لأنها تهب فوق الجبال وتنزلق على السفح الشرقي الى السهل، وهذا ما يفسر هبوبها فوق مناطق مثل ضهر البيدر وكسارة. وغالباً ما تهب رياح شديدة شرقية وشمالية شرقية (تشرين الأول/اكتوبر ـ أيار/مايو) فوق شمال لبنان، وذلك حين لا يصدّ الهواء الآسيوي الأوروبي أي حاجز مباشر. أما الرياح الخمسينية وغيرها من الرياح الصحراوية فقلما تظهر في العمليات الاحصائية ولا تترك أثراً إلا من خلال اشتداد الرياح الجنوبية الشرقية والشرقية خلال أشهر نيسان/ابريل ـ أيار/مايو وأيلول/سبتمبر ـ تشرين الأول/اكتوبر فقط وفي اماكن محدودة كبيروت مثلاً.

**تنتج طاقة الرياح بسبب اختلاف درجات تسخين الشمس للجو الناتج من عدم استواء سطح الأرض. إضافة الى ذلك فان مورد طاقة الرياح متغير كثيراً، سواء من حيث الزمان أو من حيث الموقع**

## جدول رقم (٢)
## المتوسط الشهري لسرعة الرياح في محطات الأرز وكسارة ورياق والمطار

| الشهر / المحطة | كانون الثاني | شباط | آذار | نيسان | أيار | حزيران | تموز | آب | أيلول | تشرين الأول | تشرين الثاني | كانون الأول | سنوات الاحصاء |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المطار | ٤,٦ | ٤,٩ | ٥,٢ | ٤,٤ | ٣,٩ | ٤,٣ | ٤,٦ | ٤,٠ | ٣,٥ | ٣,٢ | ٣,٢ | ٤,٢ | ١٩٥٧ـ١٩٦٣ |
| الأرز | ٢,٩ | ٣,١ | ٣,٤ | ٣,٠ | ٣,٣ | ٢,٩ | ٢,٧ | ٢,٤ | ٢,١ | ٢,٨٩ | ٢,٣ | ٢,٨ | ١٩٥٧ـ١٩٦٣ |
| رياق | ٣,٤ | ٣,٨ | ٤,٣ | ٣,٩ | ٣,٥ | ٣,٧ | ٣,٧ | ٣,٤ | ٣,٢ | ٣,١ | ٣,٢ | ٣,٣ | ١٩٥٦ـ١٩٦٦ |
| كسارة | ٣,٢ | ٣,٨ | ٤,٢ | ٤,٢ | ٣,٩ | ٤,٥ | ٤,٨ | ٤,٢ | ٣,٤ | ٢,٦ | ٢,٤ | ٢,٩ | ١٩٥١ـ١٩٦٧ |

إشارة إلى الجدول رقم (٢) فانه يجدر القول ان هذه المعلومات عن الطاقة الهوائية غير دقيقة للأسف لأن محطات الرصد التي كانت موجودة قبل الحرب لم يكن هدفها تقييم الطاقة الهوائية في لبنان لانتاج طاقة كهربائية أو ميكانيكية مثلاً. فغالباً ما نجد هذه المحطات قريبة من منطقة حرجية أو أبنية سكنية وغالباً ما تكون أجهزة القياس موجودة على ارتفاع غير مناسب لتقييم الطاقة الهوائية. استناداً الى ما تقدم يعطي الجدول رقم (٣) معلومات مصححة عن سرعة الرياح في تسعة أماكن في لبنان. وقد جرى احتساب هذه الأرقام في كلية الهندسة في الجامعة الأميركية في بيروت.

جدول رقم (٣)

| الشهر / المحطة | كانون الثاني | شباط | آذار | نيسان | أيار | حزيران | تموز | آب | أيلول | تشرين الأول | تشرين الثاني | كانون الأول |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| المطار | ٤,٩٩ | ٥,١ | ٥,٣ | ٤,٨ | ٤,٣ | ٤,٧ | ٤,٩ | ٤,٣ | ٣,٨ | ٣,٦ | ٣,٦ | ٤,٥ |
| الأرز | ٣,٨٣ | ٤,٠٠ | ٤,٢ | ٣,٩ | ٣,٩ | ٣,٦ | ٣,٣ | ٣,٢ | ٣,٣ | ٣,٦ | ٣,٣ | ٣,٧ |
| رياق | ٣,٨١ | ٤,٠٠ | ٤,٦ | ٤,٢ | ٣,٩ | ٤,١ | ٤,٢ | ٣,٤ | ٣,٦ | ٣,٥ | ٣,٦ | ٣,٧ |
| كسارة | ٣,٨٣ | ٤,٣ | ٤,٨ | ٤,٨ | ٤,٣ | ٥,٢ | ٥,٣ | ٤,٨ | ٤,٢ | ٣,٢ | ٣,١ | ٣,٧ |
| خلدة | ٣,٣ | ٢,٩٧ | ٣,٣ | ٢,٧ | ٢,٤ | ٢,٨ | ٣,٤ | ٢,٩ | ٢,١ | ٢,١ | ٢,١ | ٣,٠ |
| مرجعيون | ٤,٢ | ٤,١ | ٤,٩ | ٤,٢ | ٤,٦ | ٥,٢ | ٥,٨ | ٥,٤ | ٤,٦ | ٤,١ | ٣,٨ | ٣,٤ |
| قليعات | ٥,٣ | ٥,٥ | ٥,٤ | ٤,٢ | ٣,٧ | ٣,٧ | ٤,٢ | ٣,٦ | ٣,٥ | ٣,٩ | ٤,٤ | ٥,٥ |
| طرابلس | ٤,٢ | ٤,٤ | ٥,١ | ٤,٣ | ٣,٨ | ٤,٦ | ٤,٧ | ٣,٧ | ٢,٦ | ٢,٥ | ٣,٠ | ٣,٧ |
| ضهر البيدر | ٤,٧ | ٤,٩ | ٥,٦ | ٥,١ | ٣,٩ | ٤,٦ | ٥,١ | ٤,٥ | ٣,٣ | ٣,١ | ٢,٣ | ٤,٤ |

## ٤ ـ الطاقة المائية في لبنان

المحطات المائية لانتاج الكهرباء في لبنان هي الليطاني ورشميا وقاديشا والبارد ونهر ابراهيم. وهي تساهم جميعاً في قدر لا بأس به من سد حاجة المواطن إلى الطاقة. وقد ازداد أخيراً الاهتمام الدولي بالمحطات المائية الصغيرة (Microhydro Stations) حيث القدرة الانتاجية أقل من ١٠٠ كيلو واط. فبحلول العام ١٩٩٠ وُضع في الخدمة ما يعادل ٢٠ جيجاواط من هذه المحطات في مختلف أنحاء العالم ، ينتمي ٦ جيجاواط منها الى الصين وحدها. أما الباكستان فقد وضعت في الخدمة أخيراً ٩٠ محطة قدرتها الاجمالية مليون واط. وفي لبنان مثل هذه المحطات لم يحظ باهتمام يُذكر على الرغم من وجود عدد كبير من الأنهار التي يتخللها مساقط طبيعية مهمة. لذا وفي غياب معلومات دقيقة عن سرعة تدفق المياه في هذه الأنهار (م٣/ثانية) وعن وضعها الموسمي، فاننا نكتفي بالإشارة إلى ضرورة قيام أبحاث علمية بالتعاون مع وزارتي الموارد المائية والكهربائية والبيئة لدراسة وتحديد الطرائق الفضلى لانتاج الطاقة الكهربائية من هذه الأنهار. في الختام لا بد من الاشارة الى ان سعر انتاج الطاقة الكهربائية من هذه المحطات الصغيرة في البلدان المجاورة يبلغ ٠,٠٥ دولار لكل كيلو واط ساعي تم احتسابه لمحطة ماعين في الأردن

حيث القدرة الاجمالية ٩٢ كيلو واط وعامل الطاقة (Power Factor) والخدمة المتوقعة ٣٠ سنة.

## ٥ ـ طاقة الكتلة الأحيائية

طاقة الكتلة الأحيائية هي الطاقة الناتجة من المخلفات العضوية والحيوانية والنباتية والآدمية. وسواء كانت هذه المخلفات صلبة أم كانت ماء صناعياً فائضاً أم مخلفات زراعية، فهي بالامكان معالجة الكثير منها باستخدام «التخمير البكتيري» أو «الاحتراق الحراري» أو تحلل الكائنات الحية المجهرية. ويعطي كل أسلوب منتوجاته الخاصة به مثل الميثان (وهو مركّب رئيسي لغاز الطهي) والكحول والبخار والاسمدة الكيميائية السائلة. ومع تزايد السكان في بيروت والضواحي وزيادة الفضلات أصبح التخلص من هذه النفايات أمراً ملحاً. ويعد الايثانول (Ethanol) واحداً من أفضل أنواع الوقود المستخلصة من الكتلة الأحيائية، وهو يستخرج من محاصيل الذرة أو السكر. وتجري التجارب باستمرار لإيجاد وسائل اقتصادية لاستخدام الكتلة الأحيائية في توليد الكهرباء. وإحدى هذه الطرائق تكون بحجز غاز الميثان المنطلق من المواد النباتية الذابلة وكذلك من المخلفات الحيوانية ومن ثم استخدامه كوقود في الغلايات البخارية. هنالك أيضاً تجارب أخرى تهدف إلى استخدام الأخشاب في صناعة الكهرباء، فحيث تكون صناعة الورق يمكن استعمال الفضلات الخشبية لتوليد طاقة كهربائية تغذي هذه الصناعات نفسها.

أما في لبنان فقد كان العديد من القرى اللبنانية ولا يزال يستخدم للتدفئة شتاءً مخلفات الحيوانات من أبقار وماعز، فضلاً عن المخلفات النباتية من المواسم الحقلية. وقد تناقص تدريجاً استخدام هذه المخلفات بأشكالها المختلفة خلال السنوات العشر الماضية بعد انتشار المدافئ التي تعمل على المازوت، حيث سهولة التعامل معها وتوافر الوقود ورخص سعره إضافة الى وصول الطاقة الكهربائية الى المنازل الريفية بسعر زهيد ، الأمر الذي شجع الكثيرين على تأمين التدفئة بواسطة الكهرباء. ولاعطاء بعض الأرقام يمكن القول ان استخدامات الكتلة الأحيائية في لبنان ممكن ان تكون في المجالات التالية:

١ ـ استخدامات الطهي وتسخين المياه والتدفئة في المناطق الريفية. فالريف اللبناني يستخدم حالياً نحو ٦٠ ألف طن من الأخشاب سنوياً تعطي عند حرقها طاقة تعادل ٥ كيلو واط لكل كلغ واحد إذا كان الخشب يابساً، و٢ كيلو واط لكل كلغ واحد إذا كان الخشب أخضر.

٢ ـ توليد الكهرباء بالحرق المباشر. وهنا يمكن استغلال المخلفات بكل أشكالها (الصلبة أو السائلة أو الغازية) ونأسف لعدم استطاعتنا اعطاء فكرة عن مجمل الطاقة الكهربائية لعدم توافر معلومات دقيقة عن حجم هذه المخلفات، إلا أننا نورد انه يوجد ٩٠٠٠٠ من الحيوانات تعطي ما مقداره ٢٠,١٤٥ ميغاجول في اليوم إذا ما تم الافادة من مخلفاتها.

٣ ـ انتاج غاز ذي قيمة حرارية عالية من الفضلات الصلبة علاوة على انتاج اسمدة ووسائل معالجة التربة. فعلى سبيل المثال يمكن بحرق ١٠٠٠ طن يومياً من المخلفات الصلبة إنتاج غازات بقيمة حرارية تبلغ نحو ١,٣٦ × ١٠^١٢ جول يومياً.

ونود أن نختم هذا القسم بالاشارة إلى أن استخدام الطاقة الحية في أوروبا أدى إلى نتائج

اقتصادية مشجعة. فعلى سبيل المثال تباع الطاقة الكهربائية المولدة بواسطة الـ Cellulosics (٢٤ دولاراً للطن) بسعر ٠,٠٨ دولار لكل كيلو واط ساعي. كما يتم انتاج الزيت الخام بسعر ١٨دولاراً للبرميل الواحد والفحم بسعر ١١٠دولارات للطن والغازولين بسعر ٠,٨٧دولار لليتر الواحد.

## ٦ ـ مجالات استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في لبنان

### أ ـ الطاقة الشمسية

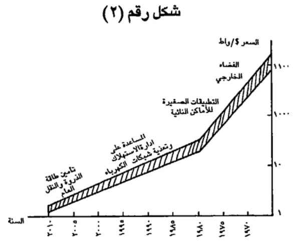
**(١) تسخين مياه الاستخدام المنزلي:** ان تسخين مياه الاستخدام المنزلي لا يتطلب بالضرورة تحويل الطاقة الكهربائية الى طاقة حرارية، ويمكن ان يتم بطريقة استخدام اللواقط الشمسية ذات السطح الماص الانبوبي المصنوع من الفولاذ المغلفن أو من النحاس مع صفيحة ماصة من الفولاذ والالمنيوم. ويعمل معظم هذه الأجهزة بدارة مفتوحة معتمدة على مبدأ التعب الحراري. في الوطن العربي تعد الأردن وسوريا أكثر البلدان استخداماً وانتاجاً لهذه الأجهزة، حيث تنتج سوريا ٦٠٠٠ م$^{٢}$ من اللواقط الشمسية سنوياً، اما في الأردن فان ٢٦ في المئة من البيوت تستعمل السخان الشمسي الذي تنتجه نحو ٢٥ شركة خاصة منتشرة في البلاد. أما في لبنان فالقطاع الخاص ما زال يافعاً وعدد الشركات الخاصة العاملة وإمكاناتها ما زالت محدودة جداً. أما الشركات المستوردة فعددها قليل أيضاً وأسعارها غير مشجعة. وفيما لو قرر ٢٥ في المئة من اللبنانيين فقط استعمال السخان الشمسي فان هذه الشركات لا تستطيع حتماً تأمين السوق. المشكلة تكمن في غياب السياسات التشجيعية وعدم وجود اهتمام من قبل الدولة أو شركة كهرباء لبنان، على الرغم من ان الدراسات التي أقيمت وتقام في الجامعة الأميركية في بيروت تشير الى وجود جدوى اقتصادية على مستوى المواطن والشبكة، إذ إن السخان الشمسي باستطاعته ان يؤمن المياه الساخنة بدرجة حرارة ٥٠° مئوية لمدة ٨ ـ ١٠ أشهر في السنة. في الختام نشير الى ان سعر السخان الشمسي في لبنان بسعة ٢٠٠ ليتر يراوح بين ٦٠٠ و١٠٠٠ دولار أميركي.

**لقد ثبت ان انتاج الكهرباء بواسطة الخلايا الكهرضوئية له أهمية قصوى وجدوى اقتصادية أكيدة في التطبيقات الصغيرة**

**(٢) انتاج الكهرباء بواسطة الخلايا الكهرضوئية:** لقد ثبت ان انتاج الكهرباء بواسطة الخلايا الكهرضوئية (P.V. Cell) له أهمية قصوى وجدوى اقتصادية أكيدة في التطبيقات الصغيرة، حتى في الحالات التي يمكن الحصول فيها على الطاقة من الشبكة العامة أو من محطات الديزل. عالمياً ازدهرت صناعات الأجهزة الشمسية المعتمدة على الخلايا الضوئية، فشركات تصنيع هذه الأجهزة انتقلت من بيع أجهزة قدرتها ٣٠٠٠ كيلو واط عام ١٩٨٠ إلى بيع أجهزة قدرتها الى ٦٠٠٠٠ كيلو واط عام ١٩٩٢، ذلك ان الكثير من التطبيقات، مثل الاضاءة الخارجية وأجهزة الهاتف وتحصين المؤسسات بالاسلاك المكهربة وآلات التبريد الصغيرة وأجهزة الاعلان في الشوارع، يمكنها ان تعمل على نحو جيد على الطاقة الشمسية، وذلك لأسباب عدة، منها عدم الرغبة أحياناً في الاتصال بالشبكة العامة على فولطيات عالية نسبياً، أو عدم القدرة على تمرير شبكات الكهرباء فوق أراض معينة لأسباب مختلفة. أما بالنسبة إلى الأسعار فنورد الأرقام التالية: لقد تدنى سعر انتاج الكهرباء بواسطة الخلايا الكهرضوئية الى

٠,٣٠ دولار أميركي لكل كيلو واط ساعي عام ١٩٩٣. أما كلفة الانشاء (Capital Investment) فتقدر بنحـو ٤٥٠ دولار أميركي لكل م٢ من الخلايا. أما التوقـعات المتعلقة بمسـتقبل السوق لهذه الخلايا فيظهره الشـكل رقم (٢) معتمـداً عـلى سعـر الكلفـة دولار/واط.

**شكل رقم (٢)**




وفي هذا السياق تجدر المـلاحظة الى الاهتمام الدولي بتطوير الأجهزة الشمسـية وتحسين أدائها، فالولايات المتحدة تقوم بجهد بارز في هذا المضمار يبرزه الجدول رقم (٤).

**جدول رقم (٤)**

| السنة | ١٩٩١ | ١٩٩٥ـ ٢٠٠٠ | ٢٠١٠ـ ٢٠٣٠ |
|---|---|---|---|
| الجدوى | ٥ ـ ١٠ | ١٠ ـ ٢٠ | ١٥ ـ ٢٥ |
| سعر الانتاج $/ك.واط ساعي | ٠,٠٢٥ ـ ٠,٠٥ | ٠,٠١٢ ـ ٠,٠٢٠ | ٠,٠٠٥ ـ ٠,٠٠٦ |
| فترة الخدمة (سنة) | ١٠ ـ ١٥ | ٢٠ | ٣٠ |
| قدرة الأجهزة الموجودة حالياً ميغاواط | أقل من ٥٠ | ٢٠٠ ـ ١٠٠٠ | ١٠,٠٠٠ ـ ٥٠,٠٠٠ |

## (٣) بعض التطبيقات الأخرى

ـ توليد الكهرباء عن طريق برج القوى (Power Tower): وهو عبارة عن مصفوفة كبيرة من المرايا توضـع على الأرض وتوجه باستـمرار نحـو الشمس لتوجـيه انعكاسـاتها نحـو غلاية بخارية ذات ضغط عالٍ، حيث يستخدم هذا البخار في إدارة مولد كهرباء.

ـ عملية تعذيب المياه. الطاقة الشمسية تسخن المياه داخل أباريق حيث تتبخر وتتكاثف على هيئة مياه عذبة تتجمع في قناة تجميع.

ـ تطبيقات التثليج والتبريد: وتقوم مثلاً على نظم دورة البخار حيث المجمعات المسطحة تقوم بتسخين مائع عضوي، ويستخدم البخار لتشغيل آلة انعكاسية، وهذه بدورها تشغل كباس وحدة التثليج.

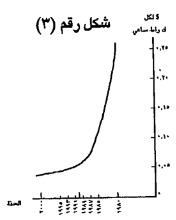
ـ الأبنية الشمسية: أنشئ حديثاً حقل جديد يعرف باسم «الهندسة المعمارية الشمسية» (Solar Architecture) وهذا الاختصاص يقوم على استخدام الطاقة الشمسية في مجالات انارة المنازل وتدفئتها من خلال وضع تصاميم خاصة للنوافذ واستعمال العوازل الشفافة. وقد اثبتت التجارب ان الاشعاع الشمسي يستطيع ان يؤمن أكثر من ٨٠ في المئة من التدفئة لمنازل واقعة في مناطق غير مشمسة كسكوتلندا مثلاً. وفي لبنان، وبما ان الكثيرين يعيشون في الجبال وفي الداخل، فان الطاقة التي تصرف على التدفئة تمثل جزءاً كبيراً من مجموع استهلاك الطاقة الكلي للفرد (كهرباء، غاز، مازوت ... الخ). لذلك فان توظيف الأموال في هذا القطاع سيكون له مستقبل زاهر، وبخاصة بعد الارتفاع الكبير في أسعار الكهرباء وعزوف الكثيرين عن استخدام الكهرباء في التدفئة.

ـ تدفئة البيوت الزراعية: يمكن الطاقة الشمسية ان تساهم في تدفئة البيوت الزراعية عن طريق اللواقط الشمسية ذات السطح الماص من أنابيب البولي اتيلين (Polyethylene) المثبتة على هيكل البيت الزراعي واستخدام غطاء البيت الزراعي غطاءً شفافاً للواقط، واستخدام دارة للمشعات الحرارية من أنابيب البولي اتيلين التي يمكن ان تطمر في التربة تحت خط الزرع وعلى عمق ١٠ ـ ٢٠ سم أو على سطح التربة عند خط الزرع. هدف هذه الدارة الحصول على كسب حراري شتاءً يرفع درجة حرارة البيت الزراعي ٩ – ١٠ درجات فوق درجة الجو.

**ب ـ الطاقة الهوائية**

لقد قطعت تقانة الرياح شوطاً كبيراً في تقديم نفسها كشريك أساسي في عملية انتاج الطاقة الكهربائية. في هذا المجال تحتل الولايات المتحدة الأميركية المركز الأول باستخدام توربينات الرياح حيث يقدر مجموع قدرتها ٢٠٠٠ ميغاواط في الوقت الذي يعمل ما مجموعه ٣٠٠ ميغاواط في أوروبا. أما على صعيد كلفة الكيلو واط الواحد فهو يكلف نحو ١٠٠٠ دولار أميركي ويراوح سعر انتاج الكهرباء بين ٠،٠٩ و ٠،٠٦ دولار أميركي لكل كيلو واط ساعي متأثراً بسرعة الرياح. يعرض الشكل رقم (٣) التوقعات في سعر الانتاج استناداً إلى تطورها عبر الزمن.

**شكل رقم (٣)**

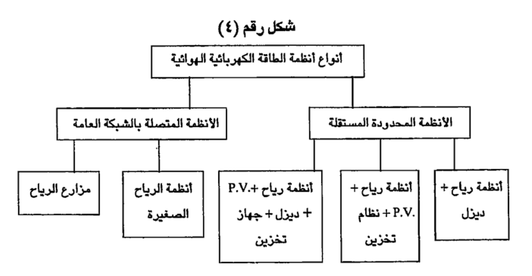


أما على الصعيد العالمي فان الدانمارك واليونان وهولندا وبريطانيا والصين تعد من الدول الأكثر نشاطاً في استخدام وصناعة أجهزة الطاقة الهوائية. فالدانمارك مثلاً قررت بحلول العام ٢٠٠٠ ان تولّد ١٠ في المئة من حاجتها إلى الكهرباء بواسطة الطاقة الهوائية، أما الصين فقد أشارت في تقرير نُشر في تموز/يوليو ١٩٩٦ الى رغبتها في رفع قدرة أجهزة الطاقة الكهربائية التي تعمل على أساس الرياح من ٤٤,٤ ميغاواط الى ١٠٠٠ ميغاواط بحلول العام ٢٠٠٠.

وتوليد الطاقة الكهربائية من طاقة الرياح ينشط في الحقيقة على نطاقين (أنظر الرسم رقم (٤)): النطاق المحدود (Isolated Systems) ويعمل بالتوازي مع مولد ديزل لمعاونته ومن ثم ترشيد استهلاكه للوقود؛ أو أنظمة طاقة شمسية (P.V. Cells) ونظام تخزين؛ أو مولد ديزل وأنظمة طاقة شمسية ونظام تخزين.

أما التطبيقات الأخرى المهمة فتقوم على ضخ المياه في المناطق الريفية والزراعية بهدف الري، وبخاصة حين يكون متوسط سرعة الريح منخفضاً نسبياً ولا يتعدى ٣,٥ أمتار في الثانية.

شكل رقم (٤)




الجدير ذكره أن مضخة سعتها نحو ٥ كيلو واط تستطيع ري نحو ٩ أفدنة. وأخيراً وليس آخراً يمكن طاقة الرياح ان تساهم في تسخين مياه الاستعمال وفي التدفئة من خلال انتاج طاقة كهربائية ذات جودة منخفضة (Uncontrolled Power) وبالتالي ذات سعر متدنٍ، إذ إن مثل هذه التطبيقات لا تتطلب الحفاظ على جهد ثابت أو ذبذبة ثابتة.

**إن أهم المزايا الأساسية للطاقات المتجددة يكمن في كونها مصادر للطاقة لا تنضب، كما انها مصادر نظيفة للطاقة**

## ٧ - اعتبارات البيئة

إن أهم المزايا الأساسية للطاقات المتجددة يكمن في كونها مصادر للطاقة لا تنضب، كما

انها مصادر نظيفة للطاقة. ان مشكلة انتاج طاقة نظيفة تمثل معادلة صعبة يدخل في صلبها المستفيد والمتضرر على السواء. فإذا كانت الدولة غير مكترثة لموضوع التلوث فان المنتجين سوف يتشجعون أكثر على التلويث، ذلك ان توظيف أموالهم في انتاج طاقة ملوثة أجدى لهم من الناحية الاقتصادية. على العكس من ذلك، إذا كان ثمن تنظيف البيئة مرتفعاً ومفروضاً على الملوِّث أكثر منه على المواطن، فان الشركات التي تساهم في تلوّث البيئة سوف تعيد حساباتها وتجد ان انتاج طاقة نظيفة هو أقل كلفة. ان المعضلة التي نواجهها اليوم لا تقتصر فقط على تقويم النتائج الاقتصادية الآنية من انتاج هذا النوع من الطاقة أو ذاك، بل تتناول تقدير النسبة التي يجب أن تضاف الى كلفة الانتاج بسبب بث حامض الكبريت في الجو مثلاً. سوف نواجه أسئلة من طراز: ما هو السعر الحقيقي للانتاج؟ وما هي العلاقة بين السعر وبين حسنات هذه التقانة أو تلك؟ وما إلى ذلك من أسئلة كانت ولا تزال محور نقاش في الدول المتطورة. في المانيا مثلاً تم التوصل الى نتيجة مفادها انه لو أضفنا الى سعر انتاج الكهرباء من المعامل الحرارية النسبة التي من شأنها التعويض من الضرر اللاحق بالبيئة من جراء بث الملوثات في الجو، لوجدنا ان سعر انتاج الطاقة الكهربائية من هذه المعامل هو أكثر بـ ٠,٠٧ دولار لكل كيلو واط ساعي مقابلة بانتاج الطاقة الكهربائية من طاقة الرياح. ان اعتماد تقانة الطاقات المتجددة من شمس ورياح وماء لا يلحق بالبيئة ضرراً يُذكر. ويمكننا القول ان هذا الموضوع، مع ما يرتديه من أهمية، قد يكون كافياً للجزم بأن الطاقات المتجددة سوف تؤدي دوراً أساسياً في المستقبل لتحقيق توازن بين استثمار الموارد الطبيعية وبين المحافظة على الطبيعة.

**ان المعضلة التي نواجهها اليوم لا تقتصر فقط على تقويم النتائج الاقتصادية الآنية من انتاج هذا النوع من الطاقة أو ذاك، بل تتناول تقدير النسبة التي يجب أن تضاف الى كلفة الانتاج**

## ٨ ـ سبل تعزيز الطاقات المتجددة في لبنان

**أ ـ دعم الأسعار:** ان التوصل إلى استخدام واسع النطاق للطاقات المتجددة يتطلب وضع استراتيجية تسمح للمواطن بأن يحصل على هذه التقانة بسعر معقول غالباً ما يجب ان يكون مدعوماً من الحكومة أو خاضعاً لتسهيلات من المؤسسات الخاصة. إن دعم الطاقات المتجددة في المراحل المبكرة قد يكون سياسة لتعريف الجمهور بحسنات هذه الطاقات وجعله يقبل عليها، وتالياً فان نتائج هذه السياسة ستدفع بالقطاع الخاص إلى البدء بصناعات محلية أو تجميعية للقطع المستوردة. في كل الأحوال فانه من المنطقي ان ينطلق الدعم من بعض الوزارات، كوزارة الموارد المائية والكهربائية ووزارة البيئة، لتجنب خطر التلوث وترشيد الاستهلاك وتالياً تخفيف المصاريف الناتجة من كل ذلك. ان دعم الدولة عبر مؤسساتها لكل الحلقات التي تساهم في خلق الطاقات المتجددة بدءاً بالمصنع وانتهاءً بالمستهلك سيؤدي دون شك دوراً مميزاً في جعل هذه الطاقات تساهم أكثر في تأمين حاجات المجتمع اللبناني من الطاقة.

**ب ـ تجميع الامكانات:** ان التعاطي مع مشاكل الطاقة في لبنان بهدف الحد من استعمالها بطرائق غير عقلانية لم يرتق إلى مستوى التخطيط والتوجيه الحكومي ولا الى مستوى التنسيق بين الدولة والمؤسسات الخاصة. ينتج من ذلك ان امكانات القطاع الخاص التي يمكن ان تساهم في دعم خطط التنمية غير مستفاد منها على الاطلاق . ان تحسين أداء تقانة الطاقات

المتجددة يعتمد على التطورالعلمي وتأهيل الاختصاصيين. لذا فان ثمة حاجة إلى القيام بالكثير

المتجددة يعتمد على التطورالعلمي وتأهيل الاختصاصيين. لذا فان ثمة حاجة إلى القيام بالكثير من الأبحاث بالتنسيق مع الجامعات المحلية لخلق مناخ يشجع على الاستثمار في مشاريع الطاقة وتبيان مستوى مساهمة الطاقات المتجددة في تأمين حاجات المجتمع اللبناني. فعلى لبنان ان ينشئ في الحقيقة وزارة للطاقة يكون من أهدافها رسم سياسة تنظم للمدى البعيد عملية انتاج الطاقة واستخدامها على نحو يضمن توازناً بين موارد البلد وامكاناته وبين تزايد الطلب على الطاقة. إننا نقترح في ختام هذه الورقة القيام بالخطوات الآتية:

١ ـ تاليف فريق عمل لوضع اطلس الرياح واطلس الاشعاع الشمسي واطلس المياه وتوفير معلومات موثقة عن موارد الكتلة الأحيائية في لبنان. ومن ثم تنفيذ التجارب العملية في مختلف القطاعات، كالأبنية السكنية والمدارس والمنشآت الزراعية وغيرها، بغية تأمين كلي أو جزئي لحاجاتها من الطاقة.

٢ ـ إنشاء بنك معلومات يعطي الباحثين معلومات وافية عن حاجات لبنان إلى الطاقة في الحاضر والمستقبل ويؤدي تلقائياً الى تحسين القدرة التخطيطية على المستوى الوطني.

على لبنان ان ينشئ في الحقيقة وزارة للطاقة يكون من أهدافها رسم سياسة تنظم للمدى البعيد عملية انتاج الطاقة واستخدامها على نحو يضمن توازناً بين موارد البلد وامكاناته وبين تزايد الطلب على الطاقة

٣ ـ إجراء دورات تدريبية لتكوين الكوادر المحلية بالتعاون مع الخبرات المحلية والدولية.

٤ ـ إيجاد برامج للتعاون العلمي والفني مع منظمات الأمم المتحدة والاطلاع على تجارب البلدان الصديقة.

٥ ـ السماح لأصحاب منشآت الطاقة الشمسية والهوائية وغيرها من الطاقات المتجددة باستيراد المواد الأولية اللازمة للتصنيع معفية من الضرائب.

٦ ـ اعتبار السطح الأخير في الأبنية المتعددة الطوابق ملكية مشتركة لجميع ساكني المبنى وتالياً يحق لكل منهم تركيب جهاز تسخين شمسي على هذا السطح.

٧ ـ التعاون مع نقابة المهندسين والهيئات المختصة لتشجيع استعمال السخان الشمسي والتدفئة الشمسية بهدف الوصول الى مرحلة لا تعطي رخص البناء فيها ما لم تكن دراسة مخططات شبكة المياه قائمة على أساس التسخين الشمسي إذا أمكن.

٨ ـ تشجيع المصارف على تقديم قروض طويلة الأمد (٥ ـ ٦ سنوات) بفوائد قليلة إلى مواطن يرغب في اقتناء نظام تسخين شمسي مثلاً أو الاستثمار في حقل الطاقات المتجددة.

٩ ـ وضع البرامج الاعلامية الهادفة الى تعريف المواطن بأهمية الطاقات المتجددة وسبل الافادة منها على نحو علمي وموضوعي ◇



محمد الخويلي (*)

# نحو تعزيز شروط التنمية المستدامة في لبنان

## مقدمة

دون الدخول في تفاصيل مسهبة حول مشاكل الوضع القائم في لبنان، الناتج من عدم ربط التنمية بالمفهوم والعمل البيئيين منذ استقلاله حتى الآن، نشير إلى ضرورة مواجهة ذلك الوضع عن طريق بناء خطة موضوعية تتمثل بها وتركز على متطلبات الحياة النوعية. ونؤكد في بدء كلامنا أن بناء هذه الخطة يتطلب صياغة استراتيجية وسياسات بيئية هادفة إلى الوصول إلى التنمية المستدامة، الأمر الذي يستتبع وجود النظرة الثاقبة والقرار الثاقب لدى أصحاب القرار. ويركز بحثنا هذا على تعزيز شروط التنمية المستدامة، وماهية هذه الشروط، وسبل الوصول إلى الخيارات الفضلى لتأكيد التوازن بين التنمية والبيئة.

**إن تعزيز شروط التنمية المستدامة في لبنان يتطلب تضافر طاقات القطاعين العام والخاص وتفاعلها لتوفير الحياة النوعية باستمرارية وشمولية عن طريق تأمين هذه الأطر الأربعة**

ولنبسّط الأمور، نعطي مثلاً واقعياً: فإذا كنا نواجه مشكلة بيئية، لنقل تدهور المنطقة الساحلية، فالنظرة الثاقبة تكون حين يدرك صاحب القرار أهمية الحفاظ على الشاطىء في لبنان، فيلحظ هذا التدهور، ويأخذ قراراً ثاقباً بمواجهته للوصول إلى وقفه. ويتطلب ذلك وضع استراتيجية محددة الزمن، كأن نقول: الهدف أن يتمتع المواطن بحقه في شاطىء طبيعي سليم بمعدل ١٠ كلم لكل ١٠٠٠ شخص، وتأمين ذلك في العام ٢٠٠٠. تعتمد السياسة البيئية لتحقيق ذلك إما تنفيذ القوانين الموجودة أو استحداث قوانين جديدة وتنفيذها، أو وضع المحفزات المادية، أو استخدام وسائل ردعية... الخ. ثم تقوم القطاعات المختلفة بالتنسيق فيما بينها لبناء خطة موضوعية شاملة متماسكة تأخذ جميع النواحي التي اعتبرتها الاستراتيجية والسياسات البيئية في كل قطاع.

هذا هو التوجه الصحيح في الوصول إلى ربط التنمية بالبيئة. إنه الإنماء الشامل وليس النمو المنقوص. فالمشكلة البيئية الخفيفة اليوم، وما أقلها في لبنان، قد تصبح صعبة العلاج في القريب، وما أكثرها في لبنان. فما يمكن أن نواجهه ويكلفنا اليوم ما هو بمقدورنا، قد

(*) مدير المركز الوطني للاستشعار عن بُعد ـ بيروت.

يستعصي علينا في الغد. إن التوجه الصحيح يعني توجهاً استراتيجياً بيئياً، وهذا بدوره يجبرنا على إعادة النظر في الكثير من الأمور القائمة في لبنان. وهي مهمة صعبة حقاً، إذ يتداخل فيها العلم والاجتماع والإيديولوجيا والاقتصاد والسياسة... وتنعكس هذه كلها في القناعات التي أخذت تتزايد حول العالم وعلى جميع المستويات بجدوى تطبيق مفهوم التنمية المستدامة. وما سلسلة المؤتمرات الدولية التي قامت في التسعينات إبتداءً بمؤتمر قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ حول البيئة والتنمية، ومؤتمر السكان، والقمة الاجتماعية، والمرأة، والمستوطنات البشرية... سوى انعكاس لهذا التداخل.

لقد شدد طلبة وعثمان[1] على وجوب إيجاد الإدارة البيئية كشرط لإقامة التنمية المستدامة. وحدد الأخير متطلبات ذلك: أولاً، باستقطاب أهل المعرفة وتدريب الكادر في مراكز المسؤولية، إضافة إلى التشريع والمراقبة؛ ثانياً، معرفة نقل التقانة، أي اختيار ما ينفعنا فقط في تنفيذ المشاريع وترشيد استخدام الموارد وتوافر قواعد المعلومات والتمويل؛ ثالثاً، التخطيط الموضوعي، آخذين في الحسبان ماجريات الأحداث وإمكاناتنا وطاقاتنا. وإذا حاولنا جمع هذه المتطلبات بمنحى الإدارة الاستراتيجية البيئية للتنمية المستدامة نقول إنها تقع في ثلاثة شقوق هي: شق تنظيمي إداري، وشق تقني معلوماتي، وشق تخطيطي قراري. وأحسن ما نربط به الإنماء ضمن هذا المنحى هو أطر أربعة تمثل بمجامعها وملازمها أهم شروط التنمية المستدامة، عنينا: الإستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي الشامل، والخدمات الاجتماعية المتكافئة، ونوعية البيئة. أي الأمور المتداخلة التي ذكرناها آنفاً والتي ركزت عليها مؤتمرات القمم الأرضية. من هنا، فإن تعزيز شروط التنمية المستدامة في لبنان يتطلب تضافر طاقات القطاعين العام والخاص وتفاعلها لتوفير الحياة النوعية باستمرارية وشمولية عن طريق تأمين هذه الأطر الأربعة.

**إننا بحاجة إلى الانعتاق من مكبّلات الماضي، وبحاجة إلى الانطلاق من العشوائية إلى النظام، ومن الموقت إلى المستمر، ومن هدر الموارد إلى الحفاظ عليها، ومن غاية الفردية إلى مصلحة المجتمع**

يعني ما تقدم أننا بحاجة في لبنان إلى الانعتاق من مكبّلات الماضي، وبحاجة إلى الانطلاق من العشوائية إلى النظام، ومن الموقت إلى المستمر، ومن هدر الموارد إلى الحفاظ عليها، ومن غاية الفردية إلى مصلحة المجتمع. أي يجب علينا اعتماد طريق العلم والإدارة الاستراتيجية البيئية المستدامة، تفكيراً ونهجاً وتطبيقاً. إنه تغيير في نمط حياتنا، ليس في التقاليد والتراث، بل بمعنى تحفيز كل الطاقات لتصب في ذلك الإنعتاق وتلك الإنطلاقة.

وعليه، فإن سرد دراستنا سيبتدىء بنظرة سريعة حول التنمية والبيئة في لبنان، ننتقل بعدها إلى رؤية الأطر الأساسية لشروط التنمية المستدامة، كما ذكرناها أعلاه، ويتبعها متطلبات تأمين تلك الشروط، وننتهي بخيار التوازن بين التنمية والبيئة.

---

(١) انظر: م. طلبة وع. م. عثمان، في: مؤتمر الإدارة البيئية لتنمية مستديمة في لبنان (بيروت: المجلس الوطني للبحوث العلمية، ١٩٩٥)، كلمات الافتتاح.

## ١ ـ واقع الربط بين التنمية والبيئة في لبنان

### أ ـ نظرة سريعة

كان معظم المشاريع الإنمائية في السابق، حتى في الكثير من البلدان المتقدمة، غير مرتبط جذرياً بالمفهوم الحديث للبيئة، الأمر الذي أدى إلى أضرار بالغة. والوضع في لبنان كان انعكاساً لذلك وبقي عليه... مثلاً، شق أوتوستراد مباشرة قرب الشاطىء دون فهم تأثيراته في النظام البحري، أو إنشاء معامل معالجة النفايات دون دراسة السوق وخصائص العملية. ولم توجد أو لم تنفذ المقاييس والمعايير لتقويم المشاريع ونتائجها. وقصرت السلطات المختصة، كما المواطن، في التقيد والعمل بالقوانين. ولولا ذلك لكانت البيئة لدينا أحسن كثيراً مما هي عليه[٢]. إذاً، لم يعر أصحاب القرار والمسؤولون عن التنمية في لبنان، لا في القطاع العام ولا في القطاع الخاص، اهتماماً للآثار السلبية في البيئة من جراء مشاريع الأعمار.

### ب ـ الاستراتيجية الوطنية

إن إمكان وجود استراتيجية وطنية للتنمية والبيئة تُنفّذ في لبنان بالمعنى المتعارف عليه بالمفهوم الحديث أمر مشكوك فيه. فما يميز مسار التقدم في لبنان هو طفرات نمو شبه مستقلة، في هذا القطاع أو ذاك، تأتي عبر مشاريع مجلس الإنماء والإعمار أو عبر القطاع الخاص، أي دون ترابط وتكامل. ولعل أقرب ما يمكن أن يدنو إلى ما نسميه استراتيجية وطنية في هذا المضمار هو الدراسات التالية[٣]:

١ ـ وثيقة لبنان للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية[٤].

٢ ـ خطة النهوض الاقتصادي، أو الخطة العشرية[٥].

٣ ـ دراسة أولويات بحوث البيئة في لبنان[٦].

٤ ـ نحو استراتيجية لخطة عمل بيئية للبنان[٧].

٥ ـ استراتيجية لبنان البيئية ـ تقويم حالة البيئة وتحديد السياسات لذلك[٨].

يظهر في الجدول رقم (١) بعض أهم المواصفات الأساسية لهذه الخطط أو الدراسات، والمهم أن تحليل المعطيات في هذا الجدول تساعدنا على تحديد العقبات التي تواجه صياغة

---

(٢) عبد الله زخيا، «الإنسان والبحر والقوانين في لبنان،» في: **تلوث البحر وتدهور بيئة الشاطىء** (بيروت: مؤسسة فريدريش ايبرت، ١٩٩١)، وهيام ملاط، «تحديد الصناعات الملوثة في لبنان،» في: **الصناعة وحماية البيئة** (بيروت: مؤسسة فريدريش ايبرت، ١٩٩٢).

(٣) محمد خولي، **صياغة الاستراتيجية والسياسات البيئية ضمن واقع نقص قواعد المعلومات: دراسة حالة لبنان**، ورشة عمل «السياسات والمؤشرات الاجتماعية للتنمية» (بيروت: المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٩٦).

(٤) أنظر: Mohamad Fawaz, Hyam Mallat and Mohamad Khawli, *Environment and Development in Lebanon: National Report on Environmental Status of Lebanon in View of UNCED Agenda 21 Concepts of Sustainability,* (Beirut: [UNDP], 1992).

(٥) مجلس الإنماء والإعمار، **الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء ـ التقرير التنفيذي** (بيروت: المجلس، ١٩٩٣).

(٦) أنظر: Americain University of Beirut, "The Environment in Lebanon: Educational and Research Needs," presented to a regional Workshop in Irbid, Jordan, 1994.

(٧) محمد خولي [وآخرون]، **نحو خطة عمل بيئية للبنان** (بيروت: مؤسسة فريدريش إيبرت والتجمع اللبناني لحماية البيئة، ١٩٩٤).

(٨) أنظر: Environmental Resources Management and Jouzy [et al.], "Lebanon: Nationál Environmental and Strategy-Assessment of the State of the Environment and Identification of Policy Options," (Draft), (Beirut: Ministry of Environment, 1995).

الإستراتيجية والسياسات البيئية، وعليه الوصول إلى التنمية المستدامة.

### ج ـ عوائق تنفيذ الخطط والبرامج

أهم منطلق هنا، من حيث المفهوم الحديث للتنمية، هو في نوعية تنفيذ المشاريع، والهدف طبعاً أن يأتي ذلك متمشياً مع متطلبات التنمية المستدامة. هناك عوائق مختلفة ومتعددة، منها ما يتعلق بالدولة والمجتمع، ومنها ما يتعلق بالإدارة والتمويل، وكذلك ما يعود لتوفير الإمكانات التجهيزية والزمنية والبشرية، كل ذلك ضمن الإطار السياسي العام.

فالحكومات تتغير في لبنان بوتيرة سريعة، ومعها تتغير المنطلقات والتطلعات وآليات العمل ومواقع الارتكاز (ربما أخذ هذا يخف أخيراً)، علماً أنه لا يقوم تخطيط صحيح لإنماء بيئي مستدام دون شيء من الاستمرارية. والمجتمع اللبناني تمشى مع هذا التغيير عن طريق عدم التجاوب مع تطبيق القوانين، فالتسويات دائماً على ناصية الطريق، وهذا طبعاً لا يمكن أن يخدم التطوير البيئي الصحيح. تتجلى العوائق الإدارية بعدم وجود الشخص المناسب في المكان المناسب في كثير من المواقع، ومنها الحساسة بيئياً وتنموياً. والوصف نفسه ينطبق على إدارة المشاريع في القطاع الخاص الذي يسيِّره همّ شبه وحيد هو الربح الوفير والسريع.

وعوائق التمويل هي مشكلة عالمية وليست في لبنان فقط، وبخاصة فيما يعود لمعالجة اضرار التدهور البيئي الذي يتفاقم زمنياً. لكن وضع لبنان خاص من حيث كونه يحاول لملمة أوضاعه بعد حربه المدمرة. وما المحاولات الفاشلة والمتعددة التي قامت في إثر انتهاء تلك الأوضاع، والمؤتمرات، والصناديق الموجهة لمساعدة لبنان، سوى دليل بارز على ذلك. ويتبع التمويل بالضرورة عوائق توفير الإمكانات التجهيزية والزمنية والبشرية، إذ إن ذلك يؤمن متطلبات وتحسين فاعلية أداء الدولة والمجتمع. والعمل بالمفهوم البيئي والتنمية المستدامة يتطلب تكاملاً وانسياقاً تامّين في أنماط النظم الحياتية... المال يوفر الإمكانات... وهي بدورها تؤمن الفاعلية لتسهيل الحصول على المال...

**إن الوصول إلى تعزيز التنمية المستدامة يتطلب عقلية جديدة تشدد على وجود استراتيجية وسياسات بيئية متوازنة متناسقة بين جميع القطاعات**

بالنسبة إلى الإطار السياسي العام، بما هو انعكاس للاستقرار الداخلي، والإقليمي، وما يتداخل فيهما، فتأثير المشاكل القائمة واضح للعيان. ولن نركز على تفاصيل ذلك، لكن يكفي أن نذكر آثار عدم اعتماد الإنماء المناطقي المتوازن، وآثار حروب إسرائيل في لبنان، وآثار الحروب في الخليج... الخ، يجب أن يتأكد لدينا أن الوصول إلى الحياة النوعية، وهو قمة ما ننشده بربطنا التنمية بالبيئة، لا يقوم دون تأمين هذا الاستقرار.

## ٢ ـ الأطر الأساسية لشروط التنمية المستدامة في لبنان

### أ ـ الإطار الاقتصادي

إذا التفتنا إلى قطاعات السياحة والصناعة والزراعة في لبنان نلمس على نحو محسوس كيف أنها لم تستعد مكانتها كما كانت عليه في السابق. إن دفع سير عجلة الإنتاج، حتى من دون أن يكون البلد خارجاً من آثار حرب طويلة، يتطلب خطة إنمائية متكاملة متماسكة شاملة ومتوازنة، فكيف بالحري وبلدنا خارج من حرب مزقت دورته الإنتاجية بصورة مخيفة. ولا

نرى أن خطة النهوض الاقتصادي، أو الخطة ٢٠٠٠، تؤمّن هذا التكامل والتماسك والشمول... بل هي مجموعة مشاريع، قد تغطي بعض الأولويات ومعظم القطاعات، لكنها تفتقد الارتباط العضوي فيما بينها، وهو ما يتطلبه التوجه الإنمائي المستدام، إضافة إلى كون أولوياتها تتطلب إعادة نظر. فالكثير من شرائح المجتمع، وليس شريحة الفقراء فقط، ترفع الصوت بعدم الرضى. ولا ينبع هذا من محبة في المعارضة، بل يعكس تململاً من الأوضاع التي تؤثر بالدورة الإنتاجية، وعليه عدم سهولة تقبل المواطن القيام بواجباته... مثلاً، يشتكي الصناعيون أنهم يدفعون أغلى التعرفات والاشتراكات وأجور النقل وسعر الأرض مقابلة بما حولهم من البلدان... والمزارعون يشتكون المضاربة والسوق المكشوفة ومصائب الكوارث غير المهيأ لمواجهتها... وهذا يعني أنه لن يتقبل الصناعي أخذ الخطوات لحماية البيئة حوله من تلوث مصنعه، ولن يتقبل المزارع عدم اللجوء إلى المبيدات السامة... وهكذا، الأمر الذي يصب في نهاية المطاف في مزيد من تدهور البيئة. ولا ننسى العوامل الخارجية التي تؤثر في الاستقرار الاقتصادي... فإسرائيل تنهش فينا حروباً، إضافة إلى احتمالات منافستها الاقتصادية الشرسة للبنان في أسواق متعددة. وطبعاً هناك اتفاقية الـ «غات» حول انفتاح قيود التجارة العالمية التي أكثر ما ستؤثر سلباً في البلدان النامية المستوردة للغذاء.

### ج ـ الإطار الاجتماعي

لا شك في أن الأطر السابقة تؤثر في معظم النواحي الحياتية وتظهر نتائجها مؤثرة في النواحي الاجتماعية على نحو لا غبار عليه. فانحسار القطاع الزراعي أدى إلى مزيد من الهجرة الريفية ومزيد من أحزمة البؤس... وتقهقر اليد العاملة أدى إلى طلبها من الخارج على حساب العامل اللبناني، وما الأرقام المتضاربة، لكن المرتفعة، حول الفقر والفقراء سوى مؤشر صارخ على فداحة الأوضاع. والواقع الصحي، والتربوي، ووضع المرأة (في لبنان بلد العلم والتقدم)، والنقابات، وتأمين الحقوق والغذاء... الخ. كله لا يعكس تركيزاً على الحياة النوعية.

### د ـ الإطار البيئي

هنا بيت القصيد وبصورة مباشرة. فوزير الزراعة حذر في اليوم العالمي لمكافحة التصحر بأن لبنان يعيش هذه المشكلة جدياً، متجلياً بانحسار الرقعة الخضراء واندثار النظم الزراعية والحرجية والرعوية والمائية. كما أننا خسرنا الكثير من أنواع النباتات والحيوانات بما فيها الطيور والأسماك... من ناحية ثانية لا تفاجئنا الأخبار التي نكاد نقرأها يومياً عن تلوث مياه الشرب هنا وهناك، وتفشّي الأمراض المعوية، وتفاقم مشكلة النفايات، والتلويث الصناعي، وبراميل المخلفات السامة، والمعضلة القديمة الجديدة حول المقالع والكسارات، وتدهور شواطئنا الجميلة... الخ. وقد أتت كلمة مدير عام التنظيم المُدُني في المؤتمر العربي حول «البيئة والمدينة» صرخة ألم بما آلت إليه حالة المدن في لبنان من عشوائية وفوضى واندثار المستوى الحياتي النوعي.

## ٣ ـ تأمين شروط التنمية المستدامة

### أ ـ المتطلبات

إن تأمين الاستقرار السياسي، والإنماء الاقتصادي، والتوازن الاجتماعي، وصحة البيئة يقوم على التخطيط الصحيح. وهذا يتطلب التالي:

**أولاً:** قاعدة معلومات لتحليل جميع المعطيات وتبيان الحاجات، وما يتطلب ذلك من تقوية وتأهيل وتحديث الكادرات والتجهيزات والتقنيات اللازمة.

**ثانياً:** تحديث الإطار التشريعي والعملاني بعامة لناحية القوانين، والمقاييس، والإدارة البيئية، وبخاصة على مستوى البلديات، وجعل تطبيق تقويم الأثر البيئي (E.I.A) ضرورة ملزمة.

**ثالثاً:** تأهيل الموارد البشرية، مسؤولين ومواطنين، عبر حملات توعية وبرامج تربوية بيئية هادفة للكبار والصغار لتقوية القدرات الذاتية.

**رابعاً:** تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي ضمن سياسات مدروسة بعمق، تهدف إلى تحقيق انطلاقة تنمية بالمفهوم الشامل والحديث يقوم على تأمين الحياة النوعية المستدامة ويشمل من ضمنه التخطيط الشامل لحسن استعمال الطبيعة من أرض زراعية ومدينية وموارد وجمال، وضبط هدرها لتتنعم بها الأجيال المقبلة كما هي متوافرة لنا الآن.

**خامساً:** تأهيل المؤسسات وتحديثها، وجعل الوصول إلى اعتماد العمل المؤسسي هو المنطلق لأي عمل جماعي. ولعل هذا ينطبق على مفهوم بناء الدولة العلمانية فيصبح المجتمع اللبناني بكليته هو إطار المصلحة وليس الفرد أو الجماعة أو الطائفة أو المذهب.

**سادساً:** زرع مفهوم البيئة الخلقية في نفوس المسؤولين وأفراد الشعب لتصبح الأعمال العادية اليومية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم البيئية، ولعل هذا ينطبق بوجه خاص على أصحاب القرار والسلطة بكل مستوياتها التشريعية والقضائية والتنفيذية.

### ب ـ تخطي العقبات لتأمين انطلاقة تنموية بيئية

كلنا يدرك كم هو صعب في لبنان بالذات التغلب على تلك العقبات أو على مسبباتها. لكن يجب أن ندرك كذلك الصعوبات التي واجهتها وتواجهها مجتمعات ودول أخرى للقيام بتلك المهمة ولم يمنعها ذلك من القيام بالمهمة. بعض المسببات داخلي يمكن الدولة معالجته بالتعاون والتعاضد مع الشرائح المجتمعية كافة، وسنتطرق إلى ذلك؛ وبعضها الآخر خارجي يتطلب دراية ودبلوماسية على الدولة أن تراعي حاجات تأمينهما بتقوية روابطها العربية وعلاقاتها الدولية.

هذا بالمنحى العام، أما بالتخصيص فأهم المطلوب لتخطي العقبات الداخلية هو موقف عقلاني موجه يؤكد اعتماد تنفيذ كل متطلبات تأمين شروط التنمية المستدامة على جميع المستويات، في مؤسسات الدولة ولدى كل مكوّنات المجتمع الأهلي. بالنسبة إلى الدولة، على الحكومات المتعاقبة أن تقوم بسياسة تنمية مستدامة بغض النظر عن تغير الحكومات وتبدلها. أما المجتمع، جماعات وأفراداً، فعليه التقيد بالقوانين وتنفيذها، إذ إنها وحدها تقرر وتحمي المصلحة العامة. إن اتباع سياسة وضع الشخص المناسب في المكان المناسب ليست صعبة المنال إذا كانت توجهات أصحاب القرار هي فعلاً وحقاً بهذا الإتجاه.

مشكلة التمويل ليس هيّناً حلها، لكن بناء الثقة بنظام عقلاني قائم يؤدي إلى حلحلة وتأمين أموال من مصادر داخلية وخارجية، كما أخذت تظهر أخيراً مؤشرات بذلك. فإذا توافرت التوجهات الصحيحة لأصحاب القرار، والتمويل اللازم، والإدارة المناسبة، فإن تأمين الإمكانات

التجـهيزية، والتـخطيط الزمني الصحيح، وتأهيل الـقوى البشرية، يمـكن أن يتأمن. وليس ذلك يصعب إذا قام تعاون وثيق بين الدولة كقطاع عام، يخطط ويسيّر الأمور الحياتية اليومية، وبين المجتمع كقطاع خاص يعيش على خطى ذاك التخطيط ويتأثر يومياً بنوعية تنفيذه.

ماذا يعنـي كل ذلك؟ ببساطـة، يعني أن التغلب على العـقبـات يتطلب تغيـير النمط الحـياتي العقلاني (أو اللاعقلاني) الذي اعتدنا... أي:

- حملات توعية إعلامية موجهة مستمرة وفعالة.

- خلق المواطن المسؤول (سواء أكان من موظفي الدولة أم كان من أفراد الشعب) عن طريق التربية في المدارس، وفي الشارع، وفي المؤسسة.

- وعي المواطن لمتطلبات حماية الأنظمة الطبيعية والعمل بذاك الوعي.

- القيام بمسوحات ميدانية لتحصيل القاعـدة المعلوماتية الحديثة والموثوق فيها، وبخاصة في القطاعات المؤثرة في نوعـية البيئة، وجـعل هذه المعلومات متوافـرة بين أيدي المسؤولين والمواطن كما تدعو الحاجة.

- تنظيم العمل المؤسسي وتفـعيله، في الدولة ولدى الهيئات الأهلية والبيـئية، ببناء القدرات الذاتيـة وبإنشاء مـراكز بحوث تركـز على مفـاهيم ربط التنمـية بالبـيئة في جـميع القـطاعات وبخاصة لناحية تقويم الأثر البيئي.

## ٤ - الخيار المتوازن: التخطيط الإنمائي الشامل المستدام

ننهي ورقتنا بنتـيجة بسيطة نقـول إن الوصول إلى تعزيز التنميـة المستدامة يتطـلب عقلية جديدة تشدد على وجود اسـتراتيجية وسياسات بيـئية متوازنة متناسقـة بين جميع القطاعات. وهذا بدوره يتطلب بالضـرورة ترابط تأمين الـمعلومـات الأسـاسيـة والنظرة الثـاقبة والـقرار المناسب، كمـا ذكرنا سابقاً في بـدء الدراسة. ويمكننا الإستعـانة بالشكل رقم (١) الذي يعكس أهم التسلسل المنطقي لما جاء حـول الوصول إلى التنمية المستدامة، أي تأمـين الحياة النوعية للمجتمع. ويتبلور ذلك عن طريق التخطيط الإنمائي الشامل عبر الأمور التالية:

أ - أن تأتي العملية التحضيـرية لإيجاد الاستراتيجية والسياسات البيـئية هادفة، وبالتعاون بين الهيئات العامة والخاصة، وأن تأتي السياسات مُلزمة، وعلى السلطات المخولة تنفيذها.

ب - ضرورة توحـيد الرؤى حـول حيـاة المجـتمع النوعـية، والأهم الإتفـاق على أولويات النهوض الاجتماعي - الاقتصادي ككل مترابط منطلق من الواقع الراهن.

ج - تؤلف قواعـد المعلومات نقطة محـورية للوصول إلى التنمية الـصحيحة، إذ إنهـا تحدد المقاييس والمعايير وآليات التقويم، وبخاصة عن طريق خلق نظام معلوماتية هادفة.

د - ضرورة التـشديد على أن تكون السـياسـات البيئـية متـداولة على جمـيع المسـتويات المجتمعية، إضافة إلى وجوب توافرها بأيدي أصحاب القرار ◇

جدول رقم (١)

مقارنة بعض أهم المواصفات الأساسية للخطط ـ البرامج / الدراسات الإستراتيجية البيئية في لبنان

| الخطة / الوثيقة / الدراسة والجهة التي حضرتها | قطاعاتها | | مصادر معلوماتها | معالجتها لمتطلبات التنمية المستدامة |
|---|---|---|---|---|
| وثيقة لبنان للأمم المتحدة[1] | • الوضع الراهن الطبيعي والاجتماعي والاقتصادي<br>• متطلبات الإستدامة<br>• السكان<br>• المياه<br>• نفايات صلبة وسائلة! | • استعمال الأرض<br>• التغذية والزراعة<br>• الطاقة والتلوث<br>• التنوع الحياتي<br>• نقل التكنولوجي | • ثلاث خبراء<br>• تقارير للدولة<br>• أبحاث منشورة<br>(قطاع خاص) استشاري | • اقتراحات مفصلة: التنظيمي ـ الإداري والمعلومات ـ التخطيطي من زاوية بيئية محضة<br>• برنامج عمل عام |
| خطة النهوض الاقتصادي العشرية[2] | • البنى التحتية والخدمات العامة | • كل قطاعات الوزارات في الدولة | • توجهات الحكومة<br>• مسوحات حقلية<br>• قوانين ذات علاقة من مجلس النواب<br>• حوار مع الوزارات المعنية (الدولة) | • برامج مشاريع تطال كل المتطلبات من زاوية نمو كل قطاع بالمطلق<br>• برامج عمل قطاعية مفصلة |
| أولويات بحوث البيئة[3] | • أولويات بيئية: السكان / الصح المياه / النفايات / الهواء / تدهور الأرض / التراث / المؤسسات | • البيئة في التربية والأبحاث<br>• التعاون الإقليمي | • ثمانية خبراء<br>• دراسات وأبحاث منشورة<br>(قطاع خاص أكاديمي) | • اقتراحات عامة من الناحية البيئية |
| نحو استراتيجية لخطة عمل بيئية[4] | • السكان والتنمية<br>• المياه<br>• التشريع وإدارة البيئة<br>• التنوع البيولوجي | • الصناعة والبيئة المستدامة<br>• الزراعة والبيئة<br>• النفايات الصلبة والسائلة<br>• المناطق المحمية | • أربعة خبراء مع تعليق ثمانية وثلاثين مشارك<br>• تقارير دولة<br>• أبحاث منشورة<br>(قطاع خاص شعبي وتمثيل قطاع عام) | • اقتراحات مفصلة تطال المتطلبات من زاوية بيئية<br>• برامج عمل للقطاعات الواردة مع استراتيجية وسياسات عمل |
| استراتيجية لبنان البيئية (وزارة البيئة)[5] | • تأثير العشرين سنة الأخيرة، والإطار العام المؤسسي والطبيعي والاجتماعي للبنان حول البيئة<br>• المحيط الطبيعي<br>• السكان<br>• المياه | • الموارد البحرية<br>• المؤسسات<br>• الطاقة<br>• استعمال الأرض<br>• النقل<br>• النفايات<br>• الصناعة<br>• الزراعة | • تسعة خبراء مع مناقشة ممثلين لقطاعات متنوعة وجمعيات<br>• دراسات وأبحاث<br>• تقارير دولة<br>(حضرت لوزارة البيئة من قبل شركة إستشارية خاصة) | • اقتراحات مفصلة تطال كل متطلبات التنمية المستدامة<br>• استراتيجيات للقطاعات مع سياسات عمل |

| معالجتها لمتطلبات الإدارة الاستراتيجية البيئية | تحديدها لأغراض وأهداف السياسات البيئية | تحديدها لمؤشرات أو نظم معلوماتية بيئية مصنفة | تداول المعلومات لصاحب القرار |
|---|---|---|---|
| • تحدد أهداف الإنماء المستدام وحلول لمواجهة أسباب التدهور البيئي، ورصد وتقويم الآثار البيئية الإنمائية<br>• تبين وسائل تحسين الواقع البيئي على كافة المستويات | • تشدد على الإدارة الصحيحة للموارد واقتراح مبادىء بيئية متقدمة<br>• تعطي أفكاراً حول محفزات وبعض المعايير البيئية | • تعتمد بعض المؤشرات من ضمن معلومات أخرى دون تركيز على قطاعات معينة أو نظم معلوماتية مصنفة | • معلومات مختصرة شاملة<br>• سهلة الإطلاع (انكليزي)<br>• محدودة الانتشار<br>• ميزانيات لبناء القدرات الذاتية<br>• يمكن تطبيقها عملياً |
| • تحديد أهداف الإنماء المتسارع وحلول لمواجهة التدهور الاقتصادي<br>• تبين وسائل تحسين الواقع الإنتاجي والخدمات دون تركيز على الناحية البيئية | • تشدد على سياسات نمو قطاعي، لكن تركيزها هو على تحسين الخدمات والبنى التحتية والفوقية مما يؤثر إيجاباً بنوعية الحياة | • لا تعتمد ذلك سوى ما يعود لتحسين الخدمات بشكل عام | • معلومات تفصيلية مستفيضة<br>• ليست سلسة للإطلاع<br>• إنتشار محدد<br>• ميزانيات لبناء القطاعات عامة<br>• هي في طور التطبيق |
| • تقترح منحى عام، مع تركيز على الناحية التربوية ـ البحثية | • تتوجه نحو مبادىء عامة تطال نوعية الحياة، وتركز على الناحية البحثية | • توجهات عامة بما يطال نوعية الحياة | • معلومات مختصرة<br>• للباحثين<br>• محدودة الإنتشار<br>• لا تحتوي ميزانيات<br>• تحتاج لتطوير بالإتحاد العملي |
| • تشدد على ضرورة الحلول السريعة وقيام آلية دائمة لتقويم الآثار البيئية في بعض القطاعات، مثلاً الصناعة والزراعة والتمدد المديني<br>• تبين وسائل تحسين الواقع البيئي في القطاعات الواردة | • تميز عدة قوانين ومبادىء بيئية يجب الاخذ بها لتحديث السياسات القائمة<br>• تعتبر أولوية الإنماء المتوازن عن طريق المحفزات والمثبطات | • تعطي أطر عامة لمؤشرات نوعية الحياة في القطاعات العامة | • تفصيل معلومات القطاعات الواردة<br>• قراءة سلسة<br>• انتشار واسع<br>• ميزانيات لبرامج قطاعية<br>• يمكن تطبيقها عملياً |
| • تعطي صورة واضحة لتحديد أهداف الإنماء ومواجهة التدهور ومراقبة نوعية العمل، وتشدد على مشاركة المجتمع<br>• توضح تماماً وسائل التحسين في كافة المستويات | • تعتمد كل ما هو متوفر من قوانين وإدارة موارد ومبادىء<br>• تقدم المعايير والقياسات والمحفزات وتحدد أولويات الإنماء المستدام | • تعتمد المؤشرات كقياسات يجب الامتثال بها والوصول لها | • هناك مستند يعطي صورة مختصرة<br>• تتطلب تركيزاً لمتابعتها (إنكليزي)<br>• مؤشر كلفة لبعض المشاريع المقترحة في بعض القطاعات فقط<br>• يمكن تطبيقها |

**المصادر:**

(١) Mohamed Fawaz, Hyam Mallat and Mohamed Khawli, *Environment and Development in Lebanon: National Report on Environmental Status of Lebanon in View of UNCED Agenda 21 Concept of Sustainability* (Beirut: [UNDP], 1992).

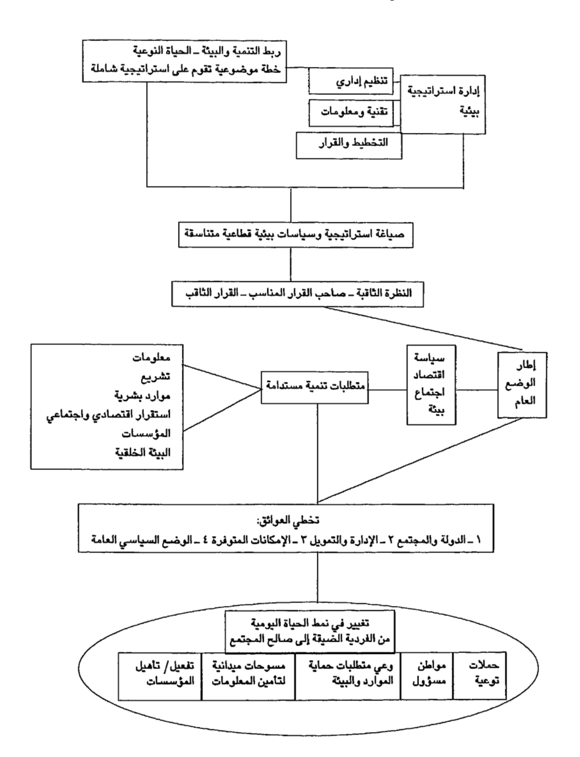
(٢) مجلس الإنماء والإعمار، الخطة ٢٠٠٠ للإعمار والإنماء ـ التقرير التنفيذي (بيروت: المجلس، ١٩٩٣).

(٣) American University of Beirut, Regional Workshop, U.S.Aid in Irbid Jordan, 1994.

(٤) محمد خولي [وآخرون]، نحو خطة عمل بيئية للبنان (بيروت: مؤسسة فريدريش إيبرت والتجمع اللبناني لحماية البيئة، ١٩٩٤).

(٥) Environmental Resources Management and Jouzy [et. al.], "Lebanon: National Environmental Strategy-Assessment of the State of the Environment and Identification of Policy Options," (Draft), (Beirut: Ministry of Environment, 1995).

### شكل رقم (١)
### التسلسل المنطقي حول تعزيز شروط التنمية المستدامة على مستوى الوطن



عطا جبور (*)

# دور الهندسة والعمارة في المحافظة على التراث والبيئة

أثبتت السنوات الأخيرة الخطأ الذي وقعت به وجهة النظر التي كانت ترى في المسائل البيئية مجرّد توجّه اقتصادي اختياري بالنسبة إلى البلدان الاقتصادية المتطورة.

كما أن ظواهر تشيرنوبيل والخطر الحمضي والمتغيّرات التي تطرأ على المناخ في العالم، وخصوصاً في طبقة الأوزون، قد ساهمت في تفجير الوعي الهادف إلى بحث مشكلات الأرض. وأكبر دليل تمثّل به هذا الوعي الندوات وحلقات البحث التي عقدت في السنوات الأخيرة، الأمر الذي اضطر المسؤولين السياسيين إلى التصدي بجدٍّ أكبر للأمراض التي تنتشر على امتداد الكوكب الأرضي، لمنع الوصول إلى الكارثة البيئية الكبرى التي تهدّد حياة البشرية ومستقبلها.

وقد رافق هذا الوعي ظهور حركات بيئية سياسية الطابع، كالخضر، المقصود بهم أنصار البيئة أو التيار السياسي الجديد المتميز عن التيارات السياسية التقليدية.

ولا بد لنا في هذا السياق من التذكير أن المؤتمرات البيئية التي انعقدت في السنوات الأخيرة كانت مكلفة كثيراً ويجلس فيها المواطن مكتوفاً يستمع ويخرج منها كما دخل إليها دون فعلٍ أو انتفاع بالمعرفة. والسؤال المطروح باستمرار ما هو دور هذا المواطن؟

ملاحظة أخرى لا بدّ من ذكرها، هي أن هذه المؤتمرات تطرح جملة مفصّلة من المشاكل دون أن تتوصّل إلى حلول لها. فطبقة الأوزون المهدّدة بالزوال ومشاكل الأمطار الحمضية ومسألة التصحر، وتلوّث البحر الأبيض المتوسط ومسألة النفايات الكيميائية التي تُرمى في البحر أو تُطمر في الأرض... كلها مشاكل نعانيها كما نعاني غيرها دون أن نتمكّن من التخلّص منها وكيف؟

ولبنان الذي لا تتجاوز مساحته مساحة مدينة كبيرة من مدن البلدان الصناعية وعلى الرغم أن صناعته طفيفة ولا تزال في الطور الأول من حياتها فإن البيئة فيه تعاني مشاكل متراكمة نظراً إلى ارتجاليتنا في الحلول وإلى السنوات البائسة من الحرب التي عصفت به.

بعض الباحثين في مجال البيئة عندنا يقول بالعودة بنا إلى التراث في استكشاف الحلول، ولكنه يطرح حلولاً بدائية ربما لا تتقدّم خطوة واحدة بالبلد في اتجاه التصنيع. وتبقى

(*) دكتور في الهندسة المدنيّة، نقيب المهندسين في لبنان الشمالي وعميد كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية ـ طرابلس.

الدراسات حول البيئة تتمحور في التخلّص من النفايات التي تكوّن صلب المشاكل في الدولة الحديثة.

إن خير مثال على المشاكل البيئية التي تطرحها الصناعة في لبنان ما هي الحال عليه بالنسبة إلى شركات الإسمنت والإترنيت في شمال لبنان في بلدة شكّا. فهذا التوسع الصناعي في لبنان الشمالي قد أوصل البلد إلى حالة خطرة وساهم بصورة ظاهرة في تلوّث الهواء والأرض والماء وماء البحر وطرح مشاكل ما زالت مستعصية على الحل. وموقف السلطة حيال هذا الموضوع لا يختلف كثيراً عن موقف أصحاب المعامل والشركات، حيث تكون تصريحاتهم مخدراً للناس لا أكثر ولا أقل. إنّ هذه الشركات لها تأثيرها الكبير في تسميم البيئة وتلوّث المياه والجو إضافة إلى الأخطار التي تحدثها في الصحة العامة والأمراض الناجمة عن ذلك.

والسؤال الذي يطرح نفسه: هل ننتظر كارثة جديدة سببها التلوّث القاتل حتى نفكّر بالوضع البيئي والصحة العامة في لبنان؟

تجدر الملاحظة إلى أن المصانع في البلدان الصناعية الأوروبية وبقية العالم تشاد في مناطق نائية وبعيدة عشرات الكيلومترات من المدن. ومن المؤسف أن مصانعنا تثبّت في أوساط المدن السكانية، فإذاً نحن نؤسّس للمشكلة ومن ثم نسعى لإيجاد الحلول، في حين المفروض أن نفكّر باستبعاد المشكلة قبل نشوئها.

**من المؤسف أن مصانعنا تثبّت في أوساط المدن السكانية، فإذاً نحن نؤسّس للمشكلة ومن ثم نسعى لإيجاد الحلول، في حين المفروض أن نفكّر باستبعاد المشكلة قبل نشوئها**

إن الكثير من المشاكل البيئية مطروحة أمامنا كلبنانيين.

فكل صباح يطلّ تظهر معه مشكلة بيئية تكاد تكون قاتلة بحدّ ذاتها.

لذلك، وكما ذكرت في بدء المداخلة وحتّى لا يبقى المواطن مكتوفاً يستمع وحتى لا يخرج كما دخل، وقناعة مني كنقيب للمهندسين، سأسعى لمناقشة الموضوع من وجهتين اثنتين: الأولى هي دور المهندس في الحفاظ على البيئة وتطبيق القانون، والثانية هي العمارة اللبنانية والحفاظ على التراث.

## أولاً: دور المهندس في الحفاظ على البيئة وتطبيق القانون

### الحفاظ على البيئة والتصميم البيئي

من المعروف أن الحفاظ على البيئة أصبح في يومنا هذا يعد من أهمّ القضايا على كل الصعد، المحلي منها والإقليمي والعالمي.

وهذه القضية تحتل مركز الصدارة على صعيد المحافل الدولية والمجالس العلمية المتخصصة نظراً إلى تعقّد الموضوع وتشعبه وتأثيراته داخل دولة معينة وصولاً إلى خارج حدودها.

والمهم في الموضوع هو الترابط الوثيق بين مجال العمارة والتخطيط وقضية البيئة بوجه عام، فالاهتمام بالبيئة أصبح اليوم من أهداف الحكومات والدول، بحيث تتصدّر برامجها الانتخابية، فهي باختصار همّ المجتمعات المتحضّرة. ونظراً إلى تعدّي تأثيرات البيئة حدود الوطن وإلى ارتباط هذه القضية مباشرة مجال العمارة والتخطيط، فقد أصبحت تمثل جانباً أساسياً في البرامج الشاملة.

هذا الإحساس المفاجىء بأهمية البيئة هو النتيجة الطبيعية للمخاطر الجمّة التي تتأثر من التلوث بوجه عام ومن التخوّف من الاستعمال المحتمل للمواد الكيميائية والذرية والجرثومية بوجه خاص، وكل ما يرشح اليوم عن اختراق طبقة الأوزون أو خطر إبادة الأنواع أو انحسار المياه أو امتداد الصحراء، وبالتالي فهو تنبه للأخطار التي تحيط ببيئتنا الاجتماعية أولاً والحيوانية والنباتية ثانياً وأسباب الحياة من الهواء والماء ثالثاً وأخيراً.

فمنذ قديم الزمان والإنسان في محاولات مستمرة للتفاعل الأمثل مع البيئة المحيطة به بقصد توفير الحيّز المعماري الصالح لممارسة جميع أنشطة الحياة المختلفة. وهذا التفاعل كان ولا يزال يخضع لعوامل كثيرة مناخية وطوبوغرافية وثقافية وتراثية واقتصادية واجتماعية.

## ثانياً: العمارة اللبنانية والحفاظ على التراث

والمهندس المعماري كان الأقدر أن يحقّق بمفاهيمه وفلسفته التفاعل المطلوب بين العمارة والبيئة المحيطة بها. كما كان الأقدر على خلق عمارة بيئية قوية ومعبّرة تفي بالمتطلبات المعيشية والبيئية للمواطن. وكل الحضارات تثبّت وجود هذه العمارة البيئية بمختلف أشكالها.

**المهندس المعماري كان الأقدر أن يحقّق بمفاهيمه وفلسفته التفاعل المطلوب بين العمارة والبيئة المحيطة بها. كما كان الأقدر على خلق عمارة بيئية قوية ومعبّرة تفي بالمتطلبات المعيشية والبيئية للمواطن. وكل الحضارات تثبّت وجود هذه العمارة البيئية بمختلف أشكالها**

وخير شاهد على ذلك الحضارات الفرعونية التي ظهرت في تصميم المأوى السكني، والحضارة الإغريقية القديمة التي ساهمت في تصميم وتخطيط مدن الحاميات وفي تصميم المأوى السكني وتكييفه مع العوامل المناخية والطوبوغرافية الطبيعية. كذلك كانت الحال مع الحضارة الرومانية القديمة إضافة إلى حضارات أخرى في الصين واليابان وجنوب شرق آسيا، حيث تميّزت بتراث وطابع معماري ذات شخصية ووضوح تميّز بتكيّفه وتجانسه مع عوامل البيئة المحيطة به.

وصولاً إلى مفهوم العمارة المعاصرة في وقتنا الحاضر التي تأثّرت بالحضارة الإسلامية والتي تعد من أهم الحضارات في تحقيق مفهوم العمارة البيئية، حيث إن فلسفتها المعمارية والأحواش الداخلية والنوافير قد عبّرت بوضوح عن المتطلبات البيئية والمناخية والثقافية والاجتماعية والوظيفية.

وهذا ما يتضح في تصميم المباني وتخطيط الشوارع، المكشوفة منها والمغطاة. كما يتجلّى في التخطيط العام للمدن وممرات الحركة والفراغات بين المباني.

والخلاصة التي نصل إليها من دراستنا أن تلك الحضارات نجحت في تحقيق عمارة بيئية

على درجة عالية من التنوع والحركة عبّرت وتجانست مع كل العوامل البيئية من حولها.

وإذا أردنا أن نطرق الموضوع من جانب الحفاظ على البيئة وجب علينا أن نأخذ في الحسبان القضايا التالية:

١ ـ **التصميم البيئي:** ونعني به التخصص الذي يُعنى بحلّ مشاكل البيئة والحفاظ عليها وتوظيفها في خدمة الإنسان، فينتج من ذلك إندماج العمارة كفن وهندسة مع البيئة (بدءاً من الخمسينات).

٢ ـ **العمارة البيئية:** وهي ثمرة التفاعل الكامل والقوي بين المواطن والعوامل البيئية التي تحيط به من جهة وبين فريق التصميم البيئي وعلى رأسه المهندس المعماري (الحد الأدنى من التلوث البيئيـ الشروط الصحية اللازمة) من جهة أخرى.

٣ ـ **التجانس البيئي:** والمقصود به هو التجانس البيئي من وجهة نظر العمارة، ويقصد به التجانس بين عناصر التكوين المعماري (المباني والفراغات بينها وممرّات الحركة).

وينتج من هذه النقطة الاستغلال الأمثل للمصادر الطبيعية والحفاظ على الثروات البيئية (العمارة ذات التراث التاريخي). كما ينتج منه تقوية شعور المواطن بانتمائه إلى بيئته.

ونعطي مثالين على سبيل الذكر لا الحصر:

* مدينة «المئة لجنة حي» بروكسل، أي الهيئات التي تطرح المشاريع المناقضة لمشاريع السلطة من خلال مكاتب الدروس فتشارك وتؤثّر في القرار وتنفيذه.

**الحلقات الأضعف من عناصر البيئة اللبنانية هي عرضة للتبدلات والتغيرات اليوم، في خضم الامتداد العمراني للمدن وتنفيذ المشاريع الكبرى وإعادة تأهيل الصناعة... إلخ**

* مدينة بولونيا الإيطالية التي أقامت أحياء الضواحي (١٩٦٢) على أساس التعاون مع الهيئات السكانية المحلية.

وبالتالي في لبنان لا بدّ من تحديد شرطين أساسيين لتحديد القوانين وتطبيقها:

ـ تعاون جميع المؤسسات السياسية والعامة والنقابية على مثال المجلس الأعلى للتنظيم المُدني في ظل توافر الإحصاءات والخطط العامة لوضع المخططات التوجيهية التي تبرمج استعمال الأراضي على النحو الأفضل.

ـ تأسيس تربية بيئية ترتكز على حملات التوعية وضرورة الاهتمام بالأجيال المقبلة للتعاون مع المهندسين والفنيين في تطبيق القوانين للحفاظ على الطبيعة التي نتغنّى بها وتحويلها إلى ورقة للتطور العمراني في آن معاً.

فالحلقات الأضعف من عناصر البيئة اللبنانية هي عرضة للتبدلات والتغيرات اليوم، في خضم الامتداد العمراني للمدن وتنفيذ المشاريع الكبرى وإعادة تأهيل الصناعة... إلخ.

فالحفريات والكسّارات والمكبّات والنفايات ومصانع الإسمنت ومحطات التحويل أو توليد الكهرباء ومحطات التكرير والمرافىء والمطارات وحتى الأوتوسترادات التي تقطع أوصال الطبيعة (بينما تربط أطراف الوطن) كلها ألغام موقوتة في حقول البيئة ما لم تشهد حالة جديدة في إعادة النظر في تنظيم العمل بها لتأمين التوازن بين التطور المحتوم والتراث المصون.

فالمهندس هذا القدر التـقني المسؤول، وبالتعاون مع التجار والصناعـيين والمقاولين، لا بد من أن يقود حملة مجـوقلة للكفّ عن الإفادة من أفضل ما في البيئـة من مواد أولية وإعطائها في المقابل نفايات مسمومة أو غير قابلة «الهضم».

٤ ـ **المناطق المحـمية من البيـئة:** ويقصـد بها المحـميات الطبـيعية والبـيئيـة والقوانين والاتفاقـات والتشريعـات القانونية المـحلية والإقليميـة والدولية. أما حـماية البيئة عن طريق التركيز على الجوانب المعمارية والتخطيط فهي تتعلّق بالقضايا الأربع التالية:

ـ الجوانب المـتعلقـة بالنواحي الصحيـة، وهي تشمل: تلوث الهـواء الجوي، وتلوث المـياه، والتخلّص من القـمامة والنفايات مثل الصـرف الصحي، وهذه الناحية تؤدي دوراً أسـاسياً في حياة المدن والـقرى؛ والضوضـاء، وخصوصـاً في الـمدن وفي الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة.

**ان أنواع التلوث البيئي الحضري لا تتناول تلوث الأرض وتلوث المياه وتلوث الهواء والتلوث الضوضائي فقط إنما التلوث البصري والجمالي المرتبط بمظاهر التخطيط والبناء في المدينة والريف**

ـ الجوانب المتعلقة بالنواحي البيئية، وتشمل: الحفاظ على الثروات الطبـيعـية (الثـروة النبـاتية، الحـقول الـزراعيـة، الحدائق والغـابات والمراعي الطبيعـية)؛ والحفاظ على الثروة الحيوانيـة، والطوبوغرافية الطبيعية المتميزة.

ـ القضايا المتعلقة بالنواحي المعمارية والتخطيطية، وهي تشمل:

● الطابع المعـماري، وهنا تؤدي أربعـة عناصر أساسـية دوراً في المـوضـوع وهي: الـعـوامل الاجـتـمـاعـيـة، والعـوامل الـمناخـيـة والطوبوغرافية، ومواد البناء الطبيعية المحلية والتراث الثقافي.

● الحفاظ على التراث المعـماري (الشاهد الأساسي على تطوّر أي مجتمع من المجتمعات الأساسية).

● الحفـاظ على التراث المعـماري مرتبط بأسـاسه بجوانب مـعمارية وتخطيطيـة عدة هي: التجانس المعماري، وتخطيط المناطق المحيطة، ومـمرات الحركة والرؤية البصرية، والخدمات السياحية والثقافية.

ـ الجوانـب المتعـلقة بالنواحي الاقـتصـادية، ونعني بذلك النظر إلى الجـوانب الاقتصـادية المرتبطة بقضية الحفاظ على البيئة. ونستخلص أن التصميم البيئي هو التخصّص المتعلق بحلّ مشاكل البيئة والحفاظ عليها وتوظيفها لخدمة الإنسان.

كما نستخلص أن أنواع التلوث البيئي الحضري لا تتناول تلوث الأرض وتلوث المياه وتلوث الهواء والتلـوث الضوضـائي فـقط إنما التلوث البـصري والجمـالي المرتبط بمظاهر الـتخطيط والبناء في المدينة والريف عن طريق إفـساد الطابع الفني والتشكيلي من ناحـية وما يسيء إلى فراغات المدينة وواجهاتها وأسطحها من ناحية أخرى.

إضافة إلى التلوث الثقافي والفكري عن طريق استيـراد أو نقل أفكار أو أعمال ثقافية أو فنية على نحو ميكانيكي دون النظر إلى تعارضـها مع القيم الثقافية والدينية والحـضارية المحلية لا بل على نحو يتنافر معها.

ولا بد لنا من الوصول إلى ذكر التلوث الأخلاقي على كل الصعد الدولية والإقليمية.

## خلاصة

إن العديد من المدن يفتقر إلى تخطيط شـامل لجميع القطاعات والشبكات، وصولاً إلى وضع مخطّط تفصيلي لجميع الاستخدامات والأنشطة، إضافة إلى ضرورة سنّ القوانين على مستوى الأطر التشريعـية والقانونية والإدارية. ونستـخلص أن معظم المنجزات الحضـارية الإنسانية، التي تتمثل بالمدينة ككل تهدّدها مجموعـة من التلوث والإفساد والتدمير التي توصل إلى تهديد سلامة البيئة الحضارية وصحتها واستقرارها.

وفي ما يلي يمكن إيجاز الـمشكلات البيئية المـدينية والريفية والتطرق إلى طرائق المـعالجة الفنية وحصر القوانين الواجبة على جميع الصعد:

### أ ـ على الصعيد العمراني

ـ الامتـداد العمراني على حـساب الأراضي الزراعية والـثروة الطبيعـية كالجـبال والوديان والغابات. وتكمـن الحلول في تحضيـر المخططات لامـتداد العمـران، وتعزيز اللامـركزية التي تخفّف العبء على المدن الكبرى ووضـع قوانين تحمي الأراضي الزراعية والطبيعية.

ـ تصريف المـياه المبـتذلة والنفايات في الأنهـار والبحار والتـربة. ويكمن الحل في وجوب تكرير كل ما يتمّ بتصريفه في الطبيعة باستخلاص الشوائب وتحويلها أو حرقها.

ـ الكثافة العمرانية والاكتظاظ «السكاني» المـسبّب للأمراض ولانتقالها السريع. يجب إعادة النظر بتنظيم هذه الأحيـاء وتأمين البنى التحتـية لها إضافة إلى الفـسحات الخضـر لتحل محل بعض الأبنية وتـؤمن الشمس الدافئـة والهواء المنعش بمـراعاة الطرقات المـشجرة والخـاصة بالمشاة في التصاميم.

ـ اختلاط المناطق السكنية بالمناطق الصناعية وتأثير كـثافة السيارات وحركة السير. وهنا يجب تطبيق القوانين بصـرامة وإخلاء المناطق السكنية حتى من الصناعـات الخفيفة المـسبّبة للضجيج أو التلوث وتأمين مـواقف سيارات خارج الأحياء السكنية وتأمـين متنزهات وممرات خضر لتـشجيع السكان على المشي واسـتعمال الدراجات. وبالتـالي مكافحة الإرهاق (Stress) في المدن أو الأمراض السرطانية وغيرها.

ـ استعمال مـواد بناء ضارة خلال مرحلة تصنيعها أو غير قابـلة للتحويل أو التصريف عند الانتهاء منهـا. وهنا يمكن توعية المـهندسين حول ضرورة عدم اسـتعمال هذه المـواد، كما أن القوانين ممكن أن تمنع من استعمالها بصورة نهائية، كالإترنيت مثلاً أو المواد البلاستيكية غير القابلة للتلف.

ـ نفايات المستشـفيات والمختبرات على اختلافهـا. وهي نفايات خاصة تتطلّب عناية وتلف فائقين، ويجب تحديث القوانين للتخلص منها.

ـ المشاريع الإعـتباطية التي تؤثر على المـجال الحياتي للسكان وتقلب السلوك الاجـتماعي لهم.

وهنا لا بدّ من إقامة استطلاع آراء السكان (Etude de l'Impact) حول المشروع المنوي إنشاؤه على أن تكون النتائج ملزمة.

### ب ـ على الصعيد الصناعي

ـ مشاكل التلوث الناتجة من المصانع والمحطات والآليات على اختلاف أنواعها وتسبّب «الدخان»، ويمكن معالجتها من خلال مراشح خاصة بنوعية المواد المحترقة، كذلك بواسطة استعمال مجالات أخرى للطاقة كالكهرباء والطاقة الشمسية وغيرها واستعمال مستوعبات قابلة للتلف، كذلك يجب معالجة النفايات الكيميائية وتطوير إمكانات التلف اعتماداً على التقانة الحديثة. مثال: توليد الكهرباء واستعمال الغاز بدلاً من الفيول (قيد الدراسة اليوم بالنسبة إلى معمل الذوق).

ـ مشكلة النفايات بوجه عام (النفايات المنزلية والزراعية).

يمكن حلّ هذه المشكلة عبر فصل النفايات بحسب نوعياتها: عضوية، ورقية، زجاجية، أو غيرها؛ ومعالجة كل نوع على حدة: مكبّات تتحوّل إلى حدائق وملاعب، زجاج ومعدن وورق يعاد تصنيعه، مواد عضوية تستعمل في الأسمدة، إنشاء حرّاق كبير للمواد الممكن إشعالها، ومعامل خاصة للتلف.

**دور المهندس هو في تلبية الحاجات الفنية ضمن الأطر الثلاثة: العوامل التقنية، العوامل الاقتصادية، القوانين المرعية والتنسيق في ما بينها ومراعاة الأفضل بيئياً واجتماعياً**

ـ مشكلة الأبنية الصناعية غير المجهّزة للمشاة، والقريبة من الأنهار والوديان وبوجه خاص محطّات الوقود والخزانات وُرَش ميكانيك وصيانة السيارات. يمكن معالجة هذه المشكلة بواسطة المهندسين الصناعيين الاختصاصيين الذين يشاركون في تصاميم الأبنية. وكذلك إيجاد قوانين تحتّم مسافات إجبارية لتبعد الصناعات من المساكن ومياه الشرب والأنهار والمياه الجوفية (Servitudes).

وفي النهاية دور المهندس هو في تلبية الحاجات الفنية ضمن الأطر الثلاثة: العوامل التقنية، العوامل الاقتصادية، القوانين المرعية والتنسيق في ما بينها ومراعاة الأفضل بيئياً واجتماعياً.

في إطار الموضوعات التي ذكرتها لا بدّ من الحديث عن الدور الذي يقوم به المهندس المعماري في ممارسة المهنة وهي على جانب كبير من الأهمية.

ونقسمها إلى قسمين: ما يحاسب عليها القانون وما لا يحاسب عليها القانون.

فالأولى محدودة النتائج يمكن مراقبتها بسهولة وإزالة نتائجها (زيادة عدد الطوابق في البناء، الاعتداء على الملك العام والتخطيط).

أما ما لا يحاسب عليها القانون فهذه الأعمال تبقى عشرات السنين باقية مع بقاء البناء الذي أنشىء وتصعب إزالته. وهنا يقف الضمير المهني وكفاءة المهندس المعماري.

ولا بدّ لنا من أن نذكر بأسف شديد، وعلى أهمية الموضوع، الأسئلة التي طرحت في مقال لمدير عام التنظيم المدني الأسبق في لبنان المهندس محمد فواز والتي يجب أن يأخذ بها كل مهندس وتتلخّص بالتالي:

ـ هل من المناسب البناء في هذا العقار أم لا.

ـ هل يجوز استعمال البناء المطلوب للغاية التي أُنشىء من أجلها.

ـ هل ينسجم البناء المطلوب مع البيئة المحيطة بموقعه من حيث الشكل والحجم ومواد البناء.

ـ هل يجوز الترخيص بالبناء في عقار زراعي خصب ومروي.

فكما نلحظ هنالك أسئلة كثيرة يمكن طرحها يبقى الضمير المهني لكل مهندس هو صمّام الأمان في تنفيذه وهي:

ـ أن يكون البناء المقترح منسجماً مع البيئة المحيطة به.

ـ أن تكون جمالية التصميم هي البارزة.

ـ وهل يشوّه البناء الموقع الطبيعي المخصّص له.

ومن هنا يبرز دور النقابات والبلديات والتنظيم المدني في الأمور التالية:

ـ إفادة التخطيط.

ـ رخصة البناء وإلزامية الرخصة.

ـ رخصة الإشغال أو السكن.

أما مسؤولية المهندس تجاه قانون البناء فهي مسؤولية كاملة حصرها المشرّع بالمهندس نفسه وهي:

**نحن نرى أن مسؤولية المهندس هي مسؤولية كاملة تجاه القانون. والمشترع حين حصر هذه المسؤولية بيد المهندس، إنما رغب في وضع المسؤولية بأيدٍ أمينة وواعية ومتفهمة تقدّر أهمية التقيّد بقانون البناء وأنظمة التنظيم المدني**

ـ ضرورة الحصول على رخصة مسبقة قبل المباشرة بأي عمل بما فيه حفر الأساسيات.

ـ ضرورة توقيع المهندس أي رخصة مسبقة وتأمين الخرائط اللازمة لذلك.

ـ على المهندس أن يعلم أنه لا يمكن فرز العقار أو بيعه أو ربطه بالخدمات العامة (هاتف، كهرباء، ماء) ما لا يبرز صاحبه رخصة الإشغال الصادرة بحسب الأصول.

وهنا نؤكد أن رخصة الإشغال يجب أن تكون مرفقة بإفادة من المهندس المسؤول ومسجّلة في أحد نقابتي بيروت أو طرابلس ولا يمكن مخالفة شروط الترخيص.

ـ عند حصول المخالفة يمكن المهندس أن يسحب تعهّده مع ضرورة إبلاغ ذلك إلى صاحب الملك ونقابة المهندسين.

ـ لنقيب المهندسين الحق باتخاذ العقوبات بحق المهندس المخالف وإحالته على المجلس التأديبي.

ـ أما حول تسوية مخالفات البناء فالكلمة بحد ذاتها مخجلة للمهندس. أما المخالفات فإن الأنظمة الداخلية للنقابتين تحدد العقوبات المخصصة لها.

خلاصة، نحن نرى أن مسؤولية المهندس هي مسؤولية كاملة تجاه القانون. والمشترع حين حصر هذه المسؤولية بيد المهندس، إنما رغب في وضع المسؤولية بأيدٍ أمينة وواعية ومتفهمة تقدّر أهمية التقيّد بقانون البناء وأنظمة التنظيم المدني.

إننا نلحظ جميعاً كم هو كبير ومهم دور المهندس في مزاولته المهنة وكم من الضروري أن يتميّز بضمير مهني متحرك ◇



عاصم سلام (*)

# نحو تنظيم مدني يحمي البيئة

تمثل المعضلة البيئية في لبنان الهاجس الأكبر الذي يواجه لبنان واللبنانيين في الوقت الحاضر، نتيجة التراخي في اتخاذ الاحتياطات الضرورية من قبل الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال للتصدي لها، وتراكم الفوضى والفلتان عبر سنوات الحرب الأهلية المريرة التي مر بها البلد والتي أدت إلى انهيار شبه كامل للمؤسسات الرسمية الراعية لهذه المعضلة طوال ستة عشر عاماً. إن ما يعانيه لبنان من مشاكل البيئة ليس محصوراً فيه، فهذه المشكلة هي شبه جامعة للكرة الأرضية بكاملها، والوضع فيه لا يختلف عن الوضع في كثير من بلدان العالم الثالث.

غير أن كون الرقعة اللبنانية ضيقة وجمال لبنان وتراثه يعدان مورداً أساسياً له، أصبحت معضلة البيئة مشكلة أساسية فيه يجب الاهتمام بها جدياً وبسرعة قبل فوات الأوان.

**تمثل المعضلة البيئية في لبنان الهاجس الأكبر الذي يواجه لبنان واللبنانيين في الوقت الحاضر، نتيجة التراخي في اتخاذ الاحتياطات الضرورية من قبل الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال للتصدي لها**

ويجب ألاّ يغيب عنا اهتمام دول العالم بهذه المعضلة، فكانت هناك «قمة الأرض» التي انعقدت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢ والتي ناقشت مخاطر هذا الموضوع على مجمل الكرة الأرضية ودور العالم المتقدم تجاه البلدان النامية، وأرست قواعد التنمية المستدامة وأهمها ورقة العمل رقم ٢١. كما كان للأمم المتحدة دور بارز بالدعوة إلى المؤتمر العالمي في استانبول في صيف ١٩٩٦ (Habitat II) للبحث في موضوع المستوطنات البشرية لما تمثله هذه المعضلة من تأثير جامح في التآكل البيئي الحاصل في العالم أجمع، ولو بنسب متفاوتة، والتركيز على ضرورة إعطاء التنظيم المُدُني دوره الفعّال في لجم هذا التدهور.

إن معضلة البيئة المدينية هي الأخطر والأوسع، لكونها تشمل الرقعة اللبنانية بكاملها وربما جميع القطاعات الإنتاجية، كما تشمل كل مواطن مقيم عليها. كما أن معالجة النفايات، والتلوث الهوائي، والصرف الصحي، والمياه الجوفية... الخ، قد تكون قابلة للتصحيح بالاستعانة بالتقانة الحديثة إذا ما تأمنت النيات والاعتمادات لها، غير أن التلوث المديني على النحو الحاصل

(*) نقيب المهندسين - بيروت.

الآن قد يكون من المستحيل إزالة انعكاساته السلبية أو تصحيحه. لكن ذلك كله يجب ألا يردعنا عن بذل الجهد لإيجاد ضوابط للحد من التفشي الحاصل وترشيد دور التنظيم المدني بهدف تصحيح أدائه وإنقاذ ما يمكن إنقاذه قبل فوات الأوان.

إن صرخة الضمير التي بدأت تواجه التلوث البيئي في لبنان وتعدد الجمعيات والهيئات غير الحكومية الناشطة فيه هما دليل صارخ على حجم المعضلة والوعي لمعالجتها.

وقد نال التنظيم المدني وأداؤه قسطاً كبيراً من النقد من قبل هذه الهيئات، قد يكون البعض منه صحيحاً، غير أن الكثير ناتج من قلة معرفة بدقة مهام التنظيم المدني والقيود القائمة حالياً التي تؤدي إلى تقلص أدائه وشمولية مسؤوليته.

فقيام التنظيم المدني بدوره المسؤول لا يمكن أن يتم دون ربطه بالمشروع الإنمائي الشامل. كما أن مخططات وقيود التنظيم المدني هي المستند التنفيذي لتطبيق الخطة الإنمائية الشاملة والمتكاملة. وسيبقى هذا الدور مبتوراً ما دام لبنان يفتقد هذه الخطة ولا يستند إلى وثيقة واضحة تحدد موارده وتوزع الأنشطة في جميع مناطقه بدءاً من التوزيع العادل للثروات الطبيعية مروراً بالأنشطة الإنتاجية والحفاظ على البيئة وتخفيف الضغط السكاني عن المدن والعاصمة وضواحيها وصولاً إلى تأليف إطار عام لمخططات التنظيم المدني التوجيهية منها والتفصيلية.

لقد أنشىء مجلس الإنماء والإعمار وأعطي الاستقلالية الكاملة لفترات زمنية، ومنحت الحصانة لأعضائه. والغاية الأساسية من وراء ذلك وضع المخطط الشامل للإنماء من دون تدخل أو ضغوطات.

**إن معضلة البيئة المدينية هي الأخطر والأوسع، لكونها تشمل الرقعة اللبنانية بكاملها وربما جميع القطاعات الإنتاجية، كما تشمل كل مواطن مقيم عليها**

وها نحن بعد انقضاء نحو عشرين سنة على إنشاء المجلس المذكور لم يتوصل هذا المجلس إلى وضع المخطط بعد. إن تكليف مجلس الإنماء والإعمار وضع الإطار التوجيهي العام لمهام التنظيم المدني أو ما اتفق على تسميته الخطة الشاملة لترتيب الأراضي (Aménagement du Territoire) جاء لأن هذه المهمة تتطلب التنسيق والربط بين الإنماء الاقتصادي من جهة والتوازن الجغرافي والتنمية الاجتماعية على مستوى الأراضي اللبنانية كافة من جهة أخرى. وهذه مهمة لا تستطيع وزارة بمفردها القيام بها.

لذلك فإني سأعرض أولاً الخطوط العريضة للعوائق الحالية التي تعرقل إنجاز وضع الخطط الإنمائية في لبنان لاستخلص من بعده بعض الأسس والخيارات التي يجب أن تُعتمد لتحصين عمل التنظيم المدني وحماية البيئة المدينية.

## ١ـ عوائق وضع الخطط الإنمائية

يواجه لبنان كما يواجه بلداناً أخرى في العالم تمر في مرحلة التطور، معضلات وقيود إنمائية متشابهة على الرغم من الخلاف بالتاريخ والجغرافيا والحضارة والاقتصاد. ونسرد ما يلي الأهم منها:

**أ ـ المعضلات**

إن أهم هذه المعضلات تتمحور حول الأمور التالية:

ـ تزايد عدد السكان بنسب مرتفعة.

ـ انتشار التمدد العمراني في العاصمة والمدن الرئيسية.

ـ تمدد عمراني فوضوي نتيجة النزوح من الريف إلى المدينة.

ـ إهمال في توزيع منافع الخطط الإنمائية على نحو متوازن.

ـ الإخفاق في تطوير البنية التحتية والبيئة الاجتماعية بوتيرة تتمشى مع تزايد الإنتشار الديمغرافي في المدن.

ـ الإخفاق في تنمية التجهيز الصناعي وتفشي البطالة وتقليص فرص العمل.

ـ المواجهة مع الحداثة واعتماد حلول مقتبسة من حضارات دخيلة وخصوصاً في معالجة المجمعات السكنية ومساكن ذوي الدخل المحدود والعمارة.

ـ الرضوخ من قبل المؤسسات العامة لأهداف المردودية الاستثمارية المرتفعة والمضاربات العقارية من أصحاب النفوذ.

**ب ـ القيود والعوائق**

يتلخص أهم هذه العوائق بما يلي:

ـ قيود عائدة إلى تدني المستوى المهني والتقني لأصحاب الاختصاص لوضع الخطط الإنمائية (مهندسون، أطباء، مخططون، أساتذة، ممرضون... الخ) وقلة عددهم.

ـ ضآلة الموارد المالية للإنفاق على تنفيذ الخطط الإنمائية.

ـ ضعف الجهاز الإداري والمؤسسي في القدرة على إدارة الخطط الإنمائية وتشابك الصلاحيات في اتخاذ القرار.

ـ مركزية القرار وإضعاف المشاركة في وضع الخطط.

ـ التدخلات السياسية الناتجة من تقديم المشاريع الفردية على المشاريع الإنمائية المترابطة بالخطة والاهتمام من قبل السياسيين وأهل السلطة بتنفيذ المشاريع التي تؤمن مكاسب سياسية خاصة بهم.

ـ الضعف في التنفيذ، إذ إن مردودية الخطة ليست في وضعها بل في إمكان تنفيذها وتكييفها مع المتطلبات المستجدة.

ـ فقدان المراقبة في ملاحقة تطبيق الخطة، الأمر الذي يؤدي إلى تغليب بعض الأهداف على غيرها وطغيان بعض الأجهزة الفاعلة على أجهزة أخرى.

ـ استقلال التنفيذ عن الجهات المصممة، الأمر الذي يحول في أغلب الأحيان دون ترجمة توجهات الخطة على نحو صحيح ودون برمجة تنفيذها.

ـ قيود النظام العالمي الجديد، وهو ما برز بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والنظام

الاقتصادي الاجتماعي المنبثق منه. وقد أدى انهيار هذا النظام إلى قيام ما أصبح يسمى تحالف «اليمين الجديد» في البلدان الغربية، وبالأخص بريطانيا والولايات المتحدة. وأهم عنصر في معالم هذا التغيير هو تزايد التركيز على ما يسمى «قوى السوق» ومشاريع الخصخصة على حساب المشاريع والمسؤوليات العائدة للقطاع العام.

إن عوائق هذا النظام هي ارتباطه بالشروط التي تفرضها المؤسسات الدولية على البلدان النامية للحصول على قروض ميسرة شرط التخلي عن ارتباطاتها السابقة في تحمل مسؤولية الحماية الاجتماعية والدور المؤسسي بالرقابة.

كما أدت هذه المبادىء في البلدان النامية إلى إضعاف الدور المؤسسي في إدارة الخطط الإنمائية وترك المجال لاستغلال الموارد العامة من قبل القطاع الخاص وتهميش دور الدولة في الرقابة وإضعافه، الأمر الذي فتح الباب للفساد والرشوة وتشويه البيئة المدينية لمصلحة الاستثمار الخاص.

ـ إن قيود مؤتمر قمة الأرض سنة ١٩٩٢ للحفاظ على البيئة وإمكان الالتزام بها تتطلب جواباً صريحاً من قبل المجتمع الدولي حول توزيع الموارد بين البلدان المتطورة والبلدان النامية والمتخلفة لمعالجة هذا الموضوع الكوني في نطاقه الأوسع.

في هذا الوصف القاتم للحالة الإنمائية في لبنان ليس من الغريب أن يعاني التنظيم المديني فيه المشاكل التي برزت والتي أصبحت ربما المشكلة الأساسية له. فالتلوث المدني ظاهر على مجمل الشاطىء اللبناني الذي لا يزال اغتصابه مستمراً في ردم البحر لمنافع استثمارية عقارية أو لإنشاء مرافىء تجارية لمصلحة كبار الممولين دون مراعاة البيئة المدينية والتراثية أو الاجتماعية للمناطق المجاورة. كما لا تزال قيود التنظيم المدني تسحق تحت ستار تشجيع الإستثمارات السياحية أو زيادة واردات وزارة الإسكان أو التعويض من الاستملاك ورفع عوامل الاستثمار.

كما أن التراث الهندسي المعماري لا يزال يهدم لمصلحة المستثمرين العقاريين ويهدم معه النسيج الاجتماعي والبيئة الحضارية وذاكرة البلد التراثية، فمشروع إعادة إعمار وسط بيروت ومشروع مرفأ صيدا واغتصاب واجهتها البحرية مثالان على التعاطي مع التراث، وهنالك أمثلة أخرى كثيرة.

وبفقدان الخطة الإنمائية الشاملة تبقى معضلة النزوح إلى العاصمة والمدن الرئيسية مشكلة أساسية، وتهدر بسرعة المساحات الزراعية الخضر لمصلحة التمدد العمراني السريع، وتقام الكسارات والمقالع بين القرى والأحراج، وتتفشى الصناعات على نحو عشوائي، ويسمح بالبناء بكثافة على مجمل الأراضي غير المنظمة، التي تمثل ٩٠ في المئة من مساحة الأراضي اللبنانية. كما إعادة المهجرين إلى قراهم المهدمة رافقتها فوضى عمرانية شبه شاملة في المناطق الريفية التي شملها هذا المشروع، الأمر الذي بات ينذر بتشويه بيئي واسع للريف اللبناني.

## ٢ـ الخيارات المتاحة لتنظيم مدني فاعل

إن النصوص القانونية للتنظيم المدني القائمة في لبنان تشمل صلاحيات ونطاق عمل كافية لتكون أداة صالحة، ولا بد لنا من ذكرها، ولو بالتفصيل لإبراز أهميتها وشموليتها وللتركيز

على أنه إذا ما كانت هناك من معضلات تنظيمية فهي أكثرها في التطبيق وليست في النصوص.

تنقسم تصاميم وأنظمة المدن والقرى إلى تصاميم وأنظمة توجيهية وتصاميم وأنظمة تفصيلية:

**أ ـ التصاميم التوجيهية**

تحدد التصاميم والأنظمة التوجيهية النطاق العام للترتيب والقواعد والإتجاهات الأساسية لتنظيم المنطقة، وعلى الأخص امتداد المناطق السكنية. وتؤخذ في الحسبان العلاقة بين التجمعات السكنية والمناطق المجاورة، ثم التوازن الذي تتوجب المحافظة عليه بين تطور مناطق امتداد العمران من جهة وبين المواقع الطبيعية والأنشطة الزراعية والمناطق الحرجية من جهة أخرى. كما تحدد التصاميم وجهة استعمال الأرض بصورة إجمالية في ضوء المصلحة العامة، ومواقع الخدمات العامة والبيئية الأساسية والتنظيم العام للنقل داخل المنطقة وبين المنطقة وخارجها، ومواقع الأنشطة الإنتاجية، وكذلك مناطق امتداد السكن المناسبة والأحياء القديمة التي يتوجب تصحيح محيطها. وتوجه التصاميم التوجيهية مشاريع الإدارات والمؤسسات العامة والبلديات وتنسقها.

**ب ـ التصاميم التفصيلية**

تحدد التصاميم والأنظمة التفصيلية قواعد وشروط استعمال الأرض ضمن المنطقة، بما في ذلك إمكان منع البناء. وتعين على الأخص:

**قيام التنظيم المدني بدوره المسؤول لا يمكن أن يتم دون ربطه بالمشروع الإنمائي الشامل. كما أن مخططات وقيود التنظيم المدني هي المستند التنفيذي لتطبيق الخطة الإنمائية الشاملة والمتكاملة**

ـ حدود المنطقة الآهلة مع مراعاة القيمة الزراعية للأرض وإمكان وجود تجهيزات مهمة للزراعة المكثفة أو للري.

ـ وجهة الاستعمال الأساسية للأراضي أو الأنشطة الإنتاجية في كل منطقة بحسب متطلبات الخطة.

ـ عوامل الاستثمار المسموح بها للبناء في ضوء التجهيزات العامة المتوافرة أو المزمع إنشاؤها في المنطقة لمراعاة النمو الديمغرافي المرتقب في الخطة الإنمائية.

ـ المناطق المبنية التي يجب المحافظة على طابعها الخاص عند ترميم الأبنية وعند الترخيص ببناء جديد فيها وتحديد الشروط المناسبة لذلك.

ـ حدود ووجهة استعمال شبكة الطرق التي يجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.

ـ حدود الأحياء أو الشوارع أو الأبنية الأثرية أو المواقع الطبيعية المطلوب حمايتها أو إبرازها لأسباب جمالية أو تاريخية أو بيئية.

ـ الأراضي التي يجب المحافظة عليها للإستثمار الزراعي أو للحماية البيئية.

ـ حدود وتنظيم الساحات والحدائق العامة والملاعب الرياضية والجنائن والفسحات الحرة المختلفة وما يجب الإبقاء عليه من أماكن مشجرة أو تعديله أو إنشاؤه.

ـ المناطق، وفي داخل هذه المناطق الأجزاء الواجب إعدادها لنوع معين من الاستعمال أو

لشكل خاص من السكن، وكذلك المناطق التي يمنع فيها البناء بصورة موقتة أو نهائية.

ـ المواقع التي يجب الاحتفاظ بها للأبنية والمصالح العامة والإنشاءات التي تقتضيها الحياة الاجتماعية.

ـ المناطق التي يمنع أو يسمح فيها، ضمن شروط معينة، إنشاء مؤسسات صناعية وتجارية وسواها وتوسيع مؤسسات موجودة.

ـ المناطق الواجب ترتيبها بطريقة الضم والفرز وفق قانون ضم الأراضي وفرزها في الأماكن الآهلة، أو بواسطة الشركات العقارية أو بطريقة استملاك المناطق أو غيرها.

ـ الشروط الفنية العائدة لمساحة وقياسات العقارات الموجودة الصالحة للبناء وشروط الفرز في كل منطقة. وتحدد التصاميم والأنظمة التفصيلية الإرتفاقات لمصلحة السلامة العامة والصحة والسير والتجميل والبيئة، ويمكنها على الأخص تحديد القواعد المتعلقة بشيد الأبنية أو مجموعة الأبنية والمسافات بينها واستحداث المنظورات المعمارية والحفاظ عليها، وحجوم الأبنية وارتفاعاتها القصوى والدنيا وعدد طوابقها وتراجعاتها ووجهة استعمالها وتنظيم محيطها.

يمكن تصاميم تدعى «تصاميم تصنيف المناطق» أن تحدد في كل محلة أو مجموعة أماكن آهلة، أو منطقة، قطاعات يحتفظ بها لأنواع معينة من الاستعمال، وأن تحدد عوامل الاستثمار المسموح بها.

**بفقدان الخطة الإنمائية الشاملة تبقى معضلة النزوح إلى العاصمة والمدن الرئيسية مشكلة أساسية، وتهدر بسرعة المساحات الزراعية الخضر لمصلحة التمدد العمراني السريع**

إن الإرتفاقات التي تفرض عملاً بقانون التنظيم المدني لحماية الصحة والسلامة العامة، والمحافظة على جمال الطبيعة، أو البيئة، أو التي تتعلق بوجهة استعمال الأرض، وأشكالها وألوانها، وعدد طوابقها، والتراجع عن حدود العقار، ومعدل الإستثمار السطحي، وعامل الإستثمار العام، والمنع الموقت من البناء لمدة لا تتجاوز السنتين وغيرها من الإرتفاقات، باستثناء تلك التي تخضع لقوانين خاصة، لا تعطي الحق في أي تعويض.

كما أن الإرتفاقات المنشأة بموجب تصاميم وأنظمة المدن والقرى، وبموجب تصاميم تصنيف المناطق، لا تنشىء حقاً في التعويض إلا حين يكون لارتفاق منع البناء (non aedificandi) طابع نهائي من شأنه أن يجعل قطعة الأرض غير قابلة للبناء، بحيث يتوجب تعويض يساوي نصف الفرق بين قيمة قطعة الأرض قبل إنشاء الإرتفاق وبين قيمتها بعد إنشاء الإرتفاق بتاريخ صدور مرسوم تصديق التصميم والتصنيف، ويجب المطالبة بالتعويض، تحت طائلة سقوط هذا الحق، خلال خمس سنوات من تاريخ إبلاغ المرسوم، الذي صدق التصميم أو التصنيف إلى صاحب العلاقة.

وبموجب هذه النصوص القانونية يمكن الإدارة أن تخصص كل عقار أو جزءاً من عقار للإستعمال الأفضل على المستوى الوطني:

ـ فتركز الأحياء السكنية في المواقع المناسبة حيث المناخ وانحدار سطح الأرض واتجاه الريح وتأمين الخدمات.

ـ وتمنع البناء في الأمكنة التي تكون خطرة على السكان كالمناطق المنخفضة المهددة بالفياضانات أو الأراضي المعرضة للإنزلاق.

ـ وتحمي الأراضي الزراعية الخصبة لضمان استمرار الزراعة في لبنان كأحد مقومات الاقتصاد الوطني وكعنصر أساسي وضروري لمستقبل لبنان الذي يستورد القسم الأكبر من حاجاته الغذائية يصل بعضها إلى نسبة ٨٥ في المئة.

ـ وتحافظ على المناطق الحرجية والمواقع الطبيعية.

ـ وتجمع الصناعات في مناطق صناعية محددة يتم اختيارها في المواقع المناسبة.

ـ وتحدد كثافة البناء الممكنة، أي كثافة السكان، فلا تزيد على حد مقبول لكي لا يتحول إلى أحياء مكتظة مع ما ينتج من مشاكل إنسانية واجتماعية، أو تزيد على طاقة الخدمات العامة المؤمنة: فيعجز الشارع عن استيعاب السيارات، وقسطل المياه عن تأمين حاجة السكان، وسلك الكهرباء عن نقل الطاقة المطلوبة، وقسطل الصرف عن استيعاب المياه المستعملة فيطفح على الطريق... ولا تكون الكثافة خفيفة جداً، فتفقد الطابع الاجتماعي وصلة الجوار وتكلّف غالياً لتجهيزها بالشبكات العامة.

ـ ولا تعطى رخصة استثمار الكسارات والمقالع إلا في أماكن محددة وضمن شروط فنية مناسبة كتسوية الأراضي وغرسها بعد انتهاء الأشغال فلا تبقى جروحاً عميقة في سفوح الجبال.

ـ وتخطط الطرق للمناطق التي تريد امتداد العمران إليها وتمنعها عن المواقع التي تريد المحافظة عليها، لأن وصول الطريق إلى مكان معين يدخل المنطقة ضمن الأراضي المخصصة للبناء عملياً.

ـ وتحمي الشواطىء البحرية، هذه الثروة الوطنية التي لا تقدّر بثمن، والتي يصنفها القانون ملكاً عاماً بتصرف العموم كالطريق تماماً والتي تؤلف أحد أهم عناصر إنماء السياحة في المستقبل.

ـ وتركّز مواقع الأنشطة المختلفة بالنسبة إلى أمكنة السكن للمساعدة على التخفيف من أزمة السير ونفقات النقل. فإذا استطعنا تأمين جزء من حاجات الإنسان التي يتنقل من أجلها في أمكنة قريبة من سكنه فلن يبقى هناك مبرر لجزء من تنقلاته. وقد بيّنت الإحصاءات التي تمت أخيراً ضمن منطقة بيروت المدينة أن أكثر من ٦٠ في المئة من التنقلات الحالية تتم بسبب العمل.

ـ وترفض رخصة الإفراز في الأماكن التي لا تريد وصول البناء إليها.

ـ وتمنع البناء الذي يلحق الضرر بالبيئة أو بالصحة العامة أو بالطبيعة أو بالمنظورات المعمارية.

ـ وتفرض شروطاً للبناء من حيث الشكل والحجم وعدد الطوابق والإرتفاع ونوع المواد والألوان الخارجية للمحافظة على جمال المدينة أو المجموعة السكنية وعلى تناسق الحي والشارع.

ـ وتفرض شروطاً صحية لتأمين البيئة الداخلية المناسبة للسكن والعمل داخل الأبنية، من

ارتفاع السقف والإنارة والتهوئة إلى الابتعاد من الجار والتخفيف من انتقال الضجيج، والحفرة الصحية الفنية المناسبة لمنع المياه المبتذلة من التسرب إلى الخارج، أو إلى المياه الجوفية فتلوثها.

ـ وتفرض شروطاً للسلامة العامة في الأبنية للحماية من أخطار الحريق وتحمّل نتائج الهزات الأرضية.

ـ ولا توافق على إعطاء رخصة البناء إلا إذا تضمن تصميم البناء المرآب المناسب والكافي لاستيعاب السيارات اللازمة لخدمته ولتخصيص الشارع والرصيف لسير السيارات والمشاة.

ـ ويمكن أن ترفض رخصة البناء إذا كانت الأبنية، نظراً إلى مواقعها وحجومها ومظاهرها الخارجية والمنشآت المنوي شيدها أو تغييرها، من شأنها أن تضر بالصحة والسلامة العامتين وبالمنظورات الطبيعية أو بالبيئة أو بالمنظورات المعمارية.

ـ ويمكن أن تفرض عند الترخيص بالبناء القيام بأشغال مختلفة، كغرس الأشجار وتنفيذ الطريق والإنارة وإنشاء خطوط المياه والكهرباء والمجارير والمساهمة نقداً في تنفيذ هذه الأشغال.

ـ ويوقف العمل فوراً في ورشة البناء عند حصول أية مخالفة، وتسجل المخالفة في السجل العقاري وتتخذ العقوبات بحق المهندس المسؤول وبحق متعهد التنفيذ ولا يمكن استئناف العمل إلا بعد إزالة المخالفة.

هذا ويمكن السلطة العامة ألا تتوقف عند وضع التصاميم والأنظمة، الذي يوصف أحياناً بالتنظيم المدني السلبي (Urbanisme réglementaire) بل يمكن الإنتقال إلى التنفيذ الفعلي لهذه التصاميم (Urbanisme opérationnel)، ولدى الإدارة إمكانات عديدة تمكنها من اختيار الطريقة المناسبة لتنفيذ تخطيط أو تصميم وفقاً للوضع الراهن، نذكر منها:

ـ الاستملاك لأجل المنفعة العامة الذي يسمح للسلطات العامة استملاك العقارات أو أقسام من العقارات اللازمة لتنفيذ مشروع عام، شرط توافر عنصر المنفعة العامة.

ـ استملاك المناطق، حيث يحق للإدارة أن تستملك المساحات المبينة في التصميم والمعدة للمصالح العامة، كالشوارع والطرقات والمساحات والحدائق والأبنية العامة... كما يحق لها أن تستملك كامل المساحات موضوع التصميم أو تلك العائدة لمنطقة منه، والأملاك المكتسبة على هذه الصورة يمكن بيعها بالمزاد العلني إذا اقتضى الأمر، بعد تنفيذ الترتيب أو الإفراز أو الضم والفرز، كما يمكن استثمارها مباشرة من قبل الإدارة أو إنشاء أبنية عليها وبيعها أو تأجيرها بصورة دائمة، أو العودة إلى بيعها بعد ذلك. ويسمح هذا التدبير للسلطات العامة بتجهيز المناطق الصناعية أو الأحياء السكنية الجديدة في المواقع المناسبة.

ـ إنشاء شركة عقارية مختلطة تضم الملاكين وسائر أصحاب الحقوق، التي تدخل في تقدير قيمة العقار، بما فيها حقوق المستأجرين والمستثمرين، وكذلك الدولة أو البلديات ذات العلاقة، سواء أكانت منفردة أم كانت مجتمعة. وترتب الشركة المنطقة وفقاً لأحكام التصميم والنظام العائدين لها، ويمكنها أن تبيع الأراضي المرتبة كما يمكنها إنشاء أبنية عليها وبيعها أو تأجيرها أو استثمارها.

يوزع صافي الأموال الناتجة من هذه البيوع أو التأجير والاستثمار على المساهمين بالنسبة إلى الأسهم التي بحوزتهم.

- إنشاء مؤسسة عامة ذات طابع تجاري لأجل ترتيب كلٍ أو جزء من منطقة سيوضع لها تصميم ونظام وتنظيم مدني. وتقوم المؤسسة العامة بالتملك الموقت بواسطة الإستملاك لجميع العقارات الواقعة ضمن نطاق عملها، بما فيها جميع الحقوق على هذه العقارات. ثم تعد برامج التجهيزات العامة وتنفذها مباشرة أو بواسطة الإدارات والهيئات العامة، المختصة أو البلديات. ثم تقوم بضم وفرز العقارات، وتعد برنامج البناء، وتعيد توزيع العقارات على المالكين بنسبة حقوق كل منهم، وتؤمن عودة المستأجرين أو المستثمرين إلى أماكن جديدة في الأبنية المشيدة أو التعويض عليهم.

- إجراء ضم وفرز لترتيب المناطق الآهلة بناءً لطلب المالكين أنفسهم، أو بمبادرة من السلطة العامة، وذلك لإنشاء أحياء جديدة أو لتعمير أحياء مخربة أو لتنفيذ مشروع عام.

- تحصيل ضريبة التحسين من أصحاب العقارات المستفيدة من إنشاء مشروع عام كالطريق أو الحديقة العامة.

فالإمكانات متوافرة إذاً للإدارة لاستعمال قوانين وأنظمة التنظيم المدني كأحد أنجح الوسائل للتخطيط وترتيب الأراضي.

أردت من وراء هذا السرد المفصل إبراز شمولية صلاحيات التنظيم المدني في حماية البيئة كما هو منصوص عليه في القانون اللبناني. غير أن ما يعيق استعمال هذه النصوص ويقلص مسؤولية التنظيم المدني في حماية البيئة المدينية يجب إزالته لخلق المناخ الملائم لممارسة هذه المسؤوليات. وأسرد هنا الخيارات الرئيسية التي يساعد تأمينها على تفعيل دور التنظيم المدني في أداء مسؤولياته.

**أ- الخطة والسياسة**

إن الخطة والخيارات التي تحتويها هي في الأصل خيارات سياسية تتبناها الحكومات. غير أن ما يؤمن نجاح وضع الخطة ونجاح تنفيذها يتطلب إيماناً من قبل السياسيين بضرورة وضعها والإلتزام بها والقبول بقيودها مهما تضاربت محتوياتها مع المصالح السياسية الخاصة وهذا لا يزال مفقوداً في لبنان.

**ب- الإنماء المتوازن**

الاهتمام بالإنماء المتوازن وإعطاء الإنماء المناطقي حقه لدرء الخطر من التمدد العمراني في المدن الآهلة وبخاصة العاصمة وضواحيها.

**ج- التشابك الإداري والإدارة**

إن نجاح التنظيم المدني يتطلب تركيز مسؤولية القرار والمتابعة وعدم تشرذم القرار بتوزيعه على مراجع وإدارات مختلفة (وزارة الشؤون والبلدية والقروية، ووزارة البيئة، ووزارة الداخلية، ووزارة الأشغال العامة، ووزارة الصناعة، ووزارة النقل... الخ)، مع ضرورة تطوير الإدارة ورفعها إلى المستوى المطلوب لمواجهة الظروف الراهنة. كما أنه من الضروري إلحاق التنظيم المدني بالإدارة التصميمية، وليس بالإدارة التنفيذية (وزارة البيئة أو وزارة

التصميم في حال إعادة إنشائها) وتقوية جهاز الرقابة وقمع المخالفات.

إن ما صدر بتاريخ ١٥/١/١٩٩٧ عن مجلس الوزراء بإقراره مشروع قانون إنشاء وزارة الصناعة وإعطائها حق اقتراح إنشاء المدن والمناطق الصناعية دون الرجوع إلى التنظيم المدني، وخلافاً لقانون تأسيسه، لدليل على تجاهل هذا الأمر، وعلى خطورة تشريعه.

**د ـ قانون البناء**

إعادة النظر في بعض المواد من قانون البناء لتنظيم الغلاف البيئي والعلو الأقصى للمجمعات السكنية وإلغاء إمكان حصول تجاوزات وتفسيرات للنصوص الموضوعة، وعدم إعطاء رخص هدم الأبنية ذات الطابع التراثي قبل الكشف عليها وتقويم أهميتها ومنع فرز الأراضي الزراعية والأحراج لأهداف استثمار عقاري وخفض عامل الإستثمار في المناطق غير المدروسة وغير المصنفة.

**هـ ـ الإحصاءات والمراجع**

تقوية مركز الإحصاءات ووضع مستندات الحاجات التجهيزية القطاعية وتحديثها.

**و ـ المخطط الشامل للبنان**

ضرورة الإسراع في وضع المخطط الشامل للرقعة اللبنانية، لكونه الإطار العام لعمل التنظيم المدني والتوجيهات الأساسية، وهو مصدر لمجمل الخيارات التنظيمية.

**ز ـ التثقيف والمجتمع والتوعية**

التركيز على دور الثقافة في أمور التنظيم المدني والرجوع إلى الجذور الحضارية والتراثية في معالجة الترتيب المدني وحماية الذاكرة والنسيج الاجتماعي من الحداثة الدخيلة والحلول الغربية، ووضع الدراسات ونشرها لبناء ريفي صالح وتشجيع نشر كل ما له علاقة بالتاريخ والحضارة والتراث.

استعمال جميع الأساليب المتاحة لتوعية المواطن لأهداف التنظيم المدني في حماية مصلحة الوطن عن طريق حماية المواطن ومصالحه وإدخال مفاهيم التنظيم المدني في مفاهيم التربية العامة.

**ح ـ الشفافية والمشاركة وتغذية الموارد**

عرض المشاريع التنظيمية للمواطن لإبداء الرأي وفتح المجال للمناقشة والتعاطي الديمقراطي مع المجتمع الأهلي وتقوية دور البلديات في تحديد المطالب والأهداف والاستعانة بالهيئات غير الحكومية لتوسيع فاعلية المشاركة.

ضرورة وضع قوانين مالية لفرض ضريبة على التحسين العقاري تغذي صناديق البلديات لحماية التراث ومساعدة الترميم واستملاك الفسحات وتجميل الحدائق.

**ط ـ رفع مستوى الأداء**

التعاون مع الجسم الهندسي والنقابات المهنية لرفع مستوى الأداء المهني والرقابة الذاتية، والتعاون المستمر بين نقابة المهندسين ومديرية التنظيم المدني، كما يتطلب هذا التعاون الوصول إلى اعتماد المهندس المعماري المصمم الوحيد لمشاريع البناء خلافاً للواقع الحالي.

هذا سرد لبعض الطروحات التي قد تساعد على تفعيل دور التنظيم المدني في حماية البيئة ◆

عبد الله زخيا (*)

# نحو قانون يحمي البيئة

تندرج قوانين البيئة في الإطار العام للضوابط الطبيعية التي تحفظ وتحمي التوازنات البيئية والتنوع الأحيائي، فهي تؤدي لدى الإنسان الدور نفسه الذي تؤديه القوانين الطبيعية التي تسير عليها جميع الكائنات الحية الأخرى حفاظاً على الثروة الطبيعية وعلى استمرارية الحياة ونوعيتها على الأرض.

إذا تمعنا بالقوانين اللبنانية منذ نصف قرن حتى اليوم نرى أنها احتاطت لأهم أمور البيئة، فمنعت تشويه وتملك الشاطىء والأملاك العامة وسرقة الآثار والرمال والحصى ورمي النفايات على الطرقات وفي الأملاك العامة والخاصة وتصريف المياه المبتذلة إن بواسطة الآبار الارتوازية أو في الأنهر ومجاري المياه وعلى الشاطىء. وهذه القوانين تحمي الثروة السمكية وتمنع استعمال المتفجرات و السموم وتحمي الثروة الحرجية والطيور والعصافير النافعة وتؤمن حماية المواقع الطبيعية والتراث الوطني والموارد المائية وتكافح التلوث.

## ١ ـ في التشريعات القائمة

### أ ـ حماية الأحراج

نظم قانون الأحراج سنة ١٩٤٩ وتعديلاته استعمال الأحراج على نحو يحافظ على استمراريتها وحماية التربة والمياه والمواقع السياحية، فأخضع القطع لرخصة مسبقة ومنع قطع الأشجار الصمغية.

وبتاريخ ١/٨/١٩٩٦ صدر القانون ٥٥٨ الذي أعلن محمية أحراج الملك العام والبلديات، فمنع كل الأعمال التي تؤدي إلى الإضرار بها.

### ب ـ المحميات والتنوع الأحيائي

لم يطرح موضوع التنوع الأحيائي في لبنان على نحو مباشر إلا بعد انعقاد مؤتمر ريو العالمي سنة ١٩٩٢ واشتراك لبنان فيه وتوقيعه معاهدة ريو للتنوع الأحيائي.

---

(*) محام، ومسؤول عن قسم البيئة في الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان ـ بيروت.

لذلك فلا تزال التشريعات اللبنانية مقصرة لهذه الناحية ويجب تحديثها. إلا أنه صدرت قوانين وقرارات عدة استحدثت محميات طبيعية للمحافظة على هذا التنوع، ومنها القوانين التي استحدثت محمية حرج إهدن ومحمية جزر النخل ومحمية أرز الشوف، وقرارات عديدة استحدثت محميات عدة أهمها: أرز بشري وأرز تنورين وأرز جاج وأرز حدث الجبة وغابة الأرز في منطقة الويسة الهرمل وغابة الأرز والشوح واللزاب في منطقة القموعة ـ عكار وفي منطقة كرم شباط وغابة الأرز والشوح واللزاب والسنديان والعفص والملول في عكار وفي قناة، وهناك محمية سيسوك في عكار وقرية سلم في بنت جبيل وحبالين في جبيل. ومنعت هذه التشريعات كل عمل يسيء إلى هذه المحميات أو يلحق الضرر بها، وأوجدت عقوبات رادعة.

### ج ـ حماية الآثار

يحمي القرار رقم ١٦٦ الصادر سنة ١٩٣٣ الآثار المنقولة وغير المنقولة من كل أنواع التعديات والتشويه، سواء أكانت في الأملاك العامة أم كانت في الأملاك الخاصة. كما أجاز وضع الآثار غير المنقولة على لائحة الجرد العام التي تحد من التصرف بالعقار وتفرض حقوق ارتفاق عليه، وأوجب أخذ موافقة المديرية العامة للآثار عند إجراء أي تخطيط عام، وقد تم فعلاً وضع مئات المباني في لائحة الجرد العام في جميع المناطق.

### د ـ حماية المواقع الطبيعية

إن القانون رقم ٨ سنة ١٩٣٩ سد النقص الحاصل في قانون الآثار بحيث جعل الحماية تشمل كذلك المناظر والمواقع الطبيعية والتاريخية والعلمية والجمالية والسياحية وحتى الأشجار ولو منفردة. وعملاً بهذا القانون صنفت بمرسوم ٤٣٤ سنة ١٩٤٣ ثمانية مواقع مختلفة مواقع محمية: الأرز، دير القلعة، غابة بولونيا، سنديان المروج، حرش بيروت، بحيرة اليمونة، الجسر الطبيعي على نبع اللبن ومباني بعلبك التاريخية. ولكن منذ ذلك التاريخ يجهل المسؤولون أو يتجاهلون هذا القانون.

وسنة ١٩٩٠ انضم لبنان إلى اتفاقية الأونيسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي تاريخ ١٦/١١/١٩٧٢. وقد وضعت صور وجبيل وبعلبك وعنجر على لائحة التراث العالمي، وقد تقدمت وزارة التعليم العالي بطلب وضع عشرة مواقع أخرى على لائحة التراث العالمي، وهي المدينة القديمة في البترون وطرابلس الميناء وصيدا ومعبد أشمون ووادي نهر ابراهيم وقنوبين ونهر الكلب والعاصي وفي منطقة الشوف دير القمر وبيت الدين والباروك.

### هـ ـ حماية الثروة الحيوانية

يمنع قانون الصيد البري استعمال الدبق والشباك ويحمي الأعشاش والبيض وصغار الطيور ويحدد الأنواع الممنوع صيدها. وقد منع الصيد حتى إشعار آخر علماً أن لبنان وقع مع الأمم المتحدة اتفاق للمحميات وهو يمنع الصيد لمدة خمس سنوات.

أما قانون الصيد البحري فمنع استعمال السموم والمتفجرات وحدد طرائق ووسائل الصيد وقد منع على المعامل تصريف مياهها الملوثة في المياه وفي البحر.

إلا أنه لا بد من وضع قانون خاص لحماية هذه الثروة من منظار التنوع الأحيائي.

### و ـ حماية المياه

منذ عام ١٩٢٥ تنظم التشريعات المتعاقبة وتحمي المياه وقد صنفتها ملكاً عاماً. وسنة ١٩٧٤ صدر المرسوم رقم ٨٧٣٥ الذي منع تصريف أو رمي المياه المبتذلة أو المراحيض أو نفايات المصانع المائية بواسطة الآبار ذات القعور المفقودة أو في مجاري المياه أو البحر أو الشاطىء أو الأنهر، أو تصريفها بأية طريقة أخرى قبل معالجتها تحت طائلة سنتين حبس. طبعاً لم تطبق هذه القوانين وأصبح ٨٠ في المئة من المياه إما ملوثة أو معرضة للتلوث.

### ز ـ حماية الأملاك العامة البحرية

عملاً بالقرار رقم ١٤٤/١٩٢٥ فإن ملكية الأملاك العامة البحرية لا تُكتسب بفعل الزمن ولا تباع. وعملاً بالمرسوم رقم ٤٨١٠ سنة ١٩٦٦ الذي نظم الشواطىء اللبنانية، لا يجوز تخصيص جزء من الشاطىء للاستثمار إلا إذا كان ذا صفة عامة وله مبررات سياحية أو صناعية وألاّ يكون عائقاً لوحدة الشاطىء.

ونص قانون العقوبات في مواده ٧٣٣ و٧٣٥ و٧٣٦ و٧٤٨ و٧٦٤ على جرائم وعقوبات بحق من أقدم على ردم أو هدم أو تخريب أو إتلاف أملاك عامة أو تلويثها أو استخرج منها نباتاً أو تراباً أو حجارة أو حصى أو رمل... الخ.

### ح ـ الحماية من المقالع والكسارات

نظم المرسوم رقم ٥٦١٦/١٩٩٤ استثمار المقالع والكسارات وأخضعها لرقابة اللجنة الوطنية للمقالع وأوجب أول مرة تقديم دراسة حول انعكاساتها البيئية وألحق به خريطة المناطق المحمية في لبنان. ولكن لا اللجنة الوطنية عينت ولا المقالع المخالفة أو القائمة في المناطق المحمية أوقفت ولا الخريطة أقرت.

**عملاً بالقرار رقم ١٤٤/١٩٢٥ فإن ملكية الأملاك العامة البحرية لا تُكتسب بفعل الزمن ولا تباع. وعملاً بالمرسوم رقم ٤٨١٠ سنة ١٩٦٦ لا يجوز تخصيص جزء من الشاطىء للاستثمار إلا إذا كان ذا صفة عامة وله مبررات سياحية أو صناعية وألا يكون عائقاً لوحدة الشاطىء**

### ط ـ التنظيم المدني

نص قانون التنظيم المدني على مبادىء عامة لتنظيم المدن والقرى وللتوازن بين التقدم المدني وحماية الطبيعة والمناظر. ولكنه لم يطبق، وعمت الفوضى في البنيان وأصبحت قرانا ومدننا تتميز بالبشاعة. ومنذ نشوء طابق المر راحت الدولة بدلاً من استعمالها التنظيم المدني للتجميل تستعمله كالبقرة الحلوب فتشرع المخالفات لزيادة مداخيلها ولو على حساب الجمال والتنظيم ونوعية الحياة.

لقد حان الوقت لتطبيق النصوص الحالية والإقلاع عن تشريع المخالفات وتحديثها حتى نتدارك الأسوأ.

### ي ـ الحماية من مخاطر تخزين النفط ومشتقاته

سنة ١٩٩٤ صدر المرسوم ٥٥٠٩ الذي حدد الشروط العامة لمجمعات المشتقات النفطية السائلة وصهاريج النقل ومحطات التوزيع، ولتخزين وتعبئة المحروقات المسيلة. وتعد هذه الشروط «معتدلة» قياساً على شروط السلامة العامة المعتمدة عالمياً.

وبدلاً من حصر التخزين في الجنوب والشمال في أملاك الدولة المعدّة لذلك فالدولة تنشرها على الشاطىء وحتى ضمن المناطق المأهولة ولو استدعى ذلك ردم البحر، وهكذا تعمم المخاطر بدلاً من حصرها.

**ك ـ نظام المصانع والمعامل**

يعود تشريعنا إلى سنة ١٩٢٢ وقد صنف المؤسسات إلى خطرة ومضرة بالصحة العامة ومزعجة، وحدد شروطاً خاصة لكل نوع منها.

ولكن نظراً إلى التطور التقاني السريع أصبح هذا القانون يعد متخلفاً ويجب تحديثه وإدخال نظرية الإنعكاسات البيئية إليه والحماية من تلوث الهواء.

**ل ـ الحماية من التلوث بالنفايات الضارة والمواد الخطرة**

سنة ١٩٨٨ صدر القانون رقم ٦٤ الذي عد المحافظة على سلامة البيئة من التلوث موجب ملقى على عاتق كل شخص طبيعي أو معنوي ويرتكب جرماً قد يصل عقابه إلى الأشغال الشاقة وحتى الإعدام كل من يتسبب بتلويث البيئة بالنفايات الضارة والمواد الخطرة من جراء استيراد أو إدخال أو حيازة أو نقل هذه المواد.

**م ـ حماية النظافة العامة**

وضع المرسوم رقم ٨٧٣٥ سنة ١٩٧٤ جميع القيود والشروط المتوجبة للمحافظة على النظافة العامة من مضار النفايات والأنقاض والمياه المبتذلة ولصق الإعلانات... الخ، بينما الإعلانات في الواقع تحجب الرؤية على الطرقات والنفايات تجتاح البحر والجبل والمدن والقرى.

والمطلوب وضع قانون يتعلق بالضجيج.

**ن ـ حماية البحار من التلوث**

فضلاً عن وجود قوانين داخلية لبنانية عدة لحماية الشاطىء من التلوث والتعديات، فقد وقع لبنان جميع الاتفاقات الدولية لحماية البحر المتوسط ولا سيما معاهدة حماية البيئة في المتوسط الصادرة عام ١٩٨٢ والتي أتت بمفاهيم عصرية جديدة، كتحديد مناطق اقتصادية حصرية ونظرية التراث المشترك وتشريع الأعمال في المحيطات... الخ.

**ص ـ تنظيم استعمال المبيدات والأسمدة الكيميائية**

نظم قانون ٧٨/١١ تاريخ ١٩٧٨/٤/٢٤ بيع وتعبئة وتوضيب وصنع ورش المبيدات ومنع استيراد المبيدات الممنوعة في بلد المنشأ وكل ما يضر بالصحة العامة.

أما المرسوم رقم ١٠٦٥٩ تاريخ ١٩٧٠/٩/٢١ فقد أوجب مراقبة استيراد وإنتاج وبيع الأسمدة الكيميائية حفاظاً على الطبيعة وعلى صحة الإنسان، وأنشأ لجنة مختصة بمراقبة الأسمدة في وزارة الزراعة.

هذا هو التشريع، أما الرقابة فمعدومة، واللبناني معرض للتسمم البطيء.

ع ـ الحفاظ على سلامة المواد الغذائية

لقد أخذ المرسوم الاشتراعي رقم ٧١ تاريخ ١٩٨٣/٩/٩ بالمواصفات الدولية. وقد شدد القانون رقم ٨٨/٦٣ تاريخ ١٩٨٨/٨/١٢ العقوبات على بيع مواد غذائية ملوثة أو فاسدة بحيث تصل العقوبة حتى الأشغال الشاقة والإعدام فضلاً عن الغرامة المالية.

## ٢ ـ إعلان ريو ١٩٩٢ ومشاريع القوانين الجديدة

وقع لبنان إعلان ريو العالمي لسنة ١٩٩٢ المتعلق بالبيئة والتنمية.

ويشدد الإعلان المذكور على وجوب اعتماد الدول نظرية التنمية البشرية المستدامة التي تؤمن حياة صحيحة ومنتجة للأجيال الحاضرة والمقبلة مع المحافظة على التوازنات الطبيعية.

ولتحقيق هذا الهدف أقر الإعلان بعض المبادىء العامة التي يجب اعتمادها في سياسة الدول الإنمائية وأهمها:

ـ عد البيئة من الأمور المتعلقة بالنظام العام.

ـ مبدأ الترقب والحيطة وهو موقف احترازي لتجنب تدهور الأوضاع البيئية.

ـ مبدأ الملوث عليه التعويض من تلويث البيئة.

ـ فرض دراسة الإنعكاسات البيئية على المشاريع العامة والخاصة.

ـ حق المواطن بالمعرفة والمشاركة في إدارة أمور البيئة الذي يستتبع حق الجمعيات البيئية بالإدعاء.

وانفاذاً لهذا الإعلان قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان بتمويل مشاريع تشريعات عدة وأهمها أربعة:

**الأول:** خلال سنة ١٩٩٤ صدر المرسوم رقم ١٩٩٤/٥٦١٦ المتعلق بالمقالع والكسارات وخريطة المواقع التي يجب حمايتها.

**الثاني:** مشروع قانون البيئة العام الذي لا يزال نائماً في أدراج مجلس الوزراء على الرغم من الحاجة الملحة إليه لوضع حد للتدهور البيئي المتسارع. وقد اعتمد هذا المشروع المبادىء التالية:

ـ مبدأ الترقب والحيطة.

ـ مبدأ الملوث/ المعوض.

ـ مبدأ الإعلام ومشاركة المواطن.

ـ مبدأ تصحيح التعدي على البيئة في الأساس.

ـ مبدأ التنسيق بين المؤسسات العامة.

ـ مبدأ دراسة الإنعكاسات البيئية للمشاريع العامة والخاصة.

**الثالث:** مشروع مرسوم الانعكاسات البيئية الذي ما زال ينتظر إقرار قانون البيئة العام.

هذا المشروع يفرض تقويماً مسبقاً من قبل رجال الإختصاص للإنعكاسات البيئية لكل مشروع عام أو خاص استثماري أو إنشائي أو تطوير أو توسيع القائم منها ولا سيما تأثيره في الثروة اللبنانية والحيوانية والبيئية الطبيعية. وعلى المشاريع القائمة تسوية أوضاعها خلال أربع سنوات.

كل ترخيص من قبل الإدارة المختصة يخضع لموافقة وزارة البيئة التي عليها مراقبة تنفيذ الأعمال.

**الرابع:** مشروع قانون المحميات الطبيعية وهو أيضاً ينتظر إقراره.

الهدف حماية المناظر والمواقع الطبيعية ذات التمايز البيئي أو الفني أو العلمي أو التنظيم المدني أو السياحة، أي كان الملك عاماً أو خاصاً.

تنشأ لجنة المناظر والمواقع الطبيعية في وزارة البيئة من الوزير وممثلي الوزارات المختصة والقطاعات المعنية بالبيئة لإبداء الرأي في إدراجها على لائحة الجرد العام الذي يتم إدراجها بقرار من وزير البيئة.

يمنع على المالك وعلى الإدارات العامة أي عمل أو إجراء استملاك من شأنه تعديل الموقع قبل الحصول على ترخيص مسبق، وتتم الأعمال تحت مراقبة الوزارة. وفي حال اعتراض المالك يجري إجراء معاملة التصنيف بموجب مرسوم جمهوري يمكن فرض ارتفاقات على العقارات المجاورة.

**إن قوانين حماية البيئة موجودة ولكنها لا تطبق بسبب تسييس الإدارة والفساد المستشري بإقرار المسؤولين أنفسهم. إن وزارة الداخلية هي المسؤولة الأولى عن تطبيق القانون وهي أكثر الوزارات تسييساً**

لوزير البيئة إنشاء محميات بعد أخذ رأي اللجنة، وبمرسوم جمهوري، وفي حال معارضة المالكين يصار إلى الاستملاك أو دفع مساعدة، وللوزير تعيين لجنة خاصة لإدارتها.

فضلاً عن ذلك هناك ثلاثة مشاريع قوانين تنتظر إقرارها من قبل مجلس النواب:

- مشروع قانون الآثار الذي يحدث القانون الحالي، فهو يعتمد مفهوم منظمة الأونيسكو للآثار الذي هو أعم وأشمل من المفهوم الحالي، ويحمي محيط الآثار على بعد ٥٠٠م ويمنع تصدير الآثار. ويُعطي الدولة حق الشفعة عند البيع ويسهل أعمال الحفريات ويفرض تسجيل الآثار المنقولة المملوكة من الأفراد ويجعل العقوبات رادعة، وهو ينتظر إقراره منذ سنوات عدة.

- مشروع قانون حماية الشاطىء بعمق ٦٠م للانتفاع العام وقد أقر من اللجان المختصة وينتظر إقراره منذ أكثر من سنتين.

- مشروع قانون إعطاء حق الإدعاء للجمعيات البيئية وحقوق الإنسان وحماية المستهلك. وهو ينتظر إقراره منذ نحو سنتين.

## الخاتمة

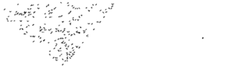
إن قوانين حماية البيئة موجودة ولكنها لا تطبق بسبب تسييس الإدارة والفساد المستشري بإقرار المسؤولين أنفسهم. إن وزارة الداخلية هي المسؤولة الأولى عن تطبيق القانون وهي أكثر الوزارات تسييساً.

وهناك عدم تجاوب بين وزارة الداخلية والوزارات المعنية بشؤون البيئة، من وزارة البيئة إلى وزارة الزراعة ووزارة النقل ووزارة التعليم العالي.

أما مشاريع القوانين والمراسيم فهي نائمة بسبب ضغوط سياسية بعدما اخترقت المصالح الخاصة هيكل الدولة السياسي والإداري.

وخطورة عدم تطبيق القوانين تزداد مع نمو الإنماء المتوحش على حساب البيئة، وأخشى ما أخشى أن تدخل كلمة جديدة على المعاجم وهي «لبننة البيئة» أي هدم وتشويه وتلويث الطبيعة كما سبق لنا أن أدخلنا «لبننة» الحرب أي القتل على الهوية والخطف والقصف العشوائي والقنص... الخ، فيصبح هدف السائح إلى لبنان الاطلاع على طبيعة قبحناها بدلاً من التمتع بجمالها.

والحل كل الحل هو بتطبيق القانون، وذلك بتفعيل رقابة المواطن بإعطائه حق الإدعاء ورفع السرية عن الملفات الإدارية وبإبعاد السياسة عن الوزارات، ولا سيما وزارة الداخلية، وبتطبيق الإصلاح الإداري وبتأهيل الدرك بواسطة الجيش. إن المواطن ليس مفطوراً على مخالفة القانون بل على الاقتداء بالمسؤولين، فإن خالفوا خالف وإن طبقوا القانون على أنفسهم طبقه المواطن على نفسه. وتطبيق القانون يبتدىء من رأس الهرم وليس من أسفله، والدليل على ذلك انضباط المواطنين حين كلف الجيش في تطبيق منع الصيد البري والبحري لأن مصداقيته ناتجة من تنزيهه عن السياسة ◇







# نحو استراتيجية بيئية في لبنان

## مقدمـــة

باتت قضية البيئة من الأمور الأساسية التي تفرض نفسها في أي مجتمع. فالتزايد المستمر لعدد السكان، وما يرافقه من نزوع دائم في المجتمع نحو التمدن والعمران، مع ما يرافق ذلك من تمدد سكني واستنزاف متزايد للموارد الطبيعية، في غياب الوعي العام وفي ظل تجاهل أو غياب القانون الذي يحمي العلاقة بين الانسان والطبيعة وينظمها، حمّل البيئة أعباء وخلق فيها مشكلات باتت تخل بالتوازن الذي يسمح للنظام الطبيعي بتجديد نفسه، وصارت تهدد حياة الانسان نفسه الذي سخّر ذلك النظام الطبيعي من أجل تحسين شروط حياته هو، الذي نظر إلى ذاته بوصفه غاية بحد ذاته.

وفي لبنان، الذي لم تكن تجربته في هذا السياق بعيدة من تجارب غيره من البلدان، شهدت البيئة حال تدهور مستمر منذ عشرات السنين.

فالنمو الاقتصادي والعمراني والمديني الذي شهده لبنان منذ الاستقلال لم يخضع في معظم الأحيان لشروط ومواصفات بيئية تحافظ على سلامة النظام الطبيعي فيه. فالتمدد العمراني، العشوائي في أغلب الأحيان، وخصوصاً في القرى وحول المدن، والصيد غير المنظم واهمال الثروة الحرجية وغياب الخطة الشاملة للتنمية في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية وغياب الرؤية الموازنة بين التنمية والبيئة، وغياب البعد البيئي عن الثقافة العامة وعن برامج التربية والاعلام... ساهمت جميعها في تدمير وتلويث جزء مهم من عناصر النظام الطبيعي في لبنان.

ومع دخول لبنان مرحلة الحرب الأهلية، منذ منتصف السبعينات حتى أواخر الثمانينات، ما لبثت مظاهر تدمير البيئة وتلويثها أن تصاعدت في غياب السلطة المركزية وغياب دولة القانون. فكانت هذه الفترة كفيلة بالقضاء، المتعمد وغير المتعمد، على جزء كبير من المساحة الخضراء، وبتلويث الكثير من الآبار الجوفية، وتخريب الشواطئ وقذف كل القذارات فيها والتهجير القسري لأنواع عدة من الطيور وتلويث الأنهار وانتشار التمدد العمراني العشوائي المفتقد الحد الأدنى من المواصفات والشروط المدينية الحديثة، وغياب الرقابة عن الأنظمة الغذائية السليمة،

الطبيعية منها والمصنعة، وتدمير جزء مهم من الطبيعة الجبلية بسبب الانتشار غير المراقب للمقالع والكسارات...

ولم يكن خروج لبنان من حال الحرب كفيلاً بتجاوز الكثير من هذه المظاهر، على الرغم من عودة حكم السلطة المركزية، ومن قيام وزارة خاصة بالبيئة ما زالت حتى الآن مجردة من كثير من الصلاحيات المتعلقة بشؤون بيئية أساسية، وعلى الرغم من تصاعد الوعي الاجتماعي وبالتالي الضغط باتجاه مكافحة مظاهر تدمير البيئة، إذ ما زال الكثير من خيارات التنمية الاقتصادية وسياسات اعادة الاعمار تأتي على حساب سلامة البيئة في مختلف أوجهها، إلى حد أن تدمير وتلويث العناصر الأساسية المكونة للنظام الطبيعي في لبنان بات ينذر بعواقب ومخاطر جدية وفظيعة، سواء على مستوى الهواء، أم على مستوى التربة، أم على مستوى المياه السطحية والجوفية والشواطئ، أم على مستوى الثروة النباتية والحيوانية. وهي ما دامت على هذه الحال سيصبح من الصعب جداً إيجاد حلول جذرية لها. لذا فهي باتت تتطلب إيجاد حلول سريعة وصارمة لايقاف تدهورها وللحفاظ على ما تبقى منها كحد أدنى، إلى ان يجري التفكير في سبل اعادة تجديدها وتوليدها.

من هنا، يرى هذا التقرير انه لايقاف هذا التدهور الخطير في البيئة اللبنانية، أو للحد منه على الأقل، لا بد من إتخاذ عدد من الاجراءات القانونية والعملية. وفي هذا الصدد يقترح هذا التقرير مجموعة توصيات موزعة تحت عشرين عنواناً فرعياً، وهي توصيات باتت ظروف البيئة في لبنان تتطلب الأخذ فيها وتطبيقها في أسرع ما يمكن، للحفاظ على ما تبقى من عناصر البيئة في لبنان ولمساعدة هذه البيئة على اعادة تجديد نفسها.

## التوصيات

### ١ ـ المياه الجوفية والسطحية

ـ ضبط حفر الآبار الجوفية حفاظاً على التوازن في شبكة المياه الجوفية.

ـ اتخاذ الاجراءات القانونية الصارمة بحق من يستخدم الآبار الجوفية لتصريف المياه المبتذلة.

ـ استكمال شبكة الصرف الصحي في مختلف المناطق اللبنانية وربطها بمحطات تكرير والتأكد من عدم اتصالها أو تسربها إلى المياه الجوفية أو الأنهر أو الجداول والينابيع أو البحر.

ـ ابعاد المطامر والمكبات من المياه الجوفية والسطحية بعد التأكد من عدم وجود مواد قابلة للتسرب.

ـ التأكد من عدم تسرب النفايات الصناعية السائلة إلى المياه الجوفية أو السطحية.

ـ التخفيف الحاد من استخدام المبيدات السامة بالقرب من الأنهر والجداول ومصادر المياه العذبة.

ـ تحسين وتطوير شبكات مياه الشرب في جميع المناطق اللبنانية والتشدد في مراقبة المواصفات الصحية والبيئية لجهة نوعية مياه الشرب التي تصل الى البيوت.

- تشجيع اقامة السدود والبحيرات الجبلية لتوفير المياه وتوليد الطاقة غير الملوثة.
- وقف العمل بالآبار ذات القعر المفقود واعتماد برك متدرجة في الريف.
- اعلان مساحات كبيرة من الأنهر والجداول والينابيع محميات.
- احياء المجلس الأعلى للمياه.

٢ - الهــــواء

- تطوير شبكة وطنية لمراقبة نسبة التلوث في الهواء بصورة دورية ودائمة وفي مختلف المناطق اللبنانية.
- منع استعمال المحروقات التي تحتوي على نسبة من الكبريت غير المسموح بها بحسب المواصفات العالمية.
- منع استعمال جميع أنواع الأميانت وبخاصة في صناعة الاترنيت والاستعاضة عنها بمواد بديلة لا تشكل خطراً على الصحة العامة.
- تنظيم قانون يحظر الاحراق العشوائي للنفايات.
- اعتبار البيئة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من البيئة الخارجية، واصدار قانون حول التدخين يلزم وجود اجنحة للمدخنين وأخرى لغير المدخنين في المنشآت الصحية والتعليمية والسياحية والمطاعم.

٣ - الشواطـــئ

- وقف صرف المجارير في الشواطئ وانشاء محطات تكرير المياه المبتذلة قبل قذف المكرر منها إلى البحر.
- وقف العمل بمكبات النفايات الصلبة على الشواطئ ومعالجة ما هو موجود منها معالجة جدية.
- التوقف عن قذف النفايات الصناعية إلى البحر.
- منع عمليات ردم البحر حفاظاً على التوازن النباتي والحيواني البحري.
- منع كل عمليات شفط الرمول عن الشواطئ.
- ايقاف جميع ضروب التسويات غير القانونية التي يجري تنفيذها على الشواطئ.
- تنظيم الصيد البحري والتشدد في مراقبة استخدام الوسائل المحظورة (كالتفجير، والسموم).
- اعلان مناطق واسعة من الشواطئ محميات وطنية.
- عدم استعمال الأملاك العامة البحرية على الشواطئ للمصلحة الخاصة.
- المحافظة على وحدة الشاطئ اللبناني وابقائها مفتوحة أمام جميع المواطنين.
- اعتبار العمق المحمي في الشاطئ مئة متر وفقاً للمبدأ المعتمد في سائر بلدان البحر المتوسط.
- عدم السماح لأي بناء أو استثمار إلا بابتعاد مئة متر من الشاطئ.

### ٤ ـ الحيــوانــات

ـ الاستمرار بمنع صيد الطيور.

ـ منع صيد الحيوانات البرية المعرضة للانقراض (الثعلب، النيص، القنفذ ...).

ـ تحديد مناطق واسعة كمحميات لتوفير موئل للحيوانات.

ـ ضبط استيراد الحيوانات الغريبة من طبيعة التنوع الموجود في البيئة المحلية.

ـ التشدد في عملية استيراد سائر الحيوانات والتشدد في الرقابة الصحية عليها.

ـ حماية الصنوف الحيوانية الموجودة في لبنان وتشجيع تكاثرها.

ـ تشجيع التخصص في الطب البيطري في المعاهد والجامعات.

ـ توفير مراكز أو مستوصفات بيطرية في سائر المناطق اللبنانية.

### ٥ ـ النباتات والأحراج والتربة

ـ وضع هدف ٢٠ في المئة للمساحة الحرجية لبلوغها على مراحل حتى سنة ٢٠١٠.

ـ تحديد المناطق الحرجية في لبنان وحمايتها واستحداثها من ضمن خريطة توجيهية شاملة.

ـ وضع تشريع لتشجيع النباتات والمساحات الخضر على أسطح البنايات في المدن المكتظة.

ـ تعميم تجربة إقامة المحميات الطبيعية في مختلف المناطق اللبنانية.

ـ تأليف فرق لإدارة الاحراج والغابات من قبل وزارة الزراعة ووزارة البيئة بالإتحاد.

ـ وضع معايير حديثة لعملية انتاج واستخدام الحطب ضمن شروط تحافظ على الثروة الحرجية وتزيد منها.

ـ مكافحة التصحر من خلال:

- التشجير.
- الزراعة.
- الري.
- تدوير الزرع.
- تخفيف وترشيد استخدام المبيدات.

ـ مكافحة الانجراف من خلال:

- التشجير وخصوصاً عبر إقامة اسوار شجرية حول الحقول للحد من انجراف التربة.
- الزراعة.
- الجلول.
- التقنيات الحديثة في حراثة السهول المنحدرة.

ـ رصد واقع التنوع الحيوي النباتي وحمايته.

ـ تخفيف بعض الرسوم على العقارات المشجّرة.

ـ الاسراع بمسح الأراضي الموصوفة، مداهمةً، لحماية الغابات من عمليات الاحراق المتعمد.

ـ حث المؤسسات والمراجع الدينية المسؤولة عن ادارة الأوقاف على تحويل بعض الأملاك الخاصة بالأوقاف إلى محميات طبيعية.

ـ وضع خطة تطوعية وطنية شاملة للتشجير بمشاركة مجندي خدمة العلم وعناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي والنوادي الرياضية والجمعيات الثقافية والكشفية والشبابية وطلاب الجامعات والمدارس.

### ٦ ـ الزراعة والغذاء

ـ التقيد بالمواصفات العالمية المتعلقة باستخدام الأسمدة والمبيدات في ضوء المعطيات العلمية الحديثة.

ـ توفير التوجيه للمزارعين حول سبل استخدام الأدوية والمبيدات.

ـ التخفيف من استعمال المبيدات الكيميائية قدر المستطاع وتشجيع استخدام المكافحة الطبيعية.

ـ تكييف توقيت استخدام الأسمدة والكميات المستخدمة.

ـ اللجوء الى العمليات البيولوجية في ما يخص التسميد من خلال:

- النباتات المثبتة للنيتروجين.
- الدورات المحصولية.
- استخدام الأشجار كمضخات تغذية .
- تدوير الفضلات.

ـ العمل على تطوير برامج لزيادة الانتاجية الزراعية السليمة بيئياً.

ـ استخدام الادارة المتكاملة للآفات (IPM) لابقاء الآفات عند مستوى مقبول ، عبر:

- الاستخدام الانتقائي للمبيدات.
- الاعتماد على استخدام الأساليب البيولوجية.
- الادارة المناسبة.

ـ مراقبة التزام المزارعين بشروط استخدام المبيدات واجراء فحوصات دورية على المنتوجات الزراعية للتأكد من خلوها من المواد السامة أو المضرة بالصحة.

ـ التقيد بالشروط والمواصفات الصحية العالمية لتعليف الحيوانات والتخفيف من استخدام المواد الكيميائية والهرمونات.

ـ التقيد بالمواصفات الصحية والبيئية العالمية للصناعات الزراعية والتشدد في مراقبة هذه الصناعات وفحص المنتوجات الصناعية الزراعية.

ـ إلزام الشركات المصنعة للمواد الزراعية والغذائية اظهار كل مواصفات ومكونات السلعة بصورة واضحة وشاملة على العلبة.

ـ تخصيص مجالات محددة للرعي لقطعان الماعز والغنم والبقر وحظر الرعي العشوائي الذي يضر بالثروة النباتية البرية.

ـ اتخاذ التدابير الكافلة لتكرير نفايات المزارع وتدويرها.

ـ معالجة مياه الصرف واستخدامها للري.

ـ فرض رسوم مرتفعة على المساحات الزراعية غير المستثمرة.

ـ إنشاء بنك للتنوع الأحيائي النباتي يجمع بذوراً من جميع انواع النباتات الموجودة في الطبيعة اللبنانية ويعمل على حفظها واعادة توليدها وتجديدها ويعمل على التأهيل الطبيعي للبذور والشتول.

ـ وضع فهرس عام لجميع الأنواع النباتية الموجودة في الطبيعة اللبنانية مع شرح مواصفات كل منها والافادة من ذلك في صناعة الأدوية والعلاج الطبيعي.

## ٧ ـ الصناعة

ـ اشتراط الترخيص لأي مشروع صناعي أن يتقدم صاحب المشروع بدراسة كاملة للأثر البيئي(Environmental Impact Assessment) للمشروع لوزارة البيئة.

ـ تحميل كلفة معالجة النفايات الصناعية والآثار البيئية السلبية للصناعات الملوثة نفسها.

ـ مساعدة المنشآت الصناعية القائمة وتحفيزها على تحديث وتطوير تقنيات الانتاج فيها لإزالة أو تخفيف الآثار السلبية لها في البيئة.

ـ اغلاق الصناعات ذات التقنيات المتقادمة وغير القابلة للتحديث بما يتلاءم مع سلامة البيئة.

ـ إقامة مناطق صناعية في مختلف المناطق اللبنانية، ضمن مساحات مخصصة لها بعيدة من المناطق السياحية والسكنية وضمن شروط بيئية واضحة.

ـ تجميع الصناعات التي ينجم عنها نفايات مشابهة لتسهيل عملية معالجة أو تكرير أو إعادة تدوير تلك النفايات على نحو اقتصادي وفعّال.

ـ تشجيع صناعات اعادة التدوير (الزجاج ـ الورق ـ البلاستيك ـ الحديد ـ النفايات العضوية (Compost) وربطها بأسواق موادها الأولية المتعلقة بصناعاتها وتسهيل شروط التسويق لمنتوجاتها المعاد تدويرها.

ـ اطلاق مبدأ الصناعات النظيفة بين الصناعيين.

ـ التشديد على سلامة بيئة العمل وصحة وسلامة العامل كعنصر أساسي مساهم في بناء بيئة سليمة.

ـ التأكد من التزام المؤسسات الكبرى بتعيين طبيب عمل لديها، ومنح أطباء العمل الحصانة اللازمة ليقوموا بمهماتهم من دون تعرضهم لضغوط أرباب العمل، وتوفير التوجيه لأطباء العمل ليركزوا على الوقاية بوجه خاص.

- خلق وعي اقتصادي أن الاستثمار في البيئة يمكن أن يزيد من الربحية على المديين المتوسط والبعيد.

- عدم استيراد المواد المستعملة في الخارج، وبخاصة النفايات منها، لاستعمالها كمواد أولية في الصناعات المحلية.

- منع استخدام جميع أنواع الاسبستوس أو الاميانت والبتروكوك والاستعاضة منها بمواد بديلة لا تشكل خطراً على الصحة العامة.

## ٨ - النفايات الصلبة

- وضع أسس خطة وطنية لتدوير النفايات على مراحل لبلوغ هذا الهدف عام ٢٠٠٣.

- منع لبنان من أن يكون مكباً دولياً، وتشديد الرقابة في مواقع الاستيراد والتشدد مع الدول المصدرة لها على استعادتها وفقاً للقوانين والاتفاقات الدولية في هذا الشأن ومنها اتفاقية بازل ١٩٨٩، مع انزال أشد العقوبات بالذين يستوردون هذه المواد.

- العدول عن الاعتماد على المحارق في معالجة النفايات الصلبة قدر المستطاع وفي الحالات الضرورية إقامة المحارق بعيداً من المناطق السكنية والسياحية وتزويدها بكل المواصفات التقنية الضامنة لعدم تلويث البيئة.

- الحد من اللجوء إلى استخدام وسيلة المطامر والمكبات إلا في حالات بعض النفايات غير القابلة للتدوير وغير السامة أو الخطيرة على البيئة. والتأكد من توافر كل المواصفات التقنية في المطامر والمكبات منعاً لحدوث تسرب ملوّث منها.

- ادخال مجال ادارة ومعالجة النفايات الى برامج الهندسة والادارة في المعاهد والجامعات.

- ايقاف محرقة العمروسية ومكب برج حمود وايجاد بدائل سريعة لهما، والعمل على معالجة الوضع الحالي للمكب المذكور والاضرار التي لحقت بالبيئة في منطقة برج حمود.

- انشاء غرفة مقاصة، باشراف وزارة البيئة، لتبادل المعلومات بين المؤسسات الصناعية المختلفة حول وجود مواد قابلة للتدوير.

- نشر فهارس بالنفايات المتوافرة وقوائم بالنفايات المطلوبة.

## ٩ - القطاع الصحي

- إيلاء أهمية خاصة لمعالجة نفايات المستشفيات نظراً الى خطورتها. وذلك من خلال شبكة متكاملة لجمع هذه النفايات بأساليب آمنة وصحية وحرقها بطرائق علمية سليمة وحديثة متبعة عالمياً.

- وضع مقاييس وشروط صحية وبيئية للقبور والمدافن.

## ١٠ ـ الطاقــــة

ـ استـعمال مـادة الفيول أويل ذات النوعـية التي تتوافـر فيهـا الشروط التقنيـة الضرورية المتعلقة بالبيئة والتلوث.

ـ مراقبة محطات توليد الطاقة لجهة التزامها الكـامل بكل التدابير والشروط البيئية المعتمدة عالمياً.

ـ العمل على زيادة كفاءة استخدام الطاقة.

ـ وضع برامج توجيهية وتثقيفية لتوعية المسـتهلكين على المضار البيئية لاستعمال الطاقة الكهربائية وتحفيزهم على التقنين والتخفيف من استعمالها.

ـ وضع خطة مرحلية لربط الكلفـة البيئية بسـعر الكهرباء في لبنان واستعمـال مداخيل هذه التسعيرة الاضافية في مراقبة وتحديث مراكز انتاج الطاقة وحماية البيئة.

ـ وضع خطة على مراحل للوصول الى تغطية ٢٠ في المـئة من حاجات لبنان إلى الطاقة من خلال الطاقة الشمسية.

ـ وضع خطة على مراحل لتطوير شبكة انتاج الطاقة بواسطة الأنهر والجداول.

ـ إقامة مشاريع نموذجية اختبارية في استعمال الطاقة المتجددة (وبخاصة الهواء).

ـ دعم سعر تجهيزات الطاقة الشمسية لتسهيل وضعها بمتناول الجميع.

ـ تغيير مزيج الطاقة المستخدم.

ـ التحكم في الانبعاثات.

ـ تطوير شبكات الجمع بين الحرارة والطاقة وتدفئة الاحياء.

## ١١ ـ قطــاع النقــل

ـ تطوير النقل العام .

ـ وضع خطة مرحلية للانتقال الى استعمال البنزين الخالي من الرصاص في العام ٢٠٠٠.

ـ تشجيع استخدام السيارات ذات الكفاءة العالية.

ـ إلزام كل السيـارات استخـدام المحول الحـفاز (Catalysator) في كل السيـارات الحديثة الصنع (المستوردة الجديد منها والمستعمل).

ـ فرض رسوم مرتفعة على السيارات والشاحنات الملوّثة من خلال الرقابة المشددة.

ـ تعمـيم وسائل النقل العـام غير الملوثة (الحـافلات العامـلة على البنزين النظيف والمكرر، الحافلات ثابتة القضبان العاملة على الكهرباء، القطارات العاملة على الكهرباء داخل المدن وبين المدن).

ـ استحداث مناطق خاصة للمشاة فقط في المدن والمناطق والقرى.

ـ انشاء مواقف كبيرة للسيارات علـى مداخل المدن الكبرى وربطها بشبكة النقل العام داخل كل مدينة.

- استحداث شبكة قطارات .

- تشجيع استخدام الدراجات الهوائية ضمن المدن والبلدات الكبرى واستحداث خطوط سير خاصة بها.

- تشجيع وتحفيز تعدد الركاب ضمن السيارة الواحدة (Car Pooling) واستحداث خطوط وممرات يكون لهذه السيارات الأفضلية في عبورها.

- تسيير دوريات فاعلة لمعاقبة السائقين والركاب الذين يرمون النفايات من نوافذ السيارات ورفع الغرامة على ذلك.

- تنظيم تخزين النفط في مساحات خاصة بعيدة من المناطق السكنية والزراعية ومن المياه السطحية والجوفية.

- خفض السرعة على الطرقات العامة.

## ١٢ - العمران

- تحديد مواقع الكسارات في مناطق بعيدة من السكن والمناطق السياحية وذلك ضمن خطة شاملة.

- التشدد في مراقبة سير العمل في الكسارات لجهة تطبيق الشروط القانونية المتعلقة بطريقة الحفر واستخدام المتفجرات.

- استكمال خريطة التنظيم المدني في لبنان ومراجعة مواصفاتها وفقاً للشروط البيئية المعتمدة عالمياً وذلك في سياق خطة توجيهية شاملة.

- اعتبار البعد الجمالي للعمران ضمن المفهوم الشامل للبيئة واعتبار التشويه العمراني تلوثاً بيئياً مظهرياً.

- التوقف عن العمل ببدعة التسويات وطابق المر في عمليات اعطاء رخص البناء.

- ادخال تعديلات على قانون البناء بتعيين استخدام وسائل انتاج الطاقات البديلة وبخاصة الطاقة الشمسية.

- تشجيع معاهد الهندسة المدنية والمعمارية وتعميق البحث في نماذج البنيان المصمم بالطرائق الحديثة التي تخفف من هدر الطاقة، وخصوصاً عبر استخدام الطاقة الشمسية في التدفئة والانارة والافادة من التهوئة الطبيعية.

- ايلاء أهمية خاصة للخطط العمرانية ذات الشروط البيئية السليمة في المناطق التي يعاد اعمارها كلياً بعد الحرب، وبخاصة بيروت والجبل، واعتبار عملية اعادة الاعمار فرصة للاعمار المنظم والسليم بيئياً.

- حظر استخدام المواد السامة والمضرة صحياً وبيئياً في عمليات البناء.

- ادخال المواد والمقررات المتعلقة بالبيئة في معاهد وكليات الهندسة.

- ادخال شروط للتشجير والمساحات الخضر في منح رخص البناء والاستثمار.

- خفض نسب الاستثمار في أوساط القرى والبلدات للحفاظ على شخصيتها ونقل مساحات الاستثمار المرتفع الى خارج هذه الأوساط.

- نقل صلاحية ومراقبة الكسارات الى وزارة البيئة.

- دمج مفهوم البيئة الداخلية بالبيئة الخارجية وتأهيل المهندسين في رعاية شروط البيئة الداخلية في كل بناء.

- حصر مساحات المهن الملوثة في المدن: مسالخ، خدمة سيارات، وقود.

- تطوير قانون الاستثمار لجهة: ابعاد المباني من الطرقات الرئيسية، وبخاصة في المناطق الجبلية والساحلية، حفاظاً على امكانية مشاهدة المناظر الطبيعية للمارة، ولتوفير شروط سكنية أفضل بعيدة من ضجيج السيارات.

## ١٣ - الآثار

- اعتبار الآثار والمباني التقليدية اللبنانية جزءاً من البيئة اللبنانية وحمايتها من مخاطر التمدد المديني والعمل على ترميمها.

## ١٤ - التجارة والاستهلاك

- تحفيز استيراد المنتوجات والسلع القابلة للتدوير وغير المضرة بالبيئة واعطائها الأفضلية بالاستيراد على غيرها.

- استعمال المواد القابلة للتدوير وغير المضرة بالبيئة وبالصحة في التعليب والتغليف والتوضيب والتسويق.

- تحفيز استعمال اكياس الورق المدور بدلاً من النايلون والبلاستيك في المتاجر والسوبر ماركت.

- منع استيراد السلع والمنتوجات الغذائية وغير الغذائية المحظورة بحسب المواصفات العالمية.

- مراقبة السلع الاستهلاكية والغذائية وألعاب الأطفال المدخل إليها ألوان فوسفورية ومواد مضرة بدافع الاغراء.

## ١٥ - التمويل والجدوى الاقتصادية

- استحداث قسم في وزارة المالية لدراسة وتطوير نظام ضريبي يأخذ في الحسبان الكلفة البيئية لمجمل الأنشطة الاقتصادية ويحفز على حماية البيئة ويعاقب على كل تلويث للبيئة.

- استحداث صندوق خاص للبيئة تعود إليه الضرائب البيئية وربما تكون له مصادر مالية إضافية.

### ١٦ ـ الادارة

ـ تفعيل دور وزارة البيئة من خلال زيادة موازنتها وفريق عملها وتعزيز الزامية قراراتها واجراءاتها.

ـ توسيع صلاحيات وزارة البيئة فيما يتعلق بالبيئة من خلال الحاق المصالح الرئيسية الموكلة الى غير وزارات التي لها علاقة مباشرة في قضايا البيئة (الكسارات، الشواطئ، التلوث الصناعي والغذائي، حماية الحيوانات والأحراج، والصحة العامة ...).

ـ اجراء الانتخابات البلدية وانتخابات مجالس الأقضية ومدها بالامكانات المادية والتقنية والبشرية للقيام بدورها الأساسي في حماية البيئة ومعالجة النفايات وتعزيز التحريج.

ـ ضرورة تحقيق الاصلاح الاداري كشرط من شروط قيام الدولة بدورها الفاعل في حماية البيئة وتعزيزها.

ـ حث وزارة البيئة لإلزام المعنيين بالتقيد بالمعايير والمقاييس البيئية العالمية الشاملة.

ـ استحداث شرطة خضراء تسهر على مراقبة التقيد بالقوانين البيئية وتعمل على معاقبة المخالفين والمعتدين على البيئة.

ـ إحياء وزارة التصميم كشرط من شروط التخطيط السليم في مختلف المجالات ومنها البيئة.

ـ ابعاد التجاذبات السياسية ومصالح السياسيين من الادارة البيئية في لبنان.

ـ تشجيع السياحة البيئية والتنسيق بين وزارة البيئة ووزارة السياحة.

ـ رفع السرية عن الملفات الادارية المتعلقة بالبيئة .

ـ تأهيل قوى الأمن الداخلي ضباطاً وانفاراً في التعاطي مع الشؤون المتعلقة بقانون البيئة.

ـ اعطاء وزارة البيئة دوراً أكبر في التنظيم المدني.

ـ تطوير مقاييس للضوضاء (التلوث الضجيجي).

### ١٧ ـ الدراسة والتخطيط

ـ تأمين تطوير مخطط توجيهي شامل للبنان لتصنيف المساحات بين زراعية وحرجية وسكنية وصناعية وسياحية...

ـ تشجيع الأبحاث في الموضوعات البيئية كافة النظري منها والتطبيقي.

ـ العمل على تطوير قاعدة معلومات متخصصة في شؤون البيئة في لبنان تضم ما يلي:

● معلومات حول أوضاع البيئة في مختلف المناطق اللبنانية تشمل أمور المياه والتربة والهواء والنباتات والثروة الحيوانية...

● كل القوانين والمراسيم المتعلقة بالبيئة.

● كل المشاريع المنجزة وقيد الانجاز والمستقبلية المتعلقة بالبيئة.

● كل الجمعيات البيئية وأنشطتها.

● كل الخبراء البيئيين ومجالات اختصاصهم.

● كل الدراسات والأبحاث المتعلقة بالبيئة.

● تجديد هذه المعلومات بصورة دائمة.

● وضع هذه المعلومات في تصرف الباحثين وكل المهتمين في شؤون البيئة من قطاع عام وقطاع خاص وقطاع مدني وأكاديمي وصحف، وذلك من خلال احدث وسائل التوثيق والاتصال (كومبيوتر ـ انترنت).

ـ اجراء دراسات وبائية (Epidemiological) للحالات المرضية الناجمة عن التلوث.

ـ إجراء مسح شامل للأوضاع البيئية واعداد أطلس وطني للبيئة.

ـ تصنيف المناطق والأراضي والمواقع في لبنان.

ـ ضرورة وجود خطة تنمية شاملة يجري في ضوئها وضع خريطة للتنظيم المدني والبيئي في البلاد بالتنسيق مع المؤسسات العالمية الحكومية وغير الحكومية التي تشجع على معالجة هذه المشاكل.

## ١٨ ـ الاعلام والتربية

ـ تطوير البرامج المدرسية وادخال التربية البيئية وعلم البيئة في المناهج المدرسية على كل المستويات.

ـ تأهيل الجسم التعليمي لتحسس مشاكل البيئة وفهم سبل وأهمية معالجتها.

ـ استحداث اختصاصات في العلوم البيئية في المعاهد والجامعات.

ـ استحداث شهادات دراسات عليا في علوم البيئة معترف بها من قبل وزارة الثقافة والتعليم العالي.

ـ وضع برامج تثقيفية في وسائل الاعلام كافة الرسمية منها والخاصة.

ـ تأهيل جماعة من الصحافيين في البيئة وتحفيز الاعلاميين لاعطاء موضوع البيئة حيزاً واسعاً من اهتماماتهم.

ـ الافادة من الثقافات القديمة المحلية والعالمية في الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية وللتعاطي مع الطبيعة.

## ١٩ ـ التشريع

ـ تحديث وتوحيد وتطوير كل التشريعات المتعلقة بالبيئة.

ـ السهر على تطبيق القانون.

ـ العمل على التوعية المجتمعية حول هذا القانون.

ـ استحداث اختصاصات في القانون البيئي في كليات الحقوق في لبنان وفي معهد القضاة.

ـ تأهيل عدد من القضاة في القانون البيئي.

ـ انضمام لبنان إلى كل الاتفاقات الدولية الاساسية المتعلقة بالبيئة (بخاصة اتفاق أيار/مايو ١٩٧١، واتفاق باريس ١٩٧٢، واتفاق واشنطن ١٩٧٣، واتفاق بون١٩٧٩) وترجمة بنودها الى مواد في القانون اللبناني والسهر على الالتزام بالاتفاقات وتطبيق القوانين.

ـ العمل على اصدار قانون ـ إطار (Loi-Cadre) يكون القانون الأساسي التوجيهي في كل ما يتعلق بالتشريع البيئي.

ـ تدعيم استقلالية القضاء وحمله على تأدية دور أكبر في هذا المجال.

ـ السهر على اقامة دولة القانون كشرط أساسي لتفعيل أي تشريع بيئي أو غير بيئي.

**٢٠ ـ المجتمع المدني**

ـ حماية الجمعيات البيئية وتسهيل عملها البناء.

ـ تشجيع الجمعيات البيئية على التعاون فيما بينها والقيام بمشاريع مشتركة.

ـ بناء أطر للحوار والتعاون بين الجمعيات البيئية والسلطات الرسمية والقطاعات الانتاجية وخصوصاً الملوثة منها.

ـ التعاون والتنسيق مع الجمعيات والمنظمات البيئية الدولية.

ـ اعتبار المواطن العادي هو الأساس في حماية وتنمية البيئة وتوفير التثقيف والتوجيه اللازمين في كل الوسائل من أجل ان يتحمل المواطن كامل مسؤولياته في هذا المجال: التخفيف من استهلاك الطاقة، التخفيف من انتاج النفايات؛ فرز النفايات، التشجير، التنبيت...

ـ تطوير هيئات لحل النزاعات البيئية من خلال التفاهم والحوار بدلاً من الوسائل السلبية.

ـ اعتبار البيئة الاقليمية والعالمية جزءاً من الهم البيئي في لبنان.

ـ اشتراك المواطن والجمعيات في ادارة شؤون البيئة.

ـ حث المرشحين للانتخابات والأحزاب والتجمعات السياسية والجمعيات المهنية والنقابات العمالية وغيرها على تضمين برامجها مواقف ومطالب بيئية أساسية.

ـ تطوير برامج مكافحة المخدرات وسلائفها والتشدد في معاقبة المروجين لها ◆

أحمد ثابت (*)

# حصار المجتمع الأهلي العربي:
# أزمة النقابات في مصر

تعاني نسبة لا بأس بها من النقابات المهنية والأكثر فاعلية ونشاطاً حالة جمود وركود ربما لم توجد لها حالة مماثلة في تاريخ مصر الحديث والمعاصر، وقد وصلت أزمة النقابات المهنية إلى مرحلة شديدة الحساسية، فهي أزمة هيكلية معقدة ومركبة تتعدد أطراف الصراع فيها ويتداخل فيها السياسي مع المدني والسياسي مع النقابي. وفي داخل البعد النقابي تتركب الأزمة وتتشابك تناقضات تقاليد المهنة مع الأداء النقابي ومع الصراعات بين مختلف الأفرقاء داخل النقابة الواحدة، ومع الدور الوطني والعربي والعالمي... إلخ.

وإذا كانت ذروة الأزمة جاءت مع إصدار مجلس الشعب قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، وتعديلاته بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥، والذي استهدف ظاهرياً وضع ضمانات لديمقراطية العمل النقابي، في حين مال عملياً إلى تقييد هذا العمل من خلال صياغة ضوابط وقيود عديدة يفهم من تكتيك وآليات الإصدار أن المقصود الأساسي كان الحؤول دون هيمنة تيار سياسي معين على النقابات المهنية، في حين أن المآل العام أفضى إلى تعطيل القطاع الأكثر حيوية والممثل لمهن رئيسية في المجتمع مثل المحامين والمهندسين والأطباء... إلخ.

وفيما يبدو من الاتجاه العام للجدل السياسي الإعلامي حول أزمة النقابات المهنية أن السجال يكاد يكون قد انحصر في قضيتين أساسيتين لا ثالث لهما، وهما: سيطرة تيار سياسي معين، يتمثل بجماعة الأخوان المسلمين، على هذه النقابات منذ منتصف الثمانينات تقريباً، ومخاطر ذلك على الديمقراطية السياسية بعامة، وديمقراطية العمل النقابي بخاصة؛ والثانية حالة «التسييس» العالية التي وصل إليها العمل النقابي المهني والتداعيات السلبية لما قيل إنه الوظائف والأهداف الأصلية لهذا العمل من تنظيم شؤون المهنة وإدارة ما يرتبط بها، وتقديم الخدمات إلى الأعضاء.

على أن أزمة النقابات المهنية قد كشفت في الواقع ليس عن أزمة الجماعات الوسيطة أو المجتمع الأهلي/المدني ولا عن حجم التوتر الذي ازداد حدة وتمثل بوشوك وصوله إلى حالة القطيعة بين الدولة، وذلك الجزء الرئيسي الحيوي من المجتمع الأهلي المتمثل بالنقابات المهنية، بل كشفت عن كوامن تحتية عدة غارقة في عمق الثقافة السياسية المصرية، وفي أحشاء تصور الدولة لسبل التعامل مع المجتمع برمته. وأحد أهم تجليات الأزمة يبدو من أزمة الخطاب الثقافي السياسي للنخبة السياسية بمختلف تلويناتها، حاكمة أو معارضة، رسمية أو غير رسمية، وكذا أزمة الخطاب والتصور المتبادل بإزاء التيارات والجماعات والأجنحة لدى النخبة المهنية نفسها.

(*) أستاذ في كلية الاقتصاد ـ جامعة القاهرة.

ومـا يمكن قـوله هنا إن نخـبـة الحكم التنفـيـذية والتشريعية اتجهت مع نهاية الثمانينات إلى مـعـالجة تفاعـلات وظواهر المجتمع بإدراك أن خطط الـتـجربة الديمـقراطيـة الحزبيـة التي بدأت مع عام ١٩٧٦ قـد استـطالت، وأنها وصلت إلى ظواهر جـديدة وأطراف وفئـات اجتمـاعية وتيارات سـيـاسيـة رأت أن تعددية المصـالح والفئات والشـرائح والأنشطة الاقتـصـادية والاجتماعية آن الأوان أن تتجسد في تعددية سياسية ونقابيـة ومدنية فـعلية في أطر مـؤسـسيـة. مثل هذه المتـغيرات الجديدة تهـدد، بحسب التصـور الرسمي النافذ، الحدود أو الآفاق المتصورة، حـتى وإن كانت غـير مـعلنة أو مـسكوتاً عنهـا، ومن ثم يجب أن يظل هامش التـعـددية المـقيـدة أو المـوجـهـة عند هذه الحـدود. وعلى ذلك، ظـهـر ذلك المـيـل الرسـمي نحو اللجـوء إلى أداة التشريع في إطار التنقـيب عما اعـتـبر «ثغـرات» أو «منافـذ» يتسلل منها تيار سياسي معين أو جـمـاعـة تخـتـلف مع السياسات الرسـمية، من أجل إمـا حـصـار هـذه المنافـذ أو سدها.

فـعلـى الرغم من مـظاهر عـديدة للخـلاف مع توجـه الدولة، فـإن النخب المـثـقفـة والسياسيـة والمهنية راحت تحصر مطالبـها وجدالها في إطار هذا الهـامش التـعـددي وليس الديمـقـراطي بتعبـير الأستاذ الكبير الراحل أحمد بهاء الدين، وفي سبل صـيانتـه حتى يسـتمر، مع سـعي دائب التكرار لتـدعـيـم هذا الهـامش من خـلال رعـايـة الرئيس له والتـزامه به وعن طريق اسـتـخدام صـلاحيـاته في ضمانه كحكم بين السلطات.

إذن، هذه النخب ربمـا لم تحـفل كثـيـراً بمناقشـة وتمحيص الإطار العام للتحول السياسي الذي تمر به مصر مـنذ منتصف السبعـينات، والذي يكاد يكون قد توقف عند حالة الانتقال من السلطوية ويجد مصاعب جمـة في مجـال عبـور هذه الحالة إلـى مرحلة أكـثر تطوراً، وهي التحول الديمقراطي الذي يعني في أبسط تجلياته إدارة سلمية للصراعـات والتوترات السياسية والثقافية والاجتمـاعـيـة، وقبولاً طوعياً للتداول السلمي أو لدوران السلطة داخل أي تجـمـع سيـاسـي أو حزبي أو مهني، وكذلك توافقاً عاماً حول الضرورة القصوى لإحلال ثقافـة بناء وتقاليد العمل المـؤسسي... ومثل هذه الأمور هي التي تضمن المشاركة الواسعة النطاق في الشأن العام، وليس فقط في المـمـارسة السياسية، وهي التي تكفل جـذب قطاعات واسـعـة من المواطنين وأصحاب المهن وغيرهم إلى ساحة العمل العام.

وللدلالة على جمود خطاب وتعامل النخـب المثقفة والسيـاسيـة والمهنيـة إزاء مثل هذه القضـايا، يمكن القول إن مـجتمعـات نامية مثل مـصـر، وصل القطاع الثالث أو الوسيط فـيها في مواجهة الدولة والسوق إلى مـرحلة الشـريك الثـالث والمفـاوض القوي الثـالث. وهنـا يشـار إلى الهـند والمـغـرب وبلدان شـرق أوروبا، فـي حـيـن أن هذا القطاع في مـصـر مـا زال يكافح في إطـار مـرحلتـين أوليتين هما الميلاد والدفاع عن مـصالح فئـات معـينة، ولم يـصل إلى مـرحـلة التـأثيـر الـفـعـال في السـيـاسـات الـعـامـة والتفاوض الجماعي.

**إن أزمـة النقـابات المـهنيـة قـد كـشفت في الواقع ليس عن أزمـة الجماعات الوسـيطة أو المجتمع الأهلي / الـمـدنـي ولا عن حـجم التوتر الذي ازداد حدة بل كشفت عن كوامن تحتيـة عدة غارقة في عمق الثقافة السياسية المصرية، وفي أحشاء تصـور الدولة لسبل التـعـامل مع المـجـتـمع برمـتـه**

وقد دلت خـبرات العديد من الـنظم السياسـيـة في البلدان النامـية وبلدان شرق أوروبا عـلى أن أحد أهم تحولات الانتقال من السلطوية هو إيجاد صياغة مرنة - في علاقة الدولة بالمجتمع أو بالحياة المدنية - تحاول التوفيق بين الإدارة الإدماجية التسلطية للحياة المدنية من خـلال تشـريعـات وقـوانين ونظـم وإجـراءات موضـوعة سلفاً وبين الإدارة الـمجـتـمعيـة التي تتيح قدراً عـالياً من التطور المـسـتـقل للبنى والمؤسـسـات المجسدة لتفاعلات المجتمع.

بيد أن خـبرة الانتـقال من السلطوية في مـصر لم تصل إلى هذه الصـياغـة الخلاقة الـمرنة بعـد، وتبدو غلبـة نمـط الإدارة الذي يكرس الـسـيـطـرة - وليس

الهيمنة بمفهوم غرامشي ـ التشريعية والإدارية والأمنية التي تحاول التوجيه والتأسيس وحصار التطور المجتمعي المستقل في أغلبية مؤسسات وجمعيات وروابط وهيئات المجتمع الأهلي/المدني، ولا يقلل من ذلك الفهم ما تتميز به السياسات الرسمية من عدم وجود توجه منظم وقصدي، بل معالجات موسمية أو لظروف سياسية محلية أو إقليمية أو عالمية. فإن المنطق المؤسسي للدولة المصرية الحديثة يقوم على بذل أقصى جهود ممكنة لتقليص المبادرات المستقلة لتجمعات وقطاعات شعبية ومهنية وعامة.

وحسبما تدل خبرات التحول الديمقراطي المعاصرة أيضاً منذ منتصف السبعينات، التي تكشفت مع منتصف الثمانينات، فقد بدا واضحاً أن النظم السلطوية عانت بشدة تدهوراً ملحوظاً لقدراتها الاستيعابية والتعبوية، وأخذت تفقد تدريجاً مصداقيتها الأخلاقية والأيديولوجية، ومن ثم فإن كثيراً من هذه النظم بادر، إزاء تصاعد ظواهر الاحتجاج والسخط الجماهيريين، إلى البحث عن صياغات بديلة وآليات أخرى للاستيعاب والتعبئة وتنظيم المشاركة واستعادة الجاذبية الأخلاقية والأيديولوجية توافقاً مع مبادىء المحاسبة والمشاركة والتداول السلمي للسلطة والحل السلمي للصراعات والمنافسات السياسية.

على أن تجربة الانفتاح السياسي من أعلى لا تحقق تقدماً ذا بال في مجال الصياغات البديلة، وبدا من الآليات البديلة الإصرار على التوقف عند حدود التعدد الحزبي مع استبعاد تيارات معينة، وظهور مزيد من اللجوء إلى آليات إدارية وأمنية وتشريعية لملاحقة حركة تطور المجتمع.

وربما لا توجد مبالغة في القول إن مؤسسات وهيئات المجتمع الأهلي المصري، ومنها النقابات، عجزت بدورها عن التأثير الفعال لجهة أن تعبر الدولة عن مختلف تفاعلات وتجليات ومطالب المجتمع[1]، أو عجزت عن التحويل الديمقراطي للدولة. ففيما يتعلق بأزمة القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته عام ١٩٩٥، عبرت مجالس نقابية معينة عن الرفض الصريح للقانون والقيام بتحركات واسعة النطاق من أجل إلغائه، في حين حاولت مجالس نقابية أخرى التكيف مع ما تضمنه القانون من إجراءات، وظلت حالة عدم تجانس وتماسك المواقف النقابية إزاء القانون حتى عاجلتها أزمة أخرى أشد إيلاماً نجمت عن إصدار مجلس الشعب القانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٩٥ في أيار/مايو ١٩٩٥، الذي تضمن تعديلات على قانوني العقوبات والإجراءات، وكذلك قانون نقابة الصحافيين بغية تشديد العقوبات على النشر والعمل الصحافي، فيما عرف باسم قانون حماية الفساد وتقييد الصحافة، وهو القانون الذي تسبب في أزمة عاصفة بين الصحافة ونقابة الصحافيين وبين دوائر الكتابة والثقافة استغرقت ما يقرب من عام لإنهائها، وإلغاء بعض النصوص المقيدة لحريات الرأي والتعبير والنشر والعمل الصحافي.

**إن هذه النخب ربما لم تحفل كثيراً بمناقشة وتمحيص الإطار العام للتحول السياسي الذي تمر به مصر منذ منتصف السبعينات، والذي يكاد يكون قد توقف عند حالة الانتقال من السلطوية ويجد مصاعب جمة في مجال عبور هذه الحالة إلى مرحلة أكثر تطوراً**

وقد كانت الأزمة التي فجرها القانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ مناسبة ملائمة كثيراً لإثارة الأزمة العامة

---

(١) انظر كمثال: محمد السيد سعيد، «إشكاليات تعثر الديمقراطية في العالم العربي،» ورقة مقدمة إلى «مؤتمر إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي»: السياسة الدولية؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)؛ مركز القاهرة لحقوق الإنسان، القاهرة، ٢٩ شباط/فبراير ـ ٣ آذار/مارس ١٩٩٦، ص ٤٠ ـ ٤١.

البنيوية للنقابات المهنية التي تسبب فيها القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣، ونجم عنها تجمد شبه كامل لنقابات رئيسية وفاعلة، وكان من الممكن أيضاً أن يثار حوار منهجي وموضوعي جاد بين القيادات النقابية للتوصل إلى صياغة توافقية تساهم في تسوية الأزمة، وفي التفاوض الجماعي مع كل من مجلس الشعب والسلطة القضائية لمعالجة الآثار السلبية بعيدة الأمد للقانون وإنهاء التوتر الذي خلقه مع كل من هاتين المؤسستين التشريعية والقضائية.

على أن هذه الخطوات التي لم تتم في الواقع العملي، كانت دلالة واضحة على افتقار النخبة المهنية لأحد جوانب رؤى الذات والدور فيما يتعلق بعلاقة النقابات مع الدولة، فالنقابات، شأنها في ذلك، شأن بقية الجماعات والمؤسسات الوسيطة، يمكن أن تكون بالفعل قوة تفاوض جماعي مع الدولة من أجل تقرير أنسب الصياغات والأساليب لتنظيم وتأطير العمل النقابي وتحديد الملامح العامة لدوره في الإرتقاء بمستوى المهن المختلفة وللدفاع عن مصالح أصحاب هذه المهن ولتقرير وسائل التأثير في التوجهات الوطنية العامة والسياسات الرسمية، والأهم من ذلك أن وسيلة التفاوض الجماعي يمكن أن تتأطر في أداة مؤسسية لها طابع الإستمرارية من أجل الحفاظ على قوة دفع التواصل والتفاوض مع الدولة وأجهزتها المختلفة، حتى لا تنفرد الأخيرة باتخاذ قرارات وإصدار تشريعات واتباع إجراءات غير مؤاتية تقيد العمل النقابي وتحاصره.

ويكتسب هذا الدور أهميته من ضرورة أن يضطلع المجتمع الأهلي/المدني المنظم بدور متواصل وفعال في دفع التطور السياسي، وسرعة إنهاء الميراث والحقبة والسلطوية، وبخاصة أن حالة التراجع الملحوظ عن الدفعة الديمقراطية ـ التي تشهدها مصر منذ بداية التسعينات مع تصاعد المواجهة الحادة والعنيفة بين نخبة الحكم وجماعة الإخوان المسلمين وجماعات التشدد الديني، إنما تدل على أن الرؤية الرسمية قنعت بهامش مقيد للتعددية من أعلى، أو في قمة العمل الحزبي، مع استمرار وضعية احتقان بالغ الحدة في بقية مستويات العمل النقابي المهني والعمالي، وتلك الخاصة بالأنشطة الطوعية العامة في إطار المنظمات الأهلية، وكذا على الصعيد المحلي. وحيث ازدادت خشية نخبة الدولة من أن تصاعد وتواتر التطورات المستقلة المجتمعية في هذه المستويات قد يؤدي إلى أن تخرج عن الحيز الذي أريد له أن يكوّن فضاء التحول للتعددية والانفتاح السياسي من أعلى. وهكذا تضاعفت حالة الإحتقان السياسي في انغلاق قنوات التواصل بين الدولة والقطاعات والمؤسسات الوسيطة بفعل التوجس الرسمي من الاستقلال المؤسسي لهيئات المجتمع الأهلي، وترسيخ اللجوء إلى آلية التفاوض بين الدولة والمؤسسات المختلفة كإحدى الأدوات الرئيسية لدعم مرحلة توديع السلطوية والدخول في مرحلة التحول الديمقراطي. وتأكيد أهمية إدراك الهيئات والجماعات والمؤسسات الوسيطة، ومن بينها النقابات، أن التفاوض كآلية يعد من صميم وظائفها المهنية والوطنية وكذا ضرورة لجوء نخبة الحكم إلى آلية التفاوض لإدارة الصراعات سلمياً ولاستيعاب المطالب والفئات والمصالح الجديدة لا يدل على خبرة «مستوردة» أو آتية من أوروبا وتجاربها الديمقراطية، فقد شهدت فترات تاريخية حديثة من نضالات الحركة الوطنية حدوث حوار وتفاوض بين رجالات الحركة الوطنية وعلماء الدين وممثلي الطوائف والحرف مع ممثلي الدولة وسلطة الاحتلال البريطاني وقبلها الدولة العثمانية، وهذه الخبرة تدل بالفعل على أن المجتمع الأهلي لا يحتاج بالضرورة إلى الصدام أو للوصول إلى حالة التحدي الدائم

**إن مؤسسات وهيئات المجتمع الأهلي المصري، ومنها النقابات، عجزت بدورها عن التأثير الفعال لجهة أن تعبر الدولة عن مختلف تفاعلات وتجليات ومطالب المجتمع، أو عجزت عن التحويل الديمقراطي للدولة**

لسلطة الدولة[٢]، التي يغلب عليها حتى الآن الطابع الرعوي المسيطر من أعلى على المجتمع دون اهتمام كبير بالتفاعل معه والهيمنة عليه بالمعنى الغرامشي، وإنما يحتاج المجتمع الأهلي إلى أن يشيع بين هيئاته وجماعاته ثقافة العمل المؤسسي ودفع الدولة إلى أن تقبل ولو مضطرة بفعل مظاهر عديدة لتنشيط العمل الأهلي للتفاوض مع هذا القطاع على مستوى متقارب مع ما تفعله الدولة بالفعل من تفضيل التفاوض والتشاور الدائم مع جماعات وجمعيات رجال الأعمال وقوى السوق عموماً.

والظاهر أن الأحداث والتطورات السلبية في بعض البلدان الغربية التي شهدتها العلاقة بين النظم الحاكمة وجماعات الإسلام السياسي، مثال ذلك اليمن وتونس والجزائر، دفعت الحكومة المصرية إلى مضاعفة حساسيتها تجاه تنامي قوة الوجود النقابي لجماعة الأخوان المسلمين، التي وصلت إلى شغل أغلبية مجالس نقابات رئيسية إلى جانب النقابات الفرعية في النصف الثاني من الثمانينات، واحتمالات استثمار النقابات في خدمة الاتصالات والتحالفات الخارجية للجماعة ودعم نفوذها السياسي في الداخل. وتزامن مع ذلك ما نسبته المصادر الحكومية ـ متضامناً معها في ذلك بعض الأحزاب والجماعات المهنية وجمعيات مدنية ـ من تزايد الروابط والعلاقات بين الجماعة والجماعات المتشددة. وقد دفعت هذه الأمور إلى البحث عن إجراء سريع للحؤول دون سيطرة ممثلي جماعة الأخوان على النقابات.

## ١ ـ القانون والحريات النقابية

أدى صدور قانون «ضمانات ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية» في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٣ إلى إحداث أزمة عاصفة بين كل من السلطتين التنفيذية والتشريعية والنقابات المهنية من زوايا عدة. ولعل من أهم مصادر الأزمة أن القانون صدر من مجلس الشعب الذي تألّف في إطار انتخابات عام ١٩٩٠ التي قاطعتها أحزاب وقوى المعارضة الرئيسية (الناصريون، الوفد، التحالف بين حزبي العمل والأحرار وجماعة الأخوان) باستثناء حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، وحيث شاعت شكوك عديدة حول نزاهة الانتخابات وسلامة العملية الانتخابية، الأمر الذي أدى إلى برلمان لا يضم تمثيلاً حقيقياً للأحزاب والقوى السياسية الناشطة والفاعلة، وكذا خطورة ممارسة عمله التشريعي والرقابي بهذه الوضعية من عدم التمثيل واحتمالات التزوير التي دفعت بأعضاء عديدين إلى مقاعده صدرت في حقهم أحكام من القضاء الإداري تثبت بطلان الانتخابات، ومن ثم بطلان العضوية لنحو ٧٨ من هؤلاء الأعضاء إلى جانب من لم يتم الطعن في شرعية انتخابهم. هذا إلى جانب أن مجلس الشعب اتجه إلى عدم عرض مشروعات قوانين مهمة تتعلق بجوانب وتطورات سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية بعيدة التأثير في الدولة والمجتمع في العقود الماضية على مجلس الشورى الذي من المفترض بحسب قانون إنشائه أن ينظر في مشروعات القوانين المقدمة سواء من الحكومة أو من الأعضاء قبل عرضها على مجلس

---

(٢) مما يدل على تمايز خبرة نشوء الديمقراطية وبدايات تأسيسها مع بدايات القرن التاسع عشر في مصر عن التجارب في أوروبا الغربية تجاه أعمال الديمقراطية، ما يبدو من فارق هام يتضح مما يقوله بارنغتون مور بصدد أهم مكونات الإقطاع الأوروبي التي ساهمت في نشوء الديمقراطية وهي «فكرة حصانة بعض الجماعات والأفراد أمام الحاكم إلى جانب مفهوم مقاومة النظام غير العادل ومفهوم التعاقد كعملية ارتباط متبادل يقوم به أفراد أحرار. هذا المركب من الأفكار والممارسات يشكل إرثاً قروسطياً حاسماً في أهميته للتصورات الأوروبية حول المجتمع الحر. وقد نشأ هذا المركب في أوروبا وحدها، هنالك فقط نشأ ذلك التوازن الدقيق بين الكثير والقليل من السلطة الملكية التي أفسحت مجالاً للبرلمانية،» انظر:

Barrington Moore, *Social origins of Dictatorship and Democracy: Lord and Peasant in the Making of the Modern World* ([n.p.]: 1979), p. 415.

وعزمي بشارة، «واقع وفكر المجتمع المدني: قراءة شرق أوسطية،» ورقة مقدمة إلى مؤتمر «إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي،» ص ١٤ ـ ١٦.

الشعب، والأخطر من ذلك أن تناقش هذه المشروعات وتصدر دون مشاركة ومشاورة أغلبية الفئات الاجتماعية والمهنية التي تتصل بمصالحها ومطالبها هذه المشروعات، مثال ذلك قوانين العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية، وقوانين الانتخابات التشريعية والمحلية، والقوانين العمالية، وضريبة المبيعات، والضريبة الموحدة على الدخول والأنشطة... إلخ.

ولربما حان الوقت لأن تدير مختلف النخب المثقفة نقاشاً واسع النطاق حول دور مجلس الشعب في تنظيم وصياغة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبخاصة أن ظاهرة انفراد الحزب الحاكم بأغلبية كبيرة تزيد على الثلثين، قد دفعت بالتفكير الرسمي إلى الاعتماد على هذه الأغلبية في إصدار قوانين عديدة دون التشاور والحوار المسبق والتفاوض الجماعي مع من تمس هذه القوانين مصالحه واهتماماته ومطالبه من مختلف فئات المجتمع. والأمر هنا يتعلق بالأعراف الفقهية الدستورية وبالجوانب الأخلاقية وبالرسالة الثقافية والأخلاقية للدولة في علاقتها بالمجتمع، لا أن يقتصر عند حدود الدور التشريعي والرقابي للبرلمان، فالبرلمان يكوّن إحدى أهم القنوات الرئيسية لدى الدولة والمجتمع السياسي ونخبة الحكم في إدارة وتسيير، بل قبل ذلك في صياغة، شكل ومضمون العلاقة بالمجتمع، وبالمجتمع المدني المنظم على وجه التحديد. ولم تعد المسألة هنا تتوقف عند حالة الاطمئنان النفسي الناجمة عن أن عديداً من القوانين الصادرة عن البرلمان أو القرارات التي يتخذها رئيس الجمهورية في غيبة البرلمان والتي تمس بالسلب الحريات العامة والمدنية والسياسية والنقابية، لا يطبق بالفعل، فقد حفلت الفترة منذ بداية السبعينات بإنعاش بعض المواد المقيدة للحرية والواردة في بعض القوانين وتطبيقها، وكذلك بدعم ذلك الأسلوب من خلال إصدار قوانين أخرى سالبة للحريات. بعبارة أوضح فإن ملابسات استخدام الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الحاكم في إصدار قوانين تشريعية تقيد من العمل العام والنشاط المهني والطوعي تدل على عزوف البرلمان عن استعمال صلاحيات عديدة يكفلها الدستور وقانون مجلس الشعب نفسه، ومنها عقد جلسات استماع للمشورة وأخذ الرأي واستطلاع مطالب ورغبات الفئات والجماعات التي تتصل بها مشروعات القوانين المقدمة إلى المجلس، كما زادت نسبة الميل إلى عدم الاهتمام بعدد الأعضاء الحاضرين من المجلس، والذين سوف يصوتون على مشروعات القوانين، وكذلك عدم تسليم الأعضاء نسخاً من هذه المشروعات قبل مناقشتها بوقت كاف، حتى يتسنى لهم قراءتها ودراستها بتأنٍ وتمحيص، وحتى يشعر الأعضاء بأهمية وخطورة مشروعات القوانين المعروضة عليهم، ومن ثم يبادر أكبر عدد ممكن من الحضور. وهكذا تفشت ظاهرة حضور عدد قليل جداً من الأعضاء لم يزد في حالات بعض من مشروعات قوانين على جانب كبير من الخطورة والحساسية على ٤٥ عضواً، كما لم تزد مدة مناقشة بعض مشروعات القوانين على ثلاث ساعات.

**حان الوقت لأن تدير مختلف النخب المثقفة نقاشاً واسع النطاق حول دور مجلس الشعب في تنظيم وصياغة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وبخاصة أن ظاهرة انفراد الحزب الحاكم بأغلبية دفعت بالتفكير الرسمي إلى الاعتماد على هذه الأغلبية في إصدار قوانين عديدة دون التشاور والحوار المسبق**

ومن أهم المبررات التي ساقتها الحكومة في المذكرة التوضيحية لمشروع القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ أهمية تشجيع أكبر عدد ممكن من أعضاء النقابات المهنية على الاشتراك في انتخابات المجالس العامة والنقابات الفرعية، الأمر الذي يقلل

من فرص احتكار جماعة معينة لهذه الهياكل النقابية، وكذا ضرورة أن يشرف القضاء إشرافاً كاملاً على عملية الانتخابات بمختلف مراحلها، وهو ما أكدته التعديلات على القانون السابق بالقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٥. لذلك فقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ على ما يلي[٣]: «يشترط لصحة انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة أو الفرعية تصويت نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية المقيدة أسماؤهم في جداول النقابة ممن لهم حق الانتخاب على الأقل طبقاً لأحكام قانون كل نقابة. فإذا لم يتوافر هذا النصاب حتى نهاية عملية الانتخاب، يدعى أعضاء الجمعية العمومية إلى اجتماع ثان خلال أسبوعين، ويكون الانتخاب في هذه المرة صحيحاً بثلث عدد الأعضاء، على الأقل، ممن لهم حق الانتخاب. فإذا لم يتوافر النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة يستمر النقيب ومجلس النقابة في مباشرة اختصاصاتهما لمدة ثلاثة أشهر فقط، ويدعى أعضاء الجمعية العمومية خلال هذه المدة لانتخاب النقيب أو مجلس النقابة بذات الطريقة، ويكون الانتخاب صحيحاً باكتمال النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة».

ومن ناحية أخرى نصت المادة الثالثة من القانون على ما يلي: «إذا لم يتم انتخاب النقيب وأعضاء المجلس وفقاً للأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة، يتولى اختصاصات مجلس النقابة العامة لجنة موقتة برئاسة أقدم رئيس بمحكمة استئناف القاهرة، وعضوية أقدم أربعة من رؤساء أو نواب رئيس بهذه المحكمة، يضاف إليهم أقدم أربعة أعضاء ممن لهم حق الانتخاب بحسب أقدميتهم في النقابة بشرط ألا يكونوا من بين المرشحين لعضوية مجلس النقابة. وتشكل اللجنة الموقتة بالنسبة للنقابات الفرعية برئاسة أقدم رئيس بالمحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها مقر النقابة الفرعية وعضوية أقدم أربعة من رؤساء أو قضاة بالمحكمة، يضاف إليهم أقدم أربعة أعضاء ممن لهم حق الانتخاب بحسب أقدميتهم في النقابة الفرعية، بشرط ألا يكونوا من بين المرشحين لعضوية المجلس [...] ويكون لهذه اللجنة الموقتة جميع الاختصاصات المقررة خلال ستة أشهر اتخاذ إجراءات الترشيح، وانتخاب النقيب ومجلس النقابة وفق أحكام هذا القانون...».

أثارت هاتان المادتان جدلاً عاصفاً حول حرية العمل النقابي المهني، وحول مدى تعارضهما مع نصوص الدستور التي تكفل هذه الحرية، وكذا مع الاتفاقيات الدولية والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان. فقد اعتبر القانون وتعديلاته بصفة عامة وهاتان المادتان بمثابة تدخل من قبل مجلس الشعب في تنظيم العمل النقابي المهني، الذي تقوم عليه قوانين النقابات كل على حدة، حيث إن كل نقابة يحكمها قانون خاص يراعي أحوال وظروف المهنة والأعضاء، هذا فضلاً عن أن مجلس الشعب والسلطة التنفيذية قد مارسا التمييز الشديد ضد النقابات باشتراط حضور ما لا يقل عن نصف عدد أعضاء الجمعية العمومية المسددين للاشتراكات في الدورة الأولى للانتخابات، فإذا لم يكتمل العدد لا بد من حضور ثلث الأعضاء في الدورة الثانية، في حين أن هذه النسبة غير موجودة لصحة الانتخابات التشريعية العامة والمحلية نفسها، كما لا توجد بالنسبة إلى الجمعيات الأهلية أو النوادي الرياضية...إلخ. هذا فضلاً عن أن صانعي ومصدري القانون استهدفوا خلق وقيعة أو حالة من التوتر والتنازع بين السلطة القضائية ومجالس النقابات والنقابات نفسها، وهو ما حدث منذ صدور القانون وتعديلاته وحتى الآن.

ومن أبرز ما أثير حول القانون مخالفته نص المادة (٥٦) من الدستور ضمن الباب الثالث الخاص بالحريات والحقوق والواجبات العامة، وتقضي بأن «إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطي حق يكفله القانون، وتكون لها الشخصية الاعتبارية. وهي ملزمة بمساءلة أعضائها عن سلوكهم في ممارسة نشاطهم وفق مواثيق شرف أخلاقية، وبالدفاع عن الحقوق والحريات المقررة قانوناً لأعضائها». ويتفق هذا النص مع ما ورد في الإعلان

(٣) الجريدة الرسمية، ١٨/٢/١٩٩٣، ص ٩١.

العالمي لحقوق الإنسان في المادة (٢٣) منه التي تذهب إلى أن «لكل شخص الحق في أن ينشيء وينضم إلى نقابة حماية لمصلحته»، وكذلك ما ورد في نص المادة (٢٢) من المعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الذي يشير إلى أن «لكل فرد الحق في المشاركة الحرة مع الآخرين في تشكيل النقابات العامة أو الانضمام إليها لحماية مصالحه. ولا يجوز وضع القيود على ممارسته هذا الحق غير تلك المنصوص عليها في القانون والتي تستوجبها في مجتمع ديمقراطي مصالح الأمن الوطني أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الأخلاق أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم»، هذا فضلاً عن أن المادة (٣) من الاتفاقية الدولية للحرية النقابية وحماية التنظيم النقابي نصت على حق النقابات في وضع دساتيرها وأنظمتها وانتخاب ممثليها وتنظيم إدارتها وأوجه نشاطها وصياغة برامجها في حرية تامة، وحظرت على السلطات أي تدخل من شأنه أن يحد من هذه الحقوق أو يحول دون ممارستها، كما حظرت المادة (٧) من الاتفاقية نفسها إخضاع النقابات لشروط يكون من شأنها الحد من تطبيق المادة الثالثة. كذلك منعت المادة الثامنة الحكومات من الانتقاص من الضمانات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. ومن الجدير بالذكر أن الحكومة المصرية صادقت على مثل هذه الإعلانات والاتفاقيات الدولية، وصارت بمثابة تشريع داخلي بموجب المادة(١٥١) من الدستور.

ويستفاد من نص المادة (٥٦) من الدستور المصري سالفة الذكر أن إنشاء النقابات والنوادي حق أصيل للأفراد، وأن الأعضاء من خلال جمعياتهم العمومية أصحاب حق أصيل في تنظيم حقوقهم المهنية في المشاركة النقابية وتتمثل في حق الترشّح والانتخاب، وكذا حق الدعوة والمشاركة في الجمعيات العمومية العادية وغير العادية[٤].

بهذا المعنى فقد سلب القانون هذا الحق الأصيل وأعطاه للسلطة القضائية، وتبدو خطورة ذلك من أن تنظيم الحقوق النقابية وإدارة شؤون المهنة هي من الأمور الفنية الدقيقة التي تختلف من مهنة إلى أخرى، ولا يستطيع تحديدها أو القيام بها سوى صاحب الاختصاص الفني بطبيعة المهنة، وعلى هذا الأساس فإن نزع هذا الاختصاص لفترات قد تطول كثيراً، لعوامل عديدة تنبع من قيود الانتخاب ومواعيده والنسب المقررة لصحة الانتخاب، أدخل القضاء في غير اختصاصه، وأضاف إليه أعباء ثقيلة تضاف إلى أعبائه في مجال فض المنازعات والدعاوى والقضايا القانونية. وما يلفت النظر أن اشتراط القانون ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ وتعديلاته برقم ٥ لسنة ١٩٩٥ الإشراف الكامل للقضاء على مختلف مراحل انتخابات النقابات أدى إلى تعقيدات جمة ظهرت واضحة عقب تطبيق القانون، في عدم تمكن اللجان القضائية من تعيين مواعيد محددة لإجراء الانتخابات. فقد نصت المادة السادسة من القانون رقم ١٠٠ على أن يشرف على الانتخاب بجميع مستوياته لجنة قضائية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية التي تقع الانتخابات في دائرتها وعضوية أقدم أربعة من الرؤساء بالمحكمة نفسها، وقد ألغيت هذه المادة مع التعديلات على القانون برقم (٥) لسنة ١٩٩٥ الصادرة في ١٣/٢/١٩٩٥ والتي استبدلت بالرقم نفسه ونصت على أن يشرف على كافة الإجراءات الخاصة بالانتخابات بجميع مستوياتها ومنذ بدء إجرائها وحتى الانتهاء منها لجنة قضائية برئاسة رئيس المحكمة الابتدائية وعضوية أقدم أربعة رؤساء بالمحكمة نفسها، وعلى الرغم من أن التعديل يتفق مع المادة الملغاة، فهو أضاف أن يتم تأليف لجان الانتخاب برئاسة أحد أعضاء الهيئات القضائية يصدر قرار من وزير العدل باختياره بعد أخذ موافقة المجلس القضائي المختص وعدد من الأعضاء لا يقل عن ثلاثة من أعضاء النقابة من غير المرشحين، وقد أضاف التعديل في الواقع أعباء أخرى على القضاة من خلال ترؤس أحدهم للجان الانتخاب، وهي بالطبع كثيرة جداً، سواء في انتخابات النقيب أو انتخابات المجالس العامة ومجلس الشعب

(٤) انظر: عادل عيد، «حق المشاركة النقابية في مصر»، في: **حقوق لا تتجزأ**، أوراق الملتقى الفكري الثاني للمنظمة المصرية لحقوق الإنسان (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٤)، ص ٧٥.

في النقابات الكبيرة مثل المهندسين والتجار والنقابات الفرعية، وأضافت المادة السادسة، سواء قبل استبدالها أو بعده، أعباء أخرى على القضاء حين اشترطت تخصيص لجنة انتخاب فرعية لكل ٥٠٠ عضو على الأكثر ممن لهم حق الانتخاب، وهذا الشرط هدفه في الواقع فرض مزيد من القيود على حرية العمل النقابي، ويدل على عدم الإدراك لاختلاف ظروف كل نقابة، فهناك نقابات تضم أعداداً صغيرة من المهنيين مثل الصحافيين والفنانين والسينمائيين والممثلين والتطبيقيين، قد تضر تجزئة اللجان الانتخابية بها وتؤثر في عملية الانتخاب وتزيدها تعقيداً. كما أن اشتراط نفس المادة مراعاة موطن العضو أو مقر عمله بقدر الإمكان يؤدي عملياً إلى وجود شبهات حول الهدف من ذلك، وبخاصة أن قوانين النقابات تواضعت على إجراء الانتخابات في المقار العامة والفرعية، وليس في محال إقامة أو عمل الأعضاء[٥].

وقد بدا واضحاً أن القانون يستهدف تشتيت عملية الانتخاب وإخضاعها لظروف أماكن معينة، مثال ذلك المصالح والوزارات والهيئات والشركات القابضة الحكومية، الأمر الذي يحمل معه شبهة احتمالات قوية للتأثير في حرية النقابي في اختيار من يمثله، واستخدام وسائل الضغط من الإدارات الحكومية أو الخاضعة لنفوذ الحكومة. كذلك ينطوي هذا الشرط على اختلاق حساسيات لم يكن هناك مبرر لوجودها تنبع من احتمالات إجراء الانتخابات في أماكن خاضعة للشرطة أو لوزارة الدفاع في نقابات معينة مثل الأطباء والمهندسين... إلخ.

وقد عبرت أغلبية مجالس النقابات عن رفضها القانون، فقد أصدرت ١٧ نقابة مهنية بياناً عاماً أعلنت فيه مساوىء القانون على حرية وسلامة العمل النقابي[٦]. وأضافت جريدة **الشعب** إلى ذلك سبباً آخر، هو خوف الحكومة من سيطرة الإسلاميين على النقابات، وقام عدد من أعضاء النقابات الكبيرة، مثل المهندسين والأطباء والتجار والصيادلة، بالاعتصام داخل مقار نقاباتهم احتجاجاً على صدور القانون[٧]، كما أصدر مجلس نقابة المحامين بياناً رفض فيه القانون شكلاً وموضوعاً وأوصى المجلس بشطب الأسماء البارزة التي كانت وراء إصدار القانون من المسجلين في نقابة المحامين، مثل فتحي سرور ومحمد جويلي وأبو الفضل الجيزاوي[٨].

## ٢ ـ آثار القانون في التنظيم النقابي والصراع السياسي

لعل من أهم الدوافع الكامنة وراء إصدار القانون رقم ١٠٠ وتعديلاته هو وجود تنازع في الرأي بين الأوساط السياسية الرسمية حول دور النقابات والجماعات الوسيطة عموماً والنقابات المهنية

(٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ـ ١٩٩٣** (القاهرة: المركز، ١٩٩٤)، ص ٣٥٦ ـ ٣٥٧. وكانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت حكمها التاريخي في ١٥/٤/١٩٩٥ بخصوص حرية العمل النقابي في القضية رقم ٦ لسنة ١٩٩٥ قضائية ودستورية والذي أكد حق أعضاء المهنة الواحدة في تكوين نقابة خاصة بهم تنظم شؤونهم وأمور المهنة وتقوم بوظائفها بعيداً من أية تدخلات خارجية، وقد ورد في هذا الحكم التاريخي ما يلي: «حق النقابة ذاتها في أن تقرر بنفسها أهدافها ووسائل تحقيقها وطرق تمويلها، والمواد والقواعد التي تنظم بها شؤونها، ولا يجوز بوجه خاص إرهاقها بقيود تعطل مباشرتها لتلك الحقوق أو تعلق تمتعها بالشخصية الاعتبارية على قبولها الحد منها، ولا أن يكون تأسيسها بإذن من الجهة الإدارية، ولا أن تتدخل هذه الجهة في عملها بما يعوق إدارتها لشؤونها، ولا أن تقرر حلها أو وقف نشاطها عقاباً لها، ولا أن تحل نفسها محل المنظمة النقابية فيما تراه أكفل لتأمين مصالح أعضائها والنضال من أجلها.» انظر: مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، **معركة حرية الصحافة** (القاهرة: مركز المساعدة القانونية لحقوق الإنسان، ١٩٩٥)، ص ٦ ـ ٩.

(٦) مركز الدراسات الحضارية، **الأمة في عام: تقرير عن الشؤون السياسية والاقتصادية الإسلامية** (القاهرة: مركز الدراسات الحضارية، ١٩٩٣)، ص ٢٩٧ ـ ٢٩٨.

(٧) جريدة **النهار**، أعداد متفرقة من ٢ و٣/٣/١٩٩٣.

(٨) **تقرير مصر والعالم عام ١٩٩٣** (القاهرة: المحروسة للنشر، ١٩٩٤)، ص ٤٢١.

خصوصاً. وقد برزت حدة هذا التنازع مع دخول الأخوان المسلمين النقابات المهنية وسيطرتهم على أغلبية مقاعد المجالس العامة منذ منتصف الثمانينات، ففي حين عبر اتجاه معين عن أن النقابات ينبغي أن تحصر اهتماماتها في الإرتقاء بمستوى المهنة وتنظيم شؤونها وتقديم خدمات ومعاشات وإعانات إلى الأعضاء[9]، وفي هذا الإطار ينحصر دور النقابات المهنية في القيام بدعم التوجهات الرسمية في التنمية في إطار سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة وتشجيع الاستثمارات الخاصة، وهذا الاتجاه كانت له الغلبة، ويمكن من إصدار القانون الشهير، في حين نزع اتجاه آخر أقل وزناً إلى تصور مفاده أن النقابات يجب أن تنشط في مجال العمل العام، ودعم قضايا الحريات والديمقراطية، وأن يكون لهذه النقابات مشاركة فعالة في صناعة السياسات العامة.

وعلى ما يبدو أن الاتجاه الأول هو الذي بادر بالتحرك، وخصوصاً منذ أزمة وحرب الخليج الثانية حيث اتخذت النقابات المهنية، وبخاصة التي يتمتع فيها الأخوان المسلمون بأغلبية ووزن كبيرين مواقف وتحركات عبرت عن معارضتها شبه التامة للموقف الرسمي من العراق ومن التدخل الدولي بقيادة الولايات المتحدة وكذلك الحرب نفسها. فقد رفضت هذه النقابات وعددها عشر، في إطار لجنة تنسيق العمل النقابي، إرسال الحشود العسكرية الأميركية إلى السعودية، وأوصت بضرورة عدم ذهاب قوات عربية إسلامية تحت المظلة الأميركية. ومع اندلاع الحرب وقع ممثلو سبع نقابات فقط، بعد انسحاب كل من التجار والعلميين والاجتماعيين والفنانين التشكيليين، مع انضمام نقابة التمريض، بياناً صدر بلهجة أكثر تشدداً ضد الموقف المصري الرسمي[10]. وكان ذلك أحد أسباب تزايد حدة الأزمة بين الحكومة وبعض النقابات التي يسيطر على أغلبية مجالسها العامة والفرعية، وقامت قوات الأمن باعتقال عدد من قيادات الأخوان النقابية المشاركة في البيان[11] التي يسيطر على مجالسها تيار الإسلام السياسي. وفي ظل هذه الأجواء المتوترة نمت فكرة إصدار قانون موحد للنقابات المهنية.

**إن السياسات الاقتصادية التي تنفذ بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل الإسراع في خطوات التثبيت والتكيف الهيكلي أدت بالحكومة إلى التخوف من أن تؤدي مبادرات نقابية مستقلة، وكذا مطالبة النقابات المهنية والعمالية بمناقشة هذه السياسات، إلى الإبطاء من وتيرة الإصلاح الاقتصادي**

وقد اتضح أن التوجه الرسمي تجاه النقابات حتى قبل إصدار القانون قد تميز بالتحفظ والحساسية من جراء تحرك مجالس نقابية عديدة للتعبير عن مطالب محددة واستخدام النقابات للعمل السياسي والحزبي من قبل جماعة الأخوان، وكان هناك توجس حول صورة مشاركة النقابات المهنية في صناعة ورسم السياسات العامة للبلاد، وتلك التي تتصل مباشرة بأنشطة وأهداف النقابات، وكذلك تجاه سعي النقابات المهنية النشطة للاضطلاع بدور مؤثر على المستوى الوطني لمناقشة بعض القرارات الاقتصادية والاجتماعية[12]. وفيما يبدو أن السياسات

(٩) انظر: أماني قنديل، «الجماعات المهنية والمشاركة السياسية،» في: مصطفى كامل السيد [تحرير]، **حقيقة التعددية السياسية في مصر: دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠.

(١٠) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ـ ١٩٩١** (القاهرة: المركز، ١٩٩٥)، ص ٤١٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤١٨.

(١٢) قنديل، المصدر نفسه، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦.

الاقتصادية التي تنفذ بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل الإسراع في خطوات التثبيت والتكيف الهيكلي وبيع القطاع العام وخفض الإنفاق الحكومي والإنفاق الاستثماري العام أدت بالحكومة إلى التخوف من أن تؤدي مبادرات نقابية مستقلة، وكذا مطالبة النقابات المهنية والعمالية بمناقشة هذه السياسات، إلى الإبطاء من وتيرة الإصلاح الاقتصادي.

من ناحية أخرى فإن الاتجاه الرسمي الذي سعى بسرعة لإصدار القانون لم يشأ أن يتروى وأن يجد أنه من المفضل استخدام العناصر النقابية النشطة من الحزب الوطني الحاكم في موازنة نفوذ تيار الإسلام السياسي، كما لم يفضل إتاحة الفرص على المستوى الإعلامي والجماهيري والصحافة القومية للتيارات الأخرى الفكرية والسياسية لإدارة نقاش عام حول النقابات وضرورة أن تعبر مجالسها العامة والفرعية عن تمثيل ديمقراطي واسع النطاق في مواجهة سيطرة الأخوان على نقابات مؤثرة. من هنا سارع هذا الاتجاه إلى الحل التشريعي السهل بإصدار قوانين تعاني احتمال الطعن بعدم الدستورية ومخالفة المواثيق والاتفاقات الدولية التي تضمن حرية العمل النقابي واستقلاله.

وحتى ما يتعلق بموضوع المحاسبية، ربما لم تتوافر الحماسة تجاه تنشيط دور الجهاز المركزي للمحاسبات في مراقبة التصرفات المالية للنقابات المهنية، حتى السنوات القليلة الماضية، على الرغم من أن المادة (٣) من قانون الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (١٤٤) لسنة ١٩٨٨ تنص على أن يباشر الجهاز اختصاصاته بالنسبة إلى النقابات والاتحادات المهنية، الأمر الذي يعني إخضاع أموال وتصرفات هذه النقابات والاتحادات لرقابة الجهاز[١٣].

ومن نافلة القول إن وجود تيارات سياسية وثقافية متعددة في النقابات يعد أمراً شائعاً في بلدان عديدة، وفي مصر نفسها حيث عرفت نقابة المحامين ثم نقابتا الصحافيين والتجار وجود قيادات نقابية تنتمي إلى تيارات أيديولوجية وسياسية عديدة. وفي بعض الأحيان نجحت نقابة المحامين في إدارة تفاعلات العلاقة بين هذه التيارات، وكذلك نقابة التجار، أما نقابة الصحافيين، ففي أغلبية الأحيان تمكنت من ضمان سلامة وسلاسة العمل النقابي الصحافي في وجود ممثلي تيارات سياسية عديدة، كما أن الصراعات المتوقع نشوبها من التعدد السياسي داخل النقابة الواحدة يمكن تسويتها بالطرائق السلمية وبالتوافق، ودون تدخلات خارجية أدت بالفعل الآن إلى أن تفرض الحراسة القضائية على نقابات المحامين والمهندسين العامة والفرعية وحالة جمود شبه تام في الأداء النقابي، وتدخل جهات وزارية في صميم العمل النقابي من خلال السماح لخريجي معاهد معينة بالانضمام إلى النقابات مثل نقابة المهندسين، وكذلك الامتناع أو التهديد بالامتناع عن سداد رسوم وتمغات مستحقة للنقابة[١٤].

ويمكن القول إن الفترات الانتقالية في التطور الديمقراطي عادة ما تتميز، وبخاصة في الدول حديثة العهد، بهذا التطور، أو تلك التي عانت من تجمده، بارتفاع حدة الاستقطاب الأيديولوجي والسياسي بين الدولة والمجتمع المدني وبين مختلف التيارات والجماعات السياسية والحزبية، حيث تطمح تيارات المعارضة وجمعيات وهيئات المجتمع المدني إلى توسيع الهامش الديمقراطي وتسريع التداول السلمي للسلطة، وكذا تحقيق مكانة سياسية أكبر للتأثير في صناعة القرار السياسي. في حين ترى النخب الحاكمة أن هناك مخاطر يمكن أن تتولد من جراء الاستجابة السريعة لمثل هذه المطالب. وفي هذا الإطار، يعاني المناخ السياسي بعض القيود التشريعية والإجرائية التي تقلل من ممارسة الأنشطة الحزبية والإعلامية المستقلة، الأمر الذي يجعل بعض

(١٣) عادل عيد، «حق المشاركة النقابية في مصر،» ص ٧٧.

(١٤) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي ـ ١٩٩٦** (القاهرة: المركز، ١٩٩٧)، ص ٣١٨.

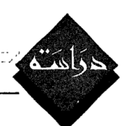
الفرق السياسية تحاول تفادي القيود الموضوعة على ممارسة العمل السياسي في إطار الأحزاب من خلال الوجود والتنشيط في الأوساط النقابية المهنية والعمالية. وينطبق هذا الأمر على الوضع في مصر منذ بداية الأخذ في التعددية الحزبية في أواخر عام ١٩٧٦.

وبوجه عام، تتميز عمليات التحول الديمقراطي في أغلب البلدان النامية بخصوصية عدم التوازن بين الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي، وكذا بالتوتر وعدم الانسجام بين بنى المجتمع السياسي ومؤسسات العمل المدني، فيتسم المجتمع السياسي بدرجة ملحوظة من الاحتقان السياسي والتوتر البارز بين النخبة الحاكمة وبين بقية نخب المجتمع السياسي، وتتوافر إمكانات العمل المهني في إطار النقابات وحتى إمكانات العمل العام والممارسة السياسية. في حين أن خبرات التطور الديمقراطي في أوروبا الغربية والولايات المتحدة لم تتسم في الغالب بطابع التوتر والاستقطاب الحادين، إذ كان الاتجاه العام لحركات الأحزاب وهيئات المجتمع المدني متضافراً مع الصعود التاريخي للبرجوازية الصناعية والثورات الفكرية الكبرى باتجاه كفالة الحريات السياسية والمدنية للمواطنين، وإقامة توازن مقبول من معظم الاتجاهات الفكرية والتيارات السياسية بخصوص طبيعة وحدود العلاقة بين القطاعات الثلاثة الكبرى المعروفة، وهي الدولة والسوق والمجتمع المدني.

**بوجه عام، تتميز عمليات التحول الديمقراطي في أغلب البلدان النامية بخصوصية عدم التوازن بين الانفتاح السياسي والانفتاح الاقتصادي، وكذا بالتوتر وعدم الانسجام بين بنى المجتمع السياسي ومؤسسات العمل المدني**

من هنا، قد يكون من المهم الإشارة إلى أن توافر إمكانات وفرص المشاركة السياسية في تقرير الشؤون العامة وصناعة القرار السياسي من خلال قنوات مؤسسية في المجتمع السياسي وآليات الحل السلمي للصراعات والمنافسات السياسية والانتقال السلمي للسلطة من خلال انتخابات دورية منتظمة، أدى في الواقع العملي إلى غياب الخلط بين العمل السياسي الحزبي والعمل النقابي المهني، وعدم وجود توتر حاد بين الدولة وتيارات سياسية معينة ينعكس سلباً وبصفة عامة على العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني.

وربما يكون من المفيد في هذه المرحلة الانتقالية من التطور السياسي في مصر التي تتسم بارتفاع حدة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي أن تناقش على نطاق واسع إمكانات توسيع الهامش الديمقراطي لجهة ضرورة قبول مختلف التيارات السياسية الفاعلة لقواعد الممارسة الديمقراطية وعدم إقحام النقابات خصوصاً في الخلافات والتوترات السياسية واستخدامها لتحقيق أغراض حزبية ضيقة لجماعات سياسية معينة حتى تتوافر بيئة مناسبة لتنشيط النقابات وقيامها بوظائف رئيسية مثل الارتفاع بمستوى المهنة وتطبيق مواثيق الشرف الخاصة بالعمل المهني، وذلك لا ينكر مشاركتها في صنع السياسات العامة من خلال توافق موضوعي بين القيادات النقابية بما لا يؤثر سلباً في العمل النقابي ◇




جاك قبانجي (*)

# في أصول الاستخدام السياسي والسلطوي للحركة النقابية اللبنانية (**)

كيف يمكن النظر إلى الأزمة النقابية المتفاعلة التي شهدها الاتحاد العمالي العام، منذ ما يزيد على العام؟

هل هي أزمة قيادة؟ هل هي أزمة بنية؟ هل هي أزمة استراتيجيات وسياسات نقابية؟ أم أنها أزمة العلاقة بين الهيكل التنظيمي النقابي وبين قاعدة هذا الهيكل؟ واستطراداً، هل هي أزمة استخدام النقابي سياسياً وسلطوياً؟

في محاولتنا البحث عن إجابات ملائمة، نقترح أن نبدأ بنقطة محددة: التحرك العمالي ـ الشعبي في السادس من أيار/مايو ١٩٩٢.

لماذا هذا التاريخ بالتحديد؟ لأن الأزمة التي تعتمل في الاتحاد العام وتشلّ فاعليته إنما تجد أساسها في هذا الحدث المميز، كما نزعم. مع ذلك، يجب ألاّ نخلط بين الأزمة النقابية البنيوية، التي تعود إلى محددات تتجاوز هذا الحدث، وبين الأزمة التنظيمية التي تمثل، جزئياً، أحد أعراض الأزمة البنيوية. وسنجتهد لئلا نقع في هذا الخلط.

في السادس من أيار/مايو ١٩٩٢، وقعت في بيروت وغيرها من المدن والمناطق اللبنانية، مواجهات بين المتظاهرين، من عمال وغيرهم، وبين القوى الأمنية. وتحولت هذه المواجهات إلى ما يشبه انتفاضة شعبية معممة، احتجاجاً على سوء الإدارة الحكومية للاقتصاد، وانهيار القوة الشرائية للأجور والمداخيل، حيث وصل سعر صرف الدولار الأميركي إلى أكثر من ٢٠٠٠ ل. ل.؛ وانفلات معدلات التضخم، وسوء الخدمات العامة، والتردي المتواصل لنوعية الحياة... إلخ.

لم تأت هذه المواجهات عفواً، بل هي مثّلت اللحظة الأكثر إثارة في دعوة الاتحاد العمالي العام إلى سلسلة تحركات استهدفت الضغط على الحكومة لاستبدال السياسات والإجراءات غير المتوافقة مع ما عدّه الاتحاد «المصالح العمالية والشعبية».

وقد بدأت السلسلة هذه بالدعوة إلى إضرابات متدرجة من حيث المدى: يوم ثم يومان، وصولاً إلى ثلاثة أيام. وقد رافق هذه الاضرابات اعتصامات وتحركات في المناطق المختلفة. أما المرحلة الأخيرة، أي الدعوة إلى إضراب الأيام الثلاثة، فقد انطوت على دعوة إلى التظاهر في بيروت والمناطق.

لم تدم الدعوة الأخيرة أكثر من يوم واحد. إذ استقالت حكومة عمر كرامي بعد اليوم الأول تحت ضغط التحرك والمواجهات التي استتبعها.

أبرزت مفاعيل هذا التحرك العمالي ـ الشعبي، على الرغم من توظيف أطراف السلطة له لتسريع التغيير المرغوب فيه في رئاسة الحكومة، الدور الحاسم الذي يمكن الاتحاد العمالي العام أن ينهض به، ليس كممثل للنقابات العمالية فقط، وإنما، وبالأخص، بوصفه

---

(*) أستاذ في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ـ بيروت.

(**) أعدت هذه الورقة قبل الانتخابات الأخيرة التي حصلت في الاتحاد العمالي العام في ٣٠ تموز/يوليو ـ ١٩٩٨.

إطاراً حاضناً لحركة شعبية متنوعة المصادر والإنتماءات، يحركها وجع متعدد الأوجه: أزمة معيشية متمادية، نظام حكم لا تتعرف إلى نفسها من خلاله، تقلص فسحة الحريات العامة والشخصية إلى أدنى حد ممكن... إلخ. أما الهيئات النقابية الممثلة لمجموعات مهنية ـ اجتماعية غير عمالية، والتي انضمت إلى هيئة التنسيق ولجنة المتابعة النقابيتين، فتمثلت برابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية وهيئة تنسيق الأساتذة الثانويين وروابط المعلمين ورابطة المتقاعدين من موظفي الدولة، وهيئات نسائية متعددة. إضافة إلى مشاركة متقطعة من نقابات المهن الحرة، وبخاصة في مواجهة الإجراءات المضادة للحريات العامة.

كان هذا التحرك هو التحدي الأخطر للنظام الإقليمي وحدود السيطرة الفعلية على لبنان، بعد ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠. لذلك، فإن التعامل معه كان في حجم ما مثله من امتحان لهشاشة القوى الاجتماعية ـ السياسية التي استند إليها نظام الطائف والمعادلة الإقليمية التي فرضته ورعته.

كما بيّنت أحداث ٦ أيار/مايو ١٩٩٢، من جهة أخرى، أن ثمة قوى سياسية ـ نقابية قد تكوّن تهديداً للتوازنات الإقليمية ـ المحلية التي أتى بها التنفيذ الاستنسابي لاتفاق الطائف. وعليه، فقد وضعت هذه القوى خارج دائرة «القوى المنتصرة»[1] عقب توقف المعارك في لبنان. وسيكون استبعادها من الهياكل القيادية النقابية شرطاً ضرورياً لإنجاح استراتيجية الضبط التأطيري.

## ١ ـ اصطدام أولويتين: أولوية الاجتماعي أم أولوية النظام الإقليمي؟

أيقظ هذا التحرك العمالي ـ الشعبي، إذاً، انتباه القوة الإقليمية المنتدبة إلى ضرورة إضفاء شرعية داخلية على المعادلة الجديدة، ولو بالقسر، منعاً لأي تشكيك في الوضع المستجد بعد اتفاق الطائف. كما عجّل في إنضاج شروط التغيير في تركيبة القوى الاجتماعية الممسكة بأعنّة السلطة المحلية، بحثاً عن مخرج من الأزمة المزدوجة الحدّ سياسياً واجتماعياً. وعليه، فقد كانت انتخابات صيف ١٩٩٢ باشتراك ١٣ في المئة من الناخبين فقط، التي تبعها وصول رفيق الحريري إلى رئاسة السلطة التنفيذية.

وقد أتى ذلك كله في سياق تحديد الأولويتين اللتين ستتحكمان طويلاً بالوضع الاجتماعي ـ السياسي اللبناني: أولوية الأمن كشرط أساس لدمج لبنان في النظام الإقليمي كما رتبته معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق الموقعة عام ١٩٩١ بين الحكومتين اللبنانية والسورية، توازيها أولوية إجازة سيطرة رأس المال المقاول، ممثلاً برفيق الحريري، على مصادر الثروة العامة وإخضاعها لمصالحه. وقد عنى ذلك أن الهامش الذي بقي للاجتماعي قد اختزل إلى أدنى مستوى ممكن، كما سيتضح لاحقاً.

وإذا كانت معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق تبيّن من دون التباس الطريقة التي تتحكم بسيرورة دمج لبنان بالنظام الإقليمي من البوابة السورية، فإن الأمر قد يبدو غير مؤكد لجهة مفاعيل سيطرة رأس المال المقاول بوصفه الوجه الآخر للمعادلة. فلنترك الكلام إذن لمن رافق مشروع إعادة الإعمار في إحدى أهم حلقاته يروي لنا كيف انتهى المشروع إلى خدمة شريحة من المقاولين والوسطاء وأصحاب النفوذ: «إن ما كان يجب أن يكوّن تسوية متوازنة للمجال (territoire) سيخلي المكان للسهولة والإبهار، لكون الهدف لم يعد خدمة المصلحة العامة قبل أي شيء، وإنما التأثير في الرأي العام من طريق إنجازات تسهل رؤيتها وباللجوء إلى تقاسم مصلحي للحقوق (con-cessions) والعمولات»[2].

ستؤول هذه المعادلة إذاً إلى تمكين رأس المال المقاول من وضع مفهومه الخاص بإعادة الإعمار بحماية إقليمية، موضع التنفيذ ولكن بكلفة باهظة.

---

(١) يعود تعبير «القوى المنتصرة والقوى الخاسرة،» إلى الياس حبيقة، وزير الموارد المائية والكهربائية. وقد استعمله في المقابلة التي أجريت معه على تلفزيون *MTV*، في برنامج «الحكي بيناتنا» في نيسان/ابريل ١٩٩٨.

(٢) Henri Eddé, *Le liban d'où je viens* (Paris: Buchet/Chastel, 1997), pp. 141 et 145.

## ٢ ـ إعادة الإعمار: إنجازات لا تتناسب مع الكلفة الباهظة!

تمثلت المهمة الرئيسة لرفيق الحريري، منذ حيازته إجازة المرور الأميركية ـ الإقليمية للوصول إلى رئاسة الحكومة في وضع تصوره الخاص لما كان قد أطلق عليه خطة إعادة الإعمار، أو خطة العام ٢٠٠٠. وهي التي «لا تملك من الخطة غير الإسم، ولم تنشر أبداً، لأن الرأي العام اكتشف عدم واقعيتها»[٣].

وتركز هذا التصور على استثمار عنصرين محددين: التغطية الإقليمية، ومعها فترة السماح الداخلية، من ناحية، وسياسة «الإبهار» المستندة إلى خلفية «نجاحه» كمقاول من جهة أخرى.

مثّل ذلك قوة دفع أتاحت للحريري أن يضع العديد من مستشاريه ومساعديه في المراكز ـ المفاتيح، في الحكومة نفسها وفي الإدارة الحكومية في آن معاً[٤]. وقد آل ذلك إلى صعوبة الفصل تدريجاً بين ما هو مصلحة عامة وبين ما هو مصلحة شخصية لرفيق الحريري ومن يمثّل. إنه وضع نموذجي من تنازع المصالح (Conflict of Interests) العامة والخاصة أدّى إلى إدارة عملية إعادة الإعمار انطلاقاً من تغليب المصالح القريبة والبعيدة المدى للحريري ومن يمثل. وهكذا نفهم كيف أن أكثر من نصف المبالغ التي صرفت، من قبل الصندوق الوطني للمهجرين، في عمليات الإخلاء كانت في منطقة عمليات سوليدير في وسط بيروت أو في جوارها المباشر[٥] في حين قبع المهجرون ينتظرون تنفيذ وعود العودة المعلقة. وهكذا، «بلغ مجموع ما أنفقه صندوق المهجرين عام ١٩٩٥ نحو ٣٠٢ مليون دولار منها ٢٠٠ مليون دولار تعويضات إخلاء و٩٠ مليون دولار ترميم وإعادة بناء. وفي حين تم دفع تعويضات إخلاء لـ ٦٣٢٧٨ محتلاً في بيروت وحدها، ولـ ٢٥٢٢٥ محتلاً في الأقضية الأخرى، فإن عدد الذين استفادوا من تعويضات الترميم بلغ ١٣٩٩١ وحدة سكنية، وتعويضات إعادة الإعمار دفعت لـ ٣١٩١ وحدة سكنية فقط [حتى ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥]»[٦].

**تمثلت المهمة الرئيسة لرفيق الحريري، منذ حيازته إجازة المرور الأميركية ـ الإقليمية للوصول إلى رئاسة الحكومة في وضع تصوره الخاص لما كان قد أطلق عليه خطة إعادة الإعمار، أو خطة العام ٢٠٠٠. وهي التي «لا تملك من الخطة غير الإسم، ولم تنشر أبداً، لأن الرأي العام اكتشف عدم واقعيتها»**

وقد أتى ذلك في سياق اقتصادي محدد، إذ أوقف تدهور سعر صرف الليرة مقابل الدولار الأميركي وثبّت، لكن بكلفة مرتفعة جداً. فقد تمثلت خطة الحكومات الحريرية المتعاقبة بامتصاص الكتلة النقدية من السوق، عبر سندات الخزينة، بفوائد لا يفسر نسبها الباهظة إلاّ الرغبة في التحكم بالوضع

---

(٣) يوضح هنري إده في كتابه المذكور آنفاً (ص ١٣٢ ـ ١٥٦) كيف أن الحريري استوحى نموذجي مونتي كارلو والسعودية عند تصوره لإعادة بناء وسط العاصمة!

(٤) أحاط الحريري نفسه دائماً بمجموعة من رجال الثقة في الحكومة مثل بهيج طبارة للعدل، وفؤاد السنيورة للمالية والفضل شلق للاتصالات السلكية واللاسلكية قبل أن يضطر إلى التخلي عنه في آخر تشكيلة له، وميشال إده... إلخ.

انظر: Eddé, *Le Liban d'où je viens*, pp. 136-137.

(٥) هل علينا أن ننسى أن مدير الصندوق كان قبل تعيينه، من موظفي الحريري في الأوجيه؟

(٦) أديب نعمة، «سياسة الأمن الاجتماعي وأثرها في إعادة توزيع الثروة في لبنان،» **أبعاد**، العدد السادس (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ١٠٨.

من المؤكد أن سياسة التوزيع كانت فعالة في الحالة هذه. فالثمن السياسي هنا هو الذي يفسر ارتفاع عدد المحتلين المستفيدين، وضخامة المبلغ المدفوع في آن معاً.

المـالي ـ النقـدي في أسرع وقت ممكن (للإبهـار!)، وكذلك بهـدف تجيير هذه الكتلة للإنفـاق استناداً إلى أولويات يقـررها مشـروع وسط المدينة وسـرعـة إنجازه إلى حد كبيـر. وهكذا، فكلفة ضبط التضخم لم تتحكم بهـا خطة نهوض بالاقـتصاد المـحلي بتوافق قطاعات المجتمع المدني، بما فيها النقـابات العمالية، وإنما رتّبتهـا استـراتيجيـة مزدوجـة الحد: سـهولة تحريك كـتلة مالية مـهمة غب الطلب من جـهة، وإبراز فاعليـة الإنجاز التي يتمـتع بها الحريري وفـريقه من جهة أخرى.

وفـاعلية الإنجـاز هذه هي التي تفـسـر كـيف أن طلب الحكـومـة من المـصـرف المركزي الحصول على ديون داخليـة، من طريـق سندات الخـزينة، يتجـاوز حـاجاتهـا الفعليـة إلى الإنفاق أحـياناً، إذ «اجتذبت سندات الخزينة نحو ١٢ في المـئـة من هذه الودائع المصـرفيـة عام ١٩٩٥، وهو رقم قـيـاسي»[٧]. والفـائض يوضع في الحسـاب الحكومي الشـهـيـر رقـم ٣٦ لدى المصـرف المركزي. فتـدفع حينذاك الفوائد المتـرتبة على هذه الفـوائض دون أن تسـتـخـدم فـي تمـويل المشاريع أو الموازنة[٨].

وهذا الطلب عـلى سندات الخـزينـة آل، مع مـرور الزمن، بالمصارف المتخصصة في تـأمين التسليف للقطاعات الإنتاجية، إلى أن تصـير عبئاً «على الخزينة عـوضاً من مـسـاهمتـها فـي تأمين الإقـراض وحل المشاكل التمويلية. وتحولت في معظمها عن التسليف القطاعي إلى شـراء سندات الخـزينة، إذ تجتـذب هذه السندات أكثـر من ٨٠ في المئـة من مجمل توظيـفات المـصارف المـتخـصصـة في لبنان. [وهذا يعني أن] يذهب نحو ٤٥ في المئة من الـموازنة العامة على هذه الفوائد في حين تمـتلك المصارف نحو أربعـة أخماس مجمل سندات الخزينة»[٩].

إلى ذلك، بانت هشـاشـة سيـاسـة «إعادة الإعـمار»، الموقـوفة منذ عام ١٩٩٢، بفـعل تدني الإستثـمارات وتبـاطؤ الأعمـال وتقلص الإنجـازات وتزايد الأعبـاء المترتبـة على كاهل اللبنانيين بعامـة، والعاملين منهم بأجـر بخاصـة. والنتـيجـة الأسـاس لـذلك كله تمـثلت بتـزايـد منفلت للعــجـز في المـوازنة. وتبعـاً لمـا يورده أحـد الباحـثين فـيمـا خص الأعـــوام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٧، فإنه ليس «بمقـدورنا تفسير تزايد مـجـمل الدين الداخلي بمـتطلبـات إعـادة الإعـمـار (النفقات الإستـثمارية) التي لا تشكـل سـوى ١٢,٦ في المـئـة من نفقـات المـوازنة العـامة، بل بتـزايد النفقـات الجـارية بمـعـدلات تفـوق بكثيـر تزايد الإيرادات المحـقـقـة. وبسبب الإسـتدانة بأكثر من حاجة الخزينة لتغطية العجز، بهدف الحفاظ على استـقرار النقـد الوطني». في الوقت الذي لم تغط الإيرادات فيه سوى ٣٩ في المئة من مجموع الإنفاق!

**هكذا نفهم كيف أن أكثر من نصف المبـالغ التي صـرفت، من قـبل الصندوق الوطني للمهجرين، في عمليـات الإخـلاء كـانـت فـي منطقـة عـمليـات سوليـدير فـي وسط بيــروت أو فــي جوارهـا المباشـر في حين قـبع المـهـجـرون ينتظـرون تنفـيـذ وعـود العـودة المـعلقـة**

كما أن الديون العـامة، وأهمها قـصير الأجل، لا تنِ ترتفع. ففي السنوات الخمس الأخـيرة، بلغ العجز ٦٠ في المـئـة مـن النفـقـات. وغطت الحكـومـة العـجـز بالاستـدانة من الداخل (سندات قصـيرة الأجل) ومن الخـارج (الـقـروض من السـوق المـاليـة والبلدان

(٧) يوسف الخليل، «السوق المالية وآثرها في القطاعات الاقتصادية،» ابعاد، العدد السادس (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ٤٧.

(٨) يقول أحد الباحثين: «لقد حرصت الحكومة على الحفاظ على رصـيد دائن للخزينة بشكل مستمر لدى المصرف المركزي والذي ما برح يتزايد سنة بعد سنة حتى وصـل في آخر حزيران ١٩٩٧ إلى ٤٥٧٩ مليار ليرة، مما رتب زيادة ملحـوظة في فاتورة خدمة الدين الذي بات يشكل ٤٤ في المئة من مجمل الموازنة، ويستهلك أكثر من ١٠٠ في المئة من مجمل الإيرادات (١٩٩٧)».
عبد الله عطية، **مخاطر العجز والدين العـام على الاستقرار والحريات في لبنان** (بيروت: الدولية للمعلومات ودار الجديد، ١٩٩٨)، ص ١٨.

(٩) الخليل، المصدر نفسه، ص ٣٤٧.

الصديقة). وهكذا، ففي خمس سنوات تضاعف العجز نحو خمس مرات، فتزايد الدين العام الفعلي أربع مرات وربع المرة (من ٥٥٤٠ مليارا عام ١٩٩٢ إلى ٢٣٤٠٠ مليار في آب/أغسطس ١٩٩٧)، الأمر الذي ضاعف خدمات الدين أكثر من ست مرات (من ٥١٨ مليارا إلى ما يقارب ٣٢٠٠ مليار عام ١٩٩٧)[10].

ويبرز ذلك كله الأزمة البنيوية العميقة التي تتحكم بسياسة إعادة الإعمار هذه. فقد وُضع تصورها وحُدد مداها ورُسمت معالمها بالكامل استنادا إلى رهان إقليمي غير متعيّن. ولم تعر الحاجات والموارد الداخلية المتاحة الأهمية الحاسمة العائدة لها. وهكذا، حين بدأ السلم الموعود يتخلف بفعل السياسة العدوانية الإسرائيلية، أخذت الآمال الإعمارية المعقودة عليه بالتقلص تدريجا.

وإلى السياسة المسماة إعمارية، عمدت الحكومة إلى زيادة كلفة الخدمات العامة من طريق فرض رسوم وضرائب غير مباشرة وإلى تلزيم بعض هذه الخدمات العامة إلى قطاع الأعمال الخاصة، بحيث يكون الجواب عن «عدم فاعلية» القطاع العام، إنشاء قطاعين متوازيين للخدمة الواحدة: قطاع خاص يسوّق باسم الانضباط والفاعلية والإنجاز، والآخر، العام، يُستبقى كإطار حاضن لعلاقات التوزيع والتقاسم السائدة في الوظيفة العامة. وأبرز الأمثلة في هذا المجال تتمثل بشركة سوكلين في مقابل البلدية، والهاتف الخليوي والأجيرو في مقابل وزارة الاتصالات، والميل إلى تلزيم الخدمات البريدية لشركة أجنبية في مقابل الخدمات نفسها التي على الوزارة المعنية تقديمها، وتوظيف مجموعات من المقرّبين في وزارة المالية والمصرف المركزي وغيرهما بغية تأليف جهاز «فعّال ومطواع» يحل «وظيفيا» مكان الجهاز القائم، ولكن على نحو موازٍ...إلخ. وما على اللبنانيين العاديين، والأجراء منهم بخاصة، سوى تحمل أعباء نظام الكلفة المزدوج هذا. وفي الوقت عينه لجأ رأس المال المقاول بتغطية من الحكومة وأجهزتها المعنية، إلى استيراد مئات الألوف من العاملين غير اللبنانيين[11] دون أذونات إقامة وعمل، وبالتالي دونما خضوع لتشريعات العمل النافذة وقيودها، بحيث تحولوا إلى أكبر عامل ضغط على قوة العمل اللبنانية، سواء لجهة تقليص فرص عمل اللبنانيين أو لجهة تردي شروط عملهم وأجرهم.

**تمثلت خطة الحكومات الحريرية المتعاقبة بامتصاص الكتلة النقدية من السوق، عبر سندات الخزينة، بفوائد لا يفسر نسبها الباهظة إلاّ الرغبة في التحكم بالوضع المالي - النقدي في أسرع وقت ممكن**

أما على صعيد الحريات، فقد اعتمدت الحكومة ممارسة الضغوط على الحريات العامة، والنقابية منها بخاصة، وتحولت إلى مصادرة حرية التجمع والتظاهر، وقيّدت حرية الإعلام وحصرتها بأركان الحكم دون غيرهم. واستخدمت كل ذلك كمخرج، توسمته سهلا، تهربا من مواجهة أزمة الحكم التي يتخبط بها نظام الطائف برمته.

وهكذا تمت إدارة البلد من زاويتي تقليص حق الرقابة والمحاسبة والاعتراض والتصويب عبر تقليص حيّز الحريات، وبخاصة النقابية والإعلامية، من جهة، والإمعان في نهب الموارد العامة[12] والتضييق على فرص عمل اللبنانيين ورهن لبنان لمديونية متعاظمة من جهة أخرى.

(١٠) عطية، المصدر نفسه، ص ٣٥ و٤١.

(١١) قدرت أعداد غير اللبنانيين العاملين في لبنان بـ ٦٠٠ ألف عام ١٩٩٦. انظر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان، **ملامح التنمية البشرية المستدامة في لبنان** (بيروت: البرنامج، ١٩٩٧).

(١٢) يلاحظ هنري إده في كتابه الذي سبقت الإشارة إليه أن كارتلا مكونا من القريبين من السلطة، وضع اليد على استيراد الغاز والمحروقات واحتكارها. كما أن أصدقاء وأقرباء آخرين يتقاسمون حقوق شبكتي التلفون المنقول. فيما يعدّل مسؤولون سياسيون قوانين ومراسيم التنظيم المدني لمصلحة مضارباتهم العقارية. في حين أن عضوا في الحكومة اقتطع لنفسه، من خلال استخدامه لقريب، استغلال موقع سياحي يقع في منطقته الانتخابية. انظر: Eddé, *Le Liban d'où je viens*, p. 184.

## ٣ ـ الأمن ورأس المال المقاول: المنافع المتبادلة

إن إدارة البلد، تبعاً للمعادلة التي حكمت وصول رفيق الحريري إلى الحكم، استلزمت مزاوجة المصالح الأمنية الإقليمية ومصالح رأس المال المقاول على السواء.

ففي موازاة السياسات الاقتصادية ـ الاجتماعية لحكومات الحريري، كان يتم استكمال تنفيذ بنود معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين لبنان وسوريا ـ وهي المعاهدة التي تنصّ على صلاحيات واسعة للمجلس الأعلى على حساب السلطتين التشريعية والتنفيذية[١٣]. فالمادة الثالثة من هذه المعاهدة تؤكد ترابط الأمن السوري ـ اللبناني. وعليه، فإن على لبنان ألا يتحول إلى ممر أو قاعدة لأية سلطة أو دولة أو تنظيم يهدف إلى تهديد أمن سوريا، بينما يجب على سوريا، المعنية بحفظ أمن لبنان ووحدته واستقلاله، ألا تسمح بأي نشاط يمكن أن يكوّن تهديداً أو خطراً على أمن لبنان. إن ذلك يعطي سوريا الحق، استناداً إلى تقديرها الخاص، بالدفاع عن سيادة لبنان، كما لو أن هذا البلد قد أنابها سلطة فعل ذلك[١٤].

ولنلاحظ أنه في مناسبتين رئيستين من الاحتجاجات النقابية، العمالية ـ الشعبية، في ٦ أيار/مايو ١٩٩٢ و١٩ تموز/يوليو ١٩٩٥[١٥]، كان «الهاجس الأمني» هو الذي يرتّب سياسة التعامل اللاحق مع الاتحاد العمالي العام كما سوف نبيّن.

فبعد الترتيبات الأمنية ـ العسكرية اللبنانية ـ السورية، أتى وقت تكريس التبادل غير المتكافىء على صعيد قوة العمل والسلع الصناعية والزراعية ما بين البلدين. وهكذا، «فبينما انفتحت السوق اللبنانية أمام المنتجات السورية، فإن العكس لم يكن صحيحاً، مما عكس لا توازناً في العلاقات الاقتصادية الثنائية»[١٦].

**بانت هشاشة سياسة «إعادة الإعمار»، الموقوفة منذ عام ١٩٩٢، بفعل تدني الإستثمارات وتباطؤ الأعمال وتقلص الإنجازات وتزايد الأعباء المترتبة على كاهل اللبنانيين بعامة**

وإذا كان أمكن الجانب اللبناني أن يتفادى عدم استفادة العمال السوريين من تقديمات الضمان، نظراً إلى هشاشة توازنه المالي بعد تمنع أصحاب العمل عن دفع المستحقات على تعويضات نهاية الخدمة، فقد تم التوافق على إفادة هؤلاء العمال من نظام تأمينات خاص يمول من مستخدميهم.

وهكذا، ضَمَنَ الاتفاق إفادة رأس المال المقاول اللبناني والدولي من العمالة السورية بأدنى شروط عمل ممكنة، أي بشروط استغلال قصوى. وكان على قوة العمل المحلية الأكثر عطباً أن تدفع الكلفة الأخطر، سواء لجهة فرص العمل الضائعة أو لجهة الضغط المتواصل على ما تشغله من أعمال في المقاولات أو البناء أو الصناعة غير المتطورة تقانياً، كما على الأجور والتقديمات.

ويمكن بعض الأرقام أن تلقي إضاءة مهمة في هذا المجال.

---

(١٣) Simone Ghazi Tinaoui, "An Analysis of the Syrian-Lebanese Economic Cooperation Agreement," *The Beirut Review*, No. 8 (Fall 1994), p. 102.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

(١٥) يشير حسان حمدان إلى أن الحكومة استنفرت «كل إمكاناتها لمنع التظاهر بما فيها التهديد بإطلاق النار وقمع أي عمل يتجاوز قراراتها وأعلنت مراراً أنها مدعومة بالموقف السوري لأن الأمن القومي مهدد [...]»، التشديد منا. انظر: حسان حمدان، «الدولة والحركة النقابية: العلاقات المأزومة بين السلطة والمجتمع المدني»، في: مركز الأبحاث والدراسات للشرق الأدنى المعاصر، **الحياة العامة في لبنان** (بيروت: المركز، ١٩٩٧)، ص ٩٣.

(١٦) Tinaoui, Ibid., p. 103.

فتبعاً لدراسة حديثة(17)، تقدر نسبة البطالة في صفوف اللبنانيين الذين في عمر العمل بـ ١٥ في المئة من مجموع قوة العمل اللبنانية.

وقد درج الباحثون الاقتصاديون على تحميل سياسة الحكومات الحريرية، الهادفة إلى امتصاص التضخم من خلال سندات الخزينة(18)، المسؤولية عن تحويل الاستثمارات عن القطاعات المنتجة، الأمر الذي يفاقم من اتساع ظاهرة البطالة. وتقوم وجهة النظر هذه على افتراض مؤداه أن رأس المال يتحرك حكماً نحو الأنشطة المنتجة إذا ما انخفضت معدلات الفائدة على سندات الخزينة. والعيب الرئيس في وجهة النظر هذه يتمثل، منهجياً، بإغفاله تركيب ومصدر الطلب الفعّال على سندات الخزينة. فقد سبق لنا وبيّنا أن أربعة أخماس سندات الخزينة تملكها المصارف التجارية، كما تلك «المتخصصة» بتسليف القطاعات المنتجة. وإلى ذلك، فإن التدبير الذي اتخذته الحكومة بدعم هذه القطاعات من خلال تحملها (الحكومة) نسبة ٥ في المئة من فائدة المصارف التجارية، بهدف تيسير اقتراضها منها، لم يؤدِ إلى أية نتيجة على الرغم من التخفيض الكبير الذي طرأ على قيمة الفائدة على سندات الخزينة. وفي مقابل ذلك، تُرصد مفاعيل منافسة العمالة غير اللبنانية، والسورية تحديداً، لقوة العمل المحلية من زاويتين: الأولى، تأثير العمالة الوافدة السلبي في مستويات الأجور في لبنان، لأنها وافدة من بلدان تتميز بانخفاض كلفة قوة العمل المأجورة، والثانية، ضعف المنافسة التي تكونها قوة العمل هذه بالنسبة إلى قوة العمل المحلية، لأن المستويات التعليمية لهذه الأخيرة هي أعلى، عموماً، من مستويات تلك الوافدة(19).

تفشل وجهة النظر هذه في رؤية مفاعيل المنافسة خارج نطاق التكميم العمومي، إذ إن المنافسة، بافتراض ثبات المعطيات التي عرضناها، لا تتم بين كتلتين متواجهتين وافدتين حديثاً إلى سوق العمل، إحداهما محلية والأخرى خارجية، وسورية في أرجح الاحتمالات، بل المنافسة تتم بصورة رئيسة بين من كان يعمل، أو لا يزال، من قوة العمل اللبنانية، في شروط معطاة، وبين قوة العمل الوافدة التي تأتي لتستخلفه. يمكننا أن نلمس ذلك من دون عناء كبير، من خلال عشرات ألوف الحالات التي فقد فيها عمال لبنانيون أعمالهم بسبب تدني كلفة المنافس الوافد (إنشاء البناء والمقاولات، صناعة الأحذية، الصناعات الخشبية والمعدنية، خدمات المقاهي والمطاعم... الخ).

**وهكذا تمت إدارة البلد من زاويتي تقليص حق الرقابة والمحاسبة والاعتراض والتصويب عبر تقليص حيّز الحريات، وبخاصة النقابية والإعلامية، من جهة، والإمعان في نهب الموارد العامة والتضييق على فرص عمل اللبنانيين ورهن لبنان لمديونية متعاظمة من جهة أخرى**

هذه الكتلة الرئيسة من الأجراء، هي التي فشل الاتحاد العمالي العام، أيضاً، في إدراك مصائرها البائسة، كما سوف نكتشف معاً.

## ٤ ـ الحركة النقابية وفكّا الأمن الإقليمي ورأس المال المقاول

انكشفت معادلة مزاوجة أمن النظام الإقليمي ومصالح رأس المال المقاول، التي أتت عقب انتفاضة ٦ أيار/مايو ١٩٩٢ والتي اجتهدنا في إبراز أهم عناصرها، عن استراتيجية سلطوية للتعامل مع الحركة النقابية، ارتكزت أساساً على السياسات التالية:

(١٧) نجيب عيسى، القوى العاملة وسياسة العمالة في لبنان (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٦)، ص ٣٤.

(١٨) انظر على سبيل المثال: عبد الله عطية، مخاطر العجز والدين العام على الاستقرار والحريات في لبنان. ونجيب عيسى، المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٦ ـ ٤١.

أ ـ **على المستوى الرسمي**: عهدت وزارة العمل بصورة دائمة، اعتباراً من أول وزارة حريرية، إلى وزير مقرب وموثوق به من الحكم السوري. ويعكس ذلك التوجه آنف الذكر: أولوية الأمن في المعادلة التي تحكم الوضع اللبناني من الزاوية الإقليمية.

ب ـ **على المستوى النقابي**: تأطير الحركة العمالية والشعبية بهياكل مطواعة. وقد مرّ ذلك بالمراحل التالية:

١ ـ مرحلة فرض الهيكلية النقابية: وقد بدأت بمشروع أعدته وزارة العمل، باستيعاب كامل في البداية[٢٠] للاتحاد العمالي العام، يعطيها الحق بالتدخل في كل مستويات التنظيم والأداء النقابيين، من حق الترخيص المسبق إلى الوصاية التنظيمية، مروراً بالرقابة على المالية والشؤون الإدارية... إلخ. وقد كان للجنة الحريات والحقوق النقابية في منظمة العمل الدولية[٢١]، بعد إخطارها بالموضوع من قبل الاتحاد اللبناني، دور بارز في كشف تعارضه مع الاتفاقية الدولية رقم ٨٧ المتعلقة بالحريات والحقوق النيابية. وتضافرت المواجهة الداخلية والدولية لإرغام الوزارة على التراجع عن مشروعها.

٢ ـ مرحلة محاولة الوصول إلى تأليف قيادة نقابية تقليدية متعاونة، أي مع استبعاد القوى النقابية التي أضيفت إلى صفوف من انهزموا بنتيجة موازين قوى ما بعد الطائف، في انتخابات الاتحاد العمالي العام في ٧ تموز/يوليو ١٩٩٣. وقد انتهت إلى فشل ذريع كانت نتيجته انتخاب قيادة مقاومة للضبط التأطيري.

٣ ـ مرحلة تفريخ هياكل تختزل المسافة ما بين النقابي من جهة، والطائفي ـ السلطوي من جهة أخرى. وقد اختارت وزارة العمل أن تستخدم، في الحالة هذه، التعسف في استعمال الحق. بحيث لم يعد المقياس الأهلية النظامية لطلب الإنشاء (la demande d'accréditation) من قبل العمال أو المستخدمين أنفسهم، وإنما أصبح المقياس يتمثل بتعديل توازن القوى النقابية على نحو يسمح بتكييف الاتحاد العام وسياساته مع مقولة الأمن القومي ومصالح رأس المال المقاول. والآلية المستخدمة هنا هي تفريخ التراخيص على أساس طائفي ـ مناطقي أولاً[٢٢]. وبذلك تتأمن أطر الضبط النقابية الضرورية.

٤ ـ تغيير قواعد الانتخاب بالإرغام والقسر[٢٣]، ومجيء قيادة «شرعية» متعاونة في إثر انتخابات ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، في مواجهة قيادة «مستقلة» تستظل الشرعية العمالية.

أما الانتقال من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الرابعة فقد استلزم من السلطة ممثلة بوزارة العمل، أن تكتشف أن الوسيلة الأكثر فاعلية التي تملكها تتمثل بتسفيه التمثيل النقابي. فبعد الآن، ثمة مقياس شبه وحيد تعتمده وزارة العمل في إضفاء الصفة القانونية على النقابات والاتحادات: ترجيح كفة قوى السلطة المحلية الأكثر موثوقية طائفياً وسياسياً في الهيكل النقابي، وعدم المساس بالشروط الراهنة لدمج لبنان بالنظام الإقليمي[٢٤].

(٢٠) يتضح من محضر اجتماع مؤرخ في ٦ أيار/مايو ١٩٩٣، ومحفوظ في أرشيف الاتحاد العمالي العام، أن لجنة مشتركة من وزارة العمل والاتحاد العمالي العام قد عقدت خمسة اجتماعات وتوصلت إلى توافق على بعض نقاط من مشروع الوزارة للهيكلية النقابية.

(٢١) انظر: Organisation Internationale du Travail, *Bulletin d'informations sociales* (février 1995), pp. 35-52.

وانظر أيضاً: حسان حمدان، «الدولة والحركة النقابية: العلاقات المأزومة بين السلطة والمجتمع المدني».

(٢٢) تفيد لائحة التراخيص باتحادات نقابية جديدة الصادرة عن وزارة العمل أن أربعة اتحادات من أصل ثمانية رخص لها عام ١٩٩٤، هي اتحادات تنتمي مجالياً إلى الجنوب، وأن خمساً من أصل ثمانية تخضع سياسياً لحركة أمل. وهذه الاتحادات هي: الاتحاد الرسالي لنقابات العمال والمستخدمين في الجنوب، واتحاد جبل عامل لنقابات العمال الزراعيين، واتحاد نقابات عمال ومستخدمي صناعة الصلب والحديد في الجنوب، والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في الجنوب، والاتحاد اللبناني لنقابات السيارات العمومية ومصالح النقل في لبنان.

(٢٣) ثمة عرض مفصل لوقائع تغيير هذه القواعد بالقسر والإرغام من قبل مسؤولي وزارة العمل، في التقرير الذي أعده عصام الجردي مؤخراً. انظر: عصام الجردي، **٢٤ نيسان ١٩٩٧: محطة الانقسام في الاتحاد العمالي العام** (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ١٩٩٨).

(٢٤) لنلاحظ أن محاولات التأطير نفسها، واستجابة للدوافع الأمنية السياسية عينها، قد تعممت باتجاه الشباب أيضاً. إذ تم تأليف «اتحاد شباب لبنان» برئاسة نائب من حركة أمل.

وعلى مستوى سياسة التعامل السلطوية مع الحركة النقابية والعمالية، يتضح أن الهدف النهائي تمثل بدفع الاتحاد العمالي العام نحو اللافاعلية والعجز. فقد أدت «السلطة دوراً سلبياً بالنسبة للحركة النقابية. فبدلاً من أن تحاور السلطة هذه الحركة وتنشىء المجلس الاقتصادي الاجتماعي كمؤسسة وسيطة تكون إطاراً لتبادل وجهات النظر حول المشاكل والحلول الممكنة لها، فقد اعتمدت السلطة على الوعود الكلامية ومن ثم التهرب من تطبيق هذه الوعود. لا بل إن هذه السلطة تدخلت مباشرة بكل الوسائل لضرب الحركة النقابية»[25].

كما أن السلطة نفسها ميّزت تعاملها، في الآن عينه، مع هيئات أصحاب العمل بالحوار والانفتاح «من خلال دعوتها [هذه الهيئات] للتشاور حول أبرز المسائل الاقتصادية والنقدية والمالية». في حين أنها لم تتجاوب مع المذكرات والمقترحات التي تقدم بها الاتحاد العمالي العام وغيره من المنظمات النقابية ـ المهنية (رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية، مكتب المعلمين)[26].

ولم تشذ سياسات السلطة وإجراءاتها إزاء التحركات العمالية والنقابية الموضعية عن الوجهة نفسها: من منع انتخابات غير مضمونة النتائج، إلى فرض مرشحي سلطة في بعض الحالات، إلى فرض ازدواجية التمثيل النقابي للمهنة الواحدة أو القطاع الواحد حين تفشل سياستها في وضع اليد؛ عدم تنفيذ التحكيم خلال إضراب عمال معمل قصّارجيان والعمل على إفشاله؛ استبعاد ممثلي الاتحاد العام من اللجنة المنوط بها دراسة التعديلات على تشريع العمل، وقف المساعدات المالية المقررة عن الاتحاد العام... إلخ[27].

إلا أن هذه السياسة، وبخاصة في شقها الأول، لم تعبر عن فاعلية إلا في الرابع والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٩٧. وبعد ذلك، أصبح الحفاظ عليها مكلفاً جداً على مستويات مختلفة. وقد أتى التعبير عن هذه الكلفة من قبل رئيس الحكومة بخاصة. فهو، على عكس شريكيه في رأس هرم السلطة المحلية، يقوم بتمثيل مزدوج: تمثيل الشريحة السائدة اقتصادياً، أي رأس المال المقاول، وتمثيل الطائفة التي ينتمي إليها سياسياً. فمن وجهة نظر الفريق الموثوق به طائفياً وسياسياً في القيادة التي كان يرئسها غنيم الزغبي، كان تكريس مشروعية وضع اليد على الاتحاد العام يستلزم أن تتجاوب السلطة التنفيذية مع بعض المطالب المرفوعة من سنوات. إلا أن انهماك هذه القيادة في تجيير تحركاتها لرأس السلطة التشريعية، المستفيد الأول من تفريخ الاتحادات المطواعة طائفياً وسياسياً من جهة، وانكماش ما تمثله هذه القيادة من قوة ضغط تفاوضية من جهة ثانية، أدت إلى سقوط رهانها.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك ظاهري في آلية الضبط التأطيري، وإن على مستوى اهتزاز النموذج القيادي الذي لم يعمر طويلاً.

## ٥ ـ كيف تعامل الاتحاد العمالي العام مع سياسة التأطير السلطوي؟

ليس ثمة ما يشير إلى أن القيادة الفعّالة[28] للاتحاد العمالي العام، وهي التي كانت تتمثل بقيادة الاتحاد الموسوم «المستقل»، قد أدركت باكراً دلالات التغيير

---

(٢٥) عصام خليفة، «الاتحاد العمالي العام والمؤتمر النقابي الوطني العام: قراءة أولية في البرامج والتحركات،» ص ١٩، ورقة قدمت إلى ورشة عمل حول «الواقع النقابي وإمكانات تطويره» نظمتها مؤسسة فردريش ايبرت في فندق الكومودور في بيروت، ١٩٩٧/١٢/٥.

(٢٦) انظر: حسان حمدان، «الدولة والحركة النقابية: العلاقات المأزومة بين السلطة والمجتمع المدني،» ص ١٠٥.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٩٩ ـ ١٠٢.

(٢٨) إن مصطلح «القيادة الفعالة» يشير إلى مستويات في الفعل القيادي ميّز أداء الهيئات المسؤولة في الاتحاد العام. وبهذا المعنى، فإن ضعف الإطار المؤسسي ـ الديمقراطي الذي انتظم، تاريخياً، الأداء القيادي في الاتحاد العام، قد أدى تدريجياً إلى نشوء إطارين للعمل القيادي: القيادة العامة الفعالة التي تبلور الخيارات والقرارات عموماً والممثلة بالرئيس ومجموعة مختزلة من ممثلي الاتحادات المنضوية في الاتحاد العام والقيادة الرسمية التي تدعىَ للتصديق على ما تقرر.

الجذري[29] الذي طرأ على استراتيجية التعامل السلطوي مع الحركة النقابية. وتؤكد ذلك المراجعة المتأنية لمقررات المؤتمرات النقابية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٢، أي المؤتمرات الخامس والسادس والسابع.

فقد تبيّن[30] أن التغير في الخطاب النقابي بلغ المستوى السياسي دون المطلبي والمعيشي. ففي الوقت الذي بقي الخطاب المطلبي للمؤتمر النقابي يتصف بالعمومية دون تعيين أولويات محددة، وبخاصة في مجالي العمالة ـ مكافحة المنافسة غير المشروعة من غير اللبنانيين بالتحديد ـ وتحسين مداخيل العمل والتقديمات، كانت المطالبة السياسية تتسم بتصعيد مبرر. ففي الدورة السادسة للمؤتمر النقابي (١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) أضيفت مواقف ومطالب وشعارات تبين حدة المواجهة بين نظرة المؤتمرين إلى الوضع السياسي وبين نهج السلطة. فقد تمّ تأكيد الحرية والديمقراطية وفصل الدين عن السياسة، ورفض ازدواجية السلطة، ورفض العنف والتسلط والتشديد على تعدد الأحزاب، ورفض آلية توزيع الحصص والخلل الحاصل بين السلطات. وخلص المؤتمر السادس إلى أن «أكثرية القيّمين على الشأن العام هم من الذين كانوا مسؤولين عن انهيار الدولة وتعميق مظاهر الفساد فيها أو من الممولين لهذه الطبقة، فكيف يتم تكليف إعادة بناء الدولة لمن قام بهدم الدولة ومؤسساتها»[31]. وعكس المؤتمر السابع (١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦) التوجهات نفسها بعدما أرفقها باتهام للسلطة بخرق أسس الوفاق الوطني.

ويعكس هذا التجذر أهمية الحضور السياسي ـ المهني للفئات غير العمالية في تركيب هذه المؤتمرات وفي صوغ خطابها وتوجهاته.

فمن جهة أولى، كان ثمة فئات الأساتذة الجامعيين والمعلمين، التي تميّزت بخطاب يزاوج المطلبي بالسياسي. أما المطلبي فهو يتقاطع مع بعض مطالب الاتحاد العامة، أي تلك التي لا تتصل بديمومة العمل ولا بالمنافسة (إلا بوصفها قضية سياسية)، ولا بالتسريح... إلخ، لا بل يضيف إليها، مثل ما حصل بالنسبة إلى تضمين المؤتمر السابع مطالب خاصة بالبيئة وضرورة حمايتها. في حين يبدو ثمة تطابق بالتوجهات السياسية بين فئات الأساتذة والمعلمين من جهة وبين الاتحاد العام من جهة أخرى.

وإليهم تضاف القوى السياسية المعارضة للحكم. وأغلبيتها لا تستقيم معارضتها على قاعدة تغليب شروط العمل والمعيشة كمنطلق. بل هي تعتمد معارضة سياسية مباشرة تتوجه لإبراز قصور الحكومة وضعف أدائها في الشؤون العامة جميعاً. وفي سعيها لاستخلافها، تستظل بالتنسيق مع الاتحاد العام في محاولة للوصول إلى معادلة تقوم على المنافع المتبادلة: تغطية سياسية من جهتها، وإضفاء مشروعية عمالية ـ شعبية من جهته. ولا يعني ذلك أن هذه المعادلة قامت على أسس نفعية لا غير. بل إنها أسست لمواجهات مع السلطة تمحورت حول حماية الحريات العامة، والإعلامية بخاصة، من التقلص والإضمحلال.

ويعني ذلك أن اللحظة التي تقدمت ما عداها كانت سياسية بامتياز. ولا ضير في ذلك. إن الضير، كل الضير، كمن في ضعف التقاط قيادة الاتحاد العام النقطة المفصلية في هذه اللحظة، إضافة إلى مسألة الحريات. إنها مسألة تنامي التهديد الذي تمثله منافسة قوة العمل غير اللبنانية، المعروضة بأدنى الشروط وبصورة غير قانونية، ليس لفرص العمل المحدودة المتاحة فقط، وإنما لديمومة المشغول منها.

وهكذا، فالحصيلة العامة لتلاقي هذه الشرائح كانت تميل لتأكيد الموقع الهامشي لشرائح الأجراء

(٢٩) نستخدم مصطلح «التغيير الجذري» في استراتيجية التعامل السلطوي مع الاتحاد العام لأن المقصود هو التغيير الذي طرأ على قواعد تعامل السلطة مع الحركة النقابية، وتوخي هذه الاستراتيجية إنشاء ضوابط جديدة لا تتصل بالتمثيل العمالي ـ النقابي وإنما تعمل على تعميم «نموذج ـ الصراعي» السلطوي على النقابات عموماً، والاتحاد العمالي خصوصاً.

(٣٠) خليفة، «الاتحاد العمالي العام والمؤتمر النقابي الوطني العام: قراءة أولية في البرامج والتحركات،» ص ١٣.

(٣١) حسان حمدان، «الدولة والحركة النقابية: العلاقات المأزومة بين السلطة والمجتمع المدني،» ص ١٠٨.

الذين يعانون هشاشة شرطهم فيما يعود إلى ضمانة العمل، إذا توافر. وبخاصة في وجه المنافسة غير القانونية من قبل مئات الألوف من العمال غير اللبنانيين، إضافة إلى تآكل مداخيلهم والتقديمات.

هل علينا أن نعيد التذكير بما كنا قد توصلنا إليه منذ عقد ونيّف[٣٢]، حين بيّنا أن الحركة النقابية اللبنانية لا تتماسك إلا من الوسط، أي أنها لا تتماسك إلاّ على قاعدة مصالح الشرائح المتوسطة من العاملين بأجر، تلك الشرائح المتميزة نسبياً بالنسبة إلى جمهور الأجراء الأوسع في لبنان؟

يبدو أن لا مفر من ذلك، بعدما لاحظناه من استبعاد لمطلب الأجراء ذوي الشرط الأكثر هشاشة من ممارسة الحركة النقابية، على الرغم من حضورهم في خطابها. وعليه، فقد خدم هؤلاء كوقود مهم في التحرك النقابي المتمحور، في السنوات الأخيرة، حول مطالب سياسية عامة، دون أن يتمتعوا بالمردود الملائم على مستوى فرص العمل ولا شروط المعيشة.

**إن الحركة النقابية اللبنانية لا تتماسك إلا من الوسط، أي أنها لا تتماسك إلاّ على قاعدة مصالح الشرائح المتوسطة من العاملين بأجر، تلك الشرائح المتميزة نسبياً بالنسبة إلى جمهور الأجراء الأوسع في لبنان**

إن التغييب الفعلي لهذه الشريحة الأوسع من الأجراء، لم يعوّض بفاعلية حضور الشرائح المتوسطة منهم في اللحظة الحاسمة. فأجراء القطاع المتمتع بدرجة حماية عالية تتمثل بـ: ديمومة العمل، وأجر يملك آلية زيادة خاصة به، وعقود جماعية، وتقديمات خاصة... إلخ ـ كما هي الحال في المصالح المستقلة والمصارف والنقل الجوي... إلخ ـ هم، للمفارقة، الأكثر انكشافاً أمام ضغوط السلطة وتدخلها المباشر منذ اللحظة التي تحول فيها التحاصص قاعدة سائدة في القطاع العام والمصالح المستقلة؛ إضافة إلى الجزء الخاضع لهذه القاعدة في القطاع الخاص، كما هي الحال في شركة طيران الشرق الأوسط مثلاً. وقد بان هذا الانكشاف بأجلى صوره مع التوازنات السلطوية الدقيقة التي حكمت تأليف القيادات النقابية في هذه المواقع. وقد ساهم وقوع نقابات المصالح المستقلة خارج الاتحاد العمالي العام منذ انتخابات ٨ تموز/يوليو ١٩٩٣، وعدم بلورة استراتيجية توحيد نقابية بعد وصول تشكيلة من خارج شرعية السلطة إلى قيادة هذا الاتحاد في إثر هذه الانتخابات، في تسريع مهمة السلطة المنبثقة من معادلة الطائف. وفي انتخابات ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، كوّنت هذ النقابات قاعدة الإرتكاز العمالية الأساس في وضع اليد السلطوية على الاتحاد العام.

أما أجراء الشرط الهش فينتمون إلى قطاع مكشوف بالكامل تغيب عنه إلى حدٍّ بعيد ضمانات العمل والأجر. إلى ذلك، فهم الذين يتعرضون للإقصاء من المواقع التي احتلوها تقليدياً في ميدان العمل بسبب المنافسة وتردي شروط العمل: المصانع المتوسطة والصغيرة، البناء والمقاولات، الخدمات البسيطة (كما في حالة سوكلين التي تشغّل عمالاً غير لبنانيين). كما أنهم الأقل تنظيماً أو الأكثر تعرضاً للتفتيت التنظيمي إن وجد. فوزارة العمل تميل أكثر فأكثر إلى تفريخ نقابات مؤسسة أو معمل، أكثر قابلية للتدجين. أو هي تعمل على توزيع هؤلاء الأجراء على هياكل نقابية تنقل التأطير الطائفي ـ السياسي إلى ميدان العمل. ويمكن أن نفهم، بعد ذلك، المصاعب التي تعترض تعبئة هؤلاء نقابياً.

وعليه، فإن الاتحاد العمالي العام تحول إلى إطار للتعبير الجماعي، لفئات اجتماعية ـ مهنية متباينة، وأحياناً متعارضة، عن موقف احتجاجي و/أو رافض في القضايا الوطنية الأكثر عمومية.

(٣٢) جاك قبانجي، «الحركة النقابية اللبنانية بعد ١٩٧٥: التماسك من الوسط،» **صامد الاقتصادي**، العدد ٤٠ (١٩٨٢)، ص ١٥٦ ـ ١٨٠.

وقد انطوى ذلك على استثمار المزاج الشعبي السلبي إزاء السلطة، والمعادلة الإقليمية التي زرعتها وحفظتها من الانهيار والسقوط. وهو مزاج متكوّن أساساً خارج العمل المأجور. ويغذي تالياً العنف المضاد لعنف السلطة، لكنه يعجز عن تكوين تربة ملائمة للكفاحية العمالية[٣٣]، كما تعبر عن نفسها في بعض الإضرابات الموضعية في لبنان. إنه مزاج أقرب ما يكون إلى الشحنة الإنفعالية التي تكتفي بالتعبير عن نفسها، مع انسداد أطر التعبير المؤسسية الملائمة و/أو عدم تجاوب السلطة المعنية، بالانفجار الآني وغير المعني بتحقيق أهداف محددة. إن هذا المزاج هو الذي استخدمته القيادة الفعّالة في الاتحاد العام، بدفع أكيد من قوى سياسية وحزبية معارضة.

وهكذا، ففي غياب التمثيل النقابي الفعّال والقدرة العملانية على تنظيم مواجهات عمالية، قطاعية أو عامة، انطوى تحرك الاتحاد العام على افتراض محدد: إمكان استثمار الضغط العمالي - الشعبي بأوسع صوره الممكنة، للتأثير في السياسات الحكومية وتعديلها. وبهذا المعنى، فقد تجاهلت القيادة الفعّالة في الاتحاد العمالي العام، وفي القوى والتنظيمات التي استظلت به، أن افتراضاً مثل هذا يستلزم بالضرورة إطاراً ديمقراطياً مكرساً للتعامل ما بين السلطات والمجتمع المدني. إن المعادلة التي حكمت الوضع السياسي - المؤسسي في لبنان ما بعد الطائف، أي معادلة المزاوجة بين الأمن الإقليمي وبين مصالح رأس المال المقاول، لا تتعايش مع الديمقراطية كميكانزم مجتمعي مؤسسي أساسي. لان هذه المعادلة توسلت استبعاد المجتمع المدني من بلورة خياراتها وتوجهاتها من جهة، كما توسلت الأطر الطائفية وعاءً لسياسة توزيع النفوذ والريوع والاقتطاعات المختلفة وقاعدة لتوازنها الهش، من جهة ثانية.

وبذلك، تبدو الاستراتيجية النقابية وكأنها تنحو إلى استعادة تقاليد ما قبل الحروب الإقليمية - المحلية في لبنان. أي كأنها تمثل قفزاً فوق التعديلات التي طرأت في آن معاً على بنية العمل المأجور وعلى بنية رأس المال وعلى تركيب السلطة في لبنان.

## ٦ - نقطة الضعف: التبعية المتبادلة

ما الذي أدى بالحركة النقابية إلى هذا الوضع؟

يصعب تقديم إجابة شاملة عن هذا السؤال في هذه المحاولة. وما سنحاوله هنا، في المقابل، يتمثل بتلمس عناصر إجابة أولية.

إن استراتيجية التحرك التي اعتمدتها القيادة الفعالة في الاتحاد العام، والمنطوية على بعد احتجاجي - رفضي حاسم لسياسات السلطة، استدعت اللجوء المتكرر إلى جمهور يتمتع بجهوزية آنية، وإلى وسائل تعبئة وتحريك فعّالة. وليس في إمكان النقابات، ولا جمهورها المباشر، أن تفي بهذه الحاجة. وإذا ما أخذنا في الحسبان غلبة اللحظة السياسية على هذه الاستراتيجية، فقد انساقت القيادة إلى تبعية عملانية للأحزاب التي تمتع جمهورها بالجهوزية، والتي تملك وسائل تعبئة مختبرة.

أما الأحزاب والقوى السياسية، فقد أفادت من الاتحاد العام كإطار مزدوج المشروعية: شرعية القانون الذي يكرسه إطاراً جامعاً، وبالتالي ناظماً، لعلاقات ومصالح عمومية، ومشروعية الناطق باسم جمهور يفيض عن الجسم الحصري الذي يفترض به تمثيله. وهكذا، ففي ظرف لا تتمكن هذه الأحزاب والقوى فيه من العمل السياسي الجماعي المباشر، مثّل الاتحاد العمالي العام الوعاء الأمثل لها كي تقترب من الفعل السياسي دون أن تتحمل مسؤوليته المباشرة أمام السلطة.

آل هذا الوضع إلى تبعية متبادلة بين الاتحاد العمالي العام وبين الأحزاب والقوى عنوانها تبادل استخدام الموارد المتاحة في جهة كما في الأخرى. وهكذا، ضعف حيز الاستقلالية الفعلي الذي يتمتع به الاتحاد العمالي العام. أي ضعف إمكان استكشافه لقواه وموارده الذاتية، واضمحلت فرصة امتحانه

---

(٣٣) Claude Durand, *Chômage et violence* (Paris: éditions Galilée, 1981), pp. 45-72.

للسقف الأدنى والأقصى الذي عليه أن يموضع تحركه ضمنه: مثلاً، فحص الشعارات والمطالب والأولويات وحدود تعبيرها عن شرائح الأجراء المختلفة، واختبار ضرورة الوحدة النقابية... إلخ.

ثمة أيضاً مسألة ممارسة القيادة الفعالة ضمن الاتحاد العمالي العام وهيئة التنسيق النقابي. وتُبرز شهادات عدة، من مصادر عمالية وأخرى من وسط القيادة الجامعية المشاركة في هيئة التنسيق، ضعف التقاليد الديمقراطية المؤسسية على هذا الصعيد. والإشارة البالغة هنا تأتي من ممثل[34] جسم اجتماعي ـ مهني، أعطى حضوره في لجنة المتابعة وهيئة التنسيق دفعاً تمثيلياً بالغ الأهمية. فهو يقول: «لم يتم تنظيم لجنة المتابعة في المرحلة الأولى، وكذلك لم تتأسس هيئة التنسيق النقابية. ولطالما قمنا بمحاولات لوضع نظام داخلي أو لإيجاد لجان تخصص ولوضع ملفات علمية في كل قضية تطرح، وطرحنا تنظيم الأرشيف المتعلق بالهيئات والاستعانة بخبراء في الدرس والتحليل. ولكن لم يحصل أي شيء منذ ذلك».

كما أن اعتراضات من قبل قادة ذوي مسؤولية تقريرية[35] تتعلق بانفراد القيادة بالقرارات، قد وثقت في أرشيف الاتحاد العمالي العام.

يعني ما تقدم أن حدود الانفتاح داخل القيادة الفعّالة على الرأي الآخر ضمن الاتحاد العام ولجنة المتابعة وهيئة التنسيق كانت متدنية. ولم يكن التفاعل، ولا بالتالي الاستجابة لتنوع وجهات النظر في منظمة هي، تحديداً متنوعة المصادر والإنتماء، من الأمور الأكيدة. أي أن آلية اتخاذ القرار تميّزت بضعف المشاركة الديمقراطية.

لا شك في أن هذا المناخ القيادي قد تغذى من تقاليد راسخة في الحركة النقابية اللبنانية. ويكفي أن نستذكر المبدأين اللذين حكما علاقة الحزب الأعرق تاريخياً ونضالياً بالحركة النقابية، أي الحزب الشيوعي اللبناني. فهذه العلاقة قد حكمها مبدآن اثنان: التراتبية الصارمة في علاقة السياسي، أي الحزبي، بالنقابي[36]، وتالياً أولوية السياسي ـ الحزبي بالنسبة إلى النقابي ـ المطلبي. ويعني ذلك أن للقرار الحزبي أرجحية لا تناقش بالنسبة إلى الحزبي النقابي. وهذا ما يفسر، في زعمنا، كيف يلجأ هذا الحزب إلى فصل أعلى مسؤولين نقابيين شيوعيين[37] لأنهما «خالفا بسلوكهما العملي [...] النهج العام للحزب». إن أولوية الحزبي على النقابي لا تزال القاعدة السائدة في الممارسة في الحالة هذه. وهي تعني أن الحزب، كما هي حال الاتحاد العمالي العام، الذي لا ينِ يقفز إلى ما قبل الحرب، بحثاً عن مشروعية ما للممارسة النقابية في السياق الراهن، لم يستطع بعد أن يعود من مرحلة ما قبل انهيار نموذج الاشتراكية السوفياتية، ولم يبلور بعد مفهومه[38]

---

(٣٤) خليفة، «الاتحاد العمالي العام والمؤتمر النقابي الوطني العام: قراءة أولية في البرامج والتحركات،» ص ٢٠.

(٣٥) كتاب لياسر نعمة، الأمين العام للاتحاد العمالي العام، موثق في أرشيف الاتحاد.

(٣٦) يقدم الياس البواري، وهو كان من أبرز القياديين الشيوعيين في النقابات، عرضاً يعادل الشهادة الشخصية لأولوية التراتب هذا على امتداد تاريخ علاقة الحزب الشيوعي بالعمل النقابي. انظر: الياس البواري، **تاريخ الحركة النقابية اللبنانية**، ٢ ج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩).

وثمة تأكيد لم يمر عليه الزمن بعد لهذه القاعدة نقع عليه في صحيفة **السفير** بتاريخ ١٩/٥/١٩٩٨ إذ تنقل الصحيفة عن غنيم الزغبي، رئيس الاتحاد العمالي العام «الرسمي» سابقاً، أنه اجتمع أمس بمسؤول النقابات في الحزب الشيوعي اللبناني غسان الرفاعي وتم الاتفاق على «وضع تصور مشترك للخروج بأفضل صورة لتوحيد الحركة النقابية».

(٣٧) انظر قرار فصل أديب أبو حبيب وإسماعيل بدران، رئيس وأمين عام الاتحاد الوطني للنقابات على التوالي، من الحزب الشيوعي اللبناني بتاريخ ٢٣/٩/١٩٩٧. كما يمكن مراجعة ردّ المسؤولين المذكورين أعلاه في الكتيّب الذي أصدراه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧.

(٣٨) هذا ما تعكسه بوضوح نموذجي «الوثائق الفكرية السياسية التنظيمية تحضيراً للمؤتمر الوطني الثامن» التي نشرها الحزب الشيوعي اللبناني في بيروت، شباط/فبراير ١٩٩٨، وبخاصة الفصل المعنون «مقترحات للنقاش حول مسائل التنظيم.» ففي هذه المقترحات نقرأ «إلا أن التجربة الملموسة أظهرت نواقص كثيرة وتناقضات حادة في فهمنا لمبدأ الديمقراطية الحزبية، أو في أشكال ممارستنا لها [...]،» ص ٨٢.

الخـاص بالديمـقراطـية الحـزبيـة، بحـيث تصل إلى مستوى الخيار الذي لا عودة عنه.

والمعـادلة التراتبـية آنفـة الذكر تعكسـها ترجـمة محـددة في مجـال الممارسـة القيـادية النقابيـة: إنها الجهـازية، التي تتمثل بأولـوية المتفـرغ الحزبي على المناضل العمالي ـ النقابي.

وكلا المـعادلتين تؤولان إلـى استنتاج مـحدد: إنه قـصور النقـابيـة المطلبـية وحـاجـتهـا الدائمـة إلى الوصـاية. أي إنهـا ليـست بـعـد أهلاً لأن تعـد مكوناً عضوياً للمجتمع المدني.

وفي هذه النتـيـجـة تقـاطـع واضـح مع المـوقف السلطوي من النقـابات. فهذه الأخـيرة ليـست سوى مجرد أطر للضبط الاجتماعي بالنسبة إلى السلطة. أما بالنسبة إلى الأحزاب والمنظمـات فهي أولاً مجرد أطر للتعـبئـة ولتنظيم التحـرك في حدود الاستـراتيجـية الحزبية وأولوياتها.

وهكذا تتـقاطع التـجـربتان، النقـابيـة والحزبيـة، فـتتكـشفـان عن أصـول عديدة مـشـتـركة للأزمـة المشتركة أيضاً.

## الخلاصـة: أزمة نقابيـة عميقـة الجذور ومتعددة الأبعاد

خلاصة القول، إن أزمـة العمل النقابي الراهنة تجد جذورها إذاً في مستويات متعددة:

ـ استراتيجية السلطة.

ـ استراتيجية الحركة النقابية كما حددتها تحليلات ومقررات المؤتمرات النقابية.

ـ التـفاوتات المـميزة للعـمل المـأجور، وتفـاوت موقف فئات الأجراء من أولوية المطالب.

ـ الهـيكلية النقـابية التي تجـد مشـروعيـتهـا في التوازنات السياسية (والطائفية) أولاً.

ـ عـلاقة الحـزبي بالنقـابي أو النقـابية كـامتـداد للاستراتيجية الحزبية ـ السياسية.

ـ بنيـة الاتحـاد العـمـالي العـام واضطراب أدائه. ومـؤشـرات ذلك تبـدو في تفـاوت حضـور شـرائح الأجراء في خطاب الاتحاد وممارسته؛ وضـعف فاعلية التمـثيل العمـالي وبخاصة بعـد اعتمـاد وزارة العمل لاستـراتيجية الكوتا الطائـفية في الترخـيص النقابي، وضـمـور الديمـقـراطيـة في آليـة الأداء الداخلي في الاتحاد الـعمالي الـعام، وآلية اتـخاذ القرار والـرقابة عليه، كما آلية المحاسبة والمتابعة ◇




هدى رزق (*)

# تحوّلات المدينة :
# بيروت العمران .. الاقتصاد والاجتماع

يشدد ماكس فيبر في تحديده لمعنى المدينة على «أن المدينة هي مجموعة بناءات يمكن أن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة في أساليب الحياة. والمدينة هي «الكومونة» أي تلك التي تحمل مشروعاً مستقلاً يتصف بعدالة قوانينه واعتداله بالمواطنية»[(١)] وتكوّن المدينة يشترط أيضاً تنظيماً للمجال وهو تنظيم اجتماعي وعمراني يفترض نمطاً اقتصادياً يؤمن استقلالية هذا المجال ودوره، هذا ما أكدته كتابات مانويل كستل في كتابه **المسألة المدينية**[(٢)] إضافة إلى العوامل الثقافية وإشاعة نظام قيم.

والمدينة هي أيضاً مكان للسوق وللتبادل السلعي، وإقامة العلاقات عبر هذا التبادل تظهر فيها مجموعة من الوحدات المكانية تمثل رموز السلطة وتحتل مساحات رئيسية وشوارع عامة.

فغالباً ما نرى في المدن أو العواصم الإدارية أقواس نصر أو تماثيل وقصوراً ومباني رسمية تستخدم بين الحين والآخر كأماكن انطلاق أو وصول، أو أماكن احتفالات رسمية أو طقوسية.

أما الوحدات المكانية الأكثر كثافة وازدحاماً كالأسواق والساحات الشعبية فهي تتحول إلى أطر أشمل للمبادلة السياسية اليومية. وهكذا تتميز المساحات الخارجية عن الداخلية في انتشار مواقع السلطة وممارسة الرقابة عليها. ويشدد اميل دوركايم على أهمية المكان في المدينة، فيقول إن هنالك نموذجين للتماسك الاجتماعي: نموذج التماسك الميكانيكي ونموذج التماسك العضوي.

ويقول في وصفه نموذج التماسك العضوي الأقرب إلى ما هو سائد في داخل المدينة: «انه نظام كثيف ومزدحم، يشجع العلاقات ويضعف الرقابة على الأحداث وهو قائم على التوافق والاعتماد المتبادل في الوظائف واختصاصات العمل التي تتطلب مكاناً، فالمساحات متماسكة وكثيفة ومتشعبة حيث العلاقات تقوم على مشروع معين والتعاون يتبلور بتسريع الطاقة الإنتاجية والاستهلاكية وتفعيلها»[(٣)].

للعلاقات في المدينة إذاً طابع تعاوني يقوم على ثقافة مدينية وهو يدور أيضاً حول إشاعة نظام قيم وعادات.

يمكننا القول إن المدينة لا تقتصر على المكونات العمرانية من طرق وعمارات أو على دورها الوظيفي البحت. والتخطيط الذي يرتكز على مثل هذا الفهم الناقص لا يحسب جوهر المدينة. فالمكان هو لقاء العناصر المكونة للمدينة وهذه العناصر تكون مطابقة لوظائف الأفراد، إن تقسيمات المكان وترتيب

---

(*) أستاذة في معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية ـ بيروت.

(١) Max Weber, *La Ville* (Paris: Aubier Montaigne, [n.a.]).

(٢) Manuel Castel, *La Question Urbaine* (Paris: Francois Maspero, 1972, pp. 41.

(٣) Emile Durkheim, *Règle de la Méthode* (Paris: Presses Universitaires de France, [n.a.])

فضاءاته يتم ضمن تصور المدينة لدورها، ولثقافتها ونظام قيمها. وهذا لا يتم بمعزل عن الإنسان الذي يتشابه مع المكان[4].

يقول هايديغر: «يقيم الإنسان على هذه الأرض بكل كيانه مزوداً بأحلامه وتطلعاته والمدينة تغمره فمعالمها تكتسب اهمية بالنسبة إلى ذاكرته عن الأمكنة وتعامله معها». فالمدينة تقوم على مقومات معنوية لأن العمارة والزخرفة يجب أن تقترن بالمفاهيم الإجتماعية والثقافية.

من هنا نرى أن بيروت القديمة قد مثّلت في الماضي أحد أهم الأماكن العمرانية التي سمحت بحوار مستمر بين جميع طبقات المجتمع ومذاهبه.

فإن قلنا إن المجتمعات تتكون على صورة المدن فهذا يعني إحداث تشابه بين الإنسان والمكان. ولمدينة بيروت بهذا المعنى تاريخ صنعته الأحداث والظروف السياسية والاقتصادية التي انعكست على شكل عمارتها لذا تداخلت فيها أشكال العمران، وتعددت وتناقضت وعبرت عن عدم إستقرار المدينة بعد دخولها عهد الحداثة على الصعيد الاقتصادية والعمرانية التي بلغت ولو بصورة ضيقة علاقاتها الاجتماعية. عبرت المدينة بذلك عن عدم استقرار في شخصيتها وتفلتت من التنميط ومن اكتساب نسق محدد، الأمر الذي أدخل جسم هذه المدينة «المجنونة» في صراع مع الموت، فلم تمت، لكنها انفجرت وتشظت ودخلت في غيبوبة طويلة حجبت عنها الحياة الفعلية حيث الوظيفة والدور. فكان لا بد من إعادة تاهيلها بعدما أبدت إستعداداً للحياة. ولكن ما هو الدور الذي يمكنها أن تؤديه اليوم في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة والتي أهّلتها يوماً إلى دور تلاشت أهميته اليوم مع انفتاح المنطقة بأسرها على الغرب. فدورها كوسيط قد أفل وموضوع إعادة بناء وسطها يطرح بحدة الشكل (العمارة) والدور (الإقتصاد) والوظيفة (الإجتماع).

إن المناقشة التي تدور اليوم بين علماء الاجتماع والمهندسين والاقتصاديين والفلاسفة هي الرد على ضرورة قراءة تاريخ هذه المدينة الذي أدخلها في أزمان عمرانية واقتصادية، فماذا عن هذا التاريخ؟

**إن المدينة لا تقتصر على المكونات العمرانية من طرق وعمارات أو على دورها الوظيفي البحت. والتخطيط الذي يرتكز على مثل هذا الفهم الناقص لا يحسب جوهر المدينة. فالمكان هو لقاء العناصر المكونة للمدينة وهذه العناصر تكون مطابقة لوظائف الأفراد**

## ١ ـ التطور الديمغرافي والاقتصادي في الزمن العثماني

شهدت مدينة بيروت خلال الحكم العثماني، وبخاصة في زمن الأمير فخر الدين الثاني (١٥٩٨ـ ١٦٣٣) وزمن أحمد باشا الجزار، عصراً ذهبياً (١٧٧٦ ـ ١٨٠٤) بعدما جعلها الأمير عاصمة ثانية له بعد صيدا، واقبل على تحصينها والإستعانة بخبراء إيطاليين وتصميم منازلها ومبانيها العامة وحدائقها، وأهم ما اشتهر به آنذاك هو قصره وبرجه. ولا تزال منطقة البرج تعرف باسم ساحة البرج منذ أن بنى برج الكشاف لمراقبة السفن الآتية من البحر. وعرفت بيروت بقلعتها أو حبس القلعة، ورمم جسر نهر بيروت.

أما الجزار فيرتبط اسمه بسور بيروت وأبوابها، إذ جدد سور بيروت سنة ١٧٩١ الذي اشتهرت به منذ عصر الكنعانيين. وقد كان لسور بيروت سبعة أبواب مصفحة بالحديد. وهذه الأبواب هي باب الدباغة وباب السراي وباب النصر وباب الدركاه وباب يعقوب وباب ادريس وباب السنطية.

---

(٤) محمود فقيه، «ذاكرة المكان: نحو منهجية عمرانية لإعادة إعمار بيروت،» أوراق الحوار، العدد ١٤ (٧ آذار/مارس ١٩٩٦).

كان داخل بيروت يضم عدداً من المباني الملتصق بعضها بالبعض الآخر. ولم تكن هذه المباني تحتل كل مساحة المدينة، بل إن الأراضي الخالية كانت عبارة عن حدائق وكثبان من الرمل تنمو فيها النباتات البرية. أزقتها مظلمة، سيئة التبليط مرصوفة بحجارة كبيرة [٥].

يقدر غينت (Guinet) أن عدد سكان بيروت ارتفع في أواخر القرن التاسع عشر وأخذت تفقد طابعها الإسلامي ـ العثماني منذ عام ١٨٦٠. فقد أدّت المدن الساحلية دوراً نشيطاً في عمليات التبادل التجاري مع أوروبا. وقد اتسم العهد العثماني في بلاد الشام بتوفير الأمن والحماية للسواحل وبازدهار تجاري أوروبي مع السواحل الشامية [٦].

ارتفع عدد سكان بيروت في أواخر القرن التاسع عشر وأضحى المسلمون يمثلون ثلث عدد السكان، ومما ساعد على تطور عدد السكان هو نزوح المسيحيين الموارنة من الجبل في إثر فتنة عام ١٨٦٠ مع وجود ٤٠ ألف نسمة من الكاثوليك. ومذاك أصبحت الأنشطة الاقتصادية في أيديهم ولاسيما في ميدان التصدير والاستيراد.

أما العائلات الإسلامية البيروتية فبعضها دخل في الدور التجاري الوسيط، ولا بد من التنويه بأن التجارة الإسلامية البيروتية ظلت أساساً منخرطة في سوق داخلية عثمانية [٧].

لكن المتغيرات الإقتصادية في جبل لبنان أثرت في مدينة بيروت من سنة ١٨٥٨ إلى سنة ١٨٦٠، حيث كان الجبل يؤدي دور المنتج للحرير بداعي تصديره شرانق وخيوطاً، أما المدن الإسلامية الساحلية، ومنها بيروت، فكانت تتعاطى الحرف المهنية، النسيجية بخاصة، وتجارة تصدير سلع ومواد غذائية وزراعية في إطار سوق محلية ـ عربية ـ إسلامية ـ احتضنتها الدولة العثمانية آنذاك، فتقلصت أهمية مرفأي صيدا وصور وتراجع الدور التسويقي الذي كانت تؤديه القصبات الوسيطة الواقعة بين صيدا وحوران [٨].

وأصبحت بيروت، انطلاقاً من دورها الجديد، مركزاً للإرساليات الأجنبية، فتم إنشاء الكلية السورية الإنجيلية عام ١٨٦٦ والكلية اليسوعية عام ١٨٧٥.

أما المرفأ فازدهر وأصبح البيروتيون من كبار التجار إنطلاقاً من عام ١٨٦٣. وتعددت أسماء الموانىء فكان ميناء الخشب، وميناء القمح، وميناء البصل، وميناء البطيخ حيث تباع هذه السلع [٩].

إن أول طريق عربات ساعد على ازدهار بيروت هو الطريق الدولي المعبد بين بيروت ودمشق الذي نالت امتيازه شركة فرنسية سنة ١٨٥٧.

وقد نفذت شركة إنكليزية مشروع مد أنابيب مياه الشرب من نهر الكلب سنة ١٨٧٥ وتأسست بلدية بيروت سنة ١٨٦٧ بهدف تحسين وضع المدينة. وتم إعلان ولاية بيروت سنة ١٨٨٨، لكن الولاية لم تتقدم في طرق الإصلاح الإداري والعمراني إلا عام ١٩٠٨ بعد إعلان الدستور العثماني. فأفادت من كونها ولاية وتقاسمت المشاريع لتحسينها وتطويرها بدءاً بالمرفأ والشوارع والأسواق وتسيير الترامواي الكهربائي، مروراً بالسكة الحديد لربطها بدمشق. وقد تم إنشاء الشركة العثمانية لمرفأ بيروت عام ١٨٨٨ وأصبح المرفأ يستوعب ١٢ باخرة وتم افتتاح سكة حديد بيروت ـ دمشق عام ١٨٩٥. كما سيّر الترامواي الكهربائي عام ١٨٩٨ وشملت الإصلاحات العثمانية التعليم، وإنشاء المحاكم، وحددت اختصاصات الولاة وكبار المنظمين وربطتهم بالعاصمة: وقد دشنت عام ١٨٨٤ ساحة فيها حديقة عامة تكريماً للسلطان عبد الحميد الثاني فسمّيت بهذا

(٥) عصام محمد شبارو، **تاريخ بيروت** (بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٧)، ص ١٢٧.

(٦) محمد عبد العزيز عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سوريا** (القاهرة: دار المعارف، ١٩٨٣)، ص ٣٢٣.

(٧) وجيه كوثراني، **الاتجاهات الاجتماعية السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي** (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٢)، ص ١٠٢.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

(٩) عصام محمد شبارو، **ولاية بيروت** (بيروت: دار مصباح الفكر، ١٩٨٧)، ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

الإسم. وبعد إعلان الدستور العثماني عام ١٩٠٨ سميت ساحة الحرية. ويوم دخول الجيش الفرنسي أطلق عليها اسم ساحة المدافع[١٠] «Place des Can-ons».

شهدت الفترة الفاصلة بين انكفاء العثمانيين ودخول الفرنسيين تأسيس جمعيات سياسية وثقافية وأدبية مختلفة، تأطر في منتدياتها مثقفون وأدباء ووجهاء وعائلات مدينية ينتمون إلى أجواء إجتماعية حددتها في بيروت الدوافع الإقتصادية الجديدة[١١].

## ٢ ـ بيروت العاصمة تعلن زمنها «زمن الإنتداب»

أثرت الحرب العالمية الأولى في مدينة بيروت مثلما أثرت في سواها من المدن الكبرى، وبرزت متغيرات قلبت معالم الحكم والإدارة في معظم البلدان العربية والأجنبية التي كانت تحت سلطة الدولة العثمانية[١٢].

وبهزيمة تركيا في هذه الحرب أعلن قيام حكومة عربية في دمشق وبيروت، لكن بعد عام ١٩١٩ وبعد مؤتمر سان ريمو أعلن نظام الإنتداب الفعلي وتم فصل لبنان عن سوريا رسمياً عام ١٩٢٠ وإعلان دولة لبنان الكبير مع بيروت عاصمة له[١٣].

وفرض التنظيم المديني الإستعماري آثاره، ساحة البرج، ساحة النجمة، التي صممت على شكل دوائر متحدة المركز وتتفرع منه ثمانية شوارع متساوية الزوايا وشارع اللنبي.

إن المدينة ـ الحديقة التي انبسطت حول هذا المركز واعتبرت صورة للبرجوازية المدينية في أوجها، ستبدو من الآن وصاعداً واجهة على الطريقة الغربية.

لم يتم تنفيذ مخطط ساحة النجمة لأنه تطلب تهديم مسجد وكنيستين، وسلمت منطقة الأسواق القديمة. وقد سميت ساحة الحرية ساحة الشهداء عام ١٩١٩ تخليداً لذكرى الوطنيين اللبنانيين والسوريين الذين أعدمتهم السلطات التركية في بداية الحرب العالمية الأولى. وترافقت نشأة ساحة الشهداء مع ولادة بيروت في العصر الحديث وهي كوّنت بؤرتها المؤسسة[١٤].

**ارتكزت سياسة سلطات الإنتداب الفرنسي بالنسبة إلى بيروت على التجربة التي تراكمت لديها خلال أكثر من ربع قرن في المغرب العربي، وحيث سميت «النمط الكولونيالي» لتخطيط المدن. فالذين كانوا يعملون في المستعمرات كانوا يعتبرون مدنها مختبرات إجتماعية وجمالية وحقول تجربة**

ارتكزت سياسة سلطات الإنتداب الفرنسي بالنسبة إلى بيروت على التجربة التي تراكمت لديها خلال أكثر من ربع قرن في المغرب العربي، وحيث سميت «النمط الكولونيالي» لتخطيط المدن. فالذين كانوا يعملون في المستعمرات كانوا يعتبرون مدنها مختبرات إجتماعية وجمالية وحقول تجربة، فرسمت تخطيطات جديدة وفتحت شوارع رئيسية في المدينة حملت أسماء المنتصرين، شارع اللنبي، شارع المارشال فوش، شارع فيغان. وأعيد التخطيط لساحة البرج على طراز حديقة فرنسية احتوت أحواضاً وأشجاراً منتظمة، وسعت واجهة البحر التي ردمت بأنقاض المدينة القديمة.

نظمت سلطات الانتداب عام ١٩٢١ معرضاً عالمياً

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٨٥.
(١١) جورج أنطونيوس، يقظة العرب (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٨).
(١٢) يوسف الحكيم، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٦٤)، ص ٧٧.
(١٣) حسان حلاق، تاريخ لبنان المعاصر ١٩١٣ – ١٩٤٣ (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٥).
(١٤) جاد تابت، الإعمار والمصلحة العامة في التراث والحداثة (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٧).

أقيم في وسط المدينة حيث شقت الشوارع والساحات الجديدة: ساحة البرج، وساحة البحرية خلف السرايا الصغيرة وشارع اللنبي الذي سمي منذ ذلك الوقت شارع المعرض، وأعلن أنه ينبغي تحويل بيروت إلى واجهة للحداثة الغربية في المنطقة.

وعبر الأبنية الحديثة ونمط زخرفة الواجهات وغلاء ثمن الأرض بدأت تظهر نماذج جديدة لتنظيم النسيج المديني. وتم تنظيم بلوكات حديثة، أي أبنية متشابكة وكبيرة. لكن هذا التنظيم كان يلتقي ببقايا النسيج السابق. أما التنظيم الجديد فكان يطل مباشرة على الشارع، لكنه يحجب منظر الداخل القديم الذي لا يضطلع بوظائف التصور نفسها.

إن المدينة القديمة لم تستسلم، بل استطاع النسيج المديني القديم أن يحافظ على البعض من رموزه وإشاراته وإن مزقته الشوارع والتخطيطات الجديدة وأقيم نظام جديد لترتيب وسط بيروت. ولم تتوقف المدينة بعدها عن التوسع بحسب نمط خاص حدد الطابع العام لنموها حتى الاستقلال[١٥].

أدّت بيروت في هذه المرحلة دور قطب في عملية التبادل بين فرنسا والسوق السورية ـ اللبنانية، والشرق الأوسطية. وتم إنجاز الطريق الدولي وإنشاء خطوط سكة الحديد دمشق ـ بيروت، حوران ـ دمشق ودمشق ـ بيروت ـ حمص ـ حماه. وأخيراً حلب عام ١٩٠٧. كذلك جرى تكبير حوض المرفأ وإعمار الحوض الثاني فيه وإفتتاح مطار خلدة. وقد تم فتح بنوك أجنبية عدة لكن أنشطتها كانت محدودة في ضمانات للتجار. أما رأس المال فهو فرنسي يقوم بمراقبة قطاع النقل من بيروت إلى الداخل السوري[١٦].

لكن تم فيما بعد استحداث إجراءات عدة لتدعيم التجارة التي أظهرت عجزاً. وقد عقدت اتفاقات تشمل الرسوم الجمركية والترانزيت وشروط التجارة مع البلدان الأجنبية المجاورة. ومن ثم تم خلق بنى تحتية قوامها المصارف وشركات التأمين وغرف التجارة، الأمر الذي أتاح تحديث أشكال العملة التقليدية للبلاد[١٧].

كذلك أقيمت شبكة من خطوط البرق والتلفون فأعطي حق امتياز لشركة **راديو أوريان** عام ١٩٢٢ التي أنشأت محطة قرب بيروت، وأجري مسح تفصيلي للأراضي ومن ثم جرى تعيين حدود قطع الأرض والملكية وصدور قانون جديد لها سنة ١٩٣٣. وكان تطور السياحة والإصطياف أحد السمات المهمة اقتصادياً وثقافياً، فتم تشجيع استغلال الجمال الطبيعي للبلاد عن طريق الدعاية الواسعة وتحسين وتشييد الفنادق والطرقات وتغيير وسائل النقل[١٨].

## ٣ ـ بيروت الاستقلال

إذا كانت المجتمعات تكوّن أماكن تجمعاتها وتقسمها طبقاً لشخصيتها وذاكرتها فإن بيروت بعد الاستقلال ونهاية الحرب العالمية الثانية طرحت بحدة مسألة التوجه الاقتصادي للبنان، وشهدت المدينة نمواً هائلاً تجاوز كل التوقعات. وجاء هذا النمو نتيجة تطورات عدة على الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وجاء الانفصال السياسي عن سوريا عام ١٩٥٠ كمقدمة لإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية التي كانت تربط البلدين، بعد أن أدّى لبنان دوراً كمركز تجاري للإتحاد الاقتصادي السوري اللبناني. وقد تجلت التحولات[١٩]:

١ ـ بالاحتلال الإسرائيلي لفلسطين وتدفق رؤوس

---

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢٨ – ١٢٩.

(١٦) Claude Dubar et Salim Nasr, *Les Classes Sociales au Liban* (Paris: Presse de la Fondation Nationale de S.C.P, 1976), p. 52.

(١٧) ستيفن هامسلي لونغريغ، **سوريا والانتداب الفرنسي**، ترجمة بيار عقل (بيروت: دار الحقيقة،[د.ت.])، ص ٢٤٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٥٦.

(١٩) Dubar et Nasr, Ibid.

الأموال والكوادر عام ١٩٤٨، كذلك من مصر وسوريا في إثر اضطرابات شهدتها هذه البلدان في أوساط الخمسينات من جراء التأميمات التي حملت الفئات البرجوازية إلى لبنان حاملة رؤوس الأموال لتوظيفها.

٢ ـ التزايد السريع لإنتاج النفط والفوائد المالية والاستثمار المتسارع للحقول النفطية العربية، وتأثيره في اقتصاد المنطقة بكاملها وبالتالي في قطاع الخدمات[٢٠].

٣ ـ قطاع المصارف الذي نشط لاستيعاب الودائع الآتية من البلدان النفطية التي اعتمدت على مقدرة اللبناني لتوظيفها.

٤ ـ قطاع العقارات والإيجارات، إذ توجه قسم من مداخيل النفط إلى إنشاء المباني الجديدة وابتياع الأراضي[٢١].

ونما كذلك قطاع الخدمات التجارية، إذ نشط الوسطاء التجاريون لتلبية الطلب السلعي المتزايد في بلدان النفط العربي لبناء بعض التجهيزات والمرافق العامة وقطاع الخدمات الأخرى أيضاً، كالسياحة والإصطياف والتطبيب والتعليم وما شابهها من الخدمات التي لا تجد الفئات الحاكمة مثيلاً لها في بلادها.

إن هذه العوامل وجدت في لبنان التجهيزات والمرافق الأولية الأساسية التي سهلت له الإضطلاع بالدور الذي أدّاه على الصعيد الاقتصادي. وهذا ما رأيناه في العهد العثماني والعهد الانتدابي: مرفأ، مطار، خط الحديد ...الخ.

ولا ننسى أن تكوُّن الطبقة البرجوازية التجارية المسيحية الحديثة، التي استمدت جذورها من جبل لبنان، كانت قد اتخذت بيروت مكاناً. ومنذ ذلك الحين لم تتوقف عن النمو، وقد أعطاها الانتداب الفرنسي دفعاً في توثيق سيطرتها الإقتصادية، وكان لهذه الفئة علاقات وثيقة بمراكز السلطة الفعلية. وبموازاتها نمت فئة مدينية انتمت بمعظمها إلى الطائفة السنية، إضافة إلى بعض الكاثوليك. ساهمت هذه الفئات بخلق ليبرالية إقتصادية (النظام الحر على الطريقة اللبنانية) على علاقة مصلحية وثيقة بالسلطة السياسية[٢٢].

أعطت هذه السيطرة الإقتصادية من قبل البرجوازية الجديدة، إضافة إلى هذا النمط من النظام الإقتصادي، دافعاً أساسياً لعملية النمو غير المتوازن للإقتصاد اللبناني، إذ سمحت للبرجوازية التجارية أن تقوم بمفردها ـ كفئة إجتماعية ـ بجعل التأثيرات الخارجية تصب في إطار مصالحها ـ إن تبعية الإقتصاد اللبناني تجاه الخارج جعلته هشاً، أما في الداخل فقد سيطر قطاع الخدمات على القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة).

وكانت الفوارق الطبقية الكبيرة قد بدأت تنمو بين الفئات الإجتماعية في المناطق وبين الطوائف. كيف نقرأ هذه المتغيرات على الصعيد العمراني ـ المديني وتأثيره في العلاقات الإجتماعية ـ المدينية التي تنعكس بدورها على العلاقات بالمكان.

أقر سنة ١٩٥٢ مخطط توجيهي لبيروت اكتفى برسم شبكة للطرقات مستوحاة من مشروع ايكوشار. واستكمل هذا المخطط سنة ١٩٥٤ بإقرار نظام لتقسيم المدينة إلى مناطق حدد لكل منها عامل الاستثمار الأقصى وارتفاع البناء المسموح به. اتسمت هذه المرحلة بغياب سياسة مدينية متماسكة وغياب رؤية شاملة لتطور المدينة، فاتسم نمو بيروت بطابع فوضوي غاب عنه الحد الأدنى من التخطيط فازدادت كثافة البناء في الوسط التجاري[٢٣]. واختفت المدينة ـ الحديقة التي كانت أيام الانتداب حيث

---

(٢٠) نجيب عيسى، محاضرة ألقيت في الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، عام ١٩٧٥.

(٢١) Dubar et Nasr, Ibid.

(٢٢) عيسى، المصدر نفسه.

(٢٣) إيكوشار: هو مهندس معماري تتلمذ على يد النمساوي الكبير أدولف لدوس، التحق بمصلحة الآثار في دمشق بصفة مهندس معماري، عام ١٩٣٤ عكف على دراسة الفن المعماري الغربي. استدعي في العهد الشهابي عام ١٩٦٤ لإجراء تخطيطات لشوارع المدينة لم تتحقق كما رسمها فتبرأ منها عندما نفذ بعضها لأنها لم تكن تحمل معالم مخططاته.

تمركزت المكاتب والمؤسسات التجارية والمالية وأخذت المدينة طابعاً خاصاً. إنها جادات عريضة تنتهي فجأة في شوارع ضيقة وقطع مفاجىء في سلسلة الواجهات، وجزر ريفية محاطة بأبنية جديدة[٢٤]. لم يعد البيت الفردي هو المهيمن إنما العمارة ذات المساكن المتعددة. لم تكوّن هذه العمارات نسيجاً مدينياً ولم ينتج أي نظام يحدد علاقاتها. إنه نمو عشوائي لا تحكمه سوى تجارة استثمار الأراضي، وأختصر بذلك حيز الترابط والتمفصل من إشكالية المدينة.

فتنظيم المساكن لم يعبر عن استقلالية الحياة الخاصة بالنسبة إلى الطبقات الشعبية، إلا أن عملية التخصص الوظيفي للغرف سوف تعمم أكثر فأكثر في جميع أحياء المدينة ليبرز خلف هذه الفوضى منطق جديد من العلاقات يشمل مختلف الفئات الإجتماعية.

وهكذا رسمت المدينة ـ العاصمة سمات عالم جديد، على الرغم من استمرار العلاقات التقليدية، سمح بنمو ارتقاء إجتماعي وسمح، وإن بتفاوت، اندماج الوافدين إلى المدينة.

أحدثت التغيرات السياسية الإقليمية عام ١٩٥٨ نظاماً جديداً وتحولات عميقة في دور بيروت غيّر ملامحها المدينية.

وستدخل المدينة مع العهد الشهابي في مرحلة جديدة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، إذ طرحت أول مرة على الصعيد الرسمي مسالة التنمية في لبنان، في محاولة لإدخال تعديلات مؤسسية وتنظيمية لاستمرار التنمية في لبنان وحاولت إدخال تعديلات مؤسسية وتنظيمية لاستمرار القطاع الثالث وتوسيع الإدارة وتحديث البنية التحتية والمرافق الأساسية من طرق وكهرباء وماء، إضافة إلى قيام بعض التوسع في التعليم الرسمي وخصوصاً في الجامعة[٢٥]. وهكذا كان حصيلة السياسة الشهابية إكمال ربط المناطق اللبنانية بسوق الخدمات وحصل ذلك ليس على قاعدة تطوير الإنتاج المحلي لتلك المناطق بل على قاعدة الخدمات ولمصلحتها.

## ٤ ـ محاولة تخفيف حدة النمو غير المتوازن للاقتصاد اللبناني

أعطت الظروف الإقليمية المستجدة، حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ وإغلاق قناة السويس وتجميد الصراعات بين الأنظمة العربية، دفعاً جديداً لاستمرار نمو قطاع الخدمات وإحكام سيطرته على الاقتصاد اللبناني. وهذا ما عمق المشاكل والتناقضات: تخلف وتبعية، تزايد التفاوت بين المناطق. إن الأزمة تكمن في دور الوسيط الذي أدّاه لبنان في العلاقات الاقتصادية التي ربطت المنطقة العربية بالبلدان الرأسمالية الغربية والتي تجلت في الوساطة التجارية، ودور الترانزيت للبضائع الأجنبية التي يعاد تصديرها عبره، فضلاً عن دور الوساطة المالية وتوظيف العائلات النفطية، ودور الوساطة الشخصية وتقديم الخدمات السياحية والخدمات الثقافية والتعليمية والشخصية ...الخ.

وبذلك سيطر قطاع الخدمات على الإنتاج السلعي والبضاعي وأتى نمو هذين القطاعين ليجيب عن الاستهلاك المحلي، وظل الاقتصاد اللبناني مرآة ينعكس من خلالها أي خلل في العلاقات العربية.

فالتطور الذي سلكه الاقتصاد اللبناني خضع للهزات: الانفصال الجمركي عن سوريا، حرب السويس، أحداث ١٩٥٨، أزمة انترا، أزمة العلاقات العراقية ـ السورية والسورية مع شركة نفط العراق، أحداث ١٩٧٣...إلخ[٢٦].

ماذا أفرزت التجربة الشهابية على الصعيد المديني وكيف انعكست سياستها الاقتصادية ـ الإجتماعية؟

---

(٢٤) Jad Tabet, "La Ville Imparfaite," in: *Reconstruire Beyrouth: Les Paris sur le Possible* (Lyon: Université de Lyon, Maison de l'Orient, 1990).

(٢٥) يوسف صايغ ومحمد عطاالله، **نظرة ثانية في الاقتصاد اللبناني** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦)، ص ٣٠.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٥.

أجرت السياسة الشهابية إصلاحاً إدارياً شاملاً وأنشأت جهاز التفتيش المركزي ومصرف لبنان كما أنشأت وزارة التخطيط والمصالح المستقلة عام ١٩٦٣ وأقر أول قانون للتنظيم المدني يشمل جميع المناطق اللبنانية وأعطيت صلاحيات للمجلس الأعلى للتنظيم المدني. إلا أن التنفيذ كان صعباً[٢٧].

وقد خضعت بيروت لبعض التعديلات بهدف فتح شوارع جديدة، منها توسيع شارع بشارة الخوري ليصل المطار بالوسط التجاري، وفتح محور كورنيش المزرعة وأوتستراد النهر، كما خطط لشوارع جديدة تربط الأحياء الشرقية بالغربية، كل هذا في محاولة لإنقاذ الوسط القديم بعد نمو سوق جديدة في شارع الحمراء.

والهدف السياسي كان إعادة تنظيم الشبكات الداخلية لأحياء المدينة، وإضعاف التماسك الطائفي لمصلحة مفهوم «بيروت الكبرى».

وهكذا أشيد قصر الرئاسة في بعبدا وجرد الوسط القديم من هذه المؤسسة الرمزية. كذلك الأمر بالنسبة إلى وزارة الدفاع والمدرسة الحربية.

وهكذا أقر مخطط توجيهي عام لمدينة بيروت وضواحيها عام ١٩٦٤، عرف بمشروع إيكوشار الذي استدعي ليطلب منه وضع تخطيط جديد. لكن المشروع لم ينفذ ولم يبقَ منه سوى القوانين[٢٨].

وبدلاً من بناء مدينة جديدة توزعت الضواحي على طول الطرقات والشواطىء، ونشطت المضاربة العقارية لتشمل كل الأراضي الفارغة.

تميز أواخر الستينات بضغط سكاني، وأحياء مهملة تجاور مناطق تحتوي أكثر التجهيزات حداثة. إنه تعايش غريب بين كيانات وأنظمة مختلفة.

ترافق فشل المشروع الشهابي، مشروع تحويل بيروت الكبرى إلى قطب، أي تحويلها إلى مدينة العرب، مع انكفاء القومية العربية مع هزيمة حزيران/يونيو وأصبحت بيروت مدينة مكتظة بالسكان كمدن العالم الثالث لها مشكلاتها وتناقضاتها.

## ٥ ـ بيروت الحرب أو الزمن الضائع

بعد تحول لبنان إلى مجتمع مديني شديد المركزية ازدادت فيه الهجرة الريفية نحو العاصمة وازدادت حدة التفاوت الإجتماعي والطبقي وأحيطت بيروت بحزام من البؤس ونمت أكواخ التنك في الكرنتينا والدكوانة وعلى رمال الأوزاعي وبرج البراجنة.

أدّى الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى نزوح أعداد من الفلسطينيين إلى لبنان عام ١٩٦٧. وقد ساهم تمركز المقاومة الفلسطينية المسلحة في المدينة في تغيير القاعدة السياسية في لبنان.

بقيت رؤوس الأموال النفطية تتدفق لتدعم المكانة المالية للسوق البيروتية التي شهدت مرحلة قاتمة مع «إفلاس بنك إنترا» وتضعضع السوق المالية في نهاية الستينات.

لم تكن الفنادق والسياحة والمهرجانات والمظاهر الثقافية تنبئ بكارثة حقيقية يمكن أن تدمر كل هذه المعطيات الإقتصادية والعمرانية وتحل الفراغ في المدينة طوال زمن امتد خلال السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٩٠.

ربما كانت بيروت مدينة هشة، مكاناً للإثراء السريع، وربما قضى عليها تطورها الإقتصادي السريع، وقطاع الخدمات المسيطر. بيروت المدينة سوف تشهد في الحرب وضعاً جديداً يمكن تقسيمه إلى مرحلتين مرحلة ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ ومرحلة ثانية ١٩٨٢ ـ ١٩٩٠.

المرحلة الأولى: كانت بيروت هي مسرح الحرب وساحتها الرئيسية. وهذا ما أدّى إلى ضرب الإقتصاد اللبناني، إذ ضاعت الثقة بالمركز الإقليمي وضرب قطاع السياحة والترانزيت وإعادة التصدير. كما انتهت الإستثمارات الخارجية، وهبط الناتج المحلي خلال حرب السنتين من ٨ مليارات ليرة عام ١٩٧٤

(٢٧) اسكندر بشير، **التنمية في لبنان** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٤)، ص ٨٩ ـ ٩٠.
(٢٨) ثابت، **الاعمار والمصلحة العامة في التراث والحداثة**، ص ٤٠ و١٥٢ و١٥٤.

إلى نحو ٣,٣ مليارات ليرة عام ١٩٧٦[٢٩] ليعود ويرتفع ويضرب أيضاً قطاعي الزراعة والصناعة.

ازداد العجز في الميزان التجاري نتيجة تقلص الإنتاج المحلي، وفقد تصدير الخدمات دوره في تغطية هذا الميزان.

لكن ميزان المدفوعات ظل يشهد فائضاً، بسبب تحويل المداخيل إلى لبنان من الخارج. وجاءت هذه التحويلات من اللبنانيين العاملين في الخارج الذين زاد عددهم مع الحرب والهجرة للعمل ومن التمويل الخارجي لمنظمة التحرير الفلسطينية وتمويل الميليشيات والأحزاب.

وشملت حركة التهجير قسماً كبيراً من اللبنانيين، كما حصل فرز طائفي وسكاني في معظم المناطق كان وراء تغييرات لحقت بالاقتصاد[٣٠]، وبخاصة بعد تدمير الوسط التجاري لبيروت الذي كان بالفعل وسط لبنان التجاري كله. وبذلك توزعت الأسواق وخضع انتقال البضائع لرسوم وأتاوات.

انعكس الركود الذي أصاب بيروت إنتعاشاً لبعض المناطق، كجونية وصيدا على الساحل، وفي الداخل طريق المصنع - شتورة.

ونما بالتالي إقتصاد الميليشيات على حساب اقتصاديات الدولة، بعد وضع اليد على المرافئ العامة. وبدأت خزينة الدولة، المضطرة إلى الاستدانة لدعم بعض السلع كالقمح والمحروقات، تفتقر إلى المال حتى باتت عاجزة. ونشط الإقتصاد غير الشرعي: جباية رسوم وضرائب خاصة بالميليشيات، تهريب سلاح، وآثار، ومخدرات ...الخ.

لقد تدنى المستوى التعليمي والتأهيلي وهاجرت أيد عاملة كثيرة من لبنان وتفشى وجود شبان في الميليشيات هامشيون لا يعملون إلا جزئياً.

يمكن القول إنه في هذه المرحلة الأولى من الحرب فقدت الليرة اللبنانية ٤٠ في المئة من قيمتها ولكن المداخيل المحولة من الخارج كانت تسد العجز.

لقد شلت الحرب الإقتصاد اللبناني وشلت النمو وتصدير الخدمات، لكن بعض هذه الخدمات كان يتأمن من خلال انتقال اللبنانيين أنفسهم إلى الخليج والأقطار العربية، وهكذا أكملوا إنتاج خدماتهم.

أما في المرحلة الثانية من الحرب فقد دخلت السلطة طرفاً في النزاع وقامت باستيراد السلاح. ومع أن العوامل الإقتصادية التي ذكرنا حافظت على وجودها فإن الأمر أصبح أسوأ مع تقلص احتياط مصرف لبنان من العملات الصعبة، وهروب رؤوس الأموال نحو الخارج، وضمور التحويلات من الخارج بعد الأزمات السياسية - الاقتصادية التي مرت بها بلدان الخليج: حرب الخليج الأولى (العراق - إيران) وانخفاض أسعار النفط.

وهكذا تدهور سعر صرف الليرة وارتفعت أسعار السلع ودخل لبنان في حقبة من التضخم وتفاقم الدين العام.

وقد عمل التضخم، مع التراجع في الخدمات العامة وفي البنية التحتية (مياه، هاتف، خدمات صحية...الخ)، إلى ضرب البنية الرئيسية للمجتمع اللبناني وانحدرت الطبقة الوسطى إلى مستوى الفقر مع تدني سعر صرف الليرة. وبذلك زادت موجات الهجرة نحو الخارج خوفاً من الخطر العسكري والخطر الإقتصادي.

## ٦ - كيف استقبلت المدينة كل هذه الهزات وكيف انعكست عليها

انفجرت المدينة وتزعزع شكل تنظيم المكان فيها، فقد تفككت ودمر العنف قلبها وأسواقها.

تداعت السلطة المركزية، واختلط الريف بالمدينة وتحولت الأبنية الفارغة إلى بيوت للمهجرين، هجرة داخلية قسرية من بيوت التنك في تل الزعتر والكرنتينا إلى قلب العاصمة. ونما نظام خاص وتوسعت أماكن «اللاشرعية» في بيروت. وفشلت محاولة إنتاج حيز مندمج ومتكامل. وتحولت أبراج المدينة إلى متاريس، وتناحرت الميليشيات المسلحة

(٢٩) نجيب عيسى، «المتغيرات الاقتصادية في الحرب اللبنانية،» النهار، ١١/٢/١٩٩٢.
(٣٠) المصدر نفسه.

في السيطرة على ركام الفنادق الضخمة المخترقة من أجل السيطرة على وهم أصبح اسمه بيروت. أما الجادات فأصبحت نقاط تماس مقفلة بالمتاريس. سقطت المدينة وقسمت مناطق نفوذ. لقد قسم الحيز المديني إلى مقاطعات منغلق بعضها على البعض الآخر.

أما المناطق الجديدة فلم تستطع القيام بدور استقطاب، إنما كانت عواصم الميليشيات. أما في الثمانينات فزاد التفتت. فقد أنتجت الحرب نمط توسع مدني سعى للتخلي عن النمط القديم المركزي. ولكن هل تم إنتاج إطار بديل من الهيكلية الماضية.

فقدت بيروت دوراً إقتصادياً وسياسياً، وضرب النسيج الإجتماعي، وأصيبت الأمكنة بغربة. لقد تحولت إلى أكشاك وأسواق في الأحياء الداخلية تلبي حاجات السكان المحليين. أما شارع الحمرا فأصبح مأوى للمهجرين الذين أخذوا مكان بعض المسافرين الهاربين إلى أوروبا أو أميركا، فأصبح شارعاً شعبياً شبه ريفي توضع الأفرشة على شرفات بعض البيوت والألبسة والمونة.

## ٧ ـ بيروت الإعمار: البحث عن دور

هل بدأت إعادة الإعمار مع شركة سوليدير كما يعتقد البعض؟

وهل المشاريع التي أثارت لغطاً بين المهندسين المعماريين وبين علماء الإجتماع حول ماهية العمارة الحديثة المقترحة وجدواها هي المحطة الأولى في مناقشة هذا الوضع؟

بالطبع شهدت العاصمة منذ تدمير وسطها محاولات إعمار تعود إلى المراحل الأولى للحرب الأهلية. والمراحل التي مرت بها محاولات الإعمار عديدة، بدءاً من عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٢، وهي تقدر بنحو أربع محاولات.

لقد وضعت تصورات عدة لاحتمالات إعادة بناء المدينة ووسطها تحمل في ثناياها تصورات للدور السياسي والإقتصادي ـ الإجتماعي، إذ هي لا تأتي وليدة المصادفة أو التصورات الهندسية. وفي كل فترة هدوء كانت المدينة تمر بها كان يخيّل للبعض أن الحرب انتهت ويمكنها التحول إلى سلم أهلي. وعلى هذا الأساس قام عهد الياس سركيس بمحاولة تنفيذ إعادة تنظيم الوسط التجاري للعاصمة طالباً من خبراء فرنسيين في «المحترف الباريسي لتنظيم المدن» (APUR) وضع خطة لإعادة بناء الوسط التجاري لبيروت، وقد قامت بلدية بيروت مع مجموعة من المهندسين بإعداده[٣١].

إعادة قلب بيروت كنقطة التقاء وتجمع للبنانيين من مختلف الطوائف للتعبير عن وحدة لبنان، وكذلك تحديث هذا الوسط، مع احتفاظه بملامحه الخاصة وتاريخه، دعا هذا المخطط إلى الحفاظ على تراث المدينة وإعادة الإعتبار للنسيج المديني التقليدي، وعلاقة المدينة بمحيطها.

اقترح هذا المخطط المحافظة على الأسواق التقليدية وتحويلها إلى منطقة للمشاة...الخ.

غير أن المشروع لم يتخط حدود التدخل الموضعي ولم تطرح المسألة الأساسية، وهي علاقة المركز بباقي المدينة. لكن المشروع لم يبصر النور وبقيت الأمور مجمدة حتى اندلاع الحرب من جديد عام ١٩٨٢.

وطرح السؤال: ما هي أهداف إعادة بناء قلب بيروت وكيف: هل يمكن تحويل الوسط إلى منطقة أثرية سياحية؟ وهل يمكن إعادة بناء العمارات كما كانت سابقاً للحفاظ على طابع بيروت القديم؟ ونظمت مباراة معمارية لإعادة خلق الوظائف الإقتصادية والإجتماعية والتوحيدية للعاصمة واستعادة ثقة المستثمرين[٣٢].

---

(٣١) سوليدير، «التقرير العام للمخطط التوجيهي إعادة بناء وسط بيروت،» ٢٨ شباط/فبراير ١٩٧٧.

(٣٢) مداخلات ألقتها ليلى بدر وبيار خوري عن النسيج التاريخي لبيروت في ندوة حول إعمار بيروت في الجامعة الأميركية في بيروت في كانون الثاني ١٩٨٣.

Gregoire Serofin, *la Reconstruction de Beyrouth, une approche pragmatique* (Lyon: Université de Lyon, maison de l'Orient), 1990.

لكن السلطة أمرت بتدمير أجزاء كبيرة من الأسواق القديمة الأمر الذي أفقد هذه المناقشة مبرراتها.

لقد استغنت رؤوس الأموال في الخمسينات عن التنظيم المديني وأفادت من سياسة التساهل الرسمي، لكنها أصبحت في الثمانينات تهتم بإعادة تركيب الحيز المديني، وهو اهتمام يقتصر على الشكل المعماري لتشجيع المضاربة. لكن الحرب واستمرار المعارك أدّى إلى وقف تنفيذ الإعمار حتى حزيران/يونيو ١٩٨٦ وأعلن مخطط توجيهي جديد لبيروت وضواحيها بمساعدة خبراء من معهد التخطيط المدني لمنطقة الإيل دوفرانس (IAURIF).

كان المخطط يهدف إلى إقامة نظام للمركزية يسمح بإعادة التوازن بين مختلف المناطق لامتصاص التفاوت الحالي في توزيع الخدمات والعمالة وإمكانات الترقي الإجتماعي. وعلى غرار ما فعل إيكوشار اعترف المخطط بضرورة استعمال سياسة عقلانية لاستخدام المساحات المتوافرة. وحاول المخطط استبدال نظام المركزية الأحادي النواة بنظام مداره مجموعة من محاور النمو. كان من الصعب تطبيق هذا المخطط، لأن الحرب قد قسمت المدينة وجعلت من الوحدة واللحمة أمراً شديد الصعوبة، فالتطور التقني والتحديث أمران ضروريان، لكن المشكلة هي في إعادة التماسك الإجتماعي وإلا أضحت بيروت مراكز مفتتة.

فالنموذج كان نموذج فصل وليس نموذج تجاور وتبادل[33].

إن إعادة بعث المدن يتطلب التأني والاستمرار. وهذا ما لم يتوافر للمدينة في زمن الحروب المتقطعة[34]. والخيار الإعماري الأخير جاء في زمن الطائف وإقرار الخطوط الأساسية للسلم الأهلي. فصدر المخطط التوجيهي لسوليدير التي اعتبرت شركة خاصة قامت باستملاك بعض الأراضي بواسطة أسهم شارك فيها العموم، ودخلت في حقل المضاربات العقارية بعدما وضع تخمين مجحف لأسعار الأرض، الأمر الذي كان بمثابة نكبة لأصحاب هذه العقارات فلم يسترد منها سوى القليل.

**لا يمكن فصل إعادة الإعمار عن سياقه التاريخي والمشاكل الإجتماعية التي رافقت هذا السياق والأزمات الإقتصادية التي واكبت تطور المدينة، أي تطور الكيان اللبناني الذي انفجر. لذلك لا يمكن إهمال الدراسات الإقتصادية ـ الإجتماعية قبل اقتراح أشكال عمرانية وهندسية تجذب المضاربين والعقاريين وتجار الأبنية**

وهكذا كانت البداية تطرح تساؤلات عديدة سنحاول البحث فيها في هذا القسم من دراستنا. نعود هنا إلى بيروت للقول إن السياسة التي ستساهم وتؤدي إلى إعمارها هي نفسها التي تؤدي إلى إعمار لبنان، إلى بناء ثقافة، وحلول للمشاكل الإجتماعية ـ الإقتصادية، إذ لا يمكن فصل إعادة الإعمار عن سياقه التاريخي والمشاكل الإجتماعية التي رافقت هذا السياق والأزمات الإقتصادية التي واكبت تطور المدينة، أي تطور الكيان اللبناني الذي انفجر. لذلك لا يمكن إهمال الدراسات الإقتصادية ـ الإجتماعية قبل اقتراح أشكال عمرانية وهندسية تجذب المضاربين والعقاريين وتجار الأبنية. إن النظر في مسألة إعمار ما تهدم وتقادم من بنية تحتية مادية أو تحسين الأداء الإقتصادي إنما يعني تصوراً اقتصادياً للبنان. ولا بد من الإشارة إلى أن العمران يؤدي وظيفة ما سياسية واقتصادية واجتماعية. لذلك لا بد من طرح التساؤل:

(٣٣) ثابت، الإعمار والمصلحة العامة في التراث والحداثة، ص ١٨٠ – ١٨١.

(٣٤) نبيل بيهم، في الاعمار والمصلحة العامة في الاجتماع والثقافة (بيروت: دار الجديد،١٩٩٧)، ص ١١ – ١٢.

أي دور لبيروت، وللبنان، ينتظره القيمون على إعادة الإعمار؟ هل هو العودة إلى الاقتصاد الذي كان عليه لبنان عشية الحرب الأهلية؟

هل يمكن إعادة إرساء بيروت كمركز متميز للأعمال السياحية والإتصالات والمصارف والصناعة؟ لقد تضمن تقرير البنك الدولي الصادر في آذار/مارس ١٩٩٣ تحليلاً مفصلاً للإقتصاد اللبناني، ووضع جدولاً مفصلاً بالإجراءات التي اتخذتها الحكومة حتى تاريخ إعداد التقرير، والإجراءات التي تنوي اتخاذها، وقد أعدها خبراء أجانب. ويبين هذا الجدول كل عناصر السياسة الإقتصادية الحكومية كما يبين تقليص النفقات وزيادة الضرائب. وكما هو واضح فإن التقليص يستهدف الأجور وعدد الموظفين، والزيادة تستهدف الرسوم وأكلاف الخدمات العامة والضرائب تستهدف الفئات الوسطى والفقيرة.

أما نشاط رأس المال الأجنبي واللبناني الكبير خصوصاً، فتشمله تدابير التسهيلات الضريبية والجمركية والإبقاء على بيئة ليبرالية مساعدة للتجار والتبادل والإستثمار[٣٥].

لقد رأى بعض الإقتصاديين أن الحكومة لم تقدم خططاً إعمارية وإنمائية بالمفهوم العلمي الصحيح، بل اقتصرت خططها المتعددة على قوائم بمشاريع يفترض أن يقوم بها القطاع العام وهي لا تتضمن أيضاً ما يفترض أن يكون خطة إنمائية إعمارية. فلا وجود لإنفاق إنتاجي، ولا توفير للمدخرات الضرورية لإطلاق القطاعات المنتجة للسلع والخدمات، أما مخططات الزراعة والصناعة فقليلة ولا يمكن عدها إنفاقاً فعلياً في هذين القطاعين اللذين تضررا بشدة خلال الحرب.

يوجد في هذه الخطة ميل واضح نحو ترسيخ الخلل بين القطاعات ومضاعفته، بحيث يتم إغفال القطاعات التي تدعم قيام الدولة وتخفف التبعية للخارج. والدور الأساسي هو للإقتراض من المصادر الأجنبية في تمويل إعادة الإعمار، الأمر الذي يعني وقوع لبنان تحت مديونية مرتفعة[٣٦].

لا يمكن التكهن بنتائج مشروع إعادة الإعمار، ولكن يمكن نقده أو تصويبه على الصعيدين الإعماري والإقتصادي لأنهما ينعكسان على المسار الإجتماعي.

**إن الحكومة لم تقدم خططاً إعمارية وإنمائية بالمفهوم العلمي الصحيح، بل اقتصرت خططها المتعددة على قوائم بمشاريع يفترض أن يقوم بها القطاع العام وهي لا تتضمن أيضاً ما يفترض أن يكون خطة إنمائية إعمارية**

فعلى الصعيد الإقتصادي هنالك مآخذ على غياب سياسة الدعم الزراعي والصناعي والإكتفاء بدعم القطاعات الخدماتية، والتركيز على بيروت وإعمارها مع إهمال المناطق، وعدم وجود حماية للأسواق الداخلية مع اعتماد سياسة ضريبية لا تتناسب مع قدرة كل مكلف على الدفع، والإعتماد على سياسة الإستقراض من المصارف الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الدين العام[٣٧].

أما على الصعيد الإعماري تظهر الشوائب في سياسة المضاربين العقاريين الذين تصوروا أنهم بالمضاربة العقارية يمكنهم إعمار البلد، فغياب البعد الإجتماعي عن سياسات الإعمار مثّل نقطة الضعف في هذا التصور.

فقد تم حصر حركة الصعود هذه بأصحاب الرواتب المرتفعة جداً في شركات معدودة طابعها تجميع ثروات وممتلكات يكاد يكون احتكارياً[٣٨].

(٣٥) الياس سابا، «حوار حول سياسة الاقتصاد في جمهورية الطائف، المشروع البديل أيلول ١٩٩٥».
(٣٦) أديب نعمة، ملحق النهار ٢٣/١٠/١٩٩٤، ص ٥.
(٣٧) بطرس لبكي، «نحو سياسة اقتصادية تجمع بين مستلزمات النمو ومقتضيات العدالة». أبعاد، العدد السادس (أيار/مايو ١٩٩٧).
(٣٨) بيهم، الاعمار والمصلحة العامة في الاجتماع والثقافة.

لمن الإعمار؟ لمصلحة أية علاقات، علاقات متوازنة بين أفراد المجتمع؟ أم علاقات استتباع؟ هل الإنشاءات لخدمة الناس أم العكس هو الصحيح.

إن إحلال ثقافة الكسب السريع والمال الوفير مكان ثقافة الفتنة التي سادت الحرب هي السياسة التي يواجهها المجتمع اليومي. فأي دور مرتقب دون إصلاح إداري شامل والقضاء على أسباب المشاكل الداخلية والبنية الإقتصادية التي ساهمت في إشعال نار الحرب.

إن السياسة التي ستؤدي إلى إعمار بيروت هي نفسها تؤدي إلى إعمار لبنان.

والخطر اليوم الآ تعود المدينة ملك سكانها، فمعنى المدينة سكانها والحق في امتلاك المدينة هو حق في إيجاد حيزات عامة في المدينة والدخول إليها بكل حرية والتماهي بها.

من هنا يمكن اعتبار المكان حيزاً محدداً لوظيفة المدينة التي تفرض نمطها الثقافي.

فبيروت ليست مدينة «ماكس فيبر» وإنما هي مدينة لا تشبه إلا نفسها وتفرض نمطها الثقافي الذي خضع لعمليات جراحية عدة.

والحداثة التي طبعتها ليست هي الحداثة الغربية إنما هي حداثة الاستتباع. والأصالة التي ينادي البعض بالعودة إليها هي سراب يتجلى اليوم بفلكلورية لافتة لا تنتمي إلى الأصالة.

لأن الأصالة غابت عن العلاقات الفعلية المرتبطة بالمكان والزمان والإستمرار، فتاريخ المدينة هو متقطع، متغير، خاضع لسياسات دولية وإقليمية ولتبدلات السلطات التي حكمت وبنت وفرضت نمط سيطرتها ونموذج سلطتها.

**إن إحلال ثقافة الكسب السريع والمال الوفير مكان ثقافة الفتنة التي سادت الحرب هي السياسة التي يواجهها المجتمع اليومي. فأي دور مرتقب دون إصلاح إداري شامل والقضاء على أسباب المشاكل الداخلية والبنية الإقتصادية التي ساهمت في إشعال نار الحرب**

يبقى القول إن إعادة الإعمار هذه تلتفت على التخطيط الهندسي وتلحظ إعادة بناء بعض الأسواق القديمة، لكنها تعد لعلاقات جديدة بالمكان ووظيفة إقتصادية جديدة، بيروت الوسط التجاري انتهت مع بدايات الحرب. أي دور سيلحظ لبيروت، للبنان، إنها مسألة لا يحددها الإعمار وآليته إنما يحددها الإهتمام الدولي، ومصير القضية العربية التي تحولت إلى قضايا ◇



فارس أبي صعب

# العرب وحتمية الحداثة ؟ (*)

منذ مئة عام أو يزيد، بشر أحد رواد «النهضة» العربية بأن الديمقراطية لا بد آتية. وراحت عصر ذاك تتدفق أدبيات «الحداثة» والنهضة الداعية إلى بناء مشروع دولة عربية حديثة على النمط الذي شهده بناء هذه الدولة في الغرب.

وكثر الكلام في تلك الادبيات على الحرية والعدالة والمساواة، وعلى الديمقراطية ودولة القانون وعلى العقل وقانون الطبيعة، وهي كلها مفاتيح مفاهيمية سبق لعصر الأنوار الأوروبي أن بلورها وأسس دولته الحديثة عليها.

والآن وبعد مرور أكثر من قرن على خطاب الحداثة السياسية الذي أطلقه رواد النهضة العرب نتساءل: هل تحققت الديمقراطية التي بشر بها رفيق العظم، وأين أصبحت الحرية والمساواة و«حقوق أهالي المملكة الواحدة بعضهم على بعض» التي نادى بها الطهطاوي، وهل ساد العقل الذي جعله خير الدين التونسي ركناً أساسياً من أركان بناء الدولة المدنية، وهل قضي على الاستبداد الذي حذّر منه الأفغاني، وهل تحققت سلطة القانون والحياة الدستورية التي دعا إليها الكواكبي؟

وإذا كان الجواب نفياً، وهذا هو الصواب، فلماذا مضى على كل هذه الأفكار نحو قرن أو أكثر من الزمن دون أن يجد العرب الطريق إلى تحقيقها، في الوقت الذي لم تمض غير نحو عشر سنوات على غياب جان جاك روسو حتى كانت كتاباته تلهب أوروبا وتفجر في فرنسا ثورتها التاريخية؟

وهل مسألة الحداثة مسألة فكر سياسي حداثوي يغير مجرى التاريخ أم إنها مسألة تحولات اقتصادية ـ اجتماعية يأتي هذا الفكر ليعبر عنها وينظمها في مشروع حضاري؟

وإذا كان الأمر كذلك فهل أن الشروط التاريخية، الاقتصادية ـ الاجتماعية، التي عاشتها أوروبا بدءاً من القرن الخامس عشر، والتي أسفرت عن تبلور مشروع الدولة الحديثة منذ نهايات القرن الثامن عشر، هي نفسها تلك الظروف التي كان العالم العربي يعيشها في الفترة نفسها والتي أسفرت عن قيام نماذج الدولة «الحديثة» فيه؟

وبالتالي هل أن الشروط التاريخية (الداخلية) التي حال غيابها دون تحقيق مشروع الحداثة العربية باتت متوافرة اليوم لكي يحقق العرب مشروعهم الحداثي؟ أو، بوجه آخر، هل أن الشروط التاريخية (الخارجية) التي حالت دون تحقيق العرب مشروعهم الحداثي قد جرى تجاوزها أم انها باتت أكثر تجذراً وعمقاً؟

---

(*) في الاصل ورقة قدمت إلى ندوة «العرب بين الحتمية والمبادرة التاريخية»، التي عقدت في بيروت بدعوة من الجمعية العربية لعلم الإجتماع وصحيفة السفير بالتعاون مع معهد العلوم الإجتماعية في الجامعة اللبنانية والجمعية اللبنانية لعلم الإجتماع، خلال يومي ٢٠ و٢١ آب/ اغسطس ١٩٩٨.

وبالتالي هل أن مشروع الحداثة وفق النموذج الغربي، الذي طالما حلم العرب في تحقيقه، يحمل بذاته شروط تحقيق الحداثة المرجوة أم أن هناك نماذج أخرى لمشروع الحداثة يمكن استنباطها بما يتلاءم مع الخصوصيات التاريخية والثقافية للمجتمع العربي، وبما يتجاوز في الوقت نفسه مأزق النموذج الحداثي على الصعيد العالمي، وبالتالي هل يمكن أي بلد في العالم، في هذه المرحلة التاريخية «الكوكبية»، أن يحمل مشروع الحداثة الخاص به من دون أن يصطدم بنموذج الحداثة المهيمن عالمياً؟

وفي النهاية، ولكي نقترب أكثر فأكثر من عنوان الموضوع، هل حداثة العرب مسألة حتمية، وبالتالي هل هناك حقاً حتمية تاريخية، وهل أن المرحلة التاريخية الحالية لا تزال تتطلب من العرب مشروع حداثة وفق النموذج السائد، أم ان العالم بات يتجاوز هذا النموذج نحو مشاريع نماذج ما بعد حداثية لم تتبلور بعد؟

كل هذه الأسئلة الإشكالية تفرض نفسها بمجرد التفكير في عنوان البحث: العرب وحتمية الحداثة؟ وهي تفترض بالتالي، وضع الحالة العربية في إطارها «الزمكاني»، أي إطارها التاريخي ـ الجغرافي، كما تفرض استخدام المنهج الشمولي في التحليل، الذي تتقاطع فيه أبعاد ثلاثة: أولها، عملية التطور التاريخي للمجتمع العربي، وثانيها موقع العالم العربي في النظام العالمي، وثالثها المستويات القطاعية المختلفة لعملية التطور هذه، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية.

**لماذا لم يحقق عصر النهضة العربي «حداثته»؟**

استيقظ المثقفون العرب في النصف الثاني للقرن الماضي على صورة متناقضة الوجهين:

**هل أن الشروط التاريخية (الداخلية) التي حال غيابها دون تحقيق مشروع الحداثة العربية باتت متوافرة اليوم لكي يحقق العرب مشروعهم الحداثي؟ أو، بوجه آخر، هل أن الشروط التاريخية (الخارجية) التي حالت دون تحقيق العرب مشروعهم الحداثي قد جرى تجاوزها أم انها باتت أكثر تجذراً وعمقاً؟**

١ ـ **الوجه الأوروبي** المتحدث من جهة سواء على **الصعيد الاقتصادي**، حيث حققت الدول الأوروبية منذ منتصف القرن الثامن عشر الشروط الهامة التي وضعتها على مشارف النمو الذاتي المستقل، مثل القضاء على النظام الإقطاعي في الريف، وإنهاء العمل بنظام الحرف والطوائف وخلق الشروط اللازمة لوجود سوق العمل (الحرة) وتحقيق حد أدنى من التراكم الأولي الذي كان قد تكون في مرحلة الرأسمالية التجارية، فضلاً عن نشوء حركة واسعة من الاختراعات والاكتشافات العلمية انعكست بدورها على نحو مباشر في تطوير أدوات الإنتاج. كما تغلبت هذه الدول على ضيق أسواقها عبر تصريف الفائض في الخارج واحتلال المستعمرات وتحويلها إلى أسواق لتصريف الإنتاج الفائض وتوفير المواد الخام منها لتلبية حاجات ثورتها الصناعية التي أعقبت الطفرة الزراعية، التي وفرت فائضاً في الانتاج الزراعي أدى إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ثم على الصناعات الوسيطة وإلى إدخال المكننة على نحو متزايد في دائرة وسائل الانتاج، فوفرت شروط قيام الثورة الصناعية التي خلقت بدورها عصراً جديداً على مستوى وسائل الانتاج وعلى مستوى القوة العسكرية والأنظمة الاستهلاكية والحياة المدنية؛ أم على **الصعيد السياسي**، حيث الدولة ـ الأمة أخذت طريقها إلى التحقق، مكرسة في قانونها جملة مبادئ وضعية تبلورت مفاهيمها الحداثية مع فلاسفة عصر التنوير، كالحرية والمساواة والعدالة والقانون والديمقراطية والعقلانية والقومية وقانون الطبيعة والإرادة العامة، ومنظمة سلطتها عبر مؤسسات متخصصة منها بالتشريع ومنها بالتنفيذ ومنها بالقضاء؛ أم على

**الصعيد الاجتماعي** حيث التحول في علاقات الإنتاج ونمو العلاقات الرأسمالية على أنقاض الإقطاع؛ أم على **الصعيد الفكري** حيث أعيد تحديد موقع الإنسان في الوجود، فاحتل العقل مكانة الله بعدما قتله وأورث الإنسان دوره في السيطرة على الطبيعة؛ أم على **الصعيد العلمي** حيث قام النموذج الرياضي كمقياس أوحد للعلم، الذي جرى تحريره من هيمنة التصورات الدينية والأيديولوجية والسياسية، وبات معتمداً على العقل البرهاني والتجريب، رافضاً كل ما لا يكون مقبولاً ببرهان[1]؛ أم على الصعيد الثقافي حيث قامت الاتجاهات الفنية الحديثة بعملية «هدم تقدمي لكل القيم الإنسانية التي كانت سائدة من الأدب الرومانسي والطبيعي» [2]، أم على **الصعيد المديني**، حيث باتت المدن مصدر إيحاء وانبعاث مهم للآداب والفنون الحديثة، فانعكست الفوضى الحضارية في المدن المكتظة بالسكان واللغات المتعددة على النصوص الأدبية واللوحات الفنية، وباتت أجواء المدينة تترك بصماتها على الأعمال الروائية والفنية، محتضنة في الوقت نفسه كل ذلك الخليط الأدبي والفني والثقافي؛ أم على **صعيد الحياة الفردية** وعلاقة الإنسان بالجسد[3]، وبالآخر...

٢ - **والوجه العربي - العثماني** من جهة أخرى، حيث مجتمعات ما زالت غارقة في قرونها الوسطى، وعلاقاتها الاجتماعية تقوم على العصبيات القبلية والعشائرية والعائلية، واقتصادها ما زال محكوماً بالنمط الخراجي ووسائل إنتاج بدائية، ونظام تعليمي محوره الدين، ودولة عثمانية تتداعى، من جراء الركود الاقتصادي والتضخم المالي، والانحطاط الإداري والسياسي، وترهل الجيش، وعبث الفساد والفوضى في مركزية الدولة... كل ذلك في ظل تصاعد حدة التغلغل الاستعماري في الدولة العثمانية والمنطقة العربية وربط اقتصاد هذه المنطقة بعلاقات تبعية للمركز الأوروبي من خلال خلق اقتصاد أحادي الجانب مخصص لإنتاج مواد أولية تتطلبها الصناعات الحديثة الناشئة في أوروبا، ومن خلال فتح الأسواق المحلية أمام المنتوجات الأوروبية التي تتسم بقدرتها على المنافسة، فضلاً عن التغلغل الثقافي وعن التدخل العسكري المعتمد على معدات عسكرية حديثة، وجيوش أكثر تنظيماً.

في ضوء هذين الوجهين المتناقضين للصورة أطلق المثقفون العرب مشروعهم النهضوي[4]. وهكذا ارتبط مشروع النهضة العربي بصورة الآخر، بما تحمله هذه الصورة بدورها من وجهين متناقضين بالنسبة إلى المثقفين العرب: وجه التمدن والحداثة والعقلنة والحرية، وهو كان مصدر اطمئنان بالنسبة إلى هؤلاء المثقفين؛ ووجه الاستعمار والاستعلاء والاستغلال. وقد استقى هذا المشروع كل مفاهيمه وطموحاته وشعاراته من أدبيات الحداثة الأوروبية وشعاراتها[5]، مجرداً هذه المفاهيم والشعارات من سياقها التاريخي متخذا منها إطاراً قيمياً لا تاريخياً أكثر منه إطاراً عقدياً فرضته تناقضات المجتمع الأوروبي في مرحلة تاريخية محددة.

ومع ذلك فقد كان هذا المشروع أكثر تركيزاً على البعدين الثقافي والسياسي منه على البعدين العلمي والتقاني، على الرغم من أن هذه الحركة ارتبطت في بداياتها بحركة التحديث التي أطلقها محمد علي، الذي عمل على إعادة تنظيم الإدارة وبناء جيش حديث، وعلى تطوير الاقتصاد، وعلى نقل العلم والتقانة من أوروبا وتوطينها، عبر إرسال البعثات إلى أوروبا واستقدام الخبراء والمدرسين منها[6].

---

(١) فتحي التريكي ورشيدة التريكي، **فلسفة الحداثة** (بيروت: مركز الإنماء القومي، ١٩٩٢)، ص ٢٩.

(٢) مالكوم براد بري، **الحداثة ١**، ترجمة مؤيد فوزي حسن (حلب: مركز الإنماء الحضاري، ١٩٩٥)، ط٢، ص ٢٦.

(٣) محمد الشيخ وياسر الطائري [تعريب وتقريب]، **مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة: حوارات منتقاة من الفكر الألماني المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٦)، ص ٧٥، ٧٨، ٩٠.

(٤) فارس أبي صعب، «هل نحن دولة حديثة؟»، **أبعاد**، العدد ٥ (حزيران/يونيو ١٩٩٦)، ص ٩ - ١٠.

(٥) أنظر: محمد عابد الجابري، **المشروع النهضوي العربي: مراجعة نقدية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، والبرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة ١٧٩٨ - ١٩٣٩**، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار، ١٩٨٦)، ط ٤.

(٦) عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، وفلاديمير لوتسكي، **تاريخ الأقطار العربية الحديث**، ترجمة عفيف البستاني (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٥)، ط ٨، ص ٥٧ - ٥٧.

فعلى الصعيد الثقافي شهد عصر النهضة حركة باتجاه تحديث اللغة العربية وتطوير النثر والكتابة، وإحياء الشعر العربي القديم وتجديده، كما نمت حركة الترجمة وتأسيس الجمعيات الثقافية.

أما على الصعيد السياسي فقد احتل مشروع بناء الدولة الحديثة الحيز الأكبر من أدبيات رواد النهضة. وكان نموذج الدولة الحديثة في أوروبا هو المقياس الذي جرى تصور مشروع الدولة العربية عليه. وارتكزت صورة هذه الدولة على مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والقانون والديمقراطية والعقد الاجتماعي وقانون الطبيعة، فكان جان جاك روسو وتوماس هوبز وجون لوك حاضرين بقوة في هذه التصورات، كما كان الإسلام حاضراً بدوره في بعض جوانبها.

غير أن مشروع الدولة الحديثة العربية الذي حلم به رواد النهضة لم يتحقق، وقامت بدلاً منه نماذج عدة من الدولة الوطنية اتخذت أحياناً أشكالاً ظاهرية شبيهة بنموذج الدولة الحديثة القائمة في أوروبا في حين ظلت في مضمونها تحمل بقايا البنى المجتمعية ما قبل الحديثة. وإذا كانت الدولة الحديثة في أوروبا قد جاءت «ترجمة لتحولات تاريخية شهد المجتمع خلالها نشوء الطبقة البرجوازية وتحلل نمط الإنتاج الإقطاعي فجاء عصر التنوير ليعبر عن هذه التحولات في جملة مبادئ وضعية تضع حداً للحكم الملكي المطلق المستند إلى الحق الإلهي وتؤسس لقيام الدولة الحديثة المستندة إلى الإرادة العامة»[7]، فإن نماذج الدولة الوطنية العربية لم تكن ترجمة لعصر النهضة العربي الذي لم يكن بدوره «تعبيراً عن تحولات تاريخية مجتمعية مساعدة بقدر ما كان تعبيراً عن بدايات تكون نظام التبعية للغرب وعن محاولات ترميم الدولة العثمانية وظهور نخبة من الموظفين والضباط فيها تدعو إلى ضرورة الإصلاح عبر تبني نماذج التنظيم الموجودة في أوروبا؛ فضلاً عن تأثير نخبة مثقفة تلقت علومها في أوروبا وفتنها سحر نموذجها الحداثي... في الوقت الذي كانت بلادها تشهد بدايات الاختراق الاستعماري وخضوعها لعلاقات رأسمالية طرفية تابعة للدولة الحديثة في الغرب ولدورها الاقتصادي الجديد في الخارج...»[8].

**إن مشروع الدولة الحديثة العربية الذي حلم به رواد النهضة لم يتحقق، وقامت بدلاً منه نماذج عدة من الدولة الوطنية اتخذت أحياناً أشكالاً ظاهرية شبيهة بنموذج الدولة الحديثة القائمة في أوروبا في حين ظلت في مضمونها تحمل بقايا البنى المجتمعية ما قبل الحديثة**

وكان على البلاد العربية «أن تنتظر نهاية الحرب العالمية الأولى - أو الثانية - وما أسفرت عنه من توازنات دولية، لكي تشهد ولادة هذه الأنماط من الدولة الحديثة بعيداً من مبدأ السيادة والإرادة العامة اللذين كانا شرطاً لقيام الدولة في أوروبا. وعلى الرغم من قيام الدول الاستعمارية، التي أشرفت على تأسيس هذه الدولة، بتوفير الأطر العامة الهيكلية الحديثة لهذه الدول التي خلقتها في المنطقة، من دستور ومؤسسات وأجهزة بيروقراطية وجيش، فإن هذه الدولة لم تجر قطعاً مع الماضي بل ارتكزت في كثير من جوانبها على قواعد ثقافية وسياسية واجتماعية واقتصادية موروثة حالت يومها دون اكتمال شروط تأسيس تلك الدول كدول حديثة. فالجماعة التي تكونت منها هذه الدول ارتكزت أحياناً على خلفية قبلية وقامت أحياناً أخرى على خلفية طائفية، في الوقت الذي رسمت لها الحدود الجغرافية دون أي ارتكاز تاريخي على أمة متصورة أو موعاة، فكانت عملية التنافر بين هوية تتغذى من بعض الموروثات

(٧) أبي صعب، «هل نحن دولة حديثة؟» ص ٩.
(٨) المصدر نفسه، ص ٩ - ١٠.

وبين حدود تتنكر لذلك الموروث، فلا تلبث أن تصطدم بتلك الهوية التي تبحث عن حدودها في ذلك الموروث»[9]. وقد مر على تأسيس نماذج الدولة الوطنية هذه عقوداً عدة كانت كفيلة بطي صفحات مشروع النهضة العربية وتحويلها إلى مجرد كتب ومجلدات تدرس في بعض المدارس والجامعات.

هناك إذاً عاملان حالا دون تحقق مشروع النهضة: عدم اكتمال الشروط التاريخية لتحول المجتمع العربي إلى مرحلة الدولة الحديثة، ومنظومة العلاقات غير المتكافئة التي ربطت هذا المجتمع بالمركز الرأسمالي بدءاً من علاقات السيطرة الغربية السياسية والعسكرية المباشرة أو غير المباشرة مروراً بعلاقات الاستغلال والنهب الاقتصادية وصولاً إلى علاقات التبعية الثقافية وعلاقة الاستلاب الفكري والايديولوجي.

مع العلم أن هذين العاملين الداخلي والخارجي هما وجهان لعملية تطور تاريخي واحدة في إطار منظومة عالمية واحدة لا تزال تشهد مزيداً من التعمق والاستقطاب بين مراكز المنظومة وأطرافها.

لذا لم يعد ممكناً تفسير العوامل الداخلية لفشل تجارب التحديث في أي مجتمع بمعزل عن العوامل الخارجية المحيطة والمتداخلة بهذا المجتمع.

فالظواهر والبنى ما قبل الحديثة التي لا تزال سائدة في هذه المجتمعات هي ليست ظواهر جامدة لا يستطيع المجتمع تجاوزها، بل إن النظام الرأسمالي يعيد إنتاج هذه الظواهر في المجتمع الطرفي بما يتلاءم مع وظيفته الطرفية في إطار المنظومة الرأسمالية العالمية، من هنا «يبدو ان غياب الديمقراطية [مثلاً] في محيط النظام الرأسمالي سمة دائمة لا تمت بصلة إلى «الوراثة» التقليدية عن العصور السابقة. فهو ناتج ضروري لمقتضيات التوسع الرأسمالي»[10]. وبالتالي فإن التصنيع والتحديث اللذين نموا في إطار الرأسمالية الطرفية لم يؤديا إلى دمقرطة النظم بل إلى «تحديث الديكتاتورية فيها»[11].

> **إن نماذج الدولة الوطنية العربية لم تكن ترجمة لعصر النهضة العربي الذي لم يكن بدوره تعبيراً عن تحولات تاريخية مجتمعية مساعدة بقدر ما كان تعبيراً عن بدايات تكون نظام التبعية للغرب وعن محاولات ترميم الدولة العثمانية**

## مأزق مشروع الحداثة العربي

هل ممكن إذن تحقيق الحداثة في ظل خضوع العالم العربي لشروط هذه المنظومة الرأسمالية العالمية، وبخاصة في هذه المرحلة التاريخية التي بلغت «الكوكبة» فيها حداً لم يعد ممكناً معه التحدث عن مشاريع تنمية أو تحديث مستقلة في خياراتها السياسية والاقتصادية والتقانية، وباتت مختلف بلدان العالم أكثر ارتباطاً بالسوق الرأسمالية العالمية تسير وفق منطقها وتتطور وفق مصالح القوى المهيمنة فيها، الأمر الذي قطع الطريق على نماذج التحديث المغايرة لمنطق هذه السوق وجعل عملية التحديث وفق نموذج السوق الرأسمالية السائد يواجه على المستوى النظري أكثر من خيار ما زال منطق السوق نفسه وعلاقات المنظومة الرأسمالية نفسها تحول دون تحقيقها.

فهل عملية التحديث إذاً وفق النموذج الغربي الرأسمالي، ما دام هو النموذج السائد عالمياً، تتحقق عبر المرور بالمراحل التاريخية التي شهدتها عملية

---

(٩) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٠) سمير أمين، **بعض قضايا للمستقبل: تأملات حول تحديات العالم المعاصر** (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٠)، ص ٤٦.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٦.

التحديث هذه في أوروبا، أي عبر تثوير القطاع الزراعي وتوفيره فائضاً مثل شرطاً ضرورياً لتحقيق الثورة الصناعية، وبالتالي عبر البحث عن مجال خارجي يوفر مصدراً للمواد الأولية والموارد الطبيعية وسوقاً لفائض الإنتاج التي تتطلبها عملية التحديث الاقتصادي، وبالتالي هل أن كل ذلك الاستنزاف للموارد الطبيعية وذلك الاستغلال لشعوب الأطراف ونهب ثرواتها التي تطلبتها الثورة الصناعية وعملية التحديث عموماً في الغرب ما زال ممكناً تكرارها مرة أخرى، وبالتالي هل ذلك يتطلب إعادة إنتاج كل المفاهيم الفكرية والمناخات الثقافية التي أنتجتها مرحلة الحداثة الأوروبية؟

أم ان عملية التحديث هذه يمكن تحقيقها عبر حرق المراحل ومحاولة اللحاق بمرحلة «الحداثة» التي بلغها الغرب على مشارف القرن الحادي والعشرين، وهل أن إعادة التقسيم العالمي للعمل الحالية التي تقوم على احتكار الغرب للتقانة، والتحكم بالنظام المالي العالمي، وسهولة الحصول على الموارد الطبيعية، والتحكم بوسائل الإعلام والاتصال، وأسلحة الدمار الشامل[12] تتيح للعرب ولغيرهم من بلدان العالم الثالث اللحاق بهذه المرحلة من الحداثة التي دخلت عصر المعلومات، وبالتالي يكون قد كتب للعرب ولغيرهم من مجتمعات العالم الثالث، أن تدخل في مرحلة تاريخية أكثر هجينية تتعايش فيها ثلاث موجات حضارية هي موجة الحضارة الزراعية ما قبل الرأسمالية وموجة المجتمع الصناعي «الحديث» وموجة مجتمع المعلومات والتقانة ما بعد الصناعية[13].

أما **الخيار الأول** فهو يفترض أن الفارق بين المجتمعات «المتقدمة» التي حققت الحداثة وبين المجتمعات «المتخلفة» التي لم تحقق الحداثة هو مجرد فارق زمني، وبالتالي يمكن المجتمعات المتخلفة بعد فترة تاريخية محددة أن تتحدثن إذا ما سارت على النمط الاقتصادي والثقافي والسياسي الذي سارت عليه البلدان «المتقدمة». غير أن هذا الخيار يتجاهل أن الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية للبلدان المتخلفة هي ليست الظروف نفسها للبلدان المتقدمة في مرحلة تاريخية سابقة على حداثتها. فالمجتمعات المتخلفة، على الرغم من أنها تحمل الكثير من سمات المجتمع ما قبل الحداثي سواء على مستوى نمط الانتاج وعلاقاته أم على المستوى السياسي والاجتماعي، فهي جزء من المنظومة الرأسمالية العالمية الحالية لكن في وجهها الطرفي المتخلف التابع وليس في وجهها المركزي «المتقدم». حتى إن الطبقة البرجوازية التي تتحكم في اقتصادات هذه المجتمعات لا تحمل السمات التاريخية نفسها للطبقة البرجوازية التي قادت عملية التحديث في المجتمعات الأوروبية والتي عملت على تكييف مقتضيات الخارج لمصلحة تنمية مجتمعاتها وليس العكس كما تفعل برجوازية البلدان المتخلفة.

> **هناك إذاً عاملان حالا دون تحقق مشروع النهضة: عدم اكتمال الشروط التاريخية لتحول المجتمع العربي إلى مرحلة الدولة الحديثة، ومنظومة العلاقات غير المتكافئة التي ربطت هذا المجتمع بالمركز الرأسمالي**

وحتى إذا تجاوزنا البعد التاريخي لظاهرة التخلف فإن عملية التحديث عبر إعادة تكرار تجربة التحديث الأوروبية تبدو نظرياً مسألة مستحيلة. فما حصلت عليه البلدان الأوروبية لتحقيق تجاربها التحديثية من إمكانات لم يعد ممكناً توفيره لبلدان أخرى. فذلك الفائض الهائل من الموارد الطبيعية والمواد الأولية الذي جرى ضخه من العالم الثالث باتجاه البلدان الأوروبية، سواء عبر الاستعمار المباشر أم عبر العلاقات غير المتكافئة التي تفرضها آلية النظام الرأسمالي العالمي على البلدان المتخلفة، هو أمر لم

(١٢) سمير أمين، «تحديات العولمة،» شؤون الأوسط، العدد ٧١ (نيسان/أبريل ١٩٩٨)، ص ٥٤.

(١٣) Alvin Toffler, *The Third Wave* (New York: Bantam Books, 1981).

يعد ممكناً تكراره لمصلحة البلدان المتخلفة كما لم يعد لدى البيئة القدرة على تحمل عواقبه. ويشير **تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤** إلى أن تكرار «أنماط الشمال في الجنوب سيتطلب عشرة أمثال القدر الحالي من أنواع الوقود الأحفوري وسيتطلب ثروة معدنية تعادل ما هو موجود حالياً ٢٠٠ مرة. وفي غضون ٤٠ عاماً، ستتضاعف مرة أخرى هذه المتطلبات مع تضاعف عدد سكان العالم»[١٤]. كما أن ارتفاع مستويات استهلاك الجنوب من الطاقة عام ٢٠٢٥ إلى حدود مستويات استهلاك بلدان الشمال سيتطلب ارتفاع مستوى الاستهلاك العالمي نحو ٥ أضعاف. وهذا ما لا يستطيع النظام الطبيعي تحمله[١٥].

من هنا إذاً تبدو استحالة تكرار نموذج التحديث الرأسمالي الذي جرى تحقيقه في الغرب، لأنه يعجز عن توفير الشروط التاريخية والمادية التي توافرت للبلدان الأوروبية. حتى إن امكان توافرها نظرياً يعني تدمير البيئة واستنزاف ما تبقى فيها من طاقات[١٦].

وما نشهده اليوم من عمليات تصنيع في بعض بلدان العالم الثالث فهو لا يعني بالضرورة امتلاك هذه البلدان شروط التحديث التقاني والعلمي، إذ غالباً ما تعتمد هذه البلدان في صناعاتها على تقانة مستوردة لم يجر توطينها محلياً، وبخاصة في مجال الصناعات الالكترونية الدقيقة، أو حتى في مجال الصناعات التي لا تزال تؤسس على قاعدة «تسليم المفتاح»، وبالتالي يبقى تطور هذه الصناعات في بعض بلدان العالم الثالث لا يعبر عن امتلاك هذه البلدان شروط التحديث الصناعي بقدر ما يعبر عن إعادة تقسيم جديد للعمل بين مراكز النظام الرأسمالي العالمي وبين أطرافه باتجاه انتقال بعض صناعات الثورة الصناعية الأولى والثورة الصناعية الثانية (تجميع السيارات والسلع الكهربائية) إلى بلدان الأطراف مقابل احتكار بلدان المركز صناعات الثورة الصناعية الثالثة[١٧].

**المجتمعات المتخلفة، على الرغم من أنها تحمل الكثير من سمات المجتمع ما قبل الحداثي سواء على مستوى نمط الانتاج وعلاقاته أم على المستوى السياسي والاجتماعي، فهي جزء من المنظومة الرأسمالية العالمية الحالية لكن في وجهها الطرفي المتخلف التابع وليس في وجهها المركزي «المتقدم»**

ويرى سمير أمين أن «سيرورة التصنيع في العالم الثالث لن تضع حداً نهائياً لعملية الاستقطاب التي أرى أنها في صلب الرأسمالية العالمية الموجودة على أرض الواقع، وسوف تنقل أولياته وأشكاله إلى صعد أخرى تقتضيها الاحتكارات التي تتمتع بها المراكز»[١٨].

أما **الخيار الثاني**، أي التحديث عبر حرق المراحل والقفز إلى عصر الموجة الثالثة من مجتمع الحداثة، أي عصر المعلومات[١٩] فإن الأمر يبدو أكثر استحالة، وخصوصاً إذا ما حسبنا أن الحداثة على الصعيد العلمي والتقاني تفترض امتلاك القدرة على انتاج التقانة وتطوير العلوم في سياق عملية تحديث شاملة للمجتمع وليس الاقتصار على مجرد استيراد هذه التقانة جاهزة من الخارج[٢٠].

(١٤) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ص ١٨.

(١٥) فارس أبي صعب، «نحو حركة انتليجنسيا فوق قومية،» أبعاد، العدد ٣ (أيار/مايو ١٩٩٥)، ص ٤٥.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(١٧) رمزي زكي، الليبرالية المتوحشة: ملاحظات حول التوجهات الجديدة للرأسمالية المعاصرة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٣)، ص ٢١٢.

(١٨) سمير أمين، «تحديات العولمة».

(١٩) Toffler, *The Third Wave.*

(٢٠) جورج قرم، التبعية الإقتصادية، مازق الإستدانة في العالم الثالث في المنظار التاريخي (بيروت:دار الطليعة،١٩٨٢)، ط ٢، ص ١٤٦.

وما كان سهلاً على محمد علي فعله منذ ما يزيد على القرن ونصف القرن، لناحية نقل التقانة وتوطينها، أي استيعابها علمياً وامتلاك القدرة على إعادة انتاجها وتطويرها محلياً، بات اليوم شبه مستحيل. فوتيرة التسارع الذاتي لتطور العلوم والتقانة المقرونة بالشروط الاقتصادية المتوافرة لدى مجتمعات المركز جعلت عملية ردم الهوة العلمية والتقانية (والحضارية) بين هذا المركز وأطرافه أكثر فأكثر صعوبة.

والسمة الأساسية لهذه المرحلة هي أن العلم نفسه بات قوة انتاج، حيث تتميز صناعات هذه المرحلة بارتفاع معدل كثافة العلم فيها، بعدما أصبحت نتائج البحوث العلمية هي الأساس لتوفير منتوجات جديدة وعمليات انتاجية جديدة، حيث بات العلم في بعض التقانات يحتل موقعاً أكثر أهمية من رأس المال. حتى إن انفاق بعض الشركات فوق القومية على تقانة المعلومات والبرمجيات قد يتجاوز عند نهاية التسعينات الانفاق على رأس المال المادي المتجسد بالآلات والمعدات وملحقاتها[٢١]. والمواد أو القوة الصلبة (Hard Power) لم تعد تمثل في عملية الانتاج القوة المؤثرة، بحيث باتت القوة المؤثرة هي القوة المعرفية الليّنة (Soft Power) التي تحرص البلدان المتقدمة على الاحتفاظ بهذه القوة المعرفية في الوقت الذي أخذت تتخلى عن القوة الصلبة ومعارفها للبلدان النامية[٢٢].

كل ذلك التطور العلمي والتقاني ساهم في تهميش بلدان العالم الثالث أكثر فأكثر وفي اتساع الهوة العلمية والتقانية بين الشمال والجنوب، وبالتالي باتت فرص اكتسابها واللحاق بها بالنسبة إلى هذه البلدان شبه معدومة، سواء على صعيد الكومبيوتر الذي بات كل جيل منه يوفر للدولة التي تبلغه سرعة على تطويره والانتقال بالتالي إلى جيل جديد، لا تقاس بما يوفره الجيل السابق له لدى دولة أخرى وقدرته على خلق جيل جديد؛ أم على صعيد التقانة الأحيائية والهندسة الوراثية التي فجرت آفاقاً جديدة في البحث العلمي وفي عمليات الانتاج، ساهمت في إعادة توزيع عمليات الانتاج بين الشمال والجنوب، بعدما وفرت لدول الشمال قدرة على تخليق بدائل للعديد من السلع الزراعية الرئيسية والمواد الأولية التي ترتكز عليها اقتصادات بعض بلدان الجنوب؛ أم على مستوى العلم الضخم (Mega-Science) الذي تعجز بلدان العالم الثالث حتى عن مجرد التفكير في الخوض فيه، لما يتطلبه هذا العلم من امكانات مختبرية كبيرة وباهظة التكاليف، واعداد كبيرة من العلماء، فضلاً عن المليارات العديدة من الدولارات لكل مشروع من مشاريعه، وهي شروط لا يمكن توفيرها إلا من خلال تعاون عدد من الاقتصادات الكبيرة في العالم[٢٣].

**إن الطبقة البرجوازية التي تتحكم في اقتصادات هذه المجتمعات لا تحمل السمات التاريخية نفسها للطبقة البرجوازية التي قادت عملية التحديث في المجتمعات الأوروبية والتي عملت على تكييف مقتضيات الخارج لمصلحة تنمية مجتمعاتها وليس العكس**

فالهوة إذن بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب على مستوى العلوم والتقانة تفوق اتساعاً تلك الهوة التي تفصل بين هذه البلدان على المستوى الاقتصادي، إذ

(٢١) محمود عبد الفضيل، تعقيب على: أنطوان زحلان، «العرب والتطور التقاني،» ونبيل علي، «ثورة المعلومات الجوانب التقانية،» في: **العرب والعولمة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ١٣١.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) أنطوان زحلان، «العرب والتحدي التقاني: عالم بلا حدود،» **المستقبل العربي**، العدد ١٨٠ (شباط/ فبراير ١٩٩٤)، ص ١٠٤.

إن ٩٥ في المئة من جهود البحث والتطوير العلمي في العالم تجري في بلدان الشمال[٢٤]، فتوظف بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذا الإطار ٣٠٠ مليار دولار سنوياً[٢٥]. وقد يتجاوز إنفاق الشركات فوق القومية الكبرى على تقانة المعلومات والبرمجيات عند نهاية التسعينات إنفاقها على رأس المال المادي المتجسد بالآلات والمعدات وملحقاتها[٢٦].

وما يكرس هذه الهوة العلمية والتقانية هو انتقال العلم من كونه نشاطاً خارجاً عن إطار عوامل السوق تموله الدولة، إلى نشاط خاضع لشروط وحاجات الشركات التجارية، الأمر الذي يجعل للمعرفة العلمية قيمة تجارية ـ صناعية وعرضة لاحتكارات الشركات التجارية التي يعمد كل منها إلى الاحتفاظ بسرية أبحاثه.

وقد جاءت اتفاقات الغات لتكرس احتكار البلدان الصناعية وشركاتها الكبرى للتقانة المتقدمة وتعميق تبعية البلدان المتخلفة لها في المجال التقاني والحؤول دون ظهور منافسين لها في هذا المجال في تلك البلدان[٢٧].

وهكذا غدت علاقة «موردي ومستخدمي المعرفة بالمعرفة التي يوردونها ويستخدمونها تميل الآن، وسوف تميل بشكل متزايد، إلى اكتساب الشكل الذي اتخذته بالفعل علاقة منتجي ومستهلكي السلع بالسلع التي ينتجونها ويستهلكونها ـ أي شكل القيمة. المعرفة تنتج وسوف تنتج لكي تباع، وتستهلك وسوف تستهلك لكي يجري تقييمها في انتاج جديد: وفي كلتا الحالتين، فإن الهدف هو التبادل. تكف المعرفة عن أن تكون غاية في حد ذاتها، انها تفقد قيمتها الاستعمالية»[٢٨].

وفي هذا السياق فإن البلدان العربية لم تبدأ بعد «التجاوب مع مضامين ثورة تقانة المعلومات. وهي ستدخل القرن الحادي والعشرين بتوزع توظيف في القطاعات مشابه لما كان عليه الحال في القرن الثامن عشر»[٢٩].

**ما نشهده اليوم من عمليات تصنيع في بعض بلدان العالم الثالث فهو لا يعني بالضرورة امتلاك هذه البلدان شروط التحديث التقاني والعلمي، إذ غالباً ما تعتمد هذه البلدان في صناعاتها على تقانة مستوردة لم يجر توطينها محلياً**

## هل أن حداثة العرب مسألة حتمية

يصطدم موضوع العرب وحتمية الحداثة باشكاليات عدة: الإشكالية الأولى هي أن مسألة الحتمية ليست حتمية. فقد أثبتت التجارب المجتمعية أن عملية التطور التاريخي للمجتمع لا تنحو دائماً منحى تقدمياً، والتطور التاريخي ربما يحمل في طياته عمليات ارتكاس إلى الخلف. من هنا فإن العرب يواجهون مصير «لا حتمية الحداثة» وليس «حتمية الحداثة». وها هو التاريخ يحمل الكثير من التجارب التي تدل على ذلك، سواء في العالم العربي أم في غيره من المناطق في العالم. فلماذا لم يتحقق حلم رواد عصر النهضة العرب في بناء الدولة الديمقراطية الدستورية الحديثة، ولماذا قضى المشروع التحديثي لمحمد علي، ولماذا لم يتحقق مشروع عبد الناصر، ولماذا لم يتحقق مشروع

---

(٢٤) أبي صعب، «نحو حركة انتليجنسيا فوق قومية،» ص ٢٨.

(٢٥) زحلان، المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(٢٦) عبد الفضيل، تعقيب على: أنطوان زحلان، «العرب والتطور التقاني،» ونبيل علي، «ثورة المعلومات: الجوانب التقانية،» ص ١٣١.

(٢٧) ابراهيم العيسوي، **الغات واخواتها: النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)، ص ٤٧.

(٢٨) جان فرانسوا ليوتار، الوضع ما بعد الحداثي، ترجمة أحمد حسان (القاهرة: دار شرقيات، ١٩٩٤)، ص ٢٨.

(٢٩) أنطوان زحلان، «العولمة والتطور التقاني،» في: العرب والعولمة، ص ٨٥.

تحديث العراق؟ ولماذا انهارت التجربة «الاشتراكية» في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية، ولماذا تواجه التجربة «الاشتراكية» في الصين مصير التخلي عن النموذج «الاشتراكي» والعودة إلى اقتصاد السوق؟

كل هذه الارتكاسات التي شهدها تاريخ العرب الحديث وتاريخ غيرهم من الشعوب تضع مسألة الحتمية التاريخية موضع تساؤل. وتلك المقولة التي ترى أن كل مجتمع يحمل بذاته شروط تطوره وانتقاله من مرحلة تاريخية إلى أخرى أرقى، هي مقولة بات لا بد من إعادة النظر فيها، وخصوصاً في ظل المرحلة التاريخية الرأسمالية التي لم يعد أي مجتمع من المجتمعات البشرية معها ممكناً أن يشهد عملية تطور تاريخي ذاتية مستقلة عن منظومة العلاقات الخارجية التي تؤثر في سيرورة تطور هذا المجتمع أو ذاك. من هنا تبدو «لا حتمية» الحداثة هي المصير الذي ستلقاه مجتمعات العالم الثالث ومن ضمنها المجتمع العربي، وخصوصاً أنها مجتمعات تمثل الحلقة الضعيفة في النظام الرأسمالي العالمي.

وفي هذا السياق يمكن التساؤل: هل أن «اللاحتمية» التي تجد مرجعيتها في فلسفة العلوم المستندة أساساً إلى الفيزياء الكوانتية التي قامت على انقاض النظرة الحتمية للكون التي جاء بها نيوتن، بعدما اكتشفت الفيزياء الحديثة، منذ أواخر القرن التاسع عشر، أن الذرة منقسمة بدورها إلى جسيمات أولية أصغر منها هي البروتون والنيوترون والالكترون، وهي جسيمات لا تمتلك كياناً محدداً بل إنها تنحو لأن تكون موجودة[30]، وهي مقدار أو كمّ من شيء لا يمكن تحديد هويته حتى الآن، وهي بالتالي «كموم من وجود لا ندري كنهه، وأحداث احتمالية تتحقق عندما نجري عليها عملية القياس والرصد»[31]، الأمر الذي يجعلنا غير قادرين على التنبوء بالمسار الذي يسلكه الجسيم. الأمر الذي يضع موضع الشك مسألة الحتمية في العلم التي تقوم على الاعتقاد بامكان توقع موقع الجسم إذا عرفت سرعته. «وبما أن هذا التوقع اصبح مستحيلاً في الفيزياء الذرية، فالتصور الكلاسيكي للحتمية ينهار تماماً ليحل محله الاحتمال»[32].

**إن مسألة الحتمية ليست حتمية. فقد أثبتت التجارب المجتمعية أن عملية التطور التاريخي للمجتمع لا تنحو دائماً منحى تقدمياً، والتطور التاريخي ربما يحمل في طياته عمليات ارتكاس إلى الخلف**

هل ان هذه «اللاحتمية» في فلسفة العلوم يمكن تطبيقها على المجتمع، وبخاصة ان اللاحتمية في فلسفة العلوم تجد تفسيرها في النظرة الجزئية (المايكروية) للظواهر الفيزيائية التي تنحصر في القيام بملاحظات مباشرة للظواهر دونما الاعتراف بوجود ذاتي للموضوعات كأشياء مستقلة عن الملاحظة والقياس[33]، الأمر الذي يعني أن الفيزياء الكوانتية «لا تستطيع أن تقدم لنا أية معرفة بالموضوعات ولا عن الظواهر التي توجد مستقلة عن وخارج نطاق فعل الملاحظة»[34]، وفي هذه الحال تصبح الفيزياء الكوانتية «علماً يقوم فقط بتنهيج المعطيات التي تقدمها طرق القياس»[35].

---

(٣٠) فراس السواح، دين الانسان: **بحث في ماهية الدين ومنشا الدافع الديني** (دمشق: دار علاء الدين للنشر والتوزيع والترجمة، ١٩٩٤)، ص ٣٣٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٣٧.

(٣٢) محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة في تطور الفكر العلمي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ط ٣، ص ٣٨١.

(٣٣) فاطاليف، "نقد الاتجاهات الوضعية، "في: محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي**، ص ٤٤٧.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٤٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٤٤٩.

أم أن اللاحتمية الاجتماعية تجد تفسيرها أكثر في شمولية النظام المجتمعي بحيث لم يعد ممكناً تفسير عملية تطور أي مجتمع بمعزل العوامل التي تفرضها المنظومة العالمية على هذا المجتمع، وبخاصة مع تعمق ظاهرة الكوكبة، بحيث تصبح «لا حتمية» الحداثة في المجتمع العربي محكومة بتناقضات المجتمع الرأسمالي وليس بالعوامل الذاتية لهذا المجتمع وحدها، بعدما بات الجزء المجتمعي، وبخاصة ذلك الجزء الطرفي، المتلقي في أغلب الأحيان أكثر منه مرسلاً، محكوماً بالكل وفي علاقة تناقض مع بعض عناصر هذا الكل، على عكس الفيزياء الكوانتية التي ترى ان الكل هو نتاج مجموعة عمليات الجزء؛ بحيث إن «الكون يبدو مسكوناً بعدد لا نهائي من وحدات وعي صغيرة، وغير مفكرة، مسؤولة عن السير التفصيلي لعمليات الكون»[٣٦].

و«لا حتمية الحداثة» لا تعني الانحطاط حتماً، بل هي تحتمل الحداثة أيضاً. وهذه «الاحتمالية» التاريخية تفترض وجود نزعة إرادوية فيها يندفع المجتمع باتجاه الحداثة التي تواجه صراعاً بين قوى وعوامل مجتمعية محلية وخارجية معيقة لعملية الحداثة وبين قوى وعوامل مساعدة على تحقيق الحداثة.

والإشكالية الثانية هي أن مشروع الحداثة العربي، بوصفه مشروعاً عربياً وحسب، يواجه مصيرين مسدودي الأفق في المرحلة التاريخية الراهنة:

مصير الحداثة وفق النموذج الرأسمالي الغربي السائد عالمياً، وهو أمر يفترض انخراط العالم العربي في النظام الرأسمالي العالمي والخضوع لمنطق هذا النظام والعمل وفق آلياته، وهو أمر حاصل أصلاً في كثير من جوانبه. وهذا يضع العرب بدورهم أمام مأزق مزدوج، بحيث يصطدم في أحد أوجهة بمنظومة العلاقات الرأسمالية غير المتكافئة التي تربط العرب بالمركز الرأسمالي والتي تتمثل بنظام التبعية الذي يجد جذوره التاريخية مع بدايات الاختراق الاستعماري للمنطقة العربية وأخذ يتعمق أكثر فأكثر وخصوصاً مع تعمق ظاهرة الكوكبة على مختلف الصعد الاقتصادية والتقانية والمعلوماتية والثقافية...

**المقولة التي ترى أن كل مجتمع يحمل بذاته شروط تطوره وانتقاله من مرحلة تاريخية إلى أخرى أرقى، هي مقولة بات لا بد من إعادة النظر فيها، وخصوصاً في ظل المرحلة التاريخية الرأسمالية التي لم يعد أي مجتمع من المجتمعات البشرية معها ممكناً أن يشهد عملية تطور تاريخي ذاتية مستقلة عن منظومة العلاقات الخارجية التي تؤثر في سيرورة تطور هذا المجتمع أو ذاك**

وفي وجهه الآخر فهو يصطدم بمنطق الاستغلال والسيطرة الذي يقوم عليه مشروع الحداثة الرأسمالي، وهو يقوم على مستويين من السيطرة رافقا الثورة الصناعية منذ بدايتها: سيطرة الانسان على الانسان، وسيطرة الانسان على الطبيعة، وكلا المستويين قاما على الاستغلال. وقد اقترن مفهوم السيطرة هذا بمفهوم التطور التقاني الذي فجرته الثورة الصناعية ونظّر له عصر التنوير. وبات موضوع سيطرة الانسان على الطبيعة معياراً للتقدم الحضاري الذي يحققه الانسان. غير أن مفهوم السيطرة هذا الذي اقترن بدوره بمفهوم «سيطرة الانسان على الانسان» الذي نظر له الكثير من أدبيات التخلف والتنمية التي سادت الفكر الأوروبي حتى النصف الأول من هذا القرن، والتي كانت تبرر وتمهد في الوقت نفسه لسياسات الغزو والاستعمار والنهب التي مورست في حق بلدان العالم الثالث، فبدا

(٣٦) السواح، دين الإنسان: بحث في ماهية الدين ومنشأ الدافع الديني، ص ٣٤٩.

الاستعمار بالنسبة إلى هذه الأدبيات «عملية مشروعة إذ قدم الشعب المستعمر كنزاً من الأفكار والعواطف التي تثري الشعوب الأخرى، وعندئذ لا يكون الاستعمار حقاً فقط بل وأيضاً واجباً»[٣٧]. فهل أن هذا المفهوم هو الذي يسعى العرب لتحقيقه؟

أما المصير الثاني فهو تخطي النموذج الرأسمالي والسير في عملية الحدثنة وفق نموذج آخر يحافظ على التوازن في علاقة الانسان بالانسان وفي علاقة الانسان بالطبيعة. وهذا يتطلب طبعاً فلسفة اقتصادية وسياسية وثقافية مخالفة تماماً لمنطق السوق الذي يقوم على مبدأ تحقيق مزيد من الأرباح. وهذا النموذج يحمل في منطلقاته عوامل الاصطدام بالنموذج الرأسمالي السائد عالمياً. فهل يمكن ان يكتب النجاح لتجربة نظام بديل على مستوى بلد واحد أو منطقة واحدة من العالم. هذا ما يبدو مستحيلاً في هذه المرحلة التاريخية بدوره[٣٨].

أما الإشكالية الثالثة فهي تتعلق بأداة التحديث العربية على مستوى الدولة القطرية وعلى مستوى الطبقة الإجتماعية التي ستقود مشروع التحديث وعلى مستوى الانتلجنسيا والمجتمع المدني. وإذا كانت الدولة القطرية والطبقة البرجوازية في سياق موقعهما في النظام الرأسمالي العالمي قد فشلتا في تحقيق مشروع التحديث العربي، فهل أن الانتلجنسيا العربية والمجتمع المدني، وبخاصة الأحزاب السياسية، قد نجحت في تحقيق ذلك من موقعها؟

لا شك في أن عصر النهضة أسس لدخول مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية الأوروبية الحديثة إلى المجتمع العربي، سواء الاتجاهات الليبرالية أو الاتجاهات القومية، أو الاتجاهات الاشتراكية، ووجدت هذه الاتجاهات مكاناً لها وسط مجتمع محكوم ببنية ثقافية تراثية يمثل ركيزته الأساسية الإسلام، الذي لم يبق بعض مثقفيه وشيوخه بمنأى عن مؤثرات الفكر الأوروبي الحديث. وعلى الرغم من هيمنة اتجاهات الفكر الأوروبي الحديث على الخطاب السياسي العربي ومساهمتها في إعادة تحديد الأسئلة الكبرى التي أخذ هذا الخطاب على عاتقه مهمة الإجابة عنها، وبخاصة تلك الأسئلة المتعلقة بالنهضة والحداثة، فإن هذا الخطاب لم ينجح في إعادة بناء العقل العربي، أي الأداة التي يفكر بواسطتها الإنسان العربي، بغض النظر عما إذا كانت القضايا موضوع التفكير قضايا دينية تراثية أو إذا كانت قضايا «حداثية»، فظلت بنية هذا العقل بنية إيمانية، على عكس ما حدث في أوروبا إبان عصر النهضة وعصر التنوير اللذين أسسا البنية العقلانية للعقل الأوروبي بغض النظر عن مدى صوابية الأجوبة التي قدمها هذا العقل عن أسئلته الكبرى.

**لا حتمية الحداثة لا تعني الانحطاط حتماً، بل هي تحتمل الحداثة أيضاً. وهذه «الاحتمالية» التاريخية تفترض وجود نزعة إرادوية فيها يندفع المجتمع باتجاه الحدثنة التي تواجه صراعاً بين قوى وعوامل مجتمعية محلية وخارجية معيقة لعملية الحدثنة وبين قوى وعوامل مساعدة على تحقيق الحدثنة**

وها هو الإنسان العربي لا يزال في مختلف اتجاهاته الدينية والليبرالية والقومية والماركسية يتعاطى تعاطياً إيمانياً مع موضوعاته الفكرية، محولاً أيديولوجياته «الحداثية» إلى أديان جديدة؛ فمنهم من آمن بالإنجيل ومنهم من آمن بالقرآن ومنهم من آمن بالقومية ومنهم من آمن بالماركسية ومنهم من آمن

(٣٧) التريكي، فلسفة الحداثة، ص ٦٥.
(٣٨) فارس أبي صعب، "نحو حركة انتليجنسيا فوق قومية".

بالليبرالية... الأمر الذي انتج من جهة النزعة الأصولية على مستوى الفكر الديني، التي لا ترى في الدين إلا صورته الأولى المجردة من بعدها التاريخي، وأفقد من جهة أخرى الأيديولوجيات «الحداثية» قدرتها على التجدد، مضفياً عليها صفة الأديان.

وفي هذا السياق الإيماني للخطاب العربي، اتخذ هذا الخطاب منحيين مختلفين:

منحى الخطاب الماضوي الذي يستقدم مبادئ وقيم مرحلة تاريخية سابقة محاولاً إسقاطها على عصره وتفسير ظواهر عصره من خلالها. ويبني هذا الخطاب نموذجه «الحداثي» على صورة مركبة تعتمد على تصور انتقائي لتجربة أو مجموعة تجارب تاريخية.

مقابل منحى الخطاب الموضوي الذي يتسابق في تبني وصفات تحديثية قائمة في تجارب مجتمعات أخرى، محاولاً بدوره بناء نموذجه «الحداثي» على صورة مركبة تعتمد على تصور انتقائي لتجربة أو مجموعة تجارب شعوب أخرى.

وها هي الموضوية تتجلى في «أبهى» صورها اليوم في ذلك النمط من الخطاب العربي الذي ندر نفسه للترويج للوصفات الاقتصادية والسياسية الجاهزة والمقولبة وفق المنطق الاقتصادوي والسياسوي والفكروي السائد عالمياً، الداعي إلى تعميم سياسات التكيف الهيكلي على مجتمعات العالم الثالث وإلى تحقيق شعارات «الحرية» و«حقوق الانسان» و«الديمقراطية» الشكلانية المفرغة من أي مضمون اجتماعي والمجردة من بعدها الزمكاني أي من موقع مجتمعاتها في النظام العالمي في مرحلة تاريخية محددة. وكأن هذه الوصفات الجاهزة ستكون بمثابة العصا السحرية التي ستخرج مجتمعات العالم الثالث من تخلفها وتضعها على سكة «التنمية» و«التقدم» و«التحضر» و«الديمقراطية».

وفي النتيجة تاه كلا المنحيين الخطابيين الماضوي والموضوي في البحث عن مشروعهما «الحداثي» في نماذج منفصلة عن موقعهما «الزمكاني».

**على الرغم من هيمنة اتجاهات الفكر الأوروبي الحديث على الخطاب السياسي العربي ومساهمتها في إعادة تحديد الأسئلة الكبرى التي أخذ هذا الخطاب على عاتقه مهمة الإجابة عنها، فإن هذا الخطاب لم ينجح في إعادة بناء العقل العربي، فظلت بنية هذا العقل بنية إيمانية، على عكس ما حدث في أوروبا إبان عصر النهضة وعصر التنوير اللذين أسسا البنية العقلانية للعقل الأوروبي**

## هل ما زالت الحداثة هي النموذج الذي نبحث عنه

في النهاية تبقى الإشكالية اللاأخيرة التي تواجهنا، هي أننا في الوقت الذي نبحث عن مشروعنا الحداثي متسائلين عن حتمية هذا المشروع أو احتماليته، جاعلين «المبادرة التاريخية» التي نبحث عنها تقوم على تصور للحداثة يتخذ من نموذج الحداثة الرأسمالية مرجعية قياسية له، في هذا الوقت نجد أن ذلك النموذج تتفاقم أزمته البنيوية ـ التاريخية التي تستدعي التوقف عندها، ووضع ذلك النموذج، بوصفه مرجعية قياسية، موضع شك ونقد، وفق رؤية تكشف تناقضات هذا النموذج، وتحافظ على التوازن في علاقة الإنسان بالإنسان وعلاقة الإنسان بالطبيعة، وهما علاقتان قامت الحداثة الرأسمالية عليهما وفق منطق للسيطرة قامت عليه عقلانية هذه الحداثة. فأدى ذلك إلى ما أدى إليه من استغلال واستعمار وعنصرية وحروب ومن استنزاف الموارد الطبيعية وطاقاتها وإخلال بتوازنها.

ويمكن رصد ثلاثة اتجاهات رئيسية في نقد الحداثة: الاتجاه الأصولي أو الإرتدادي الذي يرى في الحداثة تدميراً للقيم وإفساداً للمجتمع وتفكيكاً للحمته، وهو يدعو إلى العودة إلى ما قبل الحداثة في

أحد نماذجها؛ ثم الاتجاه ما بعد الحداثي الذي يمثل حالة اعتراضية، اعتبر هابرماس انها رد فعل محافظ ويائس على التنوير[٣٩] ، وعلى أسس الحداثة البنيوية والعقلانية والذاتية والحرية، وعلى إنجازاتها التقانية والمعمارية والاقتصادية.

وهذه الاعتراضية ما بعد الحداثية لا تنطلق من نسق فكري شمولي، بل على العكس فهي تقوم على أسلوب التشظي والتفتت والتشذير[٤٠]، بحيث أصبح ما بعد الحداثة يتعلق «في حالة يستحيل فيها الإحاطة بشرعية أساسية أو ابستمولوجية، بالمعارف، واصبح يبحث عن العلة أو العلل المحلية الجزئية، فألقي العقل النظري جانباً وأصبح يُبحث في الجزئي المتشظي وفي الجوارات التصورية»[٤١]. لأن العصر هو عصر نهاية «الحكايات الكبرى» على حد تعبير ليوتار، أي موت المذاهب الكبرى التي حاولت تفسير الواقع تفسيراً شمولياً[٤٢] . غير أن هذا الاتجاه ما بعد الحداثي لا يتخذ طابعاً نسقياً موحداً ومرجعية نقدية واضحة بقدر ما هو مجموعة خطابات اعتراضية متنوعة «تتوحد حول نقد الأساس العقلاني والذاتي للحداثة»[٤٣].

أما الاتجاه الثالث الناقد للحداثة الرأسمالية فهو الاتجاه الماركسي واليساري الذي كشف تناقضات المجتمع الرأسمالي الصناعي، منطلقاً، على عكس الاتجاه ما بعد الحداثي، من نسق فكري ومنهج تحليلي شموليين طارحاً رؤية بديلة تتجاوز الحداثة الرأسمالية. وقد عبر عن هذا الاتجاه النقدي للحداثة الرأسمالية مجموعة من الكتاب الماركسيين بدءاً من مؤسسي الماركسية، ماركس الذي ذهب إلى حدود نفي هذا النموذج الحداثي الرأسمالي الذي يفترض تجاوزه إلى مرحلة تاريخية أخرى، واصفاً الحاضر بأنه علامة على الشر، شأنه في ذلك شأن الماضي الذي هو تمهيد للحاضر واعداد له، على عكس المستقبل الذي هو رمز للخير، معبراً ماركس في ذلك عن «النزعة المعادية للحداثة المستشرفة للآفاق المستقبلية»[٤٤]، موضحاً أن النظام الاقتصادي البرجوازي عمل على سلعنة البشر، حيث إنه «يساوي بين قيمتنا الإنسانية وسعرنا في السوق، لا أكثر ولا أقل، الأمر الذي يجبرنا على مط أنفسنا وتوسيعها سعياً وراء رفع سعرنا إلى أقصى الحدود الممكنة»[٤٥].

**ها هو الإنسان العربي لا يزال في مختلف اتجاهاته الدينية والليبرالية والقومية والماركسية يتعاطى تعاطياً إيمانياً مع موضوعاته الفكرية، محولاً أيديولوجياته «الحداثية» إلى أديان جديدة؛ الأمر الذي انتج من جهة النزعة الأصولية على مستوى الفكر الديني، التي لا ترى في الدين إلا صورته الأولى المجردة من بعدها التاريخي، وأفقد من جهة أخرى الأيديولوجيات «الحداثية» قدرتها على التجدد، مضفياً عليها صفة الأديان**

مروراً بانجلز الذي انتقد منطق السيطرة على

(٣٩) الشيخ والطائري [تعريب وتقريب]، مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة: حوارات منتقاة من الفكر الألماني المعاصر، ص ١١.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٤١) سامي أدهم، ما بعد الحداثة: انفجار عقل أواخر القرن، النص: الفسحة المضيئة (بيروت: دار كتابات، ١٩٩٤)، ص ٥١.

(٤٢) الشيخ والطائري، المصدر نفسه، ص ١١.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٤٥) مارشال بيرمان، حداثة التخلف: تجربة الحداثة، ترجمة فاضل جتكر (نيقوسيا: مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٠١.

الطبيعة الذي انطلقت منه الحداثة، مشككاً في قدرة الإنسان على إخضاع الطبيعة له وفق التصور الذي يضعه هو لها، ومحذراً من مخاطر هذا الإخضاع على المدى البعيد، مشيراً إلى أنه «علينا ألا نعتز كثيراً بانتصاراتنا البشرية على الطبيعة، فهي تنتقم منا عن كل انتصار. صحيح أن كلاً من هذه الانتصارات يؤدي بالدرجة الأولى، إلى تلك النتائج، التي توقعناها. لكنه يؤدي، بالدرجة الثانية والثالثة، إلى نتائج مغايرة تماماً، غير متوقعة، غالباً ما تلغي نتائج الأولى»(٤٦).

وصولاً إلى هربرت ماركوز الذي قدم نقداً للمجتمع الرأسمالي الصناعي قل نظيره في الفكر النقدي المعاصر(٤٧)، رابطاً بين منطق السيطرة على الطبيعة الذي قامت عليه الحداثة وبين السيطرة على الإنسان، مشيراً إلى انه في الوقت الذي «تشدد فيه التكنولوجيا قبضتها وهيمنتها تدريجياً على الطبيعة نجد ان الإنسان يشدد قبضته وهيمنته تدريجياً على الإنسان. وبذلك يخسر الإنسان الحرية التي هي الشرط الضروري المسبق للتحرر»(٤٨). وهذه السيطرة على الطبيعة المرتبطة بالسيطرة على الإنسان يجري تعزيزها بالعلم، بفعل منهجه ومفاهيمه، حيث الطبيعة «المعقولة والملجومة من قبل العلم، ما تزال ماثلة في جهاز الإنتاج والتدمير التقني الذي يضمن للأفراد حياتهم ويسهلها، والذي يخضعهم في الوقت نفسه لأرباب الجهاز»(٤٩).

كما يحاول مارشال بيرمان تقديم قراءة ماركسية للحداثة، مظهراً كيف تنبثق طاقاتها المميزة ورؤاها ومخاوفها، من دوافع الحياة الاقتصادية الحديثة وتواترها، «من ضغطها الذي لا يرحم ولا يعرف الشبع باتجاه النمو والتقدم، من توسيعها للرغبات الإنسانية إلى ما وراء الحدود المحلية والقومية والأخلاقية، من مطالبتها الناس بأن يقوموا باستغلال لا الناس الآخرين فقط، بل وأنفسهم أيضاً، من تقلب جميع قيمها وتحولها اللانهائي في دوامة السوق العالمية، من تدميرها الذي لا يرحم لكل شيء ولأي كان لا تستطيع استعماله والإفادة منه [...] ومن قدرتها على استغلال الأزمة والفوضى كنقطة انطلاق وكحافز لمزيد من التطور، لتقتات على تدميرها الذاتي الخاص»(٥٠).

**ها هي الموضوية تتجلى في «أبهى» صورها اليوم في ذلك النمط من الخطاب العربي الذي ندر نفسه للترويج للوصفات الاقتصادية والسياسية الجاهزة والمقولبة وفق المنطق الاقتصادوي والسياسوي والفكروي السائد عالمياً، الداعي إلى تعميم سياسات التكيف الهيكلي وإلى تحقيق شعارات «الحرية» و«حقوق الانسان» و«الديمقراطية» الشكلانية المفرغة من أي مضمون اجتماعي**

وقد تمحور نقد الحداثة عموماً حول عناوين عدة، أبرزها نقد البنيوية الذي رفض شعار التنوير واعتبره مجرد وهم، ونظر إلى الفكر والواقع بوصفهما متجزئين متشذرين، مشيراً إلى أن النظريات والأفكار ما هي إلا تعبير عن إرادة السلطة(٥١).

ثم نقد الذاتية والنظر إلى الحداثة بوصفها أولوية

---

(٤٦) فريدريك انجلس، **ديالكتيك الطبيعة**، تعريب وتقديم توفيق سلوم (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٨)، ص ١٧١.

(٤٧) انظر: هربرت ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ترجمة جورج طرابيشي (بيروت: دار الآداب، ١٩٨٨)، ط ٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٥٠) بيرمان، **حداثة التخلف: تجربة الحداثة**، ص ١١٠.

(٥١) مثل هذا الاتجاه ما بعد البنيوي ميشيل فوكو وجاك داريدا وجيل دولوز وفرنسوا ليوتار. انظر: شيخ والطائري [تعريب وتقريب] **مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة: حوارات منتقاة من الفكر الألماني المعاصر**، ص ١٦.

الذات ورؤية ذاتية إلى العالم كما يرى فرانسوا فيتو، بحيث أضحى إنسان عصر الحداثة «يدرك نفسه كذات مستقلة؛ ذات هي علامة على صاحبها وبيان لحاملها؛ إنّه لا تكتفي بأن تعلن عما يميزها عن الطبيعة، بل «تروض» هذا العالم وتغزوه لكي تجعله، بمختلف كائناته ومستويات إدراكه، مقاساً بالمقياس الإنساني»[52]. وهذا ما يطلق عليه هايدغر سمة «عصر انبثاق تصورات الإنسان للعالم»[53].

ثم نقد العقلانية الحداثية، بعدما جعل التقدم التقني العقل خاضعاً لواقع الحياة وزاد من قدرته على تجديد عناصر هذا النوع من الحياة بصورة دينامية. «وإذا كان الأفراد يجدون أنفسهم في الأشياء التي تكيف حياتهم، فليس ذلك لأنهم هم الذين يسنون شريعة الأشياء، بل لأنهم يقبلون بها ـ لا باعتبارها شريعة فيزيائية وإنما بوصفها شريعة مجتمعهم»[54]. فالحداثة، كما يرى هوركايمر وأدرنو، «ليست سوى هيمنة عقلانية ونفعية للطبيعة وللحاجات، إلى درجة أن العقل اندمج مع السلطة وأصبح بذلك طاغياً. فالحداثة طوعت لنفسها عقلاً أدواتياً، اتخذت من العقل أداة في خدمة رأس المال. وتخلت هكذا عن قوته النقدية. والعلم الحديث وجد نفسه بهذا الشكل في خدمة الفائدة التقنية بصفة كلية، وتحولت أسطورة العقلانية النفعية إلى قوة مادية»[55].

وهكذا نشأت عند الأخوين بومه «نرجسية العقل»، أي اعتقاده أن الأشياء معمولة لكي يهيمن عليها، باعتماد سلطته الكونية ومحكمته العليا، على أن الواقع يقول إنه لا يملك من الكونية إلا المظاهر، أي السلطة[56].

ثم نقد الحرية الحداثية، فالحرية في مجتمع الحداثة الرأسمالية تعني «العمل أو الموت جوعاً»، وتعني «الكدح وعدم الأمان والقلق بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من السكان». ويرى ماركوز ان المجتمع الصناعي يميل، بحكم تنظيمه لقاعدته التقانية، إلى النزعة الكلية الاستبدادية، التي لا تقتصر على مجرد التنميط السياسي الإرهابي، بل تشمل التنميط الاقتصادي التقني الذي يؤدي دوره عن طريق تحكمه بالحاجات باسم مصلحة عامة زائفة، موضحاً الظروف التي تتحقق فيها الحرية، سواء في بعدها الاقتصادي أم في بعدها السياسي أم في بعدها الفكري، إذ ان امتلاك الحرية الاقتصادية يجب أن يعني التحرر من النضال اليومي في سبيل الحياة، وعدم اضطرار الإنسان بعد اليوم إلى كسب حياته، أما امتلاك الحرية السياسية فيعني ان يتحرر الأفراد من السياسة التي ليس لهم رقابة فعلية عليها؛ إضافة إلى الحرية الفكرية التي تعني إحياء الفكر الفردي الغارق حالياً في وسائل الاتصال الجماهيري والواقع في إسار التكييف المذهبي، كما تعني ان لا يكون هناك بعد اليوم صناع للرأي العام ولا حتى رأي عام[57].

والمجتمع الصناعي الحداثي كان بدوره موضع نقد، وبخاصة من قبل ماركوز الذي نفى عن التقانة حياديتها وإمكان عزلها عن الاستعمال المكرسة له. فالمجتمع التقاني في نظره هو نظام سيطرة يعمل على نفس مستوى تصورات التقنيات وإنشاءاتها، فمقتضيات الإنتاج الكثيف المربح لا تتفق بالضرورة مع مقتضيات الإنسانية ومستلزماتها. فالمجتمع الصناعي قادر على إضفاء صفة الحاجة على ما هو زائد على الحاجة، بحيث إن الحاجات التي يلبيها هذا المجتمع هي حاجات وهمية من صنع الدعاية والإعلام ووسائل الاتصال الجماهيري. وهكذا يغدو المجتمع الصناعي الحداثي برمته مجتمعاً لا عقلانياً، «لأن تطور إنتاجيته لا يؤدي إلى تطور الحاجات والمواهب الإنسانية تطوراً حراً [...] فإنتاجيته لا يمكن أن تستمر في التطور على الوتيرة الراهنة إلا إذا قمعت

(52) المصدر نفسه، ص ١٢.
(53) المصدر نفسه، ص ١٢.
(54) ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ص ٤٧.
(55) التريكي، **فلسفة الحداثة**، ص ٩٢.
(56) الشيخ والطائري، **مقاربات في الحداثة وما بعد الحداثة: حوارات منتقاة من الفكر الألماني المعاصر**، ص ٩٧.
(57) ماركوز، **الإنسان ذو البعد الواحد**، ص ٣٨ - ٤٠.

تطور الحاجات والمواهب الإنسانية وتفتحها الحر»[58].

**أما بعد...**

وما دامت الحدثنة على المستوى العلمي والتقاني طريقها مسدود على المدى القريب وفق النموذج البديل لنموذج الحداثة الرأسمالية، وما دام هذا الأمر لا يعني بقاء العرب على هامش الحضارة والتاريخ على هذا الصعيد بانتظار استكمال الشروط التاريخية للسير في نموذج ما بعد رأسمالي، إذ سيكون «من الصعب على البلدان البقاء حية في اقتصاد عالمي معولم من دون الاستفادة من سياسات وطنية للعلوم موضوعة بعد إمعان في التفكير لتوجيه منظومة علوم وتقانة فعالة»[59] فإن الأمر يتطلب إضفاء «الصفة الذاتية على صناعة الإنشاءات العربية وقطاع النفط والغاز وتحويل الزراعة العربية» بحيث يكون ذلك كافياً «للحث على ثورة صناعية طال ارتقابها»[60]، وذلك من خلال تأسيس منظومة مؤسسات العلوم والتقانة تتألف من شبكات وعمليات تدعم وتوحد: تعليم القوة البشرية العلمية، وأنشطة البحث والتطوير، وتطوير منظمات وطنية استشارية للهندسة والتخطيط وتأمين مساهمتها الفعالة، وتطوير خدمات المعلومات، وتأسيس وتعزيز خدمات المقاييس والقواعد القانونية والاختبارات، والجمعيات الحرفية، والأطر القانونية اللازمة لدعم مجمع النشاط الفكري، وتطوير خدمات مالية فعالة للصناعة والمؤسسات الاستشارية الوطنية، وإدخال العلوم والتقانة في الاقتصاد الوطني والثقافة القومية[61]. لكن كل ذلك يتطلب وجود أنظمة سياسية وطنية ديمقراطية، وطبقة رأسمالية وطنية تكيف علاقاتها الاقتصادية بالخارج (أي بالسوق العالمية) لمصلحة مشروع التنمية في الداخل، وذلك يتطلب إسقاط مقولة الربح السريع والنظرة الاقتصادية القصيرة المدى والسعي لبناء اقتصاد وطني على المديين المتوسط والبعيد. وهذا بدوره لا يمكن أن يتحقق في ظل تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، على مستوى التخطيط على الأقل.

**لا بد من إحداث ثورة ثقافية في المجتمع العربي تبدأ بتجاوز الفكر الإيماني، والسعي لعقلنة الثقافة العربية، وهذه العقلنة تتطلب تأسيس منهج تفكير نقدي شكي يعمل على تحطيم الأصنام، كل الأصنام المتشبثة في العقل العربي، الدينية منها والقيمية والإيديولوجية الماضوية والموضوية على السواء**

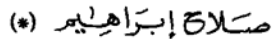
أما على المستوى الثقافي فلا بد من إحداث ثورة ثقافية في المجتمع العربي تبدأ بتجاوز الفكر الإيماني، والسعي لعقلنة الثقافة العربية، لكن عقلنة على مستوى منهج التفكير متحررة من المضامين الابستمولوجية لعقلنة الحداثة الرأسمالية الأوروبية التمركز. وهذه العقلنة تتطلب تأسيس منهج تفكير نقدي شكي يعمل على تحطيم الأصنام، كل الأصنام المتشبثة في العقل العربي، الدينية منها والقيمية والإيديولوجية الماضوية والموضوية على السواء. وذلك يبدأ بإعادة النظر بكل وسائل تأسيس الثقافة العربية، بدءاً بمناهج التعليم المدرسية والجامعية التلقينية، مروراً بتحرير الفكر العربي، بما يتضمن من فكر دينوي وتراثوي وحداثوي، من النصية اللاتاريخية. وما دام العقل العربي أسير

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١١. انظر أيضاً: ص ١٢، ٣٢، ٣٩، ٤٠، ٤٥، ٥٤.
(٥٩) انظر: زحلان، «العولمة والتطور التقاني»، ص ١٠٢.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٠٢.
(٦١) انظر: المصدر نفسه، ص ٩١ – ٩٢.

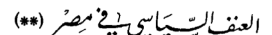
مجموعة محرمات أو أصنام دينية وأيديولوجية وقيمية ماضوية أو موضوية فهو عاجز عن إحداث ثورة ثقافية هي الشرط الأساسي لحدثنة الثقافة العربية.

وما دامت الثقافة الحداثوية السائدة عالمياً ليست هي الثقافة القادرة على تحقيق مشروع حداثي يتجاوز أزمة الحداثة الرأسمالية وتناقضاتها، وما دام العرب لا يملكون حتى اليوم المشروع الثقافي البديل، وحتى لو كان ذلك ممكناً فهو مشروع لا يمكنهم تحقيقه على مستوى بلد واحد أو منطقة واحدة في العالم، فإن على العرب أن يساهموا في تأسيس ثقافة عالمية ومشروع حضاري عالمي يتعدى الحضارة العالمية المأزومة المرتكزة على نموذج الثقافة الحداثية الرأسمالية. وهذا يضع الانتلجنسيا العربية أمام مسؤولية الانخراط في حركة انتلجنسيا فوق قومية عالمية الآفاق تحرر الثقافة العالمية من هيمنة العامل الاقتصادي التي انتجها النموذج الحداثي الرأسمالي الأوروبي التمركز[62]، وتعيد تعريف الانسان بعيداً من تعريف فكر النهضة والأنوار الأوروبي الذي جاهر بسيطرة الانسان على الطبيعة، بل قدس الانسان وجعله «غاية في حد ذاته»، وذلك بجعل هذا الإنسان جزءاً من منظومة طبيعية أشمل تنتفي معها نزعة الاستعلاء والاستبداد والمصادرة والسيطرة التي مارسها الإنسان ليس تجاه الكائنات الأخرى وحسب بل تجاه الشعوب الأخرى وتجاه الطبقة الأخرى داخل المجتمع نفسه ◇

(٦٢) أنظر: سمير أمين، نحو نظرية للثقافة: نقد التمركز الأوروبي والتمركز الأوروبي المعكوس (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٩)، ص ٢٧، ٦٥، ٨٤، ٨٥.



صلاح إبراهيم (*)



# العنف السياسي في مصر (**)

## لماذا أسيوط

ظلت أسيوط، لأسباب عديدة، مركز الأصولية الإسلامية المعارضة منذ ما يزيد على قرن من الزمان، فقد تصدرت مواجهة الحملات التبشيرية الغربية مع نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وتعود إلى هذه المحافظة الجذور الحركية والفكرية للمنظمات الإسلامية العلنية والسرية، المعتدلة أو المتشددة. هكذا يحاول المؤلف تحديد الدوافع لدراسة أسيوط كحالة مثلت معقلاً أساسياً لنمو الحالة الأصولية في مصر.

ويطلق على مدينة أسيوط إسم عاصمة الصعيد بموقعها الوسطي بين شمال الصعيد وجنوبه، ونطاقها عبارة عن شريط ضيق جداً من الأرض الخضراء تقع بين جبلين: شرقي وغربي، يختبئ في الأول أكبر عدد من المجرمين الهاربين من الحكومة، ومنهم المحكوم عليهم بالإعدام أو السجن المؤبد.

وإذا كانت أسيوط معقلاً للأصولية الإسلامية في العالم الإسلامي، فإنها تعد أيضاً معقلاً للكفاحية المسيحية الأورثوذكسية بالذات، فعبرها عبرت العائلة المقدسة إلى مصر من جبل قسقام وظلت هناك نحو ستة أشهر، حيث يوجد الآن الدير المحرق ودير العذراء، في جبل أسيوط الغربي، ومن هنا عبّرت المسيحية المصرية عن نفسها في مواجهات مباشرة مع حركات التبشير الغربية في مطلع القرن العشرين. ويكوّن العامل الجغرافي في الصعيد، حيث تتوسطه مدينة أسيوط، بعداً جديداً ومفيداً للظاهرة الأصولية في الصعيد، إذ لا توجد حواجز طبيعية بين المحافظات، كما يمثل الامتداد الأرضي والديمغرافي والطوبوغرافي الجبلي أبعاداً مهمة في استراتيجية جماعات العنف السياسي، وتعد أسيوط نموذجاً أمثل كدراسة حالة لمعرفة محددات الصراع بين جماعات الإسلام السياسي والمجتمع المدني.

## مفهوم العنف السياسي

يرى المؤلف أن هناك محاولات متعمدة في مختلف بلدان العالم، للخلط بين مفاهيم الأصولية، والتطرف، والإرهاب، والعنف السياسي، وذلك لاعتبارات أيديولوجية وسياسية ودعائية. وقد حاول الباحث تمحيص هذه المفاهيم وتحديدها بدقة، ورأى أن آخرها (العنف السياسي) هو أفضل المفاهيم العلمية المحايدة للتعبير عن حالة الصراع الدائر بين جماعات الإسلام السياسي من ناحية وبين المجتمع الوضعي بحكومته وفعالياته السياسية والثقافية من جهة أخرى.

---

(*) باحث في الشؤون السياسية والاستراتيجية ـ القاهرة.

(**) حسن بكر، العنف السياسي في مصر: أسيوط بؤرة التوتر، الأسباب والدوافع ١٩٧٧ ـ ١٩٩٤ (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ١٩٩٦).

## أولاً: جماعات الإسلام السياسي في مصر

يميز الباحث بين مرحلتين أساسيتين في تاريخ جماعات الإسلام السياسي في مصر: مرحلة ما قبل عهد السادات، ومرحلة عهد السادات وما بعده.

### ١ ـ مرحلة ما قبل عهد السادات

#### جماعة الإخوان المسلمين

تعد جماعة الإخوان المسلمين أول جماعة إسلام سياسي في مصر، ويعود تاريخها إلى بدايات العقد الثاني من القرن العشرين، إذ تم تأسيسها رداً على سقوط دولة الخلافة الإسلامية في تركيا على يد كمال أتاتورك واتجاهها إلى إقامة دولة علمانية.

لم يكن في أهداف الجماعة إطاحة نظام معين أو الوصول إلى السلطة، بل «العمل على تمكين الدين في الأرض وكل بلاد المسلمين تمهيداً لإقامة الدولة الإسلامية الكبرى (دولة الخلافة) لتكون حامية لأوطان المسلمين ورادعة لأعدائهم وتسترد ما اغتصب من ديارهم ومقدساتهم وعلى رأسها فلسطين والمسجد الأقصى».

وقد سجل أفراد الجماعة صفحات نظيفة في الجهاد في فلسطين ضد الصهاينة، وهذا هو الهدف الأكبر الذي حدده الإمام حسن البنا منذ أكثر من سبعين عاماً، إلى جانب أهداف أخرى فرعية أو أصغر مثل الاهتمام بالعقيدة والعبادة والعلم وغير ذلك من جوانب العمل النافع.

لم يكن العنف السياسي إذن أداة أو وسيلة للعمل في جماعة الإخوان، يدل على ذلك قول مرشدهم العام ومؤسس الجماعة الأول الإمام حسن البنا حين قال «نحن لسنا دعاة ثورة ولكننا دعاة حق». وأكمل الإمام الهضيبي المرشد الثاني للجماعة هذا المسلك بقوله المشهور: «نحن دعاة ولسنا قضاة».

تابع الإخوان سيرتهم على المنوال نفسه دون أن يتورطوا في أعمال عنف، إلا أنه في عهد عبد الناصر أتهمت الجماعة بمحاولة اغتياله عام ١٩٥٤، وإنشاء تنظيم سري يتولى التخطيط لعمليات إرهابية عقب اختلاف الجماعة مع الثورة في الأعوام ١٩٥٢ و١٩٥٤ و١٩٦٥.

ومع اعتقال الإخوان عام ١٩٦٥ ووصول أفكار المودودي إليهم في السجون والظروف الصعبة التي كانوا يقاسونها، أصبح المناخ مهيئاً لتبني بعضهم الفكر الجهادي الانقلابي.

تفاعل سيد قطب المنظر الاخواني المعروف مع أفكار المودودي. ويعود إلى كتابيه معالم على الطريق و في ظلال القرآن الفضل في ظهور مرحلة جديدة من الإسلام السياسي هي مرحلة الجهاد.

تذهب أفكار سيد قطب، باختصار، إلى أن معركة الإسلام مع مجتمع الجاهلية الثانية هي معركة عقيدة وليست معركة فرعية: «إما كفر أو إيمان، وإما جاهلية أو إسلام»؛ إن الشعب لا يملك حكم نفسه بنفسه لأن الله هو الذي خلق الشعوب وهو الذي يحكمها بنفسه عن طريق طليعة قرآنية تعيد للإسلام مجده.

وفي عام ١٩٦٥ كانت أفكار سيد قطب هي المحرك لانقلاب جديد ضد السلطة السياسية في مصر ـ في عهد عبد الناصر ـ وافتضح المخطط، وراح ضحيته سيد قطب بإعدامه.

وفي عام ١٩٦٨ ظهر الشاب المسلم نبيل البرعي، الذي انشق عن جماعة الإخوان المسلمين خلال اعتقالهم، وطالب بالعنف المسلح واتخذ من أفكار ابن تيمية منهجاً للحركة.

وفي عام ١٩٧٣ انشق علوي مصطفى عن نبيل البرعي ومعه بعض أعضاء التنظيم، وأقاموا تنظيماً جديداً باسم «الجهاد» وقرر الدخول في حرب مع الصهاينة على حدود القناة.

وحين جاء السادات إلى السلطة عام ١٩٧٠ كان هناك جيل جديد من الإخوان، خرج من المعتقلات، معتبراً فكر الإمام البنا من الماضي، واستلهم فكر الإمام المودودي وسيد قطب، وبالتالي دخل أفراد هذا الجيل مرحلة الجهاد ومواجهة الحكومات الموجودة في البلاد الإسلامية وبالذات في مصر: «إما حاكمية الله أو حاكمية البشر».

لم يجد هؤلاء في جماعة الإخوان المسلمين المكان المناسب لهم، وبدأوا في تكوين تنظيماتهم

وجماعاتهم الخاصة.

أما ما تبقى من جماعة الإخوان المسلمين، فلم يتورطوا في أعمال عنف موجهة ضد النظام أو أحد رموزه، ومع ذلك استُهدفت جماعتهم من قبل النظام السياسي الذي يعدها أم كل الجماعات التي ظهرت على الساحة المصرية، ولا يكف عن الحديث عنها تارة بالمدح بوصفها جماعة إختارت الحل السلمي والأسلوب السياسي للوصول إلى السلطة، وتارات أخرى بالذم وإلصاق التهم بها من قريب أو من بعيد عقب بعض عمليات العنف المسلح.

## ٢ ـ جماعات الإسلام السياسي منذ بداية عصر السادات

### أ ـ مرحلة الاستضعاف والإعداد

من المفارقات الغريبة أن جماعات الإسلام السياسي في مصر الآن، بدأت في الظهور بتشجيع من هذه السلطة نفسها وبدعم منها.

فقد بدأ ظهور هذه الجماعات في الجامعات المصرية ـ وبالذات في القاهرة وأسيوط ـ متواكباً مع سيطرة السادات على مقاليد الأمور في مصر. وكان السادات منذ توليه الحكم يدرك توجهاته والاستراتيجيات التي ينوي اتباعها، فبدأ عهده بالإفراج عن المعتقلين السياسيين ومنهم غلاة الاسلاميين. وفي عام ١٩٧١ حدث الصدام بين السادات وخصومه الناصريين، ونجح في القضاء عليهم جميعاً واقصائهم عن مراكزهم في السلطة فيما سمي ثورة التصحيح في أيار/مايو ١٩٧١، التي لم تكن في حقيقتها سوى ثورة مضادة للناصرية والناصريين.

بدأ السادات في تغيير أيديولوجية النظام بالتدريج من خلال مجموعة استراتيجيات سياسية واقتصادية واجتماعية، فانتقل بالكامل إلى اليمين محلياً وعربياً ودولياً واعتمد ما سمي سياسة الانفتاح الاقتصادي، وتوثيق الروابط التجارية بالغرب، واعتمد على نخبة مصرية من الطبقة الوسطى والأرستقراطية في إدارة البلاد كاسوأ ما تكون الإدارة من خلال القطاعين العام والحكومي.

وفي محاولة من السادات للاستناد إلى تيار شعبي جماهيري في الداخل، تغاضت السلطة المصرية عن نشاط حركة الأخوان المسلمين، فعادت عناصرها التي كانت موجودة في الخارج، لتلتحم بالعناصر الخارجة من السجون والمعتقلات، ولتعاود نشاطها في الجامعات وبين فئات المجتمع المختلفة.

رأى السادات أن الحرب هي مناورته الكبرى، وهي تكتيك من الضروري استخدامه لربط العمل السياسي والرأي العام وحركة الجماهير به وبنظامه، إلا أن التظاهرات التي عمت أرجاء مصر خلال الفترتين ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ و١٩٧٢ ـ ١٩٧٣ جاءت تعبيراً عن رفض الشعب المصري لحالة اللاسلم واللاحرب وعن يأسه وقنوطه من غلاء الأسعار وتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وتصدر هذه التظاهرات وقادها الجماعات اليسارية والقومية والناصرية المسيطرة على اتحاد الطلاب واللجنة الوطنية العليا في جامعة القاهرة.

حاول السادات البحث عن مخرج لحالة السخط العام التي عمت البلاد فعقد اجتماعاً في قاعة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي (التنظيم السياسي الوحيد آنذاك) مع رؤساء اللجان الدائمة في مجلس الشعب، واقترح بعض الأعضاء مثل عثمان أحمد عثمان ويوسف مكاوي (المنيا) ومحمد عثمان إسماعيل (أسيوط) إنشاء تنظيم للجماعات الإسلامية في الجامعات للرد على التيارات اليسارية والقومية في الجامعة والتصدي لها، وأعلن بعض الأعضاء استعدادهم لتقديم العون المالي إلى الجماعات الإسلامية المقترحة، ومنذ ذلك الوقت بدأت هذه الجماعات في الظهور والنشاط.

وهكذا أخرج السادات الجنّي من القمقم ليتولى ضرب التيارات اليسارية والقومية والناصرية المعارضة في الجامعات وفي المجتمع، بمساندة مباشرة من أجهزة الأمن والتنظيم السياسي.

تابعت الجماعات الإسلامية نشاطها خلال الفترة ١٩٧٢ ـ ١٩٧٧ دون إشراف حكومي تقريباً، حيث تم تعديل اللوائح التي نظمت في الماضي أعمال اتحادات الطلاب وتم إلغاء الترتيبات الإشرافية

للأساتذة على إتحادات الطلاب.

بدا للنظام السياسي في مصر أن الأمور قد استتبت، وأن الساحة قد خلت من خصومة السياسيين من التيارات القومية واليسارية، وبخاصة بعد قراره بالحرب التحريكية عام ١٩٧٣، إلا أن تفاقم الأوضاع الاقتصادية، وانتشار البطالة، وارتفاع الأسعار، حركت جماهير الشعب المصري ليقوم بانتفاضته العارمة في ١٨ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، والتي تصدرها أيضاً بقايا العناصر اليسارية والقومية في مصر، وكانت تعبيراً صارخاً عن رفض الظلم الاجتماعي المتفشي، ولم يستطع جهاز السادات الأمني، أو حلفاؤه من الجماعات الإسلامية، التصدي لحركة الجماهير، وأمر السادات بنزول الجيش إلى الشارع، وبدأت حملة جديدة من الاعتقالات شملت بقايا العناصر النشطة من التيارات اليسارية والقومية والناصرية، ولتصبح الجماعات الإسلامية وحدها طليقة اليد في الشارع المصري.

في ظل هذا المناخ المؤاتي، بدأت عمليات تفريخ المجموعات والتنظيمات الإسلامية السياسية، التي اتخذ بعضها العنف وسيلة لبلوغ أهدافه، كما بدأت تظهر فيما بينها محاولات وأشكال من الحوار والتنسيق.

وفي أوائل السبعينات أنشأ صالح سرية تنظيم «حزب التحرير الإسلامي» المعروف لاحقاً بتنظيم الفتية العسكرية. حاول صالح سرية قيادة مجموعة من طلاب الكلية الفنية العسكرية في محاولة يائسة لإحداث انقلاب عسكري، وانتهت المحاولة إلى الفشل، وتم القضاء على التنظيم وأعدم سرية عام ١٩٧٥، وكان وكيل نيابة ذو اتجاهات إسلامية يدعى يحيى هاشم في تنظيم يضم نحو ٣٠٠ عضو في الاسكندرية، حاول بهم اقتحام السجن الموجود فيه سرية وزملاؤه، إلا أنه فشل وقُتل في الاشتباك.

لم ينتبه النظام جيداً إلى هاتين الحادثتين، وظن أنه قد قضى تماماً على التنظيم المتطرف، وإن كان لهذا الحزب جذوره وفروعه في أسيوط على عكس إدعاء الأجهزة الأمنية.

إنفردت الجماعات الإسلامية بالسيطرة على مؤسسات الطلبة وأصبح تحت تصرفها إمكانات مالية وتنظيمية جديدة، ساعدتها على توسيع نشاطها، وفرضت سطوتها على اتحادات الطلاب في معظم الجامعات في الفترة ١٩٧٨ - ١٩٧٩ تحت سمع السلطات وبصرها، وفي أسيوط دانت لهم الجامعة والمدينة بالطاعة وتمادوا في سطوتهم، ففصلوا بين الذكور والإناث داخل الجامعة وخارجها، وأوقفوا المحاضرات في أوقات الصلاة، واعتدوا على مظاهر الخروج عن الشريعة في المظهر أو الملبس، وهاجموا محال الخمور والذهب والفيديو وصالونات تزيين الشعر، وتحرشوا بالطلاب المسيحيين داخل حرم الجامعة.

يمكن وصف هذه المرحلة بمرحلة الاستضعاف والإعداد، حيث كانت الجماعات الإسلامية تتلقى الدعم والتأييد والمساندة من النظام ورموزه، وتعمل كأداة لضرب خصومه السياسيين من الجماعات الراديكالية اليسارية والقومية والناصرية. ويهمنا هنا التأكيد أن نقطة البداية للجماعات الإسلامية في السبعينات كانت في أسيوط ومركزها الجامعة.

### ب - مرحلة المواجهة

بدأت مرحلة جديدة للجماعات الإسلامية في مصر مع زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، ثم توقيعه اتفاقيات كامب دايفيد عام ١٩٧٨، ثم معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية عام ١٩٧٩، وإشعال الثورة الإيرانية الإسلامية الطابع، وما أعقبها من استضافة الرئيس المصري لشاه إيران المخلوع، وفي تلك الأثناء استولى المنسق السعودي جهيمان العتيبي على الحرم المكي (١٩٧٩).

كانت زيارة السادات للقدس وفتح طريق الاتفاقات السلمية المنفردة بين العرب وإسرائيل هي نقطة الافتراق بين السادات والجماعات الإسلامية، إذ أحدث ذلك حالة طلاق بين المرجعية الدينية للجماعات الإسلامية وبين النظام السياسي في مصر.

بدأت هذه الجماعات في مهاجمة نظام الحكم في مصر، ونددت بقيادته السياسية عبر مؤتمرات موسعة ونشرات قامت بتوزيعها سنة ١٩٧٨ تُدينه على تباطئه في تطبيق الشريعة الإسلامية في مصر، وعلى سياسته السلمية إزاء إسرائيل، وأعربت عن

تأييدها للثورة الإيرانية.

وعلى الرغم من هذه البداية التي من المفترض أن تثير قلق النظام، استمر احتضان المحافظ الاخواني السابق وحليف السادات محمد عثمان إسماعيل (١٩٧٣ - ١٩٧٢) لهذه الجماعات، واستمر تواطؤ إدارة الجامعة بالصمت أحياناً والمهادنة أحياناً أخرى، الأمر الذي سمح بانتشار هذه الجماعات في كل كلية وكل جامعة إلى الحد الذي جاورت فيه حجرة أمير الجماعة الإسلامية في أسيوط حجرة رئيس الجامعة، وكان يمثل في الوقت نفسه منصب رئيس اتحاد طلاب جامعة أسيوط، فيما يحتل رئيس الجامعة عبد الرزاق حسن منصب الأمين العام للحزب الوطني الديمقراطي. كانت الجماعات الإسلامية قد بدأت في تنسيق أعمالها على المستوى العام خلال الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠، وأقامت إتحاداً أطلقت عليه إسم «الجماعة الإسلامية» وضمت إليه لجاناً فنية قامت بتوجيه النشاط على المستوى القطري العام. وأدى ذلك إلى تفشي ظاهرة الجماعات الإسلامية، ففي العام الدراسي ١٩٧٨/ ١٩٧٩ استطاع شبان الجماعات الإسلامية أن يحصلوا في جامعة الإسكندرية وحدها على جميع مقاعد اتحاد طلاب كليتي الطب والهندسة (٦٠ مقعداً) وعلى ٤٧ مقعداً من ٤٨ في كلية الحقوق، و٤٣ من ٦٠ في كلية الصيدلة، أما في أسيوط فلم يكن هناك وجود آخر لغير الجماعات الإسلامية في اتحادات الطلاب.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ دعت الجماعات الإسلامية إلى صلاة عيد الأضحى، وكانت الصلاة استعراضاً للقوة، علق عليها مراسل صحيفة اللوموند الفرنسية في تقرير له بقوله: «لم يعد الجيش هو القوة الوحيدة المنظمة في مصر كما كان الوضع منذ ثورة ١٩٥٢، فقد أصبح الأصوليون الإسلاميون يمثلون قوى أخرى منظمة في السياسة المصرية على الرغم من انقسام صفوفهم».

وفي عام ١٩٧٧ ظهر إلى الوجود تنظيم «التكفير والهجرة» بقيادة شكري مصطفى. ويستلهم هذا التنظيم أفكار سيد قطب. وقد تبنت هذه الجماعة تكفير المجتمع، وحثت أعضاءها على اعتزال هذا المجتمع الكافر، وعدم التعامل معه، وكانت الجماعة لا توجه العنف إلا لمن يحاول أن ينتقدها أو يخرج عليها لكون الفرد الذي يخرج منها يعد كافراً، وكذلك من يوجه إليها النقد.

تصدى الشيخ الذهبي في كتاب له لفكر الجماعة وكان رد فعل الجماعة أنها قتلته، وتم القبض على اعضاء التنظيم وحُكم بالإعدام على أمير الجماعة شكري مصطفى وآخرين من أعضائها. ومنذ ذلك الوقت لم يعد للجماعة وجود مؤثر في ساحة العمل الإسلامي، وإن كان فكر الجماعة لا يزال له أثر كبير في فكر الجماعات الأخرى، ومنها ما تبنى هذا الفكر وطوّره لخدمة أهدافه. ويمكن القول إن جماعة «التوقف والتبيين» الموجودة حالياً في صعيد مصر، وبالتحديد في طهطا وأسيوط، هي امتداد لفكر جماعة التكفير والهجرة، وإن كانت هذه الأخيرة لا تزال تعمل تحت الأرض سراً.

وبين عامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ أنشأ شاب مسلم يدعى مصطفى يسري تنظيماً مسلحاً في القاهرة وقد تم اعتقاله وتصفية تنظيمه عام ١٩٧٩.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٩ نظّمت الجماعة الإسلامية تظاهرات عند وصول شاه إيران إلى مصر، وعلى الرغم من عدم تعاطفها الكامل مع ثورة الخميني بسبب طابع ثورته الشيعية، فإن شعورها الإسلامي العارم غلب على تحفظاتها المحدودة، وخرجت التظاهرات ضد الضيف والمضيف وكانت هذه التظاهرات أشد ما تكون في أسيوط.

وفي عام ١٩٧٩ تكونت جماعة «الجهاد الإسلامي» من ثلاث مجموعات انشقت إحداها عن جماعة الاخوان المسلمين حين دار جدل بين أعضاء الجماعة من الشبان وبين شيوخهم حول بعض المفاهيم مثل الحاكمية والعذر بالجهل في التوحيد، وحول مفهوم الجهاد (جهاد من وضد من وأنواعه). ومع نهاية العام بدأ يبرز الخط المتميز للجماعة الإسلامية من خلال المنشورات والبيانات التي تصدرها، فضلاً عن ظهور تيار داخل الجماعة أكثر ميلاً لخط الجهاد، وكان هذا التيار أكثر حضوراً في جامعات الصعيد ومركزها أسيوط، وهاجم أعضاء هذه الجماعة موقف الاخوان المسلمين من الأحزاب ووصفوه بالخيانة.

بدأت «الجماعة الإسلامية» عام ١٩٨٠ استعراضاً للقوة في مواجهة النظام، وقد حفل هذا العام بمواجهات ساخنة بين الجماعة والسلطة، وراحت الجماعة ترفع شعارات وتردد أحاديث متوالية تهاجم الفساد والصلح مع إسرائيل والنظام الذي ارتمى في أحضان الغرب والذي استضاف شاه إيران عميل أميركا في الشرق الأوسط.

وكان العام التالي (١٩٨١) أكثر اضطراباً، فشهد صدامات دامية لعل أخطرها ما حدث في حزيران/يونيو، إذ شهدت مصر أسوأ فتنة طائفية في تاريخها حين تحول حي الزاوية الحمراء في القاهرة إلى ميدان حرب بين الأقباط والمسلمين في إثر تحول شجار شخصي إلى معركة مسلحة.

وفي محاولة يائسة من النظام لضبط الأوضاع قام السادات في أيلول/سبتمبر بأكبر حملة إعتقالات في تاريخ مصر، شملت اليسار واليمين دون تمييز، ومن جميع الاتجاهات المعارضة للنظام، وضمت القائمة ثلاثة آلاف شخص، فيما هرب الكثيرون.

وفي ذلك العام أيضاً (١٩٨١) حدث لقاء بين قيادات الجماعة الإسلامية وقيادات تنظيم الجهاد، وانتهوا من خلال الحوار إلى ضرورة اللجوء إلى الجهاد والقوة للوصول إلى الحكم وتقصير الزمن الذي قد يطول باتباع أسلوب الاخوان المسلمين في الدعوة، وتم تاليف مجلس شورى من ١١ عضواً بأمارة عمر عبد الرحمن، وفي اجتماع لمجلس الشورى المكون من الجانبين تم اتخاذ قرار باغتيال السادات.

نجح التنظيم الجديد في اغتيال السادات في العرض العسكري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ وسط كل أركان نظامه. وفي أسيوط تحركت مجموعات أخرى من التنظيم للإستيلاء على مقاليد الأمور في المحافظة ومن ثم الزحف إلى المحافظات البحرية في شكل ثورة شعبية، في تصوّر أن اغتيال السادات سوف يؤدي إلى إطلاق طاقة الجماهير. ولكن المحاولة باءت بالفشل وتم إلقاء القبض على قيادات التمرد. وتم الكشف عن التنظيم وأودع أفراده السجن، ومحاكمتهم، حيث صدر الحكم بإعدام قتلة السادات.

ومن داخل السجون والمعتقلات يقوم قادة هذه الجماعة الذين سيطرت عليهم أفكار الجهاد بتوجيه الشبان المنتمين إليها فكرياً بالعمل على الجهاد ضد النظام حتى يتم إسقاطه، وقتال كل من له صلة به من مسؤولين وضباط شرطة ومفكرين وصحافيين.

ومنذ ذلك الحين تبلور تنظيمان في تنظيم واحد ذي خط مستقل ومتمايز عن غيره من التنظيمات.

### ج ـ مرحلة السكون

تدخل الجيش في أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨١ وسيطر على مقاليد الأمور، وتولى الرئيس مبارك السلطة في البلاد.

وبدأ عهد مبارك بالإفراج المباشر عن جميع المعتقلين في السجون نتيجة قرارات أيلول/سبتمبر ١٩٨١ باستثناء الموجودين على ذمة قضايا معروضة على المحاكم.

في الأعوام القليلة التالية، شهدت مصر استقراراً نسبياً استمر حتى عام ١٩٨٥، وقلت عمليات العنف السياسي. ويبدو أن ذلك يعود إلى «استضعاف الجماعة الإسلامية الجهادية» بفرض إعادة تقويم ما حدث، وتجميع القيادات والعناصر الهاربة والمعتقلة وإعادة بناء استراتيجية جديدة.

ثم بدأ منحنى العنف في الصعود مع بداية العام ١٩٨٦، وكانت الشرارة في أسيوط، حين قُتل أحد الطلبة على يد مخبر سري، فانطلقت الاشتباكات المسلحة والعنف المدني من داخل المساجد في المنيا وأسيوط وأسوان، وعادت الجماعات الإسلامية إلى التضييق على حفلات الزفاف وأندية الفيديو، ومحال الصناعة، وإلى منع زيارة الأضرحة، وتحطيم البارات وحرقها، والقيام بتظاهرات عارمة تخلل بعضها اشتباكات مسلحة وتوزيع المنشورات. وكان ذلك إيذاناً بالعودة إلى المواجهة.

### د ـ مرحلة العودة إلى المواجهة

في عام ١٩٨٧ بدأت الجماعات الإسلامية بتغيير المنكر باليد، وهدم الأضرحة، ومهاجمة حمل ونقل وبيع الخمور والمشروبات الروحية، ومنع إحياء الحفلات الموسيقية، والحض على حرق الكنائس

وإثارة الفتن الطائفية. وفي المقابل، بدأت أجهزة الأمن في اتباع سياسة التشدد في المواجهة واقتحمت المساجد التي تحصن داخلها أعضاء هذه الجماعات، في سوهاج وامبابة وعين شمس وبني سويف وأسيوط.

وخلال هذه الفترة برز بقوة تنظيم «التوقف والتبيين» الذي قام بثلاث محاولات جريئة لاغتيال وزيرين سابقين للداخلية وكاتب مرموق.

وفي عام ١٩٨٨ زادت وقائع المواجهة العنيفة المباشرة، وكانت الجماعة الإسلامية هي المحرك الرئيسي في معظم هذه الوقائع. وانتهى هذا العام بقيام أجهزة الحكومة بحملة منظمة ضد شركات توظيف الأموال الإسلامية التي كانت تمثل بنية تحتية إقتصادية مخربة للاقتصاد القومي بعد أن عجزت عن دفع عوائد المودعين.

واستمرت وقائع العنف خلال عام ١٩٨٩، وإن انخفضت من حيث العدد. وشهد شهر أيلول/سبتمبر بعض العمليات الجريئة لتنظيم الجهاد، حين قامت مجموعات من أعضائه بإلقاء القنابل على مواقع الشرطة الحساسة في القاهرة، وبمحاولة إغتيال وزير الداخلية آنذاك زكي بدر في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه.

وتواترت وقائع العنف عام ١٩٩٠ بكثافة أكبر، وتصدت قوى الأمن للأمر بالرد باستخدام سياسة التصفية الجسدية لأعضاء هذه الجماعات وقياداتهم، ودخلت البلاد في النفق المظلم للاغتيالات.

وفي عام ١٩٩١ انخفضت حدة الصدامات وإن تميز الصراع في هذا العام بتوريط المجتمع المدني وافتعال الفتن الطائفية في أسيوط والقاهرة.

وشهدت السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٤ تغيراً نوعياً في طبيعة المواجهة بين الحكومة والجماعات الإسلامية السياسية، فتحولت إلى ما يمكن وصفه بالحرب الأهلية، حيث استخدمت قوى الأمن كل ما استطاعت من أسلحة للقضاء على ما سُميَّ جمهورية ديروط الإسلامية وجمهورية إمبابة الإسلامية، وقامت بمواجهات دامية مماثلة في مدن ملّوي وأسيوط، وكان لمجهود أجهزة الدولة على جميع المستويات أثره الكبير في وأد الظاهرة وخفوت قوتها وضرب قياداتها الواحدة تلو الأخرى، ولكنها كأي صراع اجتماعي ممتد، ما لم تجد حلاً جذرياً للصراع، لا يمكن القضاء عليها قضاء مبرماً.

## خاتمة

تعود أهمية هذا الكتاب إلى أنه أول دراسة نظرية ميدانية تستخدم وسائل كمية وكيفية ترصد ظاهرة العنف السياسي في مصر، وتركز على أسيوط كبؤرة للعنف الأصولي في العالم كله.

وقد حرص الباحث على عرض الأصول التاريخية والموضوعية للعنف السياسي بين جماعات الإسلام السياسي والمجتمع المدني. وهو حاول تتبع حالة العنف السياسي عبر مراحلها المختلفة وطبق أسلوباً يُعرف بـ«أداة تحليل الوقائع في نظم الحكم» المعروفة باسم «المقياس الداخلي».

ويرى الباحث أن العنف السياسي في مصر هو ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد وتحتاج إلى دراسات مطولة، وليست الدراسة التي قام بها سوى جهد متواضع لسبر أغوارها ومعرفة الظروف والأسباب والمسببات التي دفعت وتدفع إلى ظهورها.

ويختم الباحث دراسته بتقديم رؤية مستقبلية، ويحدد الهدف المنشود بمنع نشوب الصراع الطائفي المسلح على المدى القريب، وصولاً إلى تحقيق السلام الاجتماعي من خلال دمقرطة المجتمع والمشاركة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار خطة تنمية شاملة ◇




علي محمود عبد الصالح و محمد عبد العزيز محمد (*)

# إشكالية المصطلح (**)

عبر ستة فصول هي بمثابة ست إطلالات متنوعة الزوايا على قضية المصطلح يأتي هذا الكتاب الذي يعتبر وجبة دسمة لرجال الفكر والثقافة بل وللباحثين والقراء المهتمين بوجه عام بقضايا العلوم الإنسانية.

ففي مقدمة الكتاب يذكر يوسف زيدان «إذا كان من الصعب الإدعاء بوجود أزمة أو مشكلة مصطلحية في العلوم الطبيعية أو الرياضية... فإن [العلوم] الإنسانية يصعب الإدعاء بوجود استقرار اصطلاحي فيها، بل تبدو فيها الأزمة من مصطلح (العلوم الإنسانية) ذاته وهي أزمة تظهر على عدة مستويات:

## ١ ـ المستوى الشكلي اللفظي

حيث تتفاوت التسمية بين العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والإنسانيات والآداب والعلوم النظرية... إلخ. ولكل تسمية منها أنصار ومدافعون يؤكدون وجاهة كل اسم ويبررونه.

## ٢ ـ المستوى الدلالي والتخصصي

إذا عددنا أن هذه العلوم علوم اجتماعية في الأساس فإننا سنكون أمام كمٍّ هائل من التفريعات، فهناك علم الاجتماع العام، وعلم الاجتماع الحضري، وعلم الاجتماع الريفي، وعلم الاجتماع المهني، ثم هناك تفريعات عدة من كل فرع من الفروع فمن علم الاجتماع المهني: علم الاجتماع الطبي، علم الاجتماع الصناعي... الخ. ناهيك عن تخصصات (علمية) تظهر كل يوم. أما إذا اعتبرنا هذه العلوم إنسانيات تكرر التفريع لتدخل الإبداعيات من أدب وقصة ورواية وشعر، ومسرح وفنون لا آخر لها، وكلها في الواقع إنسانيات.

## ٣ ـ المستوى التصنيفي

حيث يترتب على كل اختيار من اختيارات التسمية، ثم كل تفريع بعد اختيار التسمية، شكل خاص لشجرة العلاقات بين التخصصات المتعددة في العلم الواحد، وبين هذه العلوم جميعاً فيما بينها وبين موقعها من التصنيف العام للعلوم والمعارف.

ثم يعرض محمد حلمي هليل الأسس التي قام عليها علم المصطلحية من خلال بحثه «أسس المصطلحية» (من ص ١٣ وحتى ص ٣٦) ليرى أن هذا العلم الجديد هو ثمرة جهود ثلاث مدارس مصطلحية هي مدارس أوروبية بالأساس: مدرسة فيينا ومدرسة براغ والمدرسة السوفياتية. وكانت لمدرسة فيينا الأثر الكبير في تطور هذا العلم، وبخاصة على يد مؤسسها يوجين فوستر الذي وضع النظرية العامة للمصطلحية، وهي التي تجمع

---

(*) باحثان في العلوم السياسية، المجموعة الصحافية للدراسات والنشر، القاهرة.

(**) يوسف زيدان [وآخرون]، إشكالية المصطلح، سلسلة قضايا العلوم الإنسانية، ٢ (القاهرة: وزارة الثقافة، هيئة قصور الثقافة، ١٩٩٦)، ٢١٩ ص.

بين الموضوع والتصور والكلمة والمصطلح. وقد احتلت التصورية مكان الصدارة في علم المصطلحية، وهي عبارة عن مجموعة من الخصائص العامة التي يمكن أن يلاحظها البشر في عدد معين من الموضوعات، والأحداث، أو العمليات، من شأنها أن تسمع لموضوع بعينه أو فئة أو فئات الأشياء، كما عدها فوستر وسيلة من وسائل ترتيب الفكر أو عنصراً من عناصره، وهو يرى أن تصنيف التصورات بمعنى الطريقة المنظمة لربط الأفكار عقلياً أو فصلها بعضها عن بعض أقوى السبل للمعرفة. وتنبع أهمية التصورية في العمل المصطلحي من أنها:

١ ـ وحدات فكرية (Units of Thought) للتعرف إلى الموضوعات من الناحية الإبستمولوجية.

٢ ـ وحدات معرفية (Units of Knowledge) لتنظيم المعرفة من الناحية المنطقية.

٣ ـ وحدات اتصال (Units of Communication) لنقل المعرفة.

ويرى هليل أن أهمية تحديد المصطلح في اللغة العربية هي:

١ ـ ترسيخ نظام تواصلي بعيد من اللبس بين المتخصصين، نظام يساعد على نقل المعرفة المتخصصة إلى اللغة العربية.

٢ ـ تحديد موقع المصطلح في منظومة من المصطلحات المتصلة في اللغة، الأمر الذي يساعد على تفهمه والتفريق بينه وبين تصور آخر مشابه له في اللغة العربية وبذا يسهل نقله إلى العربية.

٣ ـ التعريف الدقيق المضبوط للمصطلح الأجنبي يتيح لنا الوصول إلى المقابل المناسب في اللغة العربية، وبذلك يسهل وضع حد لفوضى المصطلح، ومن شروط هذا التعريف الدقة والوضوح والاكتمال.

وينهي هليل بحثه بكلمة لـ فلير حيث يقول: «إن دولاً مثل الدول العربية والصين والهند لديها فرصة نادرة لوضع منظومات مصطلحية موحدة، وذلك إذا طبقت المبادىء المصطلحية، ويعيب على هذه الدول إبقاءها الطرائق المعجمية بدلاً من الطرائق المصطلحية وكذلك ترجمتها المصطلحات المفردة من اللغة المصدر إلى لغتها القومية».

وينتقل بنا الكتاب إلى المشكلات التطبيقية للمصطلح في بحث لأحمد ياقوت عن «المصطلح اللغوي: دراسة تطبيقية» (ص ٣٧ ـ ٧٦) ليلقي الضوء على المصطلح من حيث تطبيقه، أو قل من الناحية العملية لاستعماله. وهو يهتم بثلاث نقاط محددة لتطبيقات المصطلح وهي:

١ ـ التطبيق العملي لتطور المصطلح (مصطلح النسخ مثالاً).

وينتهي في هذه النقطة إلى أن مصطلح النسخ كان له مدلول لغوي من أول نشأته بمعنى الإزالة والإحلال أو إبدال شيء بشيء، ثم ما لبث أن أخذه الأصوليون وأصبح له مدلول اصطلاحي بمعنى دفع حكم شرعي بحكم شرعي. ثم بتتبع المصطلح خلال المؤلفات النحوية على مر العصور وجدناه يكتسب مدلولاً اصطلاحياً آخر وهو عمل كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها. وهذه الأفعال والحروف كلها جمعت تحت مصطلح النواسخ.

٢ ـ التطبيق العملي لاختلاط دلالتي مصطلحين (النحو، والإعراب مثلاً).

حيث حدث الخلط بين مصطلحي النحو والإعراب، فقد جاء في كثير من كتب النحو واللغة حتى أن النحو سمي إعراباً والإعراب نحواً، ولكن في الحقيقة ما تؤكده الدراسات اللغوية بوجه عام هو أن الإعراب عنصر من عناصر النحو، فالنحو كلّي والإعراب جزء من هذا الكل.

٣ ـ التطبيق العملي لعدد من المصطلحات أخذ كل منها مدلولاً في مجال ومدلولاً مخالفاً في مجال آخر. إلا أن بين المدلولين تأثيراً وتأثراً، وذلك في المجال اللغوي عنه في المجال الاصطلاحي.

ولعل إشكالية المصطلح كقضية تعريفية أو لتحديد دقيق للمفردة (أو العبارة المناط الإشارة إلى حركة فكرية أو مفهوم بعينه في إطار العلوم) لا تثار بقدر ما تثار بصدد مصطلح مثل «ما بعد الحداثة» وهذه هي الإطلالة الثالثة والتي يقدمها محمد علي الكردي بعنوان «ما بعد الحداثة: بحث في إشكالية المصطلح» (ص ٧٧ ـ ٩٨). ولعله يطرح في بداية بحثه هذا سؤالين: هل هناك أسباب تفسر فوضى هذا المصطلح؟ وهل هناك وسيلة مضبوطة ومؤكدة

للقضاء على هذه الفوضى؟ وفي تحديده للإجابة عن هذين السؤالين يقدم الكاتب بعض النقاط الرئيسية لفوضى هذا المصطلح إن لم يقدم إجابة حاسمة للقضاء على هذه الفوضى. وتلك النقاط هي:

أ ـ معاصرة الموضوع المطروح نفسه للمفكرين والمنظرين الذين يعدونه من القضايا التي يجب أن تشغل الاهتمام نظراً لأهميتها في مجال البحث العلمي المعاصر.

ب ـ ظاهرة ما بعد الحداثة تقوم على أسس افتراضية أكثر من قيامها على أسس موضوعية محددة.

ج ـ ظاهرة عدم الحسم التي يتسم بها الفكر العربي المعاصر الذي يقوم في معظمه على أسس نقدية أو تفكيكية.

ثم يتناول الكاتب المبادىء المحورية التي تقوم عليها ظاهرة ما بعد الحداثة كما حدده جياني ناتيمو في كتابه **نهاية الحداثة: العدمية والتأويل في ثقافة ما بعد الحداثة**، وهي موت الفن، وموت الحركة الإنسانية، والعدمية، ونهاية التاريخ وتجاوز الميتافيزيقا. ويعرض كذلك الظاهرة من خلال كتابات بعض الكتاب أمثال إيهاب حسن وفردريك جيمسون وجوزيف هودنوت ومارغريت روز... الخ، ليكتشف أن الفوضى التي تعرض لها مصطلح ما بعد الحداثة ليس لها إجابة محددة فيقول في نهاية بحثه «لا غرو، من ثم، بعد هذا التعدد الواضح لظاهرة واحدة مثل ظاهرة ما بعد الحداثة أن يعجز المفكرون والمنظرون عن إيجاد مصطلح دقيق أو تعريف مانع جامع يحيط بها. إلا أن هذه الفوضى نفسها كما قلنا في البداية ـ ليست دليلاً على عجز الفكر البشري أو تقاعس العلم المعاصر، وإنما على العكس هي علامة نابضة على حيوية الظاهرة وعلى سيولتها التي ما زالت قائمة وتقبل كل ضروب الصياغة والتشكيل».

وينقلنا ابراهيم مصطفى ابراهيم إلى الحديث عن الفلسفة الحديثة والمعاصرة من خلال بحثه حول «إشكالية المصطلح في الفلسفة الحديثة والمعاصرة» (ص ٩٩ ـ ١٥٣). ويرى ابراهيم أن بداية هذه الإشكالية تعود إلى بداية التفلسف عند اليونان القدماء (وهنا يختلف معه يوسف زيدان فهو يرى أن بداية الفلسفة كانت في مصر القديمة وحضارات الشرق) حين حاول الشراح اليونانيون شرح وتصنيف العلوم الفلسفية لكبار الفلاسفة اليونانيين، وبخاصة أرسطو، وبدأت مع مصطلح الفلسفة نفسه. فقد ظهرت الإشكاليات الاصطلاحية الخاصة مثل المبدأ، والماهية، والعنصر، والطبيعة، طبقاً لتصورات أرسطو حول إشكالية الشيء الذي منه تكون الأشياء وعنه تصدر الأشياء وتصير. ومن بعده توالت الإشكاليات الاصطلاحية الخاصة بألفاظ فلسفية معينة، مثل مصطلح الصيرورة، والعقل، وفكرة الوجود، وفكرة الديالكتيك، وفكرة الانسجام... إلخ، التي كان لها أكبر الأثر في الفلسفة الحديثة والمعاصرة. ويرى الكاتب أنه مع تزايد حركات النقل والشرح والترجمة ازدادت الحاجة إلى معاجم للمصطلح الفلسفي، حث ظهرت لغات جديدة أدت إلى صعوبة الإشكالية وتعقيدها وتداخلها. ويأخذ الكاتب ببعض النماذج المصطلحية كمصطلح الجوهر ليدلل به على هذه الإشكاليات الناجمة عن الترجمة ثم يعرض لإشكالية المصطلح الواحد في السياقات المختلفة كمصطلح الوجود ومصطلح الفهم (under standing) الذي اتفق معظم الذين تخصصوا في ترجمته على ترجمته بلفظ الفهم كما هي الحال عند ترجمة كتاب جون لوك مثلاً. بينما هو يعني عند كانط القول الفعال، لأنها تناسب سياق فلسفته أفضل من غيرها لذا يقول الكاتب «إذن تظل مشكلة المصطلح الواحد في السياقات المتعددة قائمة بسبب تعدد ترجماتها وتعدد فهمها، مما يوقع القارىء في شرك سوء الفهم بل ويعرض الفيلسوف نفسه إما لسوء الفهم أو لاتهامه بما ليس فيه».

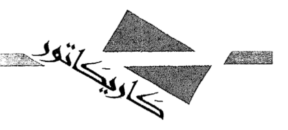
ويوصي الكاتب في خاتمة دراسته بإعداد معاجم فلسفية تقوم بحصر المذاهب والأفكار والأنساق الفلسفية التي ظهرت عبر آلاف السنين.

أما بحث محمد زكريا عناني فهو بعنوان «مصطلحات الموشحات: محاولة للتصنيف ومغامرة للتأصيل» (ص ١٥٥ ـ ١٨٦). يعالج فيه إشكالية المصطلح الأدبي العربي من خلال اتخاذه الموشحة ركيزة للحديث عن هذه الإشكالية. ويبرز ذلك بالآتي: **أولاً**، الموشحة قد ولدت في الأندلس ثم انتقلت إلى

المغرب لتصبح جزءاً حياً من رصيده الحضاري العام، ثم لتمتد إلى الشرق كله مع بدايات القرن السادس الهجري؛ **ثانياً**، الموشحة هي أكثر الأشكال الشعرية العربية تطوراً وتعقيداً وتشعباً؛ **ثالثاً**، الموشحة كثيراً ما تثير الرغبة في أن تجعل من يتبادلونها يعرضون لأشكال شعرية أخرى شبيهة ظهرت قديماً في الآداب الأوروبية؛ **رابعاً**، الحديث عن الموشحات وبنائها عادة ما يقرن بتناول جنس أدبي آخر هو الأزجال.

وقد قام الكاتب بعرض التسميات المختلفة للموشحة، فوجد أنها متداخلة في المراجع الحديثة إلى أبعد مدى، الأمر الذي حدا بفريق من الدارسين لأن يتبنوا من دون اتفاق بينهم فكرة الاتفاق على توحيد دلالات مصطلحات الموشحات في محاولة للخروج من المأزق المصطلحي في عالم الموشحات.

وتنتهي آخر إطلالات الكتاب ببحث لفضل الله إسماعيل بعنوان «مشكلات المصطلح في الفكر السياسي: مصطلح الإرادة العامة نموذجاً» (ص ١٨٧ ـ ٢١٨). فهو يبدأ بحثه بمقدمة أولية جاء فيها «يثير المصطلح مشكلات لا حصر لها في عالم السياسة، سواء على مستوى الفكر السياسي النظري أو على مستوى التطبيق. ولا يمكن لنا هنا أن نتعرض للإشكال المصطلحي في علم السياسة بعمومه نظراً لاتساع مجال هذه القضية ومن ثم فسوف نقف فيما يلي عند مصطلح واحد بعينه هو مصطلح الإرادة العامة. لنرى عدد الإشكالات التي أثارها هذا المصطلح ثم نرى السبيل الممكن للخروج من تلك الإشكالات». فيقوم الكاتب بعرض لنظرية الإرادة العامة عند روسو من خلال تحديده مصطلح الإرادة العامة وكيفية تطبيقها في المجتمع والسمات التي تتميز بها، ثم يخلص إلى الإشكال الذي عانته النظرية فيما بعد روسو على أيدي فلاسفة القوة أمثال هيجل وبوزانكيت اللذين خلطا بين الإرادة العامة وسير إرادة الحاكم على أساس أن الحاكم يمثل إرادة الأمة أو الإرادة العامة. ومن هنا وجد هؤلاء الفلاسفة منطلقاً إلى فردية الحكم أو حكم الفرد وكذلك فإن أنظمة الحكم الشمولية اتخذت قول روسو «إجبار الفرد على أن يكون حراً» ركيزة لها على الرغم من أنها تسعى لتحقيق خير الفرد والجماعة، ومن ثم اتخذت نظرية الإرادة العامة لتدعيم الحكم المطلق. من هنا يمكن القول إن أفكار روسو، على الرغم من مناداتها بالحرية والمساواة، قد حوت أخطار الديكتاتورية. ويرى الكاتب بأن النظرية الإسلامية هي محاولة للخروج من هذا المأزق المصطلحي الذي تعرضت له نظرية الإرادة العامة بعد روسو حيث إن هناك قانوناً مستقلاً عن السلطة وسابقاً على وجودها. هذا القانون في الإسلام مصدره الأساسي القرآن والسنة النبوية وهو مصدر بعيد كل البعد من السلطة السياسية التي لا تملك إلغاءه أو حتى تعديله. ولكن الكاتب قد تناسى أن مثل هذه المحاولة للخروج من المأزق المصطلحي للإرادة العامة قد تجرنا إلى إشكاليات أعمق حول الفكر السياسي الإسلامي على حد تعبير يوسف زيدان في مقدمة الكتاب الذي يقول أيضاً في نهاية هذه المقدمة «وبعد فكيف يمكن الاطمئنان للعلوم الإنسانية؟ بل: كيف نسميها علوماً؟ أليس الأوفق بعد كل ما رأيناه في كتابنا هذا (إشكالية المصطلح) وفي كتابنا الأسبق (إشكالية المنهج) أن ننظر إلى العلوم هذه.. نظرة أخرى لا تتكلف ولا نكلفها فوق طاقتها أعني: نظرة تعتبرها فنوناً ومعارف ثقافية ورؤى واتجاهات فكرية فحسب»! ◇

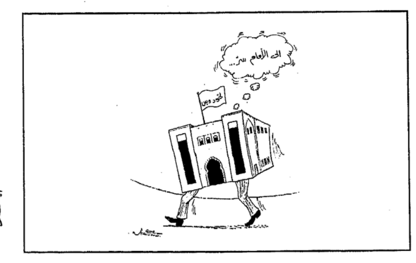






ملحم عماد

**الكفاح العربي، ٢٥/٩/١٩٩٨**




ستافرو جبرا

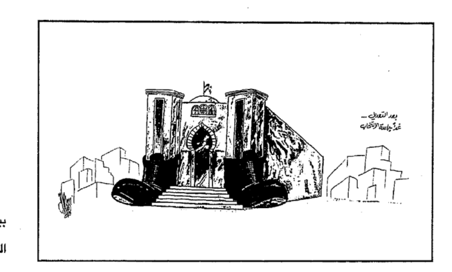
**نداء الوطن، ١٤/١٠/١٩٩٨**

الحريري يزيد العماد لحود الى ابعد الحدود

يا لطيف
شو بدو يحطلك
حدود

ملحم عماد

**الكفاح العربي، ١٥/١٠/١٩٩٨**



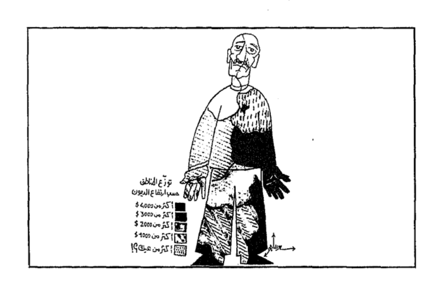

بيار صادق

**النهار، ١٤/١٠/١٩٩٨**



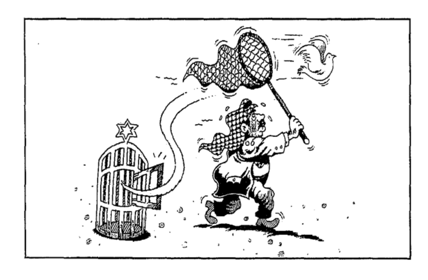

ملحم عماد

**الكفاح العربي، ٢٩/٩/١٩٩٨**



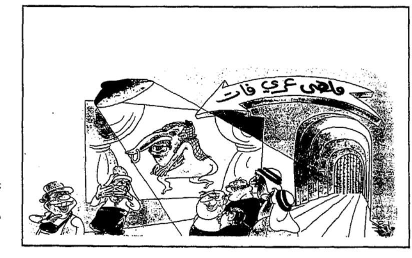

سعد حاجو

**السفير**، ١٩٩٨/١٠/٧



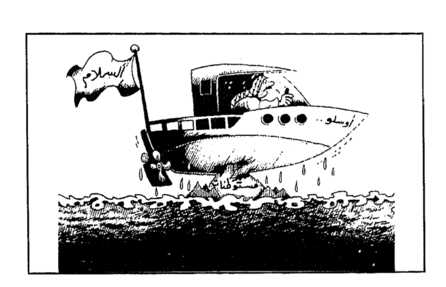
عبد السلام مقبول

**القبس**، ١٩٩٨/٧/٢٩



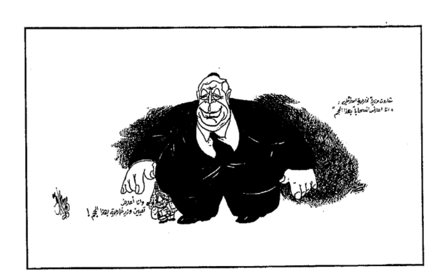

ملحم عماد

**الكفاح العربي**، ١٩٩٨/١٠/١



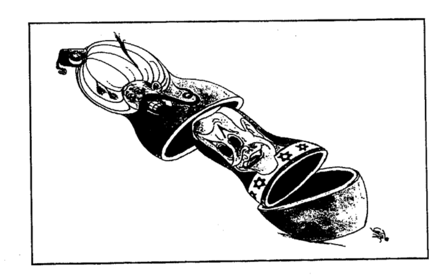

عبد السلام مقبول

**القبس**، ١٢/٧/١٩٩٨




بيار صادق

**النهار**، ١٣/١٠/١٩٩٨



ملحم عماد

**الكفاح العربي**، ٧/١٠/١٩٩٨




ملحم عماد

الكفاح العربي، ١٩٩٨/٩/٢٦




ملحم عماد

الكفاح العربي، ١٩٩٨/١٠/١٣



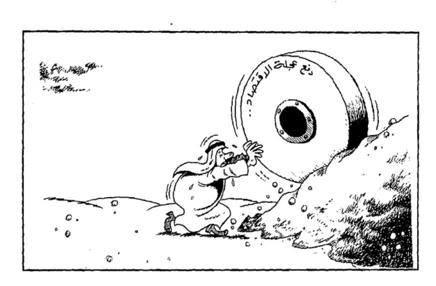

ماهر داود

الأهرام، ١٩٩٨/١٠/١٤



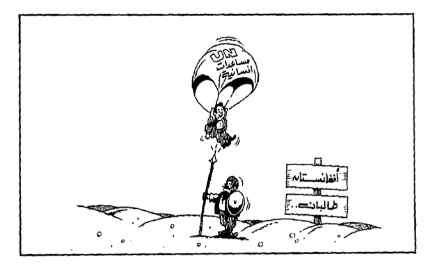
عصام حنفي

الشعب، ٢/٦/١٩٩٨



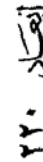

عبد السلام مقبول

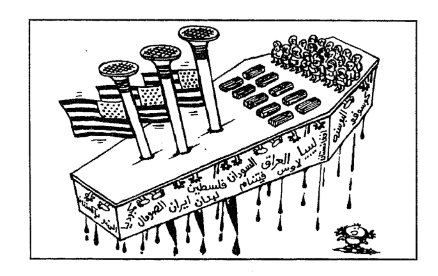
القبس، ٦/٧/١٩٩٨




عبد السلام مقبول

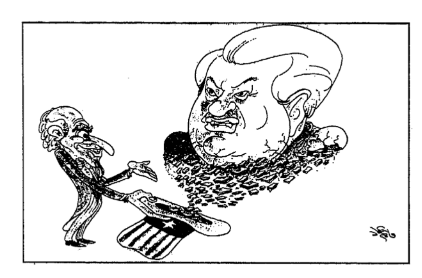
القبس، ٢٧/٧/١٩٩٨






حسيب الجاسم

**القدس العربي**، ١٨/٨/١٩٩٨



ملحم عماد

**الكفاح العربي**، ٢٩/٨/١٩٩٨



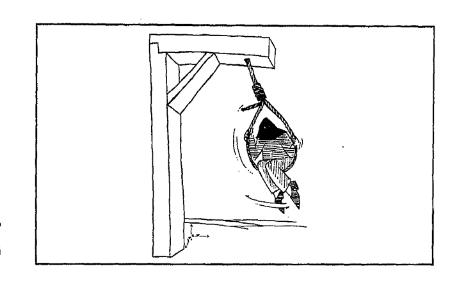
ملحم عماد

**الكفاح العربي**، ٢٢/٨/١٩٩٨



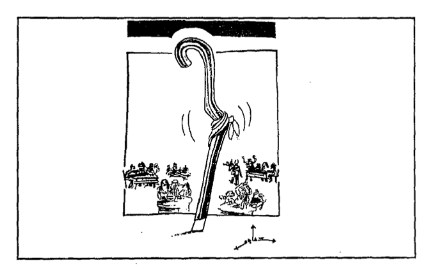

ملحم عماد

**الكفاح العربي، ١٩٩٨/٩/٢**



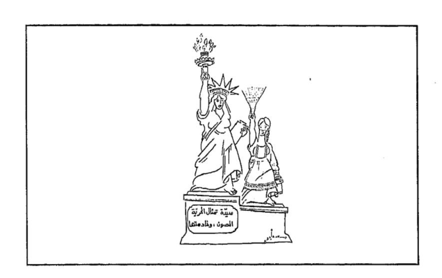
سعد حاجو

**السفير، ١٩٩٨/١٠/١٠**



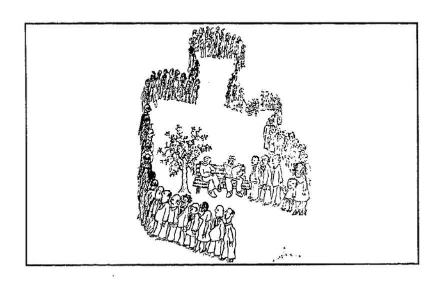
سعد حاجو

**السفير، ١٩٩٨/١٠/١٣**



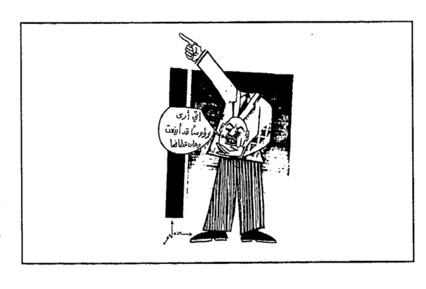

سعد حاجو

السفير، ١٩٩٨/١٠/١



سعد حاجو

السفير، ١٩٩٨/١٠/٣



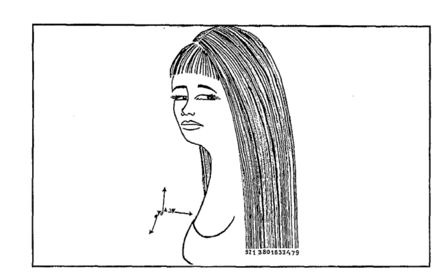

سعد حاجو

السفير، ١٩٩٨/١٠/١٦



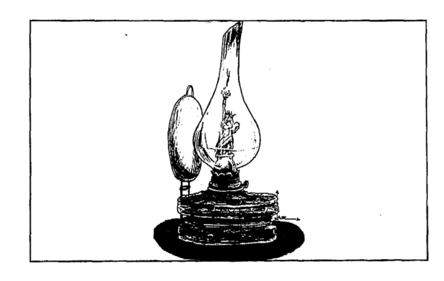

يوسف عبدلكي

ملحق النهار، ١٧/١٠/١٩٩٨




سعد حاجو

السفير، ٤/١١/١٩٩٨



سعد حاجو

السفير، ١١/١١/١٩٩٨

# بيــــــــــان

يعلن المركز اللبناني للدراسات عن بدء استقبال طلبات مشروع برنامج بحوث الشرق الأوسط (MERC) الذي يقدم المنح إلى الباحثين في البلدان العربية وتركيا، الذين يرغبون في إعداد دراسات في مجالات العلوم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وفي قضايا التنمية والعلاقات الدولية وغيرها من مجالات العلوم الإنسانية.

يهدف برنامج بحوث الشرق الأوسط (MERC) إلى تشجيع البحث العلمي في المجالات المذكورة أعلاه ، وذلك عن طريق توفير المنح المالية للباحثين الذين تتوافر في مشاريع أبحاثهم الشروط العلمية والمنهجية المطلوبة.

ويدعو المركز الباحثين الذين يرغبون في الحصول على منح لأبحاثهم تقديم طلباتهم إلى المركز في مهلة أقصاها ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ للدورة الحالية أو أقصاها ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٩ للدورة اللاحقة.


للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بالمركز اللبناني للدراسات في بيروت على الأرقام التالية:

تلفون: ٩٦١ - ١ - ٤٩٠٥٦١

٩٦١ - ١ - ٤٩٠٥٦٦

فاكس: ٩٦١ - ١ - ٦٠١٧٨٧

بريد الكتروني E-mail: merc@lcps.org.lb

*General Supervisor : **Paul Salem***

*Editor : **Fares Abi Saab***

*Responsible Director : **Habbouba Isshaq***



*A Quarterly Journal of Lebanese and Arab Studies*

*Abaad- No. 8, October 1998*

## CONTENTS

### Editorial



### Theme



### Studies



### Book Review



### Cartoons

«أبعاد» مجلة فصلية تُعنى بالشؤون اللبنانية والعربية، وهي تصدر عن المركز اللبناني للدراسات، وهو مؤسسة خاصة لا تبغي الربح، ويهتم بقضايا الإنماء السياسي والإقتصادي والتربوي في لبنان والعالم العربي.

تهتم «أبعاد» بالشؤون السياسية والإقتصادية والتربوية والبيئية والفكرية وبكل ما يتفرع من العلوم الإنسانية، المتعلقة بلبنان والعالم العربي، دون أن يمنع ذلك بحث هذه المجالات ببعديها الإقليمي والعالمي، في حدود ما يكون لها علاقة أو تأثير على المستويين اللبناني والعربي، على أن تركز المقالات والدراسات المعدة لها على محاولة اقتراح الحلول والبدائل للأزمات والاشكاليات المطروحة.

تجري المساهمة في المجلة عبر أبواب رئيسية ثلاثة :

- باب «المحور» الذي يعالج موضوعه من خلال عدد من المقالات والأبحاث المتناسقة، التي تتناول الموضوع من زوايا متعددة ومن وجهات نظر مختلفة. على أن يلتزم المقال أسلوب البحث العلمي المرتكز على الأرقام والوقائع والتجارب والتحليل. ويراوح حجم المقال بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ كلمة.

- باب «دراسة»، الذي تنشر المجلة فيه عدداً من الدراسات يكون موضوعها مستقلاً عن موضوع المحور. ويجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي وأن تقدم جديداً في الموضوع الذي تعالج. ويراوح حجم الدراسة بين ٥٠٠٠ و ٨٠٠٠ كلمة.

- باب «مراجعة كتاب» حيث يفترض أن تقوم المراجعة بعرض مضمون الكتاب ومناقشته ونقده، مع محاولة تحديد البنية المنهجية للكتاب موضوع المراجعة. ويمكن أن تراوح المراجعة بين ٢٤٠٠ و ٤٠٠٠ كلمة.

ترحب المجلة بمساهمات جميع الكتّاب والباحثين والمفكرين العرب، على أن يقع الموضوع المعد للنشر ضمن اهتماماتها، وشرط ألاّ يكون قد سبق نشره، أو هو معدٌّ للنشر، في مكان آخر، مستقلاً أو في دورية أو كفصل في أحد الكتب.

يجري إرسال الدراسات والموضوعات باسم مدير التحرير على العنوان التالي :


المركز اللبناني للدراسات
بناية الطيار
ص.ب: ٥٥٢١٥ سن الفيل
بيروت – لبنان





## العنـــوان

المركـز اللبـناني للدراسـات ـ سنتر الطيـار
ص.ب : ٥٥٢١٥ ـ سن الفيل، بيروت ـ لبنان
تلفون : ٦ / ٤٩٠٥٦١ (٠١)
فاكس : ٦٠١٧٨٧ ـ ١ ـ ٩٦١

## Address

The Lebanese Center for Policy Studies - Tayyar Center
P.O.Box : 55215 - Sin al-Fil - Beirut - Lebanon
Tel : (01) 490561 / 6 - Fax : 961 - 1 - 601787
e-mail: info@lcps.org.lb
Web Site: www.lcps-lebanon.org



## الإشتراك والتوزيع (خارج لبنان)

الفلاح للنشر والتوزيع
ص.ب : ٦٥٩٠ / ١١٣ بيروت ـ لبنان
فاكس : ٣٦٥٧٥٤ ـ١ـ ٩٦١ـ ٠٠
اشتراك الأفراد : لبنان ٥٠٠٠٠ ل.ل. خارج لبنان ٦٠ دولاراً
اشتراك المؤسسات : لبنان ١٠٠٠٠٠ ل.ل. خارج لبنان ١٠٠ دولار

## Subscription & Distribution (Outside Lebanon)

AL-FALAH Publisher and Distributor
P.O.Box : 113 / 6590 Beirut - Lebanon
Fax : 00 - 961 -1- 365754
Individuals : Lebanon 50 000 L.L. Outside Lebanon $ 60
Institutions : Lebanon 100 000 L.L. Outside Lebanon $ 100

## سعـر العـدد

■ لبنان ٧٠٠٠ ل.ل. ■ سوريا ١٥٠ ل.س. ■ الأردن ٢,٥٠ دينار ■ العراق ٧٥ ديناراً ■ الكويت ديناران ■ الإمارات العربية المتحدة ٢٥ درهماً ■ البحرين ٢,٥ دينار ■ قطر ٢٥ ريالاً
■ السعودية ٣٠ ريالاً ■ عمان ٣ ريالات ■ اليمن ١٥٠ ريالاً ■ مصر ٥ جنيهات ■ السودان ٤٥٠ جنيهاً ■ الصومال ٧٠٠٠ شلن ■ ليبيا ٧ دنانير ■ الجزائر ٧٥ ديناراً ■ تونس ٣ دنانير
■ المغرب ٢٥ درهماً ■ موريتانيا ٣٥٠ أوقي ■ فرنسا ٥٠ فرنكاً ■ المانيا ١٥ ماركاً ■ بريطانيا ٥,٥٠ جنيهات ■ الولايات المتحدة الأميركية ١٢ دولاراً